عِلْمُ طَبَقَاتِ المُحَدِّثِين

أَهَمِّيَّتُهُ وَفَوَائِدُهُ

بقلم
المهندس أسعد سالم تيم

مكتبة الرّشد
الرياض

الطَبعَة الأولىٰ
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

الناشر
مكتبة الرشد للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز
ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض : ١١٤٩٤ هاتف : ٤٥٨٣٧١٢



تلكس : ٤٠٥٧٩٨ فاكس ملي : ٤٥٧٣٣٨١
فرع القصيم طريق المدينة المنورة
ص.ب : ٢٣٧٦ هاتف وفاكس ملي : ٣٢٤٢٢١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقـــدِّمَة

إن الحمدَ للَّه، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونصلي ونسلم على نبيه الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، محمد الهادي وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتابٌ مختصرٌ في علم طبقات المحدثين، صنفته لإلقاءِ الضوءِ على هذا العلم الهام، ولإبراز قيمته وضرورة التحقق بمعرفته؛ كتبته مما فتح اللَّه تعالى به علي، تذكاراً لنفسي ولمن شاء من أهل العلم ﴿إنَّ في ذلك لذكرى لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمعَ وهو شهيد﴾، فإن يكن ما فيه صواباً فمن فضل اللَّه عَزَّ اسمه، وإن يكن ما فيه خطأً فمن نفسي ومن الشيطان الرجيم، واللَّه ورسوله منه براء؛ ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللَّه العلي العظيم.

واعلم ـ أخي القارىء ـ أن حفاظَ الإسلام المتقدمين قد أكثروا التصنيف في علم الطبقات، وأمعنوا في ذلك؛ فصنفوا الطبقات العامة التي تذكر مشاهير المحدثين في أمصارِ الإسلام كافةً، كما صنفوا كثيراً من كتب الطبقات الخاصة برواة عدد من الأقاليم على حدة، كطبقات الشاميين والجزريين والمصريين وغيرهم، كما سنذكره بالتفصيل إن شاء اللَّه. غير أن علماءَ الإسلام أعرضوا عن التصنيف في مبادىءِ هذا العلم وأسسه النظرية، لأن مبادئه كانت قائمةً في صدورهم، شأنُها شأنُ العلم نفسه! ويعلم القارىء الكريمُ أنَّ التصنيف في أصول الحديث إنما ظهر عندما نقص العلم والتمييز في أهل الحديث، فَكُثرَ في المحدثين من يروي كتب الأقدمين وهو لا يعي ما فيها. . . فاضطر الحفاظ إلى التصنيف في أصول الحديث لتثقيف المبتدئين وعوام المحدثين.

وأول من علمته أشار إلى مبادىء علم الطبقات في كتاب «مصنَّف» هو الإمام الحافظ أبو عبد اللَّه الحاكم النيسابوري (٣٢١ ـ ٤٠٥)، في كتابه القيم: «معرفة

علوم الحديث»، فقد ذكر فيه كثيراً من الأبواب والفصول القيمة التي تعد من مسائل علم الطبقات. غير أن كثيراً مما ذكره الحاكم في كتابه قد أعرض عنه ابن الصلاح ولـم ينقله في مقدمته التي اشتهرت عند المتأخرين، فأعرض عنه هؤلاء جملةً وتفصيلاً![1]

أما ابن الصلاح فقد ذكر هذا العلم في أواخر كتابه (النوع الثالث والستين)، وخصص له صفحةً أو دون ذلك؛ وعلى إعوازٍ فيما ذكره فإنه تميّز بثلاث إضاءات هامة[2].

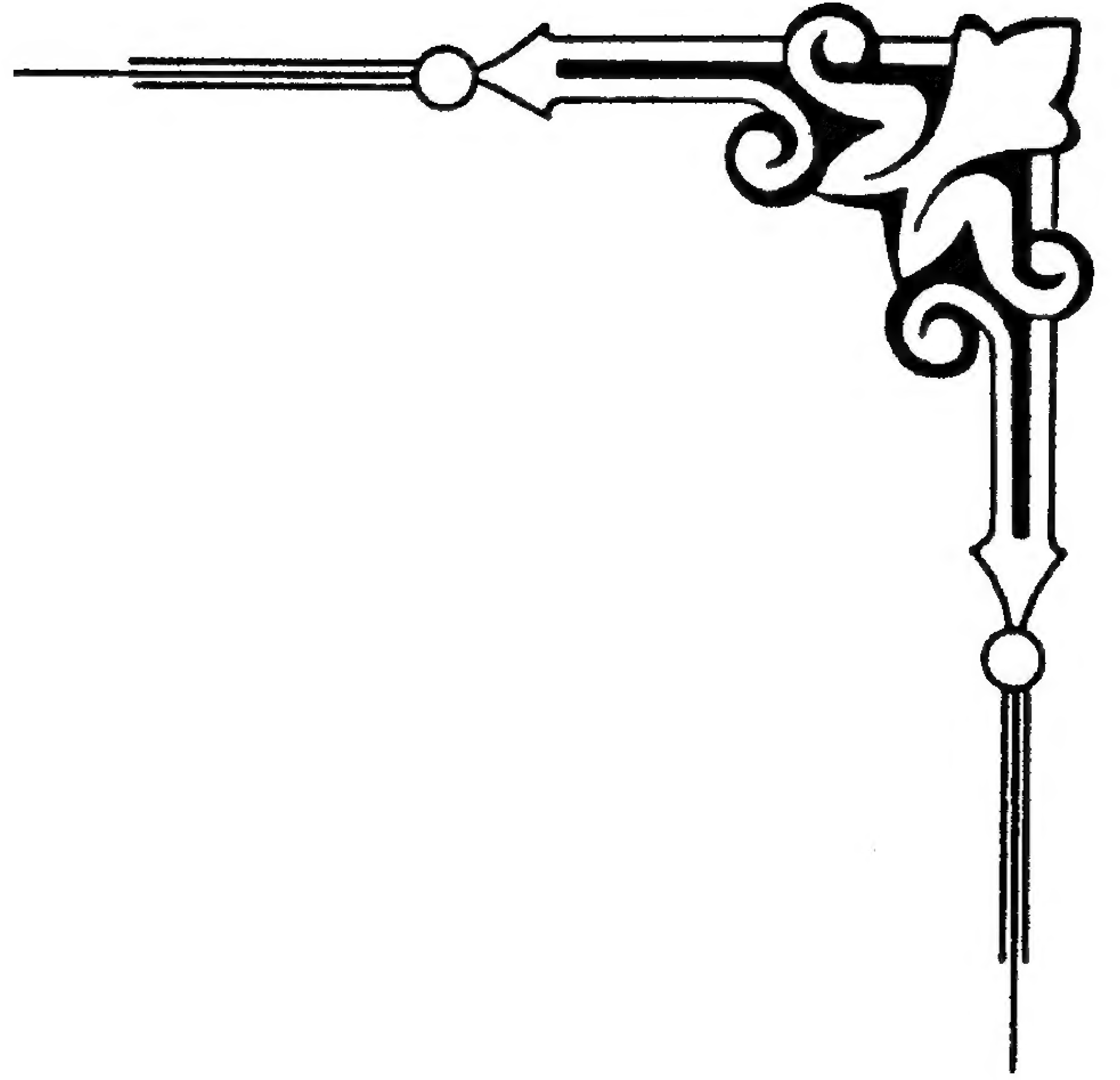
ولم يزد تابعو ابن الصلاح على ما قاله هو شيئاً يذكر؛ فالعراقي (في «التقييد والإيضاح» ص ٤٦٦) لم يتكلم على نص ابن الصلاح بحرفٍ واحد! وما عند النووي في «التقريب»، وابن كثير في «اختصار علوم الحديث»، والسيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» سوى اختصار كلام ابن الصلاح!

وإذا استعرضنا جهود السابقين في هذا المضمار، فلنشرع فيما قصدنا بيانه وشرحه بعون اللّٰه تعالى.

---

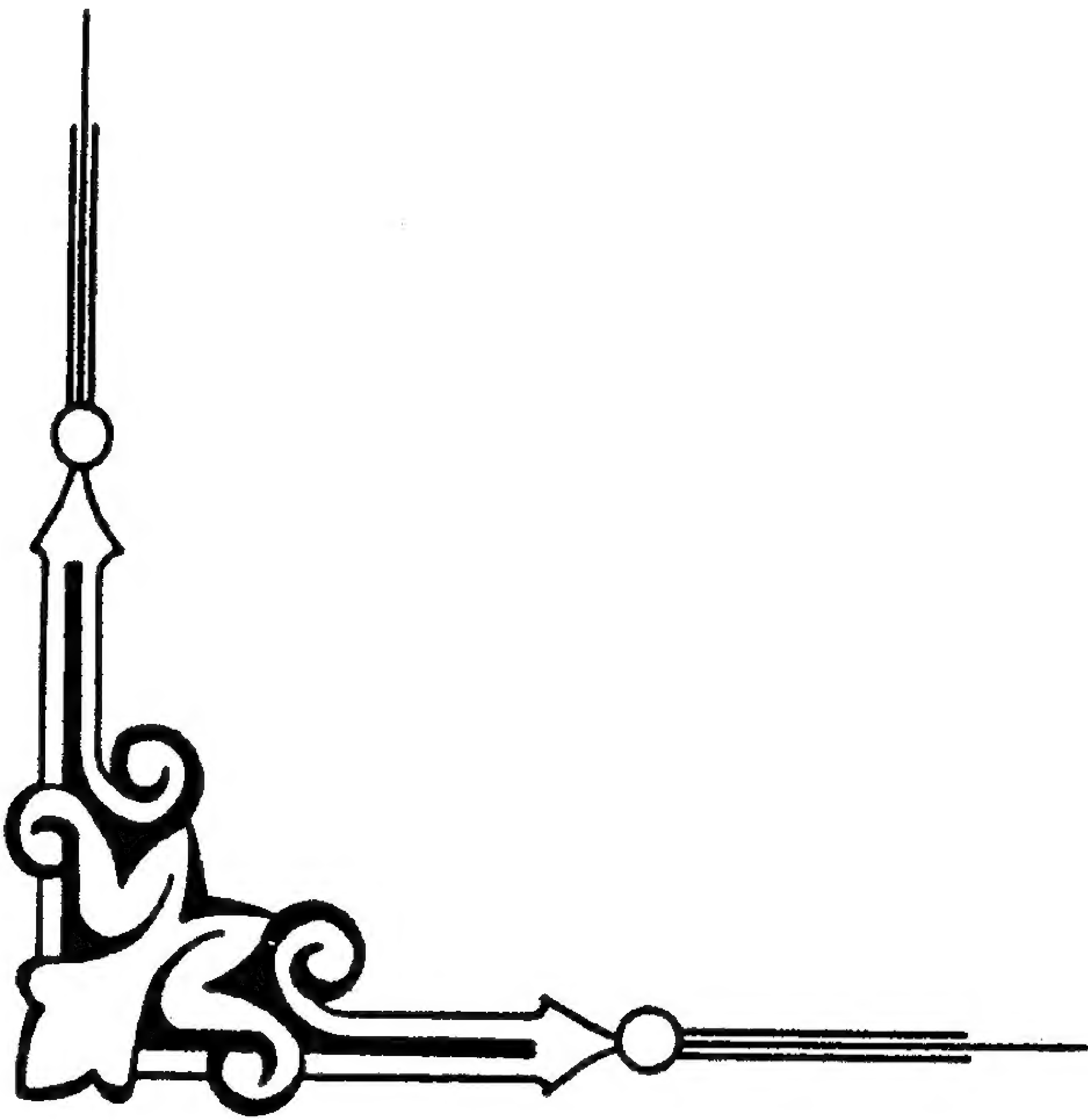
(١) انظر معرفة علوم الحديث (ص ٤٦ ـ ٤٩) حيث اجتهد مصنفه رحمه اللّٰه في التفريق بين التابعين وأتباع التابعين، وبَوّب لرواية الأكابر عن الأصاغر؛ ثم بوّب لمعرفة أولاد الصحابة؛ وهذه المسائل كلها تندرج ضمن مهام علم الطبقات. وذكر (ص ٢٤٠ ـ ٢٤٩) الأئمةَ الثقاتِ الذين يجمع حديثهم في سائر الأقطار؛ وذكر (ص ١٥٣ ـ ١٥٧) باباً في معرفة الإخوة والأخوات. وفي الكتاب علوم جمة أهملها المتأخرون؛ إذ عاصر الحاكم شيوخه وهم يتذاكرون الحديث وفوائده وغرائبه، أما المتأخرون فقد انقطعت في عصورهم المذاكرة والإملاء، لذا أهمل المصنفون في المصطلح علوماً جمة ذكرها الحاكم مثل: «معرفة الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث»، وكذلك «معرفة الرواة الذين يجمع حديثهم»، و «معرفة جماعة من الرواة لم يحتج بحديثهم ولم يسقطوا»، وغير ذلك من الأبواب. ولا شك أن «معرفة علوم الحديث» يدل على أصالةٍ وتمكن في العلم، وفيه فوائد غزيرة، لولا ما تضمنه من أوهام عديدة؛ والكمال للّٰه وحده.

(٢) هي: الإشارةُ إلى مصادر علم الطبقات ومناهله (كالوفياتِ وغيرِها)، وبيانُ أن الراوي قد يكون في طبقةٍ ما باعتبار، وفي طبقةٍ أخرى باعتبارٍ آخر، والتنبيه على أن جهل هذا العلم قد يوقع المحدثَ في أوهامٍ قبيحة...



الباب الأول

مدخل إلى علم الطبقات



الفصل الأول

مفهوم الطبقة

يستخدم المحدثون مصطلح «طبقة» لتمييز **«طائفةٍ من الرواةِ (أو العلماء) تعاصروا زمناً كافياً، وجمعت بينهم علاقةٌ مكانيةٌ، أو علميةٌ، أو قبليةٌ ما»**.

وقد عرَّف بعضُ أهل العلم الطبقةَ بأنهم «قومٌ تقاربوا في السِّنِّ والإسناد» (تدريب الراوي ٢/ ٣٨١). وهذا تعريفٌ حسنٌ ظاهره الصحة، غيرَ أنه مقتصرٌ على العلاقة الزمنية التي تربط بين الرواة؛ فهو يهمل ترتيب أهل العلم حسب البلدان أو حسبَ منزلتِهِم في أوطانهم، وكذلك يهمل تقسيم الرواةِ عن حافظٍ ما إلى طبقاتٍ عدة؛ إذ ينبغي ـ حسبَ هذا التعريف ـ أن يكونوا في طبقةٍ واحدةٍ (لتقاربهم في السنِّ والإسناد)، بينما نجدهم ينقسمون ـ في حقيقة الأمر ـ إلى طبقاتٍ عدة، بحسب ملازمتهم للشيخ وإتقانهم لحديثه، كما سيمر بنا مفصلاً إن شاء اللَّه.

وفي هذا التعريف ـ الذي أضربنا عنه ـ إشكالان داخليان:

أولهما: إن القومَ قد يتقاربون في السِّن والزمان، ولكن تكون طرقُهُم وأسانيدهم مختلفة، فالتابعون من أهل الشام يروون عن صحابةٍ لم يروِ عنهم تابعو البصرة أو الكوفة، والعكس صحيح؛ فحينئذٍ يصعب علينا الادعاء بأنهم تقاربوا في الإسناد، رغم أنهم جميعاً يروون عن «طبقة الصحابة»، رضوان اللَّه عليهم.

وثانيهما: إنَّ بعضَ أهل العلم ـ كأبـي حاتم بن حِبَّان ـ يَعُدُّ الصحابةَ جميعاً طبقةً واحدة، والتابعين طبقةً واحدةً كذلك، وهلمّ جراً. . . فعنده أن علقمةَ بن قيس والأسودَ بن يزيدَ ومسروقَ بن الأجدع ـ وهم مخضرمون ـ والزبيرَ بن عدي اليامي (ـ١٣٢) في طبقةٍ واحدة ـ طبقةِ التابعين ـ رغمَ أن الزبيرَ ليس مقارباً لهم لا في

السنِّ ولا في الإسناد![1] إذ هو من أصحاب إبراهيمَ النَّخَعي، أمَّا هم فمن كبار مشيخة إبراهيم!

وبعد، فنرى أن التعريفَ الذي اخترناه في صدر البحثِ أقربُ إلى المفهوم الذي عمل به مصنفو كتب الطبقات على اختلاف أنواعها، مع أنه لا يخلو من بعض التعميم أو الغموض!

أمثلة عملية توضّح مفهوم الطبقة:

حيثُ إنَّ مجالَ علم الطبقات هو «**البحثُ عن العلاقاتِ المختلفةِ الَّتي تربطُ أهلَ العلمِ بعضَهم ببعضٍ، أو تُميِّزُ بعضَهم من بعض**»؛ وبما أنَّ هذه العلاقاتِ كثيرةٌ ومتنوعةٌ، فإنَّ أهلَ العلمِ ينقسمون بسبب ذلك إلى طبقاتٍ كثيرةٍ ومتنوعةٍ غايةَ التنوع. وبناءً عليه فإنَّ المحدثَ الواحدَ قد يصنفُ في طبقاتٍ عديدةٍ متغايرةٍ، بالنظر إلى نوع العلاقةِ الَّتي تربطه بكل طبقة.

ولتوضيح هذه المعاني، نقدمُ بينَ يدي القرّاء الكرام مثالين ظاهرين، وباللَّه التوفيق:

(١) المثال الأول:

لو استعرضنا مشاهيرَ علماءِ التابعين في نهاية القرن الأول، فإنَّنا نستطيعُ تكوين «طبقة» تشتمل على رؤوس الناس آنذاك؛ وسنجد في هذه الطبقة: الحسنَ البصريَّ، وابنَ سيرينَ من البصرة؛ وأبا بردةَ بنَ أبـي موسى الأشعري، وإبراهيمَ النخعي، وعامراً الشعبـي من الكوفة؛ والقاسمَ بن محمد بن أبـي بكر الصديق، وسالمَ بنَ عبد اللَّه بن عمرَ، وعِكرمةَ مولى ابن عباس، وجماعةً سواهم بالمدينة؛ ومجاهدَ بن جبر، وعطاءَ بن أبي رباحٍ بمكة؛ وطاووسَ بن كيسانَ، ووهبَ بن منبِّهٍ باليمن؛ وعمر بن عبد العزيز، ورجاءَ بن حيوة، ومكحولاً بدمشق؛ وخالدَ بن معدانَ بحمص؛ وأبا عبد الرحمٰن الحُبُلي، وأبا الخير مرثد بن عبد اللَّه اليَزَنيّ بمصر؛

---

(١) بل إنه إنما ولد بعد موتهم. ولم يسمع الزبير من صحابـي غير أنس، روى عنه أربعة أحاديثَ أو خمسة، فصار بذلك تابعياً. (له في البخاري ٨/ ٨٩ حديث واحد عن أنس، وفي مسلم ٧/ ٨٧ حديث آخر).

ونحوهم. . .

فهؤلاء كلهم طبقةٌ واحدة (طبقة أواسط التابعين)، تقاربوا في السنِّ واللقاءِ والمنزلة؛ إذ كانوا أشهرَ أهلِ العلم ببلدانهم، وإليهم مفزع الناس في الفتيا والرواية.

غير أنَّ هذه الطبقةَ يمكن تقسيمها إلى طبقاتٍ عديدةٍ، حسب أمصارِ العلماء؛ فحينئذٍ نجد جابر بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وأبا نضرةَ العبديَّ، وأبا قِلابةَ الجرمي، والنضرَ بن أنس بن مالك، وأبا رجاءٍ العُطاردي، وذويهم يكونون «طبقة واحدة» بالبصرة ـ لا علاقةَ لها بأهلِ الكوفة، أو أهلِ المدينة، أو سواهم من المحدثين ـ فشيوخُ هذه الطبقة متقاربون (أواسط الصحابة وكبارُ التابعين)، وزمانُ تحديثِهم وإفتائِهم متقارب (منذ زمنِ ابن الزبير حتى وفاةِ كلٍّ واحدٍ منهم)، ومصرُهم واحد (البصرة)، وتلامذتهم متقاربون ـ نوعاً ما ـ (قتادةُ بن دعامة، وأيوبُ السَّختياني، وهشامُ بن حسان، وحميدٌ الطويل، وخالدٌ الحذاء، وسعيدٌ الجُرَيْرِيُّ، وأمثالُهم. . .).

والغرض من المثال أن نُبيِّنَ أن التقسيمَ على الطبقات أمرٌ اجتهاديٌّ، تمليه وجهةُ النظر ـ أو العلاقة المنشودة ـ فإن نظرنا إلى أواسط التابعين جملةً واحدةً، كان تابعو البصرة في هذه الطبقة مثلَ تابعي سائر البلدان الأخرى، وإن اشترطنا العلاقةَ المكانية ـ أو أدخلنا عاملَ المكان في المعادلة ـ انفصلت الطبقةُ الواحدةُ إلى طبقاتٍ عدة، وتميزت **طبقةُ البصريين** من طبقةِ المكيينَ أو طبقةِ الكوفيين. . . ولم تعدْ هناك رابطةٌ قائمةٌ بين الفريقين. . .

(٢) المثال الثاني:

كلُّ حافظٍ مكثر (كالزهريِّ، وقتادةَ، وأبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ، وأمثالِهِمْ) يمتازُ بكثرةِ الشُّيوخ، واتِّساعِ مداهُم الزمانيِّ والمكاني. فإذا سردتَ **شيوخ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ** مرتبين حسبَ الحروف الأبجدية ـ كما يفعلُ الحافظُ المزيُّ في تهذيب الكمال ـ لم يظهر في ذلك السرد كبيرُ فائدة؛ إذ يصعب على القارىء أن يَجِدَ بينهم علاقةً ما، أو أن يعرفَ أيُّهمُ المقدمُ وأيهم المؤخر، وأيهم أكثر عنه أبو إسحاقَ ولازمه طويلاً، وأيُّهم سمع منه شيئاً يسيراً، كما أن جريدة الأسماء هذه لا تميز

الصحابـيَّ من التابعيِّ، ولا المعروفَ من المجهول. . .

أما إذا ما رتبنا شيوخَ أبـي إسحاقَ ـ وهم أزيدُ من ثلاثِ مئةٍ ـ على الطبقات فإننا قد نستنتج فوائدَ علميةً هامة؛ بحسب نوع العلاقاتِ المنظور إليها، والتي على أساسها صُنّف هؤلاء الرواة في طبقات؛ فمثلاً يمكن تقسيمهم إلى:

(أ) **طبقاتٌ زمانية**: تُبيِّن المتقدمَ من المتأخر، والصحابـيَّ من التابعي، فيجيئون في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: الصحابةُ الذين سمع منهم أبو إسحاقَ أو جالَسَهم؛ مثلُ زيدِ بن أرقمَ، والبراءِ بن عازب، وأبـي جُحَيْفة السُّوائي، وسليمانَ بنِ صُرَدٍ، وجابر بن سَمُرَةَ، ونحوِهم. . .[1]

الطبقة الثانية: كبارُ التابعين (أصحابُ أبـي بكرٍ، وعمرَ، وعليٍّ، وابن مسعود)، كمسروقِ بن الأجدعِ، والحارثِ الأعور، وأبـي الأحوص الجُشَمِيِّ، وهبيرةَ بنِ يريمَ، وهانىءِ بن هانىءٍ، وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: أواسطُ التابعين ممن أدركوا إدراكاً بيّناً الصحابةَ الذين حَدَّثوا في

---

(١) اختُلف في عدد الصحابة الذين سمع منهم أبو إسحاقَ، فأبو نُعَيم الفضل بن دكين (ـ ٢١٩) عدهم ٢١ صحابياً (التاريخ الصغير للبخاري ص ١٤٦)، وقالَ أبو نعيم الأصبهاني: روى عن ٣٤ نفساً من الصحابة. (أخبار أصبهان ٢/٢٦). أما الحافظ الذهبـي فقال: قِيل إنه سمع من ٣٨ صحابياً (التذكرة ص ١١٤)؛ وسبب هذا الاختلاف فيما أرى هو اختلافُهم في صحةِ سماع أبـي إسحاقَ من الصحابـي، فإنه قد جالس بعضَ الصحابةِ وسمع منهم شيئاً من حديثهم عن رسول اللّه ﷺ، كزيدِ بن أرقمَ، وجابر بن سَمُرَةَ وأبـي جُحيفةَ السُّوائي؛ وجالس بعض الصحابة مجالسةً طويلةً غير أنه لا يُدرى هل سمع منهم حديثاً مرفوعاً أم لا، كعبد اللّه بن عمرَ ورافع بن خَديج، وليس لأبـي إسحاقَ عنهما روايةٌ في الكتب الستة؛ ودخل على معاويةَ فسأله معاويةُ عن عطاء أبيه، وفرض له في مثله، فهذا لقيٌّ صحيحٌ دون سماع شيءٍ مرفوع؛ ورأى علياً يخطبُ يومَ الجمعة وهو صبـي صغير، ورأى ـ وهو رجلٌ ـ نساءَ النبـيِّ ﷺ حَجَجْنَ وعليهن الطَّيالِسة. ولا شك أنَّ حديثَ أبـي إسحاقَ عمن رآهم مجردَ رؤيةٍ مرسل، إلا أنَّ مجالسةَ الصحابةِ شرفٌ كبيرٌ وغنيمة ظاهرة، ولا شك أنه سمع ممن جالسهم ـ كابن عمرَ ـ شيئاً من فتاويهم أو حكمهم وزهدياتهم، أو اقتدى بعبادتهم وأخلاقهم. وقد جزم أبو حاتم الرازي بأنَّ حديثَ أبـي إسحاقَ عن ابن عُمَرَ مرسل (المراسيل لابن أبـي حاتم ص ١٤٦).

خلافة معاوية، مثل عامرِ بن سعد بن أبي وقاص، وأخيه محمد بن سعد، وأبي بردةَ بن أبي موسى الأشعريِّ، وأبي عُبَيْدَةَ بن عبد اللّه بن مسعود، وعِكرمةَ مولى ابن عباس، وموسى بن طلحةَ بن عُبيد اللّه، ونحوهم؛ وربما شارك أبو إسحاقَ هؤلاءِ في بعض شيوخهم.

الطبقة الرابعة: أقرانُه ومن يقارِبُه في السنِّ والسماع، كعامرِ الشعبي، وسعيد بن جُبير،[1] والعَيْزار بن حريثَ، وبُرَيدِ بن أبي مريم.

الطبقة الخامسة: تلامذتُه، أو من هم في طبقة تلامذته، كسليمانَ الأعمشِ، ويونسَ بن خَبَّابٍ، وعبد اللّه بن عطاءٍ، ومالك بن مِغْوَل، فقد روى عنهم أحاديثَ يسيرةً مما ذاكروه بها ـ من باب رواية الأكابر عن الأصاغر ـ وربما دلس أبو إسحاقَ ما يرويه عنهم[2].

(ب) **طبقات إقليمية (مكانية)**: حَسْبَ المِصر الذي ينتمي إليه الشيخ، فنجد في شيوخه:

(١) **الكوفيين**: وهم أكثرُ شيوخه؛ كزيد بن أرقمَ، وجابر بن سَمُرَةَ، ومسروق بن الأجدع، وأبي الأحوص، وعامرِ الشعبي، وسعيد بن جبير، والأعمش.

(٢) **والبصريين**: كبُرَيدِ بن أبي مريمَ السَّلولي، وأربِدةَ التميمي المفسر صاحبِ ابن عباس؛ وهم قليل.

(٣) **والمدنيين**: وفيهم كثرة، إذ الراقيون (بصريين كانوا أم كوفيين) مكثرون

---

(١) أبو إسحاقَ مكثرٌ عن سعيد بن جبير، مع أن سعيداً أصغرُ منه ببضع سنوات، إذ رحل سعيدٌ إلى الحجاز مبكراً، فَأَكْثَرَ عن ابن عباس، وفات أبو إسحاقَ السماعُ منه، إنَّما رآه رؤيةً (علل أحمد ١/ ٢٠٠).

(٢) رواية أبي إسحاقَ عن الأعمش في المعجم الصغير للطبراني (٢/ ٥٩)، وتذكرة الحفاظ (ص ٨٤٨)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٤٤)؛ وروايته عن يونُسَ بن خبابٍ في التاريخ الصغير (ص ١٣٣)، والجرح والتعديل (١/ ١٦٨)، ودلس عنه؛ روايته عن عبد اللّه بن عطاءٍ في سنن ابن ماجه (ح ٤٧٠)؛ وروايته عن مالك بن مِغْوَلٍ في جامع الترمذي (٥/ ٥١٦، الدعوات: ٦٥).

من الرواية عن أهل المدينة. ومن شيوخ أبي إسحاقَ المدنيين: عبد اللَّه بن عمرَ ورافع بن خَدِيج[1] وعامر بن سعد بن أبي وقاص وعِكرمةَ مولى ابن عباس.

(٤) **والمكيين**: كعبد اللَّه بن عباس ومجاهد بن جبر.

(جـ) **كذلك تقسيمهم تقسيماً ثالثاً حسب شهرتهم، إلى**:

(١) **شيوخٍ معروفين**، وهم كثر.

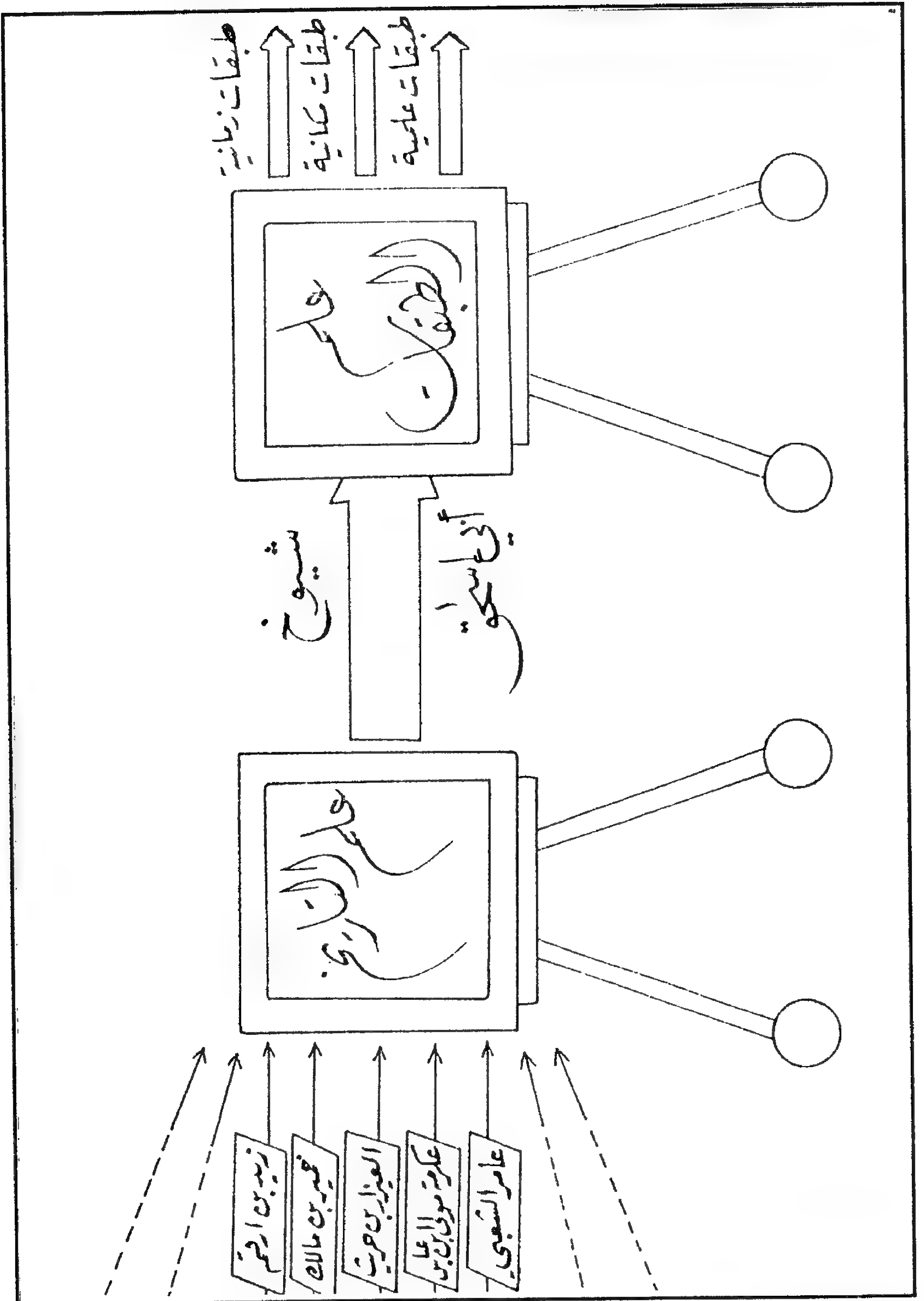
(٢) **شيوخ مجاهيلَ (أو مجاهيل الحال)**: تفرد أبو إسحاقَ بالرواية عنهم، وفيهم كثرة[2]، مثل هُبيرةَ بن يَريم، وحارثةَ بن مُضَرِّبٍ، وأَرْبِدةَ التميمي، وعبد اللَّه بن سيف، ونحوهم. وأكثرُهم من عتق الشيعة ممن سمع منهم أبو إسحاقَ بالكوفة، أو في غيبته الطويلة بخراسان[3].

---

(١) قال أبو إسحاقَ: كنتُ كثيرَ المجالسة لعبد اللَّه بن عمرَ، وكنت كثير المجالسة لرافع بن خَدِيج (التاريخ الكبير ٦/٣٤٧، وعلل أحمد ١/ ٤٢٤).

(٢) يبلغ عددهم نحو ٧٠ أو ٨٠ شيخاً، أي نحو ٢٥ ٪ من عدد شيوخه!

(٣) كان البعث يفرض على أهل الأمصار مقابلَ العطاء السنوي الذي يأخذونه، وكان مبعث الكوفيين إلى خراسانَ وما وراء النهر، حيث مكث أبو إسحاقَ هنالك شطراً من خلافة معاوية حتى انقضاء فتنة المختار بن أبي عُبَيدٍ الثقفي؛ وكان من عادته هناك أن يطوف على الأخبية ملتمساً العلم. (انظر التاريخ الكبير ٣/ ١٣٣، وضعفاء العقيلي ١/ ١٢٩).



شكل(١): ترتيب شيوخ أبي إسحاقَ حسب الطبقات

الفصل الثاني

الطبقات العامة والخاصة

ذكرنا في الفصل الأول أن الطبقةَ هي علاقةٌ تربط بين مجموعةٍ من المحدثين (أو العلماء)؛ فقد تكون هذه العلاقة عامةً يشترك فيها عددٌ كبيرٌ من الرواة، فتكون الطبقةُ التي تنتظمها تلك العلاقةُ **طبقةً عامةً** (أو مفتوحةً)؛ أو تكونُ تلك العلاقة تنتظم عدداً يسيراً (أو جماعةً متميزةً من المحدثين)؛ فتكون الطبقةُ الناتجة عن تلك العلاقة **طبقةً خاصةً** (أو محدودةً)، ولتوضيح هذه المعاني نمثل لها برجلين جليلين من كبار أهل العلم، فنذكر الطبقات المتنوعة التي يمكن إدراجها فيها:

المثال الأول: القاسم بن محمد بن أبـي بكر الصديق:

يمكن ذكر القاسم في عدد من الطبقات المختلفة بحسب العلاقات التي تربط بينه وبين غيره من المحدثين؛ فمن ذلك:

١) هو تابعيٌّ، ينتمي لطبقة التابعين، وهذه **طبقةٌ عامةٌ** ينتمي إليها ألوفٌ من رواة الحديث.

٢) ولد القاسم سنةَ بضعٍ وثلاثين وتوفي سنة ١٠٦؛ فهو من طبقةِ **أواسط التابعين**، وهي طبقةٌ عامةٌ أيضاً.

٣) هو من أهل المدينة المنورة، وُلد بها ونشأ فيها ومات هنالك، فهو إذن من طبقة التابعين المدنيين. وهذه طبقةٌ عامةٌ أيضاً، يصعب حصر أفرادِها وتعدادُهم.

٤) كان القاسم من فقهاء المدينة السبعة الذين تميزوا بالعلم والفتيا والتقوى والزهد في عصرهم بالمدينة؛ وهم: سعيد بن المسيب (أكبرهم سناً وأعلاهم قدراً)، والقاسم بن محمد بن أبـي بكر الصديق، وخارجةُ بن زيد بن ثابت، وأبو سَلَمةَ بن عبد الرحمٰن بن عوف، وعُبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبةَ بن مسعود الهُذَلي،

وعـروةُ بـن الـزبيـر بـن العـوام الأسَـدي، وسليمـانُ بـن يسـارٍ مـولـى ميمـونـةَ أم المؤمنين [1].

فهذه طبقةٌ خاصة، إذ لا ينتمي إليها سوى أفذاذ التابعين بالمدينة.

٥) تربى القاسم في حِجْرِ عمته عائشةَ أمِّ المؤمنين رضي اللّه عنها، فأخذ عنها الحديث والفقه، وكان أحدَ ثلاثةٍ استنزفوا علم عائشةَ فصاروا أعلم الناس بحديثها، وهم: **عروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وعمرة بنت عبد الرحمٰن بن أسعدَ بن زُرارةَ النَّجارية الأنصارية** (الجرح والتعديل ١/ ٤٥). **فهذه طبقةٌ خاصة جداً**، أعني أنَّ هؤلاءِ الثلاثةَ يشكلون **الطبقة الأولى** من أصحاب عائشة.

المثال الثاني: عمر بن الخطاب أمير المؤمنين:

كـانـت لعمـرَ رضـي اللّـه عنـه سـابقـةٌ فـي الإسـلام، ومنـزلـةٌ كـريمـةٌ مـن رسول اللّه ﷺ، لذا نجده معدوداً في طبقات كثيرة ومتنوعة، فمن ذلك:

١) هو صحابي، ينتمي لطبقةِ الصحابة؛ وهذه **طبقةٌ عامة**.

٢) أسلم عمرُ قديماً، فهو من طبقة كبارِ الصحابة، أو الطبقة الأولى منهم (حسبَ تصنيف ابن سعد، إذ جعل الصحابةَ رضي اللّه عنهم في ٥ طبقات)، وهذه **طبقةٌ عامةٌ** كذلك.

٣) إذا صنفنا الصحابةَ رضي اللّه عنهم في ١٢ طبقةً، حسب تقدم إسلامِ الصحابي أو تأخره [2]، فيجيء في الطبقة الأولى الصحابةُ الذين أسلموا في أول الإسلام، قبلَ دخول رسول اللّه ﷺ دارَ الأرقم بن أبي الأرقم المخزومي؛ كخديجةَ بنت خُويلدٍ أُمِّ المؤمنين، وأبي بكرٍ الصديق، وعلي بن أبي طالب، وبلالِ بن رباحٍ، وسعدٍ، والزبير، وطلحةَ، والأرقم... [3]

---

(١) عدهم كذلك أبو الزناد إذ صنف كتاباً في اختلافهم؛ انظر المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان (١/ ٣٥٢)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤٣). وفي عدتهم أقوالٌ تجدها ثمة، إلا أنَّ القاسمَ منهم باتفاق.

(٢) اعتمد الحاكم هذا التصنيفَ في معرفة علوم الحديث (ص ٢٢ ـ ٢٤).

(٣) أحصاهم جميعاً في طبقةٍ واحدة الحافظ الذهبي (سير النبلاء ١/ ١٤٤)، وعددهم عنده ٥١ رجلاً وامرأةً؛ غيرَ أنه نسيَ بلالاً، وهو منهم.

وتكون الطبقةُ الثانيةُ: الصحابةَ الذين أسلموا بعدَ دخولِ النبيِّ ﷺ دارَ الأرقم، وعمرُ من هؤلاء [١]، فهو إذن في الطبقة الثانية بحسب تقدم إسلام الصحابة، وهذه **طبقةٌ عامةٌ**.

٤) إذا صنفنا الصحابةَ رضي اللَّه عنهم إلى طبقاتٍ حسبَ تقدم زمان وفياتِهم وزمان تحديثِهِم وإفتائِهِم، فإنهم ينتظمون في طبقاتٍ خمسٍ [٢]، ويكون عمرُ رضي اللَّه عنه في الطبقة الأولى منهم؛ وهذه **طبقةٌ عامةٌ** كذلك.

٥) إذا صنفنا الصحابةَ رضي اللَّه عنهم في طبقاتٍ عدةٍ بحسب كثرةِ ما روي عنهم من الحديث المرفوع، فإننا نجد عمرَ في **الطبقة الثانية** (طبقة أصحاب المئين) [٣]، وهي **طبقةٌ خاصة**.

---

(١) جعل الحاكمُ **الطبقةَ الأولى**: أوائلَ المسلمين، **والطبقة الثانية**: أصحابَ دار الندوة؛ قال: «وذلك أن عمرَ بن الخطاب لما أسلمَ وأظهر إسلامَهُ، حمل رسولَ اللَّه ﷺ إلى دار الندوة فبايعه جماعةٌ من أهل مكة»، فقد عد عمرَ في الطبقة الأولى! وليس كذلك؛ وفي بعض حدود الطبقات الاثنتي عشرة التي ذكرها الحاكمُ نظرٌ.

(٢) هذه الطبقات الخمس هي: **الأولى**: من حدثوا وأفتوا وأقرأوا ثم قضوا نحبهم زمنَ أبي بكرٍ وعمرَ، كخالد بن الوليد وأبي عُبيدةَ بن الجراح وبلال بن رباح ومعاذ بن جبل، وهم أكابرُ الصحابة؛ **والثانية**: من ماتوا زمن عثمان وعلي، كعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وعبد اللَّه بن مسعود وأُبيِّ بن كعب وأبي الدرداء وأبي ذر؛ **والثالثة**: من توفوا زمن معاوية كأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وعائشة، وهم أواسط الصحابة؛ **والرابعة**: من توفوا في زمن يزيدَ وابن الزبير حتى استوسق الأمر لعبد الملك، كابن عباس وابن عُمرَ وجابر بن عبد اللَّه وجابر بن سَمُرةَ وزيد بن أرقمَ وأبي سعيد الخدري، وهم صغار الصحابة. **والخامسة**: بقايا الصحابة بالأمصار، كأنس بن مالك وسهل بن سعد وأبي أمامةَ الباهلي وعبد اللَّه بن بُسْر وأبي الطفيل الكناني، وهم مختلفون في أعمارهم ومستوى إدراكهم للنبي ﷺ، فمنهم من كان رجلاً على عهده كأبي أمامة، ومنهم من كان غلاماً أو صبياً كأبي الطفيل والهرماس بن زياد. وهذا التصنيف ينظر إلى تاريخ مساهمة الصحابي العلمية لا إلى فضله في نفسه أو تقدمه في الإسلام، كما أنه يهمل من توفوا في حياة النبي ﷺ.

(٣) **الطبقة الأولى** (حسب هذا التصنيف) تضم من رووا ألوف الأحاديث، وهم سبعة: أبو هريرةَ وابنُ عمرَ وأنس بن مالك وعائشةُ الصِّدِّيقَةُ وابن عباس وجابر بن عبد اللَّه وأبو سعيد الخُدْري. **والطبقة الثانية**: أصحاب المئين، وعددهم عشرة: ابن مسعود وعبد اللَّه بن عمرو بن العاص وعلي وعمر وأم سلمةَ - زوج النبي ﷺ - وأبو موسى الأشعري والبراء بن عازب وأبو ذر الغِفاري وسعد بن أبي وقاص وأبو أمامةَ الباهلي. (اعتمدنا في تصنيفهم على رسالة الحافظ أبي محمد بن حزم الظاهري في عد ما للصحابة من الأحاديث في مسند بقي بن مخلد).

٦) إذا صنفنا الصحابة بحسب إكثارهم من الفتيا أو إقلالهم منها، فسنجد عمر في **الطبقة الأولى** منهم [(١)](طبقة المفتين المكثرين)، وهي **طبقة خاصة**.

٧) وأفضل الصحابة رضي اللّه عنهم العشرة المبشرون بالجنة، وعمر منهم، فهذه **طبقة خاصة**.

٨) وخيار العشرة هم الخلفاء الأربعة، وعمر منهم، فهذه **طبقة خاصة كذلك**.

٩) وكان لرسولِ اللّه ﷺ وزيران يصحبانِهِ ليلَ نهار، هما أبو بكرٍ وعمر؛ فهذه **طبقةٌ خاصةٌ جداً**، ولعمر مزيةُ الانتماء إليها.

وهكذا نرى أن أميرَ المؤمنين عمرَ بن الخطاب قد انتمى إلى ٩ طبقات مختلفة، بعضها عام وبعضها خاص، وجاء أحياناً في الطبقة الأولى ـ حسب التصنيف المتبع ـ وأحياناً في الطبقة الثانية؛ ولعله قد يُذكر في طبقاتٍ أخرى لم ننبه عليها ها هنا [(٢)].

ومن هذين المثالين نرى أن أهم الفروق بين الطبقات العامة والخاصةِ ما يلي:

أولاً: تمتاز الطبقاتُ العامة بكثرةِ من ينتمي إليها، حتى إنَّـهُ يصعب إحصاؤهم بدقة، بينما تضمُّ الطبقة الخاصة عدداً قليلاً (محدوداً) من الرواة (يشكلون مجموعة منتهية).

ثانياً: الخلافُ في تسميةِ أعضاءِ أيِّ طبقةٍ خاصةٍ يكون يسيراً، وأمره سهل؛

---

(١) صنف ابن حزم الصحابة ـ حسب إكثارهم من الفتيا ـ إلى ثلاث طبقات: **الأولى**: المكثرون من الفتيا، وهم سبعةٌ فيهم عمر؛ **الثانية**: المتوسطون في الفتيا، الذين يمكن جمع فتاوى كلِّ واحد منهم في جزءٍ صغير، وأبو بكر الصديقُ منهم؛ **الثالثة**: المقلون من الفتيا فلا يروى عن الواحد منهم سوى المسألة والمسألتين. (راجع إعلام الموقعين لابن القيم ١/ ١٢ ـ ١٥).

(٢) كان البدريون في زمانِ رسولِ اللّه ﷺ طبقةً متميزةً أشاد بذكرهم رسول اللّه ﷺ مراراً، وكان يكرمهم ويقدمهم على سائر الصحابة، وفيهم قال: «لعل اللّهَ اطَّلَع على أهل بدر فقال: إعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» (أخرجه الشيخان عن علي).

وفي قول اللّه تعالى: ﴿يرفعُ اللّهُ الذين آمنوا مِنكم والذين أُوتوا العلمَ درجاتٍ﴾ إشارةٌ واضحةٌ لتفضيل الطبقاتِ الأولى من المسلمين، منذ زمن البعثة النبويةِ حتى يرث اللّهُ الأرضَ ومن عليها، وللّه الحمد.

بعكس الطبقات العامة التي قد يَعُدُّ فيها أحد المصنفين ما لا يعده الآخر.

ثالثاً: كثيراً ما تكون الطبقةَ الخاصة هي الطبقةُ الأولى من تصنيفٍ ما للرواة؛ فمثلاً كلُّ من روى عن سعيدِ بن المسيب شيئاً، يمكن ضمه إلى طبقة أصحاب سعيد (طبقة عامة)، لكن الطبقةَ الأولى من أصحاب سعيد (الزهري، وقتادة، ويحيى بن سعيد الأنصاري) يشكلون طبقةً خاصةً، وهكذا.

الفصل الثالث

مباحث علم الطبقات

إن علمَ الطبقات علمٌ جليل، وموضوعه متسعٌ جداً، فيتطلبُ معرفةً ودرايةً تامةً ممن يصنف فيه، مع اطِّلاعٍ وبعدِ نظر.

وهذا العلم ـ إذ يتناول راوياً ما ـ فإنَّه يهدف إلى:

(١) تحديدِ طبقة الراوي (الزمانية ـ المكانية) والتعريفِ به.

(٢) تحديد منزلتِه العلميةِ (الحديثيةِ والفقهيةِ) في بلدِهِ وطبقتِه.

(٣) تحديدِ منزلةِ الراوي من شيوخه (مدى ملازمتِهِ للشيخِ وحفظِهِ لحديثِهِ وممارستِهِ لَهُ).

هذه هي النتائجُ التي يبرزها علم الطبقات بخصوص كلِّ راوٍ من رواةِ الحديث؛ إلاَّ أنَّ علمَ الطبقاتِ لا يبحثُ في شَأْنِ الراوي معزولاً عمن حولَهُ، بل يبحث في الرواة بأجمَعِهِمْ كي يستنتجَ طبقةَ كلِّ راوٍ؛ خلافاً لعلمي تاريخ المحدثين والجرح والتعديل، اللذين يبحثان في الراوي وحدَه منفرداً عمن حوله؛ أما علمُ الطبقاتِ فإنَّهُ ينطلق من العام إلى الخاص.

وكي يصلَ الممارسُ لعلم الطبقات للأهدافِ الثلاثةِ التي ذكرناها، فإنه يلزمه ممارسةُ المباحث التالية وإتقانُها:

(١) تقسيم رواةِ الحديث إلى صحابةٍ، وتابعين، وأتباع تابعين... إلخ.

(٢) تمييز أنسابِ الصحابة والتابعين فمن بعدهم... حسب القبائل فالبطون فالأفخاذ، فَتُعرفُ بذلك نِسبةُ الرواةِ في كلِّ قبيلةٍ، وتتضحُ العلاقةُ القَبليةُ بينهم [1].

---

(١) يُستنتج من هذا التصنيف معرفةُ أيِّ القبائلِ كانت أسبقَ إلى الدخول في الإسلام، ومعرفةُ مدى مساهمة كل قبيلة أو فخذ في نشرِ الإسلام وحمل رايته، ثم نشر العلم بين التابعين من عرب وموالٍ.

وقد أشار رسولُ اللَّه ﷺ إلى بعض متعلقات هذا العلم، إذ فاضَلَ بيـنَ القبائل والبطون وقارن بينها في الجملة [1]. وكذلك بيَّـنَ النبـيُّ ﷺ فضلَ طبقةِ الصحابة على من يليهم، وفضلَ التابعين على من بعدهم فقال: «خيرُ القرونِ قرني، ثم الذين يلونَهـم، ثـم الـذين يلونهـم. . . ثـم يكونُ بعدَهـم قـومٌ يشهـدون ولا يُسْتَشْهـدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون؛ ويظهر فيهم السِّمن» [2].

وكذلك روي عنه عليه الصلاةُ والسلامُ أنَّه قال: «إنَّ خير التابعين رجلٌ يقالُ له أويس. . . » [3]

(٣) تقسيمِ الرواةِ حسب أمصارهم وبلدانهم.

(٤) تنزيلِ الصحابة منازلَهم، ومعرفةِ المتقدم منهم من المتأخر؛ وأيُّهُم أقدمُ إسلاماً، وأيهم أعلى منزلةً، ثم تنزيل التابعين منازلهم كذلك، ثم من يليهم إلى انتهاء عصر الرواية الأول (سنة ٣٠٠).

(٤) معرفةِ رؤوس كل طبقة، وأيهم كانَ أكثرَ علماً وفتيا وروايةً. . .

(٥) تمييزِ أصحـابِ كـلِّ صحـابـي شهيـرٍ بـالـروايـة (أو تـابعي مكثر، فمـن يليهـم. . .) حسـب مـلازمتِهِـمْ للشيـخ ومعـرفتِهِـم بحـديثِـهِ وإتقـانِهـم لـه؛ وعلمِهِـم وارتفاعِهِم في أَنْفُسِهِمْ.

---

(١) انظر صحيحَ البخاري (٤/ ١٥٨، ١٦١، ٢٢٤)، وصحيحَ مسلم (٧/ ١٧٤ ـ ١٧٦، ٧/ ١٧٩ ـ ١٨٠؛ كتاب فضائل الصحابة).

(٢) حديث صحيح مشهور، روي عن عدد من الصحابة بألفاظ متقاربة؛ وهذا لفظ عمرانَ بن حُصين في صحيح مسلم. انظر (م ٧/ ١٨٣ ـ ١٨٧).

(٣) أخرجه مسلم (٧/ ١٨٩) من طريق حماد بن سلمةَ عن سعيد الجُرَيْري عن أبي نَضْرةَ عن أُسَير بن جابر عن عمر؛ وفي هذا اللفظ عندي نظر، ولا سيما التنصيصُ على «طبقة التابعين»؛ وأصحُّ منه ما أخرجه مسلمٍ قبله من طريق سليمانَ بنِ المغيرةِ عن سعيد الجُرَيري بسنده عن عمرَ أن النبي ﷺ قال: «إنَّ رجلاً يأتيكم من اليمن يقال له أُويس، لا يدع باليمن غيرَ أمٍّ له، قد كان به بياضٌ فدعا اللَّهَ فأذهبَهُ عنه إلاّ موضِعَ الدينارِ أو الدرهم؛ فمن لقيه منكم فليستغفرْ لكم». اهـ. وليس فيه ما رواه حماد؛ وسليمانُ بن المغيرة أوثق وأحفظ من حماد بن سلمة؛ واللَّه أعلم.

الفصل الرابع

مصادر علم الطبقات

ذكرنا فيما سبق أنَّ هدفَ علم الطبقات هو **تحديدُ طبقة الراوي ومنزلته**، وللتوصل إلى ذلك يلزم المصنفَ على الطبقاتِ معرفةُ **اسمِ الراوي ونسبِهِ** تاماً، **وكنيتِهِ، وبلدِهِ**؛ فإن تنقل بين البلدان ينظر في أيِّها كانت إقامته أطول، أو كان أثرُهُ العلمي فيها بارزاً [١]، وكذلك يبحث عن **تاريخِ ميلاده** ومتى ابتدأ بطَلَبِ العلم، **وقدمِ شيوخِهِ وكثرةِ سماعِهِ** من أقدمِ طبقةٍ من طبقاتِ شيوخه، ثم **تاريخِ وفاتِهِ**.

أما إذا ما تعذرت معرفةُ تاريخِ ولادةِ الراوي وتاريخِ وفاتِه فعلى المحدث أن ينظرَ إلى طبقة شيوخه، فهي مؤشرٌ جيدٌ لتاريخِ ولادته؛ وكذلك ينظر إلى طبقةِ أصحابه، فإنها مؤشر دقيق لتاريخ وفاته.

ولنضرب مثلاً للقارىء **بسعيد بن أبي عَروبةَ وشعبةَ بن الحجاج**، وكلاهما حافظٌ ثقةٌ في الطبقة الأولى من أصحاب قتادة [٢]، وتاريخُ ولادتيهما غير مضبوط؛ ولكنَّ نظرةً إلى أخبارِ سعيدٍ وشيوخه الذين انفرد بالسماع منهم دون شعبة [٣]، تبين

(١) عدَّ ابنُ سعد وخليفةُ ومسلمٌ علياً في الكوفيين، مع أنه أقام مدةَ ٢٥ سنة ـ بعد رسول اللَّه ﷺ ـ بالمدينة المنورة، وإنما خرج منها إلى الكوفة بعدما تولى الخلافة فعاش فيها دون ٥ سنين حتى رزق الشهادة. وإنما ذكروه في الكوفيين لأن رواةَ الكوفيين أكثرُ بكثيرٍ من رواة المدينة وسائرِ الأقطار عنه؛ كما أنه كان صاحب مدرسةٍ بالكوفة ـ وإن كانت أقلَّ شهرةً من مدرسة ابن مسعود ـ وكذلك فإنَّ علياً كان له إذ كان بالمدينة نظراء (كعمرَ، وأبـيِّ بنِ كعبٍ، وعثمانَ، وسعدٍ، والزبيرِ، وزيدِ بن ثابت، وأمهاتِ المؤمنين)، ولم يكن له بالكوفة نظير. ثم إنَّهُ كانَ بالكوفة خليفةً، فكان يستفتى في الفقه والقرآن، بل في شؤون العقيدة إذ عصفت الفتنُ وَنَبَزَ الخوارجُ وغيرهم من المبتدعة، وكان رضي اللَّه عنه رأسمالَ أصحابه وعليه يعولون؛ فعدُّهُ في الكوفيين محضُ الصواب.

(٢) الطبقة الأولى من أصحاب قتادةَ ثلاثةٌ، هم: سعيدُ بن أبـي عروبة، أكثرهم روايةً عنه؛ وهشامُ بن أبـي عبد اللَّه الدَّسْتوائي، أحفظُهُمْ لحديثه؛ وشعبة بن الحجاج، أعرفُهُم بما سمعه قتادة وما دلسه!

(٣) كالنضر بن أنس بن مالك، وأبـي رجاءِ العُطاردي، والوليد بن مسلم أبـي بشرٍ العنبري، والحسن

أن سعيداً أقدمُ من شعبةَ وإن كان تعويلُه في الرواية على قتادة؛ لذا عدَّهُ الحافظ ابن حجر (في التقريب) في الطبقة السادسة، بينما جعل شعبة في الطبقة السابعة.

أما تحديدُ مكانةِ الراوي العلمية فتعتمدُ على شهرة أخباره وانتشار ذكره بين الناس، وإقبالهم عليه للاستفتاء أو للتعلمِ منه وقراءةِ الحديث عليه، أو لصحبته والتخلق بأخلاقِهِ وآدابه. وكذلك يُنْظَرُ إلى كثرةِ ما حدَّثَ به أو صدر عنه من فتاوى، ومنزلته في ضبط الحديث وحفظه؛ فالليثُ بن سعد وابنُ لهيعةَ كانا شيخي أهلِ مصرَ في عصرهما؛ فأما الليث فهو رأس تلك الطبقة، بينما يقبع ابنُ لهيعةَ في المنزلة الأخيرة!!

أما مرتبة الراوي في أصحاب شيخه (أو شيوخه)، فتعتمد على كثرة ملازمته لذلك الشيخ، وقدم صُحْبتهِ له، وكثرةِ سماعِهِ منه، وما انفرد به عنه من الحديث؛ ثم موازنة مروياتِهِ عنه بأحاديث أصحاب الشيخ الآخرين [1].

وما ذكرناه ها هنا من تأثير شهرة الراوي في رفع منزلته بطبقته أو منزلته من شيوخه، إنَّما هو أمرٌ أغلبيٌّ، لا يخلو من حالاتٍ شاذةٍ ينبغي للمحدث أن يتفطنَ لها؛ فربما كانت شهرةُ الراوي في عصره مخادعةً مضللةً أحياناً، ومن أمثلة ذلك:

(١) دخل البصرةَ شاميٌّ يدعى جعفرَ بنَ الزبير، وكان جاهلاً كذاباً فاستغلَّ تشوق محدثي البصرة لسماع حديث الشاميين، فأخذ يحدثهم بعجائب عن القاسم أبـي عبد الرحمٰن، فاجتمع الناس حولَـهُ دهراً، وجاز عليهم كَذِبُهُ؛ ثم فضحه اللَّهُ فانفضوا عنه [2].

وابن سيرين، وقد توفوا جميعاً بين سنة ١٠٠ حتى سنة ١١٠.

(١) راجع بعض الأمثلة على موازنةِ النقادِ بينَ أصحاب الحفاظ المشهورين في تاريخ أبـي زرعة الدمشقي (ص ٣٩٣)، وسؤالاتِ عثمانَ الدارميِّ، عن يحيى بن معين (ص ٤١ ـ ٦٥)، وفي الملاحقِ التي أضافها الإمام النسائيُ بآخر كتابه الضعفاء والمتروكين (ص ٣١١ ـ ٣١٤)، وشرح علل الترمذي لحافظ زمانه الإمام ابن رجبٍ الحنبلي (ص ٦٦٥ ـ ٧٣٢). وانظر مثالاً رياضياً يوضح الموازنَةَ بين التلاميذ ومقارنَةَ رواياتِ بعضهم ببعضٍ في «الفكر المنهجي عند المحدثين» للدكتور همام عبد الرحيم سعيد (ص ٩٤ ـ ٩٦).

(٢) أخرج ابن أبـي حاتم (٣/ ٤٧٩) عن يزيدَ بن هارون قال: «كان جعفرُ بن الزبير وعمرانُ بن حُدَيرٍ في

(٢) صدقة بن عبد اللَّه السمين (ـ ١٦٦): محدثٌ دمشقي معروف له مصنفات، غيرَ أنه واهٍ جداً ليس حديثه بشيء؛ فقد حدث بمئات الأحاديث المنكرة؛ ومع ذلك فقد كانت له شهرةٌ عظيمةٌ بدمشقَ في زمانه [١]. روى يعقوب بن سفيان (٢/ ٥٠٥) عن العباس بن الوليد عن مروانَ الطاطَري قال: «دخلت المسجد أَوَّلَ ما جالستُ سعيدَ بن عبد العزيز، وذكرُ صدقةَ يملأُ المسجد».

(٣) روى يعقوب بن سفيان (٣/ ٣٤) عن علي بن المديني، عن عبد الرحمٰن بن مهدي، قال: «أدركتُ البصرةَ ومحدثوها أربعة [٢]، فكان أخملَهم وأقلَّهم جماعةً هشامُ الدَّستوائي؛ والجماعةُ على عثمانَ البُرِّي والحسنِ بن دينارٍ وأبي جزءٍ (نصر بن طريف). قال: ولقد قدم أبو جزءٍ مرةً فجلس في مسجد بني عدي، فلم يسعه المسجد ولم يقدر يجلس!!» (لشدة ازدحام الناس عليه).

قلت: هشامٌ ثقة مكثر، وكان حافظاً جداً [٣] ذا عبادةٍ وفضل؛ فأما الثلاثةُ الآخرون فضعفاءُ متروكون؛ ومع ذلك فقد أقبل الناسُ عليهم وأعرضوا عن هشام! [٤].

مسجدٍ واحد مصلاهما، وكان الزحام على جعفرٍ وليس عند عمرانَ أحد؛ وكان شعبةُ يمر بهما فيقول: يا عجباً للناس، اجتمعوا على أكذب الناس ـ يعني جعفراً ـ وتركوا أصدقَ الناس! ـ يعني عمران ـ قال يزيد: فما أتى علينا إلا القليلُ حتى رأيتُ ذلك الزحامَ على عمرانَ، وتركوا جعفراً وليس عنده أحد!!» وانظر ضعفاء العقيلي (١/ ١٨٢)، والكامل لابن عدي (٢/ ٥٥٨).

(١) كان الشاميون يعظمون الرجلَ إذا كان ظاهره حسناً وكانت له عبادةٌ، دونَ سَبْرِ أحاديثه؛ وربما وثقوا الرجلَ وأثنوا عليه وهو منكر الحديث!! قال الإمام أحمد: «ابن سمعانَ (عبدُ اللَّه بن زياد) لم يكن يُعرف بالمدينة بالحديث؛ إنما كان صاحبَ صلاة، وأروى الناس عنه الشاميون» (العلل ١/ ٣٥٣)، قلت: هو كذاب معروف وقد جاز على بعض الشاميين؛ أما الإمام الأوزاعي فقال فيه نحواً مما قال أحمد.

(٢) قلت: يعني في حدود ١٥٠ هـ.

(٣) كان الإمام سفيان الثوري من أحفظ الناس؛ ولم يكن يبالي بمن خالفه في رواية الحديث غيرَ هشام؛ فإذا خالفه هشامٌ اشتدَّ عليه ذلك!

(٤) فلا عجب إذن إن نَفِقَت سوق الجهلة والأدعياء في عصرنا، إذ التف حولهم الجهلة وأعشار المتعلمين، فصيروهم بالكذب والبهتان شيئاً كبيراً! وهذا بلاءٌ قديم قد اشتكى منه أهلُ العلم في غابر الزمان؛ فقد أُسنِدَ تدريس الحديث في مدرستين من مدارس عصر المماليك لرجلين لا يفقهان حديثاً؛

تنبيه

ذكرنا فيما مضى أن قِدمَ صحبةِ التلميذ للشيخ ميزةٌ هامة ترفع طبقته بالنسبة لغيره من تلاميذ الشيخ؛ وهذا أمرٌ صحيحٌ في الجملة؛ غير أنَّ لكلّ قاعدة شذوذاً، فقد وُجِدَ في المحدثين من كان أصاغرُ أصحابِه أثبتَ في الروايةِ عنهُ أو أصحَّ حديثاً عنه في الجملة؛ فمن هؤلاء:

(١) **أبو إسحاق السبيعي** (ـ ١٢٧): صِغارُ أصحابه كشعبةَ بن الحجاج، وسفيانَ الثوري ـ ومن بعدهم كحفيده إسرائيلَ بن يونسَ، وزهير بن معاويةَ، وزائدةَ بن قدامةَ ـ أثبتُ في حديثه من كبار أصحابه، كسليمانَ الأعمش، ومغيرةَ بن مُقسم، والأجلح الكندي، ومجالد بن سعيد، وزكريا بن أبي زائدةَ، وابنه يونس![1]

(٢) **عمرو بن دينار المكي** (ـ ١٢٦): أوثق أصحابه وأكثرهم رواية عنه هو الإمام سفيان بن عيينة (١٠٧ ـ ١٩٨)، وهو أصغر أصحابه جميعاً![2]

(٣) **سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري** (ـ ١٢٦): رواية الليث بن سعد (ـ ١٧٥) ومالكٍ (ـ ١٧٩) عنه أصحُ من رواية عبيد اللّه بن عمرَ العمري (ـ ١٤٧)، ومحمد بن عجلانَ[3] عنه.

(٤) **همام بن يحيى العَوذي البصري** (ـ ١٦٤): أصحابه المتأخرون كعفانَ بن

فقام عليهما الحافظ أبو الفضل العراقي، وزيفهما وطالب بطردهما، لانعدام الأهلية فيهما؛ فأحضِرا عند بعض الأمراءِ، فطلبَ من أَحَدِهما أن يقرأَ حديثاً واحداً من صحيح مسلم، فخبط في سنده ومتنه وانقطع، ولم يستطع إتمام قراءةِ الحديث؛ ولم تكن حالُ صاحبه أفضلَ من حاله، ومع ذلك فقد تعصب لهما بعض القضاة الحاضرين فبقيت الوظيفةُ لهما، رغم ظهور عجزهما وافتضاح جهلهما!! (انظر ذيلَ العبر لأبي زرعة العراقي ص ٤٨٤ ـ ٤٨٦). قال اللّه تعالى: ﴿فأمَّا الزبدُ فيذهب جفاءً، وأما ما ينفع الناسَ فيمكثُ في الأرض﴾.

(١) ربما حدث ذلك لأن كبارَ أصحابه اعتمدوا الشعبي وإبراهيم النخعي ولازموهما، وإنما كانوا يجالسون أبا إسحاقَ للمذاكرة لا للسماع المتقن؛ والمذاكرة يقعُ فيها ما فيها؛ فأما شعبةُ وسفيانُ وطبقتُهما فأبو إسحاقَ من أجلِّ شيوخهم، فإذا جلسوا إليه تحفظوا حديثَهُ أو دوّنوه.

(٢) سمع ابن عيينة من عمرو بن دينار ٩٥٠ حديثاً (سير النبلاء ٨/ ٤٠٥).

(٣) توفي في حدود سنة ١٥٠ هـ.

مسلم، وعبد الرحمٰن بن مهدي أصحُّ روايةً عنه من أصحابه المتقدمين؛ فقد كان قديماً يُـحَـدِّثُ من حفظه فَيَهِمُ ويخطىء، فلما أسنَّ وأصابته زِمانَةٌ كان يتحفظ من كتابه فقلّما يخطىء. (العلل للإمام أحمد ١/ ٣٥٧).

الباب الثاني

أهمية علم الطبقات

الفصل الأول

عناية السلف بعلم الطبقات

يتميزُ علم الطبقات عن غيره من علوم الحديث بأنَّه يعرض صورةً شاملةً لتسلسل العلم والرواية في أمصار الإسلام. فالمضطلعُ بأعباء هذا العلم يعرف من كان بكلِّ مصرٍ من الأمصار في الأزمنة المتتابعة (منذ زمن الفتوحاتِ حتى زمانه هو)، ويعرفُ منزلةَ كلِّ واحدٍ منهم قياساً إلى الآخر.

وإذا كان اهتمام الناس اليوم بعلم الطبقات ضئيلاً؛ لقلة من يحفظ أسماءَ الرجال أو يتعانى ذلك، واعتمادِ أكثر الطلبةِ على الكتب المختصرة، كتقريب التهذيب، واهتمامِهم بجرحِ الرَّاوي أو تعديلِه فحسب؛ فإنَّ حفاظَ الحديثِ المتقدمين كانوا بعكس ذلك، إذ كانوا يولونَ مسائلَ علمِ الطَّبَقاتِ اهتماماً عظيماً؛ فقد كان الحفاظ الكبارُ يهتمون بمعرفة أحوالِ جميع الرواة، وجمع أدقِّ التفاصيل عنهم، ويسعون لتحديدِ موقع كلِّ راو ومنزلتِهِ في منظومة الرواية الشاملة.

ولن نسردَ في هذا الفصل أسماءَ الكتبِ المصنفةِ في الطبقات، فهي كثيرة ومتنوعة، تدل دلالةً ظاهرةً على عناية السَّلَف بهذا العلم؛ إذ سنستعرضُ بعض هذه الكتب في الباب الأخير، بإذن اللَّه تعالى، ولكننا سنذكر ها هنا غيضاً من فيضٍ مما وردَ عن أئمةِ الحديثِ من الكلامِ في مسائلِ علم الطبقات، وسؤالِهِم عنه، وتنقيرِهِم عن مباحِثِهْ. فأذكرُ عن كلِّ إمامٍ من أئمة الحديث مسألتين أو ثلاثاً مما ورد عنه، دونَ تطويلٍ أو استقصاء، إذ جلبُ ذلك يطول؛ والقليلُ يدل على الكثير، ولو استقصينا مباحثهم في هذا العلم لجاءت في مجلدٍ بحاله؛ وباللَّه التوفيق.

فمن هؤلاءِ الأئمة:

(١) **الإمام يحيى بن مَعين**: اهتم يحيى بنُ مَعينٍ بتحديد مواطن الرواة،

وذلك من مباحث علم الطبقات كما تقدم؛ فمما ورد عنه:

(١) روى يزيدُ بن الهيثم عن يحيى قال: «شُرَيح بن هانىءٍ ثقةٌ كوفيٌّ انتقل إلى الشام؛ وداود بن عمروٍ روى عنه هُشَيم، وهو شاميٌّ قدم واسط»[١].

(٢) قال أبو زرعةَ الرازي: «ذكرت ليحيى بن مَعِين حديثاً لزياد بن أبي حسانٍ[٢] فأنكره... ثم قال لي: لا يدرى هو بالنيلِ[٣] أو الكوفة». (سؤالات البرذعي ص ٣٥٧، باختصار).

فقد بحث يحيى عن موطن هذا الراوي فلم يعلمْهُ يقيناً؛ ومعلومٌ أن معرفة مواطن الرواة من أهمِّ أركانِ علم الطبقات.

(٣) استفتح عثمانُ الدارمي روايتَه عن يحيى بنِ مَعينٍ (ص ٤١ ـ ٦٥) بالسؤال عن أصحاب الزهري، والمفاضلةِ بينهم؛ ثم تعرض لأصحاب قتادة، ثم أصحاب الأعمشِ، فأصحابِ أيوبَ، فأصحاب عمرو بن دينار... حتى استوفى السؤال عن أصحاب ١١ حافظاً مشهوراً.

فالمفاضلة بين أصحاب الحفاظ ومعرفةُ أيُّهم أوثَقُ من صميم علم الطبقات، وقد كان عثمان الدارمي يسألُ شيخَه سؤالَ عارفٍ بطبقاتهم، فهو يرتبهم في طبقات بحسب ممارستهم لحديث الشيخ، وإتقانهم له، ثم يسأله عن منزلة الراوي داخل الطبقة الواحدة... والسؤالاتُ تبين مدى اعتناء الشيخ والتلميذ بعلم الطبقات...

---

(١) سؤالات يزيدَ بن الهيثم (ص ٧٥)؛ ووقع في المطبوعة: ... وهو هاشمي! تحريف شنيع، فإنه أوديُّ النسب شامي النَّشْأة؛ سمع بدمشقَ من أبي سلام ممطور الحبشيِّ الأسودِ وبُسْرِ بن عُبَيد اللَّه والقاسم بن مخيمرةَ ومكحول؛ وكان عاملاً على واسطَ في أواخر أيام الدولة الأموية، فسمع منه هُشَيم وأقرانه الواسطيون. انظر التاريخ الكبير (٣/ ٢٣٦؛ ٨/ ٥٧).

(٢) زياد بن أبي حسان ذكره الإمام البخاري في التاريخ (٤/ ٣٥٠) فلم يحدد بلده، إلا أنه أشار إشارةً ذكيةً لموطنه فقال: «كان شعبةُ يتكلم في زياد بن أبي حسان النَّبَطي»؛ والنَّبَط كانوا بسواد العراق، فأما العرب فنزلوا الأمصار (كالبصرة والكوفة). وذكر له البخاري حديثاً منكراً عن أنس فقال: «لا يتابع عليه»؛ وهذا جرحٌ قوي مفسر.

(٣) النيل: بُلَيدة في سواد الكوفة قرب الحلة (معجم البلدان ٥/ ٣٣٤). وقال أبو الحجاج المزي: مدينة بين الكوفة وواسط (تهذيب الكمال ٢/ ٧١).

ومن الملاحظِ أن الدارميَّ رتب سؤالاتِه عن يحيـى على الحروف الأبجدية، غير أنه جعل هذا الفصلَ في مقدمة الكتاب، ولم يفرق المذكورين فيه على الحروف، لأن هذا الفصلَ من مباحث علم الطبقات، لا من مباحث علم الجرح والتعديل؛ فلما فرغ منه بَوَّبَ بحرف الألف. . .

(٢) أبو مُسْهرٍ عبد الأعلى بن مُسْهِرٍ الدمشقي (ـ ٢١٨):

لأبـي مسهر كلامٌ جيد في المفاضلة بين أصحاب مكحول؛ والمفاضلة بين أصحاب الأوزاعي، ونحو ذلك: انظر تاريخ أبـي زُرْعةَ الدمشقي (ص ٣٨٣، ٣٩٣، ٣٩٤).

(٣) عبد الرحمٰن بنُ إبراهيمَ الدمشقي الملقب بدُحَيْم (ـ ٢٤٥):

له تصنيفٌ مفيدٌ في طبقات الشاميين؛ وقد سأله أبو زرعةَ عن مسائلَ كثيرة من علم الطبقات؛ من ذلك نصٌّ هام في التفريق بين أصحاب مكحول (ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤). وانظر ص ٦٠١ ففيها حوار ظريف بين الشيخ والتلميذ، ومحاولة جادة لرسم حدود الطبقات الشامية!

(٤) الإمام أحمد بن حنبل: في كلام الإمام أحمدَ ـ وفيما أجاب به تلامذَتَـهُ ـ إشاراتٌ متنوعة لمسائلَ عديدةٍ تندرج ضمن علم الطبقات، وقد راجعت مسائلَهُ الحديثيةَ التي رواها ابنه عبدُ اللَّه عنه ـ فسماها كتابَ العلل ـ فانتخبت منه مسائل في علم الطبقات، منها:

(أ) **قال أحمد:** علي بن أبـي طلحةَ كوفي، روى عنه حسنُ بن صالحٍ وسفيانُ (الثوري)؛ وقال حجاجٌ الأعور: رأيته ـ يعني علياً هذا ـ (العلل ١/ ١٥٢).

قلت: معنى كلامِهِ أن سفيانَ والحسن بن صالح أدركا طبقة العلماء الذين توفوا سنة بضعَ عشرةَ ومئةٍ فمن بعدهم، فروايتهما عن علي بن أبـي طلحة قد توهم المحدث المبتدىء أنه توفي في حدود ١٢٠ هـ، فنبه الإمام إلى أن حجاجَ بنَ محمدٍ أدركه، وحجاجٌ يروي عن الطبقة المتوفين في سنة ١٥٠ أو نحو ذلك، فدل هذا على تأخرِ طبقةِ علي بن أبـي طلحةَ، وأنه توفي بعد ١٤٠؛ فالإمام يقصد هنا ضبطَ طبقةِ

ابن أبـي طلحةَ.

(ب) وقال: حدثنا عبد الرزاق قال: سمعت ابنَ المبارك يقول: «ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمر، إلا ما كان من يونسَ (ابن يزيدَ الأيلي)، فإن يونسَ كتب كل شيء». وقال أحمد: سمعت عثمانَ بنَ عمرَ قال: سمعت يونس يقول: «ليس أحدٌ أروى عن الزُّهريِّ من عُقَيلِ بن خالد.»[1] (العلل ١/ ١٧٢).

ففي هذا النص محاولةٌ تحديد أفراد الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، والمفاضلة بينهم.

(جـ) وقال: «هؤلاء أصحاب ابن عباس (يعني الطبقة الأولى من أصحابه): طاووس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء (بن أبـي رباح)، وجابر بن زيد؛ وعكرمةُ آخر هؤلاء.» (العلل ١/ ٢٢٦).

(٥) **الإمام علي بن المديني**: استفتح الإمام علي بن المديني كتابه «العلل» (ص ٣٩ ـ ٥٠) بمسائلَ عظيمةِ الفائدة من علوم الطبقات، منها:

١) تسميةُ الستة المكثرين من الحديث في عصر صغار التابعين (أوائل القرن الثاني)[2]؛ وهذه طبقةٌ خاصةٌ جداً، اكتسبت أهميتَها من أن أفرادَها جمعوا معظمَ علم الطبقات التي سبقتهم، وتخرج بهم أكثر العلماء في الطبقات التالية لهم، وعليهم تدور أكثرُ الأسانيد الصحيحة.

٢) تسمية حفاظ الأمصار (من أصحاب الستة المكثرين فمن بعدهم)، وتقسيمهم حسب طبقاتهم الزمانية والمكانية.

٣) الكلام على الطبقات الخاصة من الصحابة رضي اللّه عنهم (المشهورون بالقضاء؛ المعروفون بالفتيا؛ من كان لهم أصحابٌ يأخذون بقولهم...).

---

(١) عُقَيْلُ بن خالدٍ الأيليُّ رفيق يونُسَ؛ وليس بين النصين تناقض، فإنَّ عُقَيلاً مات قديماً سنة ١٤١ فلم يدركه ابن المبارك، وأدرك يونُسَ ومعمراً. وقد كان سفيان بن عيينةَ (وهو من أصحاب الزهري المعتمدين) يأسف لأنه لم يرَ عُقَيلاً ولم يأخذ عنه (التاريخ الصغير ص ١٦٠). ولولا يونُسُ والليثُ لضاع حديث عُقَيلٍ، لتقدم وفاته.

(٢) هم: الزهري وعمرو بن دينار، وقتادةُ، ويحيـى بن أبـي كثير، وأبو إسحاقَ السبيعي، والأعمش.

٤) ذكر الطبقةِ الأولى من أصحاب ابن مسعود، ثم الطبقةِ الأولى من الآخذين عنهم (والمفاضلة بينهم)، ثم من يليهم، حتى طبقة مشايخه.

٥) ذكر أصحابِ ابن عباس، وأصحابِ زيد بن ثابت، وطبقاتِ الآخذين عنهم (ثم عن أصحابهم) طبقةً طبقةً. . .

٦) **الإمام النَّسائي**: للنَّسائيِّ رحمه اللَّه كلامٌ نفيس ذيلَ به كتابه الضعفاء والمتروكين [1] فيه فوائدُ ومسائلُ جمةٌ من مسائلِ علم الطبقات، فمن ذلك:

١) طبقاتُ أصحابِ نافع مولى ابن عمر.

٢) طبقاتُ أصحاب الأعمش.

٣) طبقاتُ فقهاءِ الأمصار منذ زمن الصحابة حتى طبقةِ شيوخه. (ذَكَرَ فقهاءَ المدينةِ ومكةَ والكوفةِ والبصرةِ والشَّامِ ومصر وخراسانَ).

٤) الطبقةُ الأولى من أصحاب أيوبَ السَّختياني، والطبقةُ الأولى من أصحاب سعيد بن أبـي عروبةَ؛ وأصحاب حماد بن سلمة؛ وأصحاب الأوزاعي.

٥) أصحـابُ أبـي حنيفـةَ الفقهـاءُ (الطبقـةُ الأولـى مـن الآخـذيـن عنـه) [2]؛ فأصحابُ سفيانَ الثوريِّ الذين تفقهوا به، فأصحابُ الحسنِ بن صالحِ بن حي. . .

* * *

فهذا غيضٌ من فيضٍ من اهتمام الحفاظ المتقدمين بعلم الطبقات، ومذاكرتهم مسائِلَهُ بالتفصيل؛ واللَّهُ الموفق.

---

(١) انظر الضعفاء والمتروكين (بذيل التاريخ الصغير) ص (٣١٠ ـ ٣١٤).

(٢) هي طبقة خاصة، وكذلك الذين ذكرهم في أصحاب أيوبَ، فمن بعده.

الفصل الثاني

منزلة علم الطبقات في علوم الرجال

قَسَّمَ المصنفون في مصطلح الحديث علوم الرجال إلى علومٍ كثيرة متنوعة، وأرى أن هذه العلومَ كلَّها فروعٌ لخمسة علوم هي:

(١) **علمُ تاريخ الرواة**: يبحث في معرفةِ اسمِ الراوي كاملاً، وكنيتِهِ ونسبِهِ ولقبه، وموطنه، وتاريخ ولادته، وشيوخه ورحلاته، وتلامذته، وتاريخ وفاته وأجلُّ كتابٍ صنف في هذا العلم: «التاريخُ الكبير» للإمام البخاري.

(٢) **علمُ طبقات المحدثين**: وقد تكلمنا على هذا العلم ومباحثه فيما مضى.

(٣) **علومُ تمييز المحدثين وضبطهم**: وهي علوم تتمم تاريخ المحدث، وتميزه عمن يشتبه به في طبقته... وتشمل معرفةَ الكنى والأسماء؛ والمشتبهِ والمؤتلفِ والمختلفِ، والمتفقِ والمفترق[1]، وأنساب المحدثين (إلى المدن والقبائل والصنائع)، وألقاب المحدثين، وتصحيف الأسماء وضبطها... إلخ.

(٤) **علم الجرح والتعديل**: يبحث في صدق الراوي وضبطه وعدالته. ومصدرُه سيرةُ الراوي وأخباره، وشمائلُهُ وأخلاقه. وأحاديثُهُ وما يقع فيها من خطأ أو علةٍ (في السند أو المتن).

---

(١) علم المتفق والمفترق مثالٌ جيدٌ على تفاعل علم تاريخ الرواة مع علم الطبقات؛ مثاله: اجتمع في عصرٍ واحدٍ (قبلَ سنةِ ٢٠٠) **يحيى بن سعيد القطان** (بصريٌّ إمام)، **ويحيى بن سعيد الأموي** (كوفيٌّ لا بأسَ به، عالمٌ بالمغازي)، **ويحيى بن سعيد العَطَّار** (حمصيٌّ ضعيفُ الحديث). فأما علم التاريخ فيبحث في ترجمة كلِّ واحد منهم على حدة، وكَأَنَّ الآخَرَيْنِ لم يُخلَقا؛ وأما علم الطبقات فيجمع الثلاثةَ في طبقةٍ زمنيةٍ واحدة (هم في الطبقة التاسعة من طبقات تقريب التهذيب)، ويفرقُهُم في طبقات الأمصار؛ وعلمُ المتفق والمفترق يهتم بتمييز الثلاثة بعضَهم من بعض؛ إذ قد يسببون إشكالاتٍ للناظرِ في الأسانيد، ما داموا من طبقةٍ زمنيةٍ واحدة؛ وأَهَمُّ وسيلة للتمييز بينهم معرفةُ شيوخِ كل واحد منهم والرواةِ عنه (بمراجعة علم التاريخ).

(٥) **علمُ التراجم المُعلَّلة**: وهو علمٌ دقيق متشعب، يبحث في نواحٍ تفصيليةٍ من حياة الراوي، ونواحٍ استنتاجيةٍ (تُستنتج من حديثه وطريقته في التحديث). ومن مباحث هذا العلم: معرفةُ تاريخِ ميلادِ الراوي، وتاريخِ طلبِهِ للعلم، وممن سمع في سِنِيِّ طلبه العلم، ومن هم الشيوخُ الذين يحدث عنهم (من منهم حدث عنه سماعاً، ومن دلس عنه شيئاً من الحديث، أو أرسل عنه)، وما مدةُ ملازمتِه لكلِّ شيخٍ من شيوخه، وكيف كان ذاك، وكم سمع منه من الأحاديث والآثار، وكم روى عنه بعد ذلك؛ وهل في شيوخِهِ كثيرٌ من الضعفاء والمجاهيل؟ ورحلاتُه العلمية وما سمع بها من الحديث، أو ما حدث به؛ ومتى حدث، وكيف كان يحدث؟ (من حفظه، أم من كتابه؛ سماعٌ أم عرض؛ ومن المستملون والوراقون الذين استخدمهم؟)، وكيف كان إقبالُ النَّاس عليه، وكم كان عدد الحاضرين عنده؟ وما هي الأوهام التي وقع فيها، والسَّقَطاتِ الَّتي أخذت عليه؟ ثم أخلاقُ الراوي وعبادتُه ومهنتُه؛ وهل كان يأخذ أجراً على التحديث؟ وهل كان عسراً في التحديث، أم سمحاً بعلمه، أم متساهلاً...؟

ويهتم هذا العلم كذلك بعائلةِ الراوي وأهلِ بيتِه وأصهارِهِ وأصدقائه، ومذهبه السياسية والعقائدي؛ وتأثيرِ أهله والمجتمع من حوله عليه سلباً وإيجاباً... وكذلك مصنفات الراوي (إن كان ممن صنف)، وطريقته في التصنيف...

وعلمُ التراجم المعللة يبحث (في الغالب) في أحوال الحفاظ والثقات المشاهير؛ وقلما يتعرضُ العلماءُ لبحث هذه القضايا بخصوص ضعيفٍ مشهورٍ بالضعف أو بالكذب، لوضوح أمره، وأَنَّ ضعفَهُ يسقطه بالمرة [١].

---

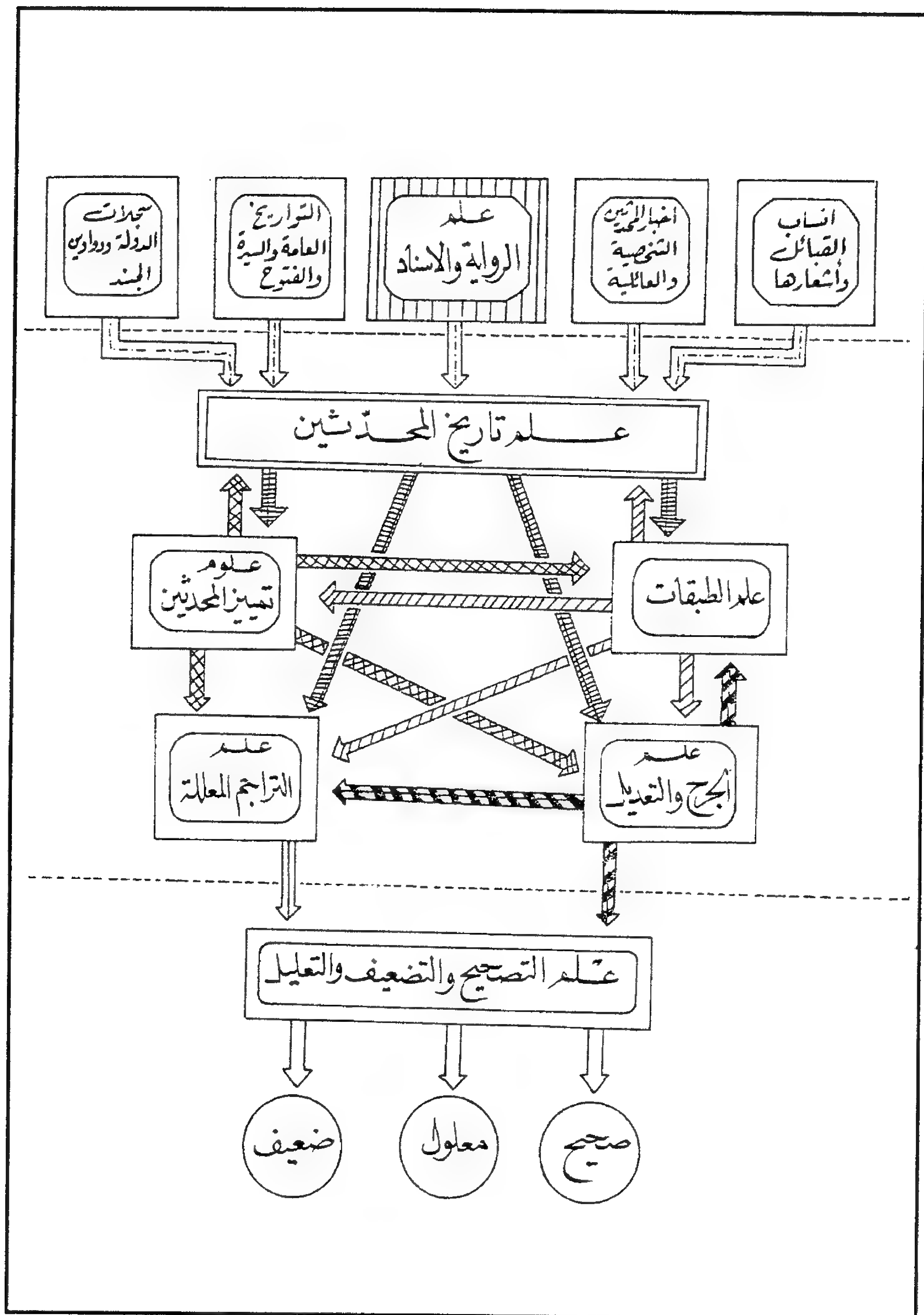
(١) يعرف الإمام البخاري بالمترجمين في تاريخه الكبير تعريفاً موجزاً (مشياً على خطته في الاختصار)، إلا أنه كافٍ؛ إذ يحدد اسمَ الراوي ونسبَهُ وكنيته (والخلاف فيه إن وجد)، ومصره، وزمنه (أو طبقته بإشاراتٍ ذكية)؛ وربما أفاض في تراجمِ المشاهير (كالزهري)، أو المختلف في تسميتهم ونسبهم (كسعيد بن عبد اللّٰه بن جريج، وعبد اللّٰه بن عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك)، أو المختلف في سماعاتهم، والمكثرين من الإرسال (كعبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، وسعيدِ بن أبي هلالٍ المصري)؛ غير أَنَّهُ يذكر الضعفاءَ المتروكين غالباً باقتضابٍ شديد، حتى إنه كثيراً ما يهمل ذكر شيوخهم ومن روى عنهم، ولا يتعرض لذكر أمصارهم، أو تواريخ وفياتهم... ويقتصر على تجريحِ الراوي، كأنه يرى أن هذا المتروكَ لا يستحق الذكرَ، وإنما سجله ليثبت جرحه؛ كقوله: «حمزةُ بن أبي حمزةَ النَّصيبي؛ متروك الحديث» (٣/ ٥٣). وقوله: «حماد بن سعيد البراء البصري،

وهذا العلمُ أهمُّ من علم الجرح والتعديل، وأولى بالاعتناء به والرجوع إليه عند البحث في تصحيح الأحاديث أو إعلالها؛ إذ إنَّ علمَ الجرح والتعديل يصدر حكماً عامّـاً على الراوي، أما علمُ التراجم المعللة فيتبع الراوي في حلِّه وترحاله، ويصدر حكماً خاصاً على كل حديثٍ حَدَّثَ به (ما أمكن ذلك).

وعلومُ الرجال ـ وإن قَسَّمناها إلى خمسةِ أقسامٍ ـ فإنها مترابطةٌ متشابكة، وبينها تداخلٌ كثير، وهذا بَدَهِيٌّ لأنَّ موضوعَها واحد: رجالُ الحديث؛ على أنني أرى علم الطبقات كالإطار الشامل لكل هذه العلوم؛ فإن كانت تلك العلوم تبحث في شأن الراوي بحثاً مجزءاً منفصلاً عمن سواه، فإنَّ علم الطبقات يبحث فيهم بطريقةٍ عامةٍ كلية؛ وهو يعتمد على سائر علوم الرجال، ويستمد منها المعلومات التي يبني عليها نتائجه؛ كما إنه يغذيها بما توصل إليه. وإليك أخي القارىء بيان ذلك:

عن حنظلة؛ منكر الحديث» (٣/١٩). وقوله (١/ ٧٠): «محمدُ بن أبي حميد ـ ويقال: حمادُ بن أبي حميد ـ منكر الحديث؛ أبو إبراهيمَ الزُّرَقي». وقوله (١/ ٨٨): «محمد بن زاذان؛ منكر الحديث، لا يكتب حديثه». وفي الصفحة نفسها: «محمد بن أبي الزُّعَيْزِعة؛ منكر الحديث جداً».

ولا يكاد البخاريُّ يذكر في تراجم الضعفاء أحاديثَ معللةً مما أخطأوا فيه، بل يذكر ذلك في تراجم الثقات وأهلِ الصدق، ومن فيه ضعفٌ يسير؛ أما من احترق وانتهى أمره فلا داعيَ لتعليلِ أحاديثه، إذ هي منكرةٌ كيفما كانت.



شكل(٢): علاقة علم الطبقات بعلوم الرجال.

(١) علاقةُ علمِ تاريخ المحدثين بعلم الطبقات:

يبحث علم التاريخ في أمرِ كلِّ راوٍ على حدة، لاستخراج المعلومات الضرورية لمعرفة الراوي؛ أما علمُ الطبقاتِ فيستخدمُ تلك المعلوماتِ التاريخيةَ في تحديدِ طبقة الراوي ومنزلته، أي وضعِـهِ في إطاره الزماني والمكاني والعلمي اللائق به وبعكس ذلك، فإن كانت المعلوماتُ التاريخيةُ عن الراوي يسيرةً، فإنَّ علمَ الطبقات باستخدام أحاديث الراوي القليلة (عمن يروي تلك الأحاديث، ومن يرويها عنه)، يساعد في تشكيلِ صورةٍ تاريخيةٍ تقريبيةٍ للراوي، قد تحدد بلده وزمانه، وتغني عن معرفة تاريخ ولادته وتاريخ وفاته بدقة.

وينبغي لنا أن نلاحظَ أن الاشتراك بيـنَ علمي التَّاريخ والطبقاتِ كبيرٌ جداً؛ فعلمُ التاريخ يُبَـيِّـنُ **اسمَ الراوي ونسبَهُ وتاريخَ ولادتِه ووفاتِه وشيوخَهُ وتلامذتَهُ وكثرة حديثه**. . . إلخ. وكلُّ هذه المعلوماتِ ضروريةٌ لتحديدِ طبقةِ الراوي، ولذا يَذْكُرُ مصنفو كتبِ الطبقاتِ شيئاً منها. غيرَ أنَّ بـينَ العلمين خصوصاً وعموماً، فمن مهام علم التاريخ جمعُ أسماءِ شيوخ الراوي كلِّهم، حتى لو روى المحدثُ عن رجل (أَسَنَّ منه أو أصغرَ) حديثاً واحداً أو أثراً واحداً، لَدَوَّنَ ذلك المحدثون في تواريخهم [١]، ولما أغفلوه؛ أما علم الطبقات فيسلط الضوء على **كبار شيوخ الراوي**، أو على الشيوخ الذين لازمهم واشتهر بصحبتهم؛ **إذ بهم تتحدد طبقة الراوي**، لا بمن تأخر من شيوخه.

مثال يوضح ذلك: إذا أردت أن تؤرخ **للإمامِ البخاري** كمحدث، لزمَكَ أن تعرفَ أسماء كلِّ من روى عنهم كباراً وصغاراً؛ من ذلك روايتُـهُ عن أقرانه وتلامذته، كعبد اللَّه بن أُبَـيٍّ القاضي الخوارزمي، وعبد اللَّهِ بنِ حمادٍ الآمُلي، والحسينِ بن محمد بن زياد القَبَّاني، وأبـي العباس السراج. . . ولعله من المفيد حينئذٍ معرفةُ حجم رواية البخاري عن كلٍّ واحدٍ منهم.

فإن أردت أن **تحدد طبقة البخاري**، فحسبُكَ أن تعرفَ أنَّ البخاريَّ يروي عن

(١) هذا ظاهرٌ في التاريخ الكبير، وسؤالاتِ أصحابِ يحيـى بنِ معينٍ إيَّاهُ، وعللِ الإمام أحمدَ، وتهذيبِ الكمال، ونحوِها من الكتب. . .

جماعةِ أدركوا التابعين، كمكيِّ بن إبراهيمَ البلخِيِّ (ـ ٢١٤)، وأبي عاصم الضحاك بن مخلد النَّبيل (ـ ٢١٢)، ومحمد بن عبد اللّٰه الأنصاري (١١٨ ـ ٢١٥)، وهو أعلى شيوخِه؛ ثم عمن هم أصغَرُ قليلاً (أصحابِ ابنِ عونٍ وهشام بن حسانَ ومسعرٍ وشعبةَ وسفيانَ والأوزاعي) كمحمد بن يوسُفَ الفِريابي (ـ ٢١٢)، وعصام بن خالدٍ الحمصي، وعبد اللّٰه بن يزيدَ المقرىء (ـ ٢١٢)، وأبي نُعَيمٍ الفضلِ بن دُكَيْن (ـ ٢١٩)، وأبي المغيرةِ عبد القُدوس بن الحجاج الخَولاني (ـ ٢١٢)، وأبي مُسْهرٍ عبد الأعلى بن مسهرٍ الدمشقي، ومعاذ بن فضالةَ البصري ونحوهم. . .[1] أما صغار شيوخ البخاري فلا يُلْتَفَتُ إليهم في هذه المسألة.

وكما أن كلَّ علمٍ من العلمين يساعِدُ في بناء العلمِ الآخر، فإن كلاًّ منهما ضروريٌّ لتصحيحِ مسائل العلم الآخر، وتوضيحِ الإشكالاتِ التي ربما تعرض للباحثين فيه، فمن ذلك:

(أ) تصحيحُ الأخطاء التاريخية في أسماء الرواة بمراجعة الطبقات:

(١) روى **الدجينُ بنُ ثابتٍ أبو الغصن** (مَدينيٌّ نزل البصرة) عدةَ أحاديث منكرةٍ عن أسلَمَ مولى عُمَرَ بنِ الخطاب، عن عُمَر. وقد وَهَّمَهُ الإمام الناقد عبد الرحمٰن بن مهدي وسائرُ الحفاظ في ذلك؛ وذكروا أنه سمع من مولىً لعمرَ بن عبد العزيز، فما زال الكذابون يُلَقِّنونه حتى قال: أسلمُ مولى عمرَ بن الخطاب؛ وقد أدرك النقادُ أنه واهم لأنه كان حياً في حدود سنة ١٦٠، وهو يروي عن هشامِ بن عروةَ، فطبقته تصغر جداً عن إدراكِ طبقة أسلَمَ مولى عمرَ بن الخطاب[2].

(٢) ادعى **خَلَفُ بن خليفةِ الواسطيُّ** (ـ ١٨١) أنه رأى عمروَ بنَ حُرَيثٍ المخزومي، وهو من بقايا الصحابة بالكوفة، توفي سنة ٨٥. وقد خَطَّأَهُ العلماء في

---

(١) ترجم ابنُ أبي حاتم الإمامَ البخاريَّ في الجرح والتعديل (٧/ ١٩١)، فلم يذكر في مشيخته أحداً من شيوخه العوالي، واكتفى بذكر بعض أفراد الطبقة الثالثة منهم، كعبدانَ المِروزي، وإسماعيلَ بن أبي أُويس، ونحوهم. . . فأوهَمَ نزولَ إسنادِ البخاري! مع أنه مساوٍ في السند لأبي حاتم الرازي، أو أعلى منه قليلاً.

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٢٥٧)، والجرح والتعديل (٣/ ٤٤٥)، والضعفاء للعقيلي (٢/ ٤٥)، والكامل لابن عدي (٣/ ٩٧٢)، ورحلة ابن رُشَيد (٣/ ٤٣٢)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٣ ـ ٢٤٤).

ذلك، لأنه من طبقة تصغر عن إدراك الصحابة؛ فقال ابن عيينة: «كذب، لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث.» (علل أحمد ٣/ ١١٢، ٣٧٦، ٤٧٥). وقال عبد الملك الميمونيُّ: «سمعت أبا عبد اللّه (يعني أحمدَ بنَ حنبلٍ) يُسْأَلُ: رأى خلفُ بن خليفةَ عمروَ بن حريث؟ قال: لا، ولكنه عندي شُبِّه عليه حين قال: رأيتُ عمرو بن حريث؛ ثم قال: هذا ابن عيينةَ وشعبةُ والحجاج[1] لم يَرَوْا عمرو بن حريث، يراه خلف؟! ما هو عندي إلا شُبِّه عليه.» (تهذيب الكمال ٨/ ٢٨٧). فقد استدل سفيان بن عيينةَ وتلميذه أحمدُ بمقارنةِ الطبقات على أن خلفاً واهمٌ في اسم من رآه وقابله.

(٣) ذكر الإمام البخاريُّ أنه سمع من **عليِّ بنِ حفصٍ المروزي**، صاحب ابن المبارك، بعسقلانَ سنة ٢١٧ (التاريخ الكبير ٦/ ٢٧٠، والصغير ص ٢٢٦)؛ وقد وهمه أبو زرعة الرازي وقال: إنما هو **علي بن الحسن بن نشيط** (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠٩)، وكذلك سماه أبو حاتم، وذكر سماعَهُ منه بعسقلانَ في سنة ٢١٧ أيضاً (الجرح والتعديل ٦/ ١٨٠).

قلت: رجح أبو زرعة أن ابنَ حفصٍ وابنَ نشيطٍ واحد، وأنَّ البخاريَّ واهمٌ في تسميته، لأنه لا يعقَلُ أن يكونَ في الطبقة الواحدة عليان مروزيان سمعا ابن المبارك ونزلا عسقلان! فلا بد أن تكون إحدى التسميتين خطأً، لا سيما وأنَّ عددَ الرواة بعسقلان في تلك الطبقة قليل.

٤) روى **أبو القاسم الطبراني** (٢٦٠ ـ ٣٦٠) عن **أبي بكرٍ أحمد بن عبد اللّه بن عبد الرحيم بن البَرْقي**[2]، فَوَهِم؛ لأن أبا بكرٍ البرقي مات بمصرَ سنة ٢٧٠ والطبرانيُّ طفلٌ بفلسطين، لما يطلب العلمَ بعدُ؛ وعَلَّلَ الحفاظ وهمه بأنه أدرك طبقةَ أخيه عبدِ الرحيم بن البرقي (ـ ٢٨٦)، فسمع منه وظنه أحمد.

(ب) تعيينُ شخصِ الراوي إذا ورد في الإسناد غير منسوب:

---

(١) هم يروون عن شيوخٍ لم يدركهم خلف؛ والحجاج هو ابن أرطاة، إن كان النص صحيحاً؛ وأظن أنَّ الصوابَ: «وشعبة بن الحجاج»؛ واللّه أعلم.

(٢) المعجم الصغير للطبراني ١/ ٤٨.

ربما ذُكر الراوي في الإسناد بكنيته، أو بٱسمه غيرَ منسوب، فيختلفُ العلماء في تسميته؛ فمعرفةُ طبقات الرواة قد تَحُلُّ الإشكالَ؛ مثاله:

١) روى البخاري (٧/ ١٩٠، كتاب الرقاق: ٣٨) الحديثَ القدسي الشهير: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب...» من حديث شريك بن عبد اللّه بن أبي نَمِر المدني، عن عطاءٍ، عن أبي هريرة؛ وقد زعم بعض أهل العلم أن عطاءً هو ابنُ أبي رباح، وخالفهم أبو بكر الخطيب فقال: هو عطاء بن يسار، فأصاب. وتابعه الحفاظ المتأخرون على ذلك[1]. وقد اعتمد الخطيب رحمه اللّه في تحديد هوية عطاء على العلاقة بين الطبقات؛ فإنَّ عطاءَ بنَ يسار وشريكَ بن أبي نمر مدنيان، وعطاءُ بن أبي رباح مكي، وشريكٌ معروف بالرواية عن طبقة عطاءِ بن يسار بالمدينة، وليست له علاقةٌ بطبقةِ عطاءِ بن أبي رباح بمكة، وإن كان قد أدركهم بالسِّن؛ وقد قدمنا أنَّ علمَ الطبقاتِ يبحث في العلاقة المكانية، مثلما يبحث في العلاقة الزمنية.

٢) اشترك الإمامان سفيانُ بن سعيد الثوري (٩٧ ـ ١٦١) وسفيانُ بن عيينةَ (١٠٧ ـ ١٩٨)، في الأخذ عن كثيرٍ من الشيوخ، وكثيراً ما يردان في الأسانيد غيرَ منسوبَيْن[2]؛ ويُمَيِّزُ بينهما أنَّ الثوريَّ أقدمُ طبقةً من ابن عيينة، فروى عن شيوخٍ لم يدركهم ابنُ عيينةَ، كعمرو بن مُرَّةَ وزُبَيدٍ اليامي، وبقي ابنُ عيينةَ بعده ٣٧ سنة، فأدركه أفرادُ طبقتين من المحدثين فاتَهُمُ الثوريُّ[3]، فإذا روى أحمدُ وأقرانه عن سفيانَ ـ غيرَ منسوبٍ ـ فهو ابن عيينة.

---

(١) كالمِزي (تحفة الأشراف ح ١٤٢٢٢)، والذهبي (ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٢)، وابن حجر (فتح الباري ١١/ ٣٤٩).

(٢) انظر قصةً طريفةً جرت لبعض المحدثين في تعيين من هو سفيان المذكور في بعض الأسانيد (المحدث الفاصل ص ٢٨٥، والتقييد والإيضاح ص ٤١٦).

(٣) روى عن السفيانين جميعاً عددٌ كبيرٌ من قدماء المحدثين، كعبد اللّه بن المبارك، ويحيى القطان، ووكيع، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وأبي نُعَيم الفضلِ بن دُكين، غير أنَّ هؤلاءِ جميعاً إذا قالوا: حدثنا سفيان: فهو الثوري؛ فأما سفيانُ بنُ عيينةَ فينسُبونه إلى أبيه.

(٢) علاقةُ علمِ الطبقات بعلوم تمييز الرواة:

قلنا إن هذه العلومَ كالحواشي على علم تاريخ الرواة؛ فإنَّها نشأت لتمييز راوٍ من آخرَ، أو لتتميم التعريف بالراوي، ونحو ذلك.

وعلاقة هذه العلوم بالطبقات وبعلم الطبقات طويلةُ الذيل؛ غيرَ أنه ينبغي لنا أن نُمَيِّزَ بين نوعين من العلاقات: **العلاقة السلبية، والعلاقة الإيجابية.**

فأما العلاقة السلبية، فتعني: أنَّ وجودَ راويين (أو أكثر) في طبقةٍ واحدةٍ، بينهما اشتباهٌ أو ائْتَلَفَ اسماهما، قد يكون سبباً للخلط بينهما، مما يوقع المحدث في أوهام غليظة[1]. وهذا ما دفع العلماءَ إلى تصنيف كتبٍ جَمَّةٍ في المشتبه، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والأنساب، والكنى.

وأما العلاقة الإيجابية: فإنَّ علمَ الطبقات وما يستنبطُ منه من مسائلَ، من أهم الأدوات الهامة للتفريق بين المتشابِهين. وهذا ما نعرضه في الأبحاث التالية:

(أ) علم الطبقات وعلم الأنساب: إن المحدثَ إن جَهِلَ شيئاً من علم الطبقات لم يأمن على نفسه من الوقوع في أخطاءٍ شنيعة في علم الأنساب؛ فإن أتقن علم الطبقات وما يستنبط منه، عُصِمَ ـ بإذن اللّٰه تعالى ـ من الوقوع في هذه الأخطاء؛ مثال ذلك:

(١) ذكر السمعاني في الأنساب (٥/٢٤٨) مادة «المَيْتَمي» (بالتاء المثناة)، فنَسَبَ إليها عدداً من أهل حمص، ثم ذكر بعدها: «**الميثمي**»، بالثاء المثلثة ونسب إليها **عمرَ بنَ موسى الوجيهيَّ الحمصي**[2]، فأخطأ؛ فإنَّ الوجيهيَّ هذا ميتمي ـ بالتاء،

(١) اجتمع في طبقة واحدة: **عَمْرو بن زرارَةَ النيسابوري** (ـ ٢٣٨) **وعُمَرُ** (بضم العين) **بن زُرارَةَ الحَدَثِيّ** (ترجمتهما في سير النبلاء ١١/٤٠٦ ـ ٤٠٨). وقد وهم الحافظ أبو عبد اللّٰه الحاكم النيسابوري (ـ ٤٠٥) فظنهما واحداً، ووقعت له في ذلك منازعة مع الحافظ أبـي بكرٍ أحمدَ بن عبد الرحمٰن بن أحمد الشيرازي (ـ ٤٠٧)، صاحبِ كتاب الألقاب؛ قال الشيرازي: فحاكمته إلى أبـي أحمدَ الحاكم (محمد بن محمد بن إسحاقَ الحاكم الكبير، ت سنة ٣٧٨) فقلتُ: ما يقول الشيخ في من قال: عَمْرو بن زُرارَةَ وعُمَرُ بن زُرارَةَ واحد؟ فقال: «من هذا الطبل الذي لا يفرق بينهما!» (الأنساب ٢/١٨٦: **الحدثي**، ووهم في اسم الشيرازي؛ سير النبلاء ١٧/٢٤٣، وتذكرة الحفاظ ص ١٠٦٦).

(٢) هو كذابٌ أشر، كانَ يدعي السماعَ ممن لم يَرَهُم قطّ!

ونسبته بالمثلثة تصحيف؛ ولو أن السمعانيَّ رحمه اللّٰه نظر إلى العلاقة المكانية التي تربط الوجيهي بمن نسبهم بالتاء المثناة لما وهم، واللّٰه الهادي لا ربَّ سواه.

(٢) قال أبو عبد اللّٰه الحاكم: **العَنْسيون** شاميون، **والعَبْسيون** كوفيون، **والقَيْسيون** بصريون. (معرفة علوم الحديث ص ٢٢١).

فإذا مرَّ بك في إسنادٍ ما رجلٌ شاميٌّ قد نُسِبَ عَبْسِياً (بالموحدة)، فاعلم أن نسبته مصحفة عن العنسي. ومن المعلوم أن معرفةَ بلد الراوي إحدى دعاماتِ علم الطبقات.

(٣) في المحدثين: **الهَمْدانيُّ** (بإسكانِ الميم ودالٍ مهملة) **والهَمَذَانِيُّ** (بذال معجمةٍ وميم مفتوحة)، الأول نسبة لقبيلة هَمْدان، من كبار قبائل اليمن، نزلت الكوفة؛ والثاني ينتسب لمدينة هَمَذان في عراق العجم (إقليم الجبال)؛ ويفرق بينهما بحسب الطبقة، فمن كانوا في الطبقات الأولى فإنهم جميعاً يُنسبون إلى القبيلة، وفيهم كثرةٌ وافرةٌ من الصحابة والتابعين؛ ولم يكن بهمذانَ آنذاك أحدٌ من أهل العلم. أما من كان في الطبقات المتأخرةِ فغالبهم ينتسبون للمدينة، لانتشارِ العلم بها في القرن الثالث حتى الغزو المغولي[1].

(٤) وكان بالبصرة قَبيلٌ كبيرٌ يعرفون **بالسَّاميين** (بسين مهملة)[2]، وفيهم محدثون كُثر؛ وكثيراً ما ترد نسبتُهم مصحفةً بالشامي، والكشف عن ذلك سهل، فإذا عرفتَ أن المحدثَ بصري، علمت أنه سامي لا شامي.

ونكتفي بهذه الأمثلة اليسيرة على أهمية علم الطبقات في تمييز بعض الأنساب، وضرورة التحقق بمعرفته.

(ب) علاقةُ علم الطبقات بالمشتبه والمؤتلف والمختلف:

---

(١) في المتأخرين عددٌ من العلماء ينتسبون للقبيلة، حصر أسماءَهم الحافظ ابن حجر (تبصير المنتبه ص ١٤٦٠ ـ ١٤٦٢)؛ وذكر أن سائرَ المتأخرين من المدينة.

(٢) نسبة لسامةَ بن لؤي بن غالب بن فهر بن النضر بن مالك بن كنانةٍ، من قريش؛ نزل عُمانَ فمات بها (في قصةٍ مشهورةٍ ذكرها الزَّجَّاجيُّ في أماليه ص ٤٨، والوزير المغربي في الإيناس بعلم الأنساب ص ١١٥ ـ ١٢٣). وتكاثر وَلَدُه بعمان، ثم نزلوا البصرةَ فيمن نزلها من أهل البحرين ونجدٍ وعمان.

ذكرنا فيما سلف أن وجودَ راويين (أو أكثر) في طبقة واحدة، تشابَهَ إسماهما أو كنيتاهما أو نسبتاهما، يكون مدعاةً للخلطِ بينهما، وحملِ حديث أحدهما على الآخر. غيرَ أنَّ معرفةَ المحدثِ بطبقاتِ المحدثين تعينه على التفريق بين كثيرٍ ممن تشابهت أسماؤهم. فمن ذلك:

(١) ترجم البخاري رحمه اللّه **عميرَ بن المأموم** في تاريخه (٦/ ٥٣٩)، فغير اسم أبيه محققُ الكتاب العلّامة المُعَلِّميُّ اليمانيُّ فجعله: **المأمون**[١]، فأخطأ خطأً شنيعاً، إذ **المأمونُ** لقبٌ لرسولِ اللّه ﷺ، ولم يكن قطُّ اسماً في الطبقات الأولى؛ ثم تلقبَ به الخليفةُ عبدُ اللّه بن هارونَ الرشيدِ العباسيُّ، وصار اسماً في العصور المتأخرة. أما المأمومُ ـ وهو من أصابته آمةٌ: شجةٌ في الرأس تبلغُ الدماغ ـ فكثيرٌ في العرب لكثرة حروبهم! والدليل على أن المأمومَ لقب لوالد عميرٍ، ليس باسم، أنَّ خليفةَ بن خَـيَّاطٍ قال: عميرُ بن المأموم، واسمُ المأموم حنظلةُ بن شبل بن... فساقَ نسبه إلى زيدِ مناةَ بن تميم (طبقاته ص ١٤١)؛ وقد وقع على الصواب في كشف الأستار عن زوائد البزار (٤/ ١٧).

(جـ) علاقة علم الطبقات بالمتفق والمفترق:

المتفق والمفترق علم يبحث في التمييز بين الرواةِ الذين اتفقت أسماؤهم وأسماءُ آبائهم وافترقت أعيانُهم[٢]؛ وله صورةٌ أخرى: اتفاق الكنية والنسبة معاً. وهذا العلم هامٌ جليل القدر، ومن لم يَلُمَّ به كثر وهمه.

والمتفقةُ أسماؤهم قد يكونون من طبقةٍ واحدةٍ، فيعسر التمييزُ بينهم جداً، فربما غلط فيهم أكابر الحفاظ[٣]، وربما كانوا من طبقاتٍ مختلفة؛ فحينئذٍ يُقَدِّم علمُ

(١) وذكر أن في الأصل: المأموم!

(٢) مثاله: المسمون: **حصين بن عبد الرحمٰن** ثمانية، منهم السُّلَمي الكوفي، حافظٌ ثقة مكثر (ت سنة ١٣٦)، والباقون غير مشهورين؛ انظر: تهذيب الكمال (٦/ ٥١٧ ـ ٥٢٥).

(٣) كان بالكوفة في عصر صغار التابعين: **الحكم بن عتيبة الفقيه المحدث**، صاحبُ إبراهيم النخعي (مولى امرأة من كندة)؛ وعاصره **الحكم بن عتيبة بن النَّهَّاس العجلي**، عربي من بني عجل بن لُجيم ـ من ربيعة ـ تولّى القضاء في الكوفة، ولم يُروَ عنه شيءٌ من العلم (أخبار القضاة لوكيع ٣/ ٢٢)، لذا خلط بينهما جماعة منهم الإمام البخاري (التاريخ الكبير ٢/ ٣٣٣) إذ لم يجد له ذكراً في الأسانيد؛ وفرق

الطبقات أداةً لا تقدر بثمن للتفريق بينهم. والأمثلة التالية توضح مقصدنا، إن شاء اللَّه تعالى:

(أ) **محمد بن يعقوب بن يوسف**: اثنان من الحفاظ كانا بنيسابور، أولهما أبو العباس الأصم (٢٤٧ ـ ٣٤٦)، والآخر أبو عبد اللَّه بن الأخرم (٢٥٠ ـ ٣٤٤)؛ روى عنهما جميعاً الحاكم النيسابوري وطبقته. فإن جاءت روايةٌ عن واحدٍ منهما دون تمييز: فيمَيَّزُ بينهما أن الأصمَّ أقدمُ سماعاً وأعلى شيوخاً؛ ثم إن الأصمَّ رحل إلى أصبهانَ والعراقِ والحجازِ ومصرَ والشامِ، فجلب من تلك البلاد إسناداً عظيماً عالياً، فقصده الرحالة من كل البلدان ليسمعوا منه ما تفرد به. أما ابن الأخرم فلم يخرجْ من نيسابور، فشيوخه نيسابوريون فحسب. أي أنَّ طبقة شيوخهما تفرِّقُ بينهما

(٢) وكان بالكوفة في زمن واحد: **إسماعيلُ بنُ أبان الوراق الأزدي** (ـ ٢١٦)، **وإسماعيلُ بنُ أبانَ الغنوي** (ـ ٢١٠)، فأما الوراق فثقة من شيوخ البخاري، وأما الغنوي فكذاب يضع الحديث[1]؛ وقد روى عنهما جميعاً الحافظ يعقوب بن شيبة بن الصلت البغدادي (ـ ٢٦٢)؛ ويُفَرَّقُ بينهما بطبقةِ شيوخِهِما، فإنَّ الغنوي يروي عن بقايا التابعين: إسماعيلَ بنِ أبي خالد (ـ ١٤٦)، وهشامِ بن عروة (ـ ١٤٦)، وهذه الطبقة؛ فأما الوراقُ الثقة فيروي عن كبار أتباع التابعين (سفيانَ

بينهما الدارقطني (موضح أوهام الجمع والتفريق ١/٨٨)، اعتماداً على نسب القاضي المعروف (نسبه ابن الكلبي)، وكان أبوه من وجهاء الكوفة المشهورين، مدحه بعض الشعراء. وللقاضي أخٌ يدعى المغيرة، تولى القضاء أيضاً، ترجمه البخاري (٧/ ٣٢٢). والعجب أن ابنَ حزم ذكر نسب القاضي فقال: فقيهُ أهل الكوفة! (جمهرة أنساب العرب ص ٣١٢)، ظنَّه صاحب إبراهيم؛ وانظر تهذيب الكمال (٧/ ١١٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٤).

تنبيه: كونُ القاضي لم يرو عنه شيء من العلم لا يعني أنه جاهلٌ أو قليلُ العلم، إذ لم يكن يتولى القضاءَ حينذاك إلا عربيٌّ عالِمٌ قوي النفس، ذو فطنةٍ وذكاءٍ وبعدِ نظر. وليس كلُّ من طلب العلم رُوي عنه الحديث، فقد دخل أنس بن سيرينَ الكوفةَ قبل الجماجم (أي سنة ٨٠ أو نحوها)، فوجد فيها أربعةَ آلاف رجلٍ يطلبونَ الحديث، وأربعَمئةٍ قد فقهوا (المحدث الفاصل للرامهرمزي ص ٥٦٠)؛ ولم يصلنا من أسماء هؤلاءِ سوى نيف وثلاثمئة.

(١) انظر ترجمتيهما في تهذيب الكمال (٣/ ٥ ـ ١٣). ويستفاد منه أن أحمدَ بن حازم بن أبي غَرَزَة، وأحمدَ بن يحيى بن زكريا الصوفي رويا عنهما جميعاً.

الثوري، وإسرائيلَ بنِ يونسَ، وذويهم)[1].

(٣) **علي بن أبي طلحة**: عده الإمام أحمدُ اثنين، حمصياً وكوفياً. وخالفه أكثر الناس، جعلوه رجلاً واحداً من حمص، هو الذي يروي عنه معاوية بن صالح التفسير عن ابن عباس[2]؛ والقلبُ إلى ما يقوله الإمام أحمد أميل، فإنَّ الحمصيَّ أقدم من الكوفي، والكوفيُّ يروي عن القاسم بن عبد الرحمٰن بن عبد اللّٰه بن مسعود، عن جده عبد اللّٰه، وروى عنه سفيانُ الثوري وحسن بن صالح بن حي، وعُمِّر حتى أدركه حجاج بن محمد المِصِّيصي (علل أحمد رقم ٥٩، ٥٧٢، ٥٢٤٠). وليس للشاميين روايةٌ عن القاسم بن عبد الرحمٰن المسعودي الكوفي، ولم يرو الثوريُّ في شبابِهِ عن شيوخٍ شاميين، إنما سمع في كِبَرِهِ من ثور بن يزيدَ، والأوزاعيِّ، ومعاويةَ بن صالح. وكذلك فإنَّ طبقةَ شيوخِ معاويةَ بنِ صالحٍ بحمص قدماءُ، والذي روى عنه سفيان توفي سنة ١٤٣؛ وقد رُوِيَ عن علي بن أبي طلحةَ رضاه التامُّ بمجازر العباسيين في الشام[3]، وليس هذا من طباع أهل الشام، فإنَّهم ظلوا موالين لبني أميةَ أَشَدَّ الولاءِ، حتى بعدَ ذهاب دولتهم بثلاثة قرون!! وكانوا يكرهون بني العباس جداً، ولا يدخرون جهداً في الثورة عليهم؛ فكيف يمتدح شامِيٌّ مجازرَ العباسيين بحقِّ أهل بلده ومواطنيه؟! أما أهلُ الكوفة فكان أكثرُهم شيعة، ففرحوا بمهلِكِ بني أُمَيَّةَ حتى حين![4] فالظاهرُ أن علياً هذا كوفي، وهو غيرُ الحمصي؛ واللّٰه تعالى أَجَلَّ وأعلم.

وقد ذكر أبو عبد اللّٰه الحاكم رحمه اللّٰهُ أمثلةً عديدةً في التفريق بين المتفقة

---

(١) ذكر أبو بكر الخطيب رحمه اللّٰه أنه إذا ورد حديث ليعقوبَ بن شيبةَ عن إسماعيلَ فيجب التوقف فيه حتى يتبين من هو (الكفاية ص ٥٢٨)؛ وما ذكرناه كافٍ في التمييز بينهما، إن شاء اللّٰه تعالى. نعم، اشتركا جميعاً في الرواية عن مسعر بن كدام، فيتوقفُ فيما يروى عنهما عن مسعر حتى يُمَيَّزَ بينهما؛ على أنَّ حديث الكذابين لا يخفى على النُّقاد.

(٢) لم يلقَ ابن عباس ولم يدركه، إنما أخذ تفسيره عن مجاهد عنه.

(٣) انظر موضح أوهَام الجمعِ والتفريقِ للخطيب (٢/ ٣٥٠).

(٤) كان سالمُ بن أبي حفصةَ (من شيعة الكوفة) يطوف بالبيت فيقول: «لبيك قاتِلَ نعثلٍ لبيك! لبيك مُهلكَ بني أُمَيَّةَ لبيك!» (الضعفاء للعقيلي ٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣، ومن طريقه الحاكم في المعرفة ص ١٣٩). ونعثلٌ: يهوديٌّ نبز باسمه الفساقُ أميرَ المؤمنين عثمانَ رضي اللّٰه عنه، إذ خرجوا عليه.

أسماؤهم؛ وبعض وسائله ثَمَّةَ: علمُ الطبقات وما يستنبط منه؛ فراجعه إن شئت (معرفة علوم الحديث ص ٢٣٠ ـ ٢٣٧).

(٣) علاقة علم الطبقات بعلم الجرح والتعديل:

بين هذين العلمين علاقاتٌ تبادلية عديدة، إذ يؤثر كلٌّ منهما في نتائج العلم الآخر؛ من ذلك:

(١) يؤثر جرحُ الراوي (أو توثيقه) في منزلةِ الراوي في طبقته، وتقديمِه أو تأخيره، إذ يستفتحِ المصنفون في الطبقات كلَّ طبقة (في أكثر الأحيان) بأوثقِ رجالِها وأكثرهم علماً وروايةً (**رؤوسِ الطبقة**)، ويؤخرون الضعفاءَ والمتروكين[(١)].

(٢) يسبر النقاد حديثَ الراوي للتأكد من ضبطه أو اختلال روايته. وأهمُ وسيلة لديهم أن يَعْرِضوا حديث الراوي عن شيوخه على حديث الطبقة الأولى من أقرانه، فإذا وافق حديثُهُ حديثَهم (في أكثر الروايات) وُثِّق، وإن كثرت مخالفته لهم عَدُّوا روايتَه وهماً وغلطاً، ومن كثر وهمه وغلطه نقصت منزلته عند العلماء؛ وربما ضُعِّفَ أو اتهم[(٢)].

ونتيجة هذا السبر هي العاملُ الرئيسُ في تصنيف الراوي في أي طبقة من طبقات الرواة عن شيخٍ مشهور[(٣)]. فقد كان الأوزاعيُّ يقدم **قُرَّةَ بن عبد الرحمٰن بن حَيْوَئِيلَ** المعافري المصري (ـ ١٤٧) في أصحابِ الزهري، غير أن النقادَ المتأخرين عن الأوزاعيِّ خالفوه في ذلك فقالوا: نظرَ الأوزاعي إلى كثرةِ ما يرويه قرةُ عن

---

(١) هذه قاعدةٌ عامةٌ التزم بها أكثرُ مصنفي الطبقات، لا سيما ابنُ سعد؛ أما خليفةُ بن خياطٍ فكثيرُ المخالفةِ لها.

(٢) يقول الإمام مسلم: «وعلامةُ المُنكر في حديث المحدث إذا ما عُرِضَت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايتُه روايتَهم، أو لم تَكَدْ توافقها» (الصحيح ١/ ٥).

(٣) ثمة عامل آخر: كثرةُ رواية التلميذِ عن الشيخ؛ غيرَ أنه في الدرجةِ الثانية بعد إتقانه لحديثه، فإن تساوى راويان في كثرة الرواية: قُدِّم الأحفظُ منهما والأقلُّ خطأً؛ فقد روى مالكٌ عن الزهريِّ ثلاثَ مئةِ حديث، وروى ابن عيينةَ مثلَ ذلك، فقدم الإمامُ أحمدُ مالكاً على ابن عيينةَ لأنَّ مالكاً أخطأ في حديثين أو ثلاثةِ أحاديثَ من حديث الزهري، وأخطأ سفيان في ٢٠ حديثاً ونيف (علل أحمد رقم ٢٥٤٣ ب، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٤١).

الزهري فاغتر بذلك وقدّمه؛ ولم يكن الأوزاعي عالماً بالزهري (وحديثُه عنه قليل)[1]؛ وقد جمع النقادُ حديث الزهري وصنفوا أصحابَهُ في طبقاتٍ حسب الأصول التي ذكرناها، فعَدُّوا أمثال قرة بن عبد الرحمٰن، ومن كان بسبيله في كثرة الغلط وقلة الحديث، في الطبقة الثالثة (من خمس طبقات)[2].

(٣) يقدم علم الطبقات معلوماتٍ قيمةً متممةً لمسائل الجرح والتعديل، قد تهملها الكتبُ المصنفةُ في الجرح والتعديل فمن ذلك أَنَّ المذكورين في كتب الطبقات يكونون في الغالب ممن ارتفعت جهالَةُ أعينهم، وعَرَفَ المصنف أشخاصهم، وتأكد من هُويتهم[3]؛ بينما يذكر مصنفو التواريخ كلَّ من روى حرفاً من العلم[4] ولو كانوا مجاهيلَ أو اختُلِف في تسميتهم[5].

---

(١) انظر الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢) والمعرفة والتاريخ (١/ ٦٤١) وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٦٦)، وعلق على رأي الأوزاعي فقال: «قرةُ بن عبد الرحمٰن ذكرُهُ أحسنُ من حديثه»؛ يعني أنه من أهل الفضل، وحديثُهُ ضعيف. وانظر ثقات ابن حبان (٧/ ٣٤٣)، ففيه كلامٌ نفيسٌ في المسألة.

(٢) انظر شروطَ الأئمة الخمسة للحازمي (ص ٦٠)، ولم يسم قرة؛ غير أن الذين ذكرهم في الثالثة مقاربون له في الضعف، أو أوثقُ منه قليلاً.

(٣) عمير بن المأموم (الذي ذكرناه آنفاً)، تفرد بالرواية عنه سعد بن طريف الإسكاف؛ وسعدٌ كذابٌ ذاهبُ الحديث، فمثلُ عميرٍ ينبغي أن يعدَّ مجهولَ العين؛ غير أن خليفةَ ساق نسبه (ص ١٤١) فبينَ أنَّه من عليةِ بني تميم، جدُّه لأُمه حاجبُ بن زرارة الدارمي سيدُ بني تميم في الجاهلية، وأدرك الإسلام فوفد على النبي ﷺ مسلماً؛ وهو صاحب القوس التي رهنها عند كسرى في قصةٍ مشهورة يفتخر بها بنو تميم...؛ فعميرٌ إذن معروف النسب ليس بنكرة، غيرَ أنَّهُ قليلُ الرواية، فابتُلِيَ برجل سَوْءٍ يكذب عليه!

(٤) هذا شرط البخاري في تاريخه، وتبعه ابنُ أبي حاتم وابنُ حبان.

(٥) أما دعاوى بعض المعاصرين أنَّ سكوتَ البخاريِّ أو ابنِ أبي حاتم عن الراوي توثيقٌ له، فمحضُ افتراءٍ لا دليلَ عليه؛ بل الأدلةُ المتكاثرةُ تدفع هذا القولَ؛ فقد وجَدْتُ في تاريخ البخاري عشراتِ المترجمين سكت عنهم في تراجمهم، وضَعَّفَهم في موضع آخر من التاريخ (أو في التاريخ الصغير، أو فيما روى عنه الترمذيُّ وغيره)، منهم: **راشد بن داود الصنعاني الشامي أبو المهلب**، سكت عنه في ترجمته (٣/ ٢٩٧)، وقال في (٢/ ١٨١): «راشدٌ فيه نظر»؛ ومنهم **شهر بن حوشب الأشعري الشامي**، سكت عنه في ترجمته (٤/ ٢٥٨)، وقال في (٢/ ٧٠): «يتكلمون فيه»؛ ومنهم **الوليد بن كامل أبو عبيدة البَجَليُّ الحمصي** سكت عنه في ترجمته (٨/ ١٥٢)، وقال في الصغير (ص ١٩٢): «عنده عجائب»! وأيضاً فقد وَثَّق البخاريُّ في تاريخه عدداً من العلماء، وكثيراً ما يقول في الراوي: «معروفُ الحديث»، فلو كان مجردُ سكوته توثيقاً منه، لما نَصَّ على توثيق هؤلاء.

وكذلك فإنَّ ترتيبَ الرواة داخلَ الطبقة الواحدة يشير إلى منزلتهم في الثقة والضبط، أو الجرح والضَّعْفِ (كما أسلفنا)، أما مصنفاتُ الجرح والتعديل فقد تهمل هذه الناحية، فلا تُميز بين تابعيٍّ ثقةٍ روى مئتي حديث، وتابعيٍّ ثقة روى حديثين!

(٤) شهرةُ الرجل في طبقته لها دور هام في رفع منزلتِهِ وتعديلِه، فقد قدم أحمدُ بنُ حنبلٍ أسلَمَ المنقريَّ على جعفرِ بن أبي المغيرة، لأن جعفراً ليس بالمشهور (علل أحمد رقم ٥٢٢٦).

(٥) من يَتَتَبَّعْ كتبَ الجرح والتعديل أو كتبَ السؤالاتِ يلاحظ أن راويَ السؤالات يسأل شيخَهُ في الغالب عن طبقةٍ بأكملها، أو يسأله عن راويين أو ثلاثة رواةٍ في طبقةٍ واحدة، أو عن بضعة إخوةٍ رووا الحديث جميعاً. . .[1] ذلك أن العلماءَ كانوا ينظرون إلى الرواة بمنظار الطبقات الجماعي، وقلما كانوا يبحثون أمر الراوي منعزلاً عن الناس؛ مثال ذلك:

(أ) روى ابن سعد (٧/ ١٦١) عن عفانَ، عن حماد بن سلمةَ، قال: أخبرنا علي بن زيد (ابن جدعان) قال: «أدركت عروةَ بن الزبير، ويحيى بن جعدةَ، والقاسم (بن محمد)، فلم أرَ فيهم مثل الحسن. . .».

قلت: قد أدرك عليُّ بن زيد أنساً، فلم يذكره فيمن ذكر، لأن الحسن إنما يقرن بأقرانه من التابعين، أما الصحابة رضي اللَّه عنهم ففضلُهُم لا يُسْبَق، وشأوهم لا يُلْحق؛ ولا يُعَكِّرُ عليه أنه قال عقبه: «. . . ولو أن الحسن أدرك أصحابَ النبي ﷺ وهو رجل لاحتاجوا إلى رأيه»؛ فإنه يعني الفقه، لا الفضلَ

فأما ابنُ أبي حاتم فقد قالَ في كتابه (٢/ ٣٨): «على أنا قد ذكرنا أساميَ كثيرةً مهملةً من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتابُ على كلِّ من روي عنه العلم، رجاءَ وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بَعْدُ إن شاءَ اللَّه تعالى». اهـ. فهذا نَصُّهُ الصريح الذي يعني أن من سكت عنهم فليس يدري أهم ثقاتٌ أم مجروحون. فكيف استجاز هؤلاءِ المعاصرون لأنفسِهِم أن يُقَوِّلوا البخاريَّ وابنَ أبي حاتم ما لم يقولاه؟!

(١) ذكرنا في الفصل السابقَ منهج عثمان الدارمي في سؤالاته ليحيى بن معين، وهي مثال جيد في هذا الباب.

والمنزلة[1].

(٦) يقدم علم الطبقاتِ وسيلةً هامة لكشف كذب الكذابين وضعف المتروكين، فإذا عُرِفَ المحدث بالسماع من طبقةٍ ما، ثم ارتقى إلى طبقةٍ أعلى منها، فقد بان كَذِبُه وانهتك ستره، فمن هؤلاء (وهم كثر):

(أ) محمد بن عَبْدَةَ بن حربٍ أبو عُبيد اللّه القاضي العَبَّاداني (٢١٨ ـ ٣١٣): كذبه الحفاظ لروايته عن أقوامٍ لم يدركهم، كعليٍّ بن المديني (ـ ٢٣٤)، وهُدبَة بن خالد (ـ ٢٣٦)، ونحوهم، بل روى عن قومٍ ماتوا قبلَ أن يُخلق؛ كبكرِ بن عيسى (ـ ٢٠٤) من شيوخِ الإمام أحمدَ! وله قصةٌ طريفةٌ تبين جرأتَه على الكذب، فقال الحافظُ أبو عليٍّ النيسابوريُّ عنه: انصرف من قضاء مصر، فقدم بغداد؛ وكان يروي عن أبـي الأشعث (ـ ٢٥٥)، وعمر بن شَبَّةَ (ـ ٢٦٢)، ونحوهِما، ثم إنه ارتقى إلى الرواية عن بُندارٍ (ـ ٢٥٢)، ومحمدِ بن المُثنى (ـ ٢٥٢)، فلما قدم حدث عن أبـي الربيع الزهراني (ـ ٢٣٤)، وإبراهيمَ بن الحجاج السامي (ـ ٢٣٣)، ثم بدا له فقال للحافظ أبـي إسحاقَ بن حمزةَ الأصبهاني (وكان مختصاً به): قد عزمتُ على أن أحدثَ عن أبـي الوليد الطَّيالسي (ـ ٢٢٧) والحوضي (ـ ٢٢٥)! فقال أبو إسحاقَ: اللّهَ اللّهَ أيُّها القاضي فإنا نرجم!![2] فقد عرف أبو علي النيسابوريُّ وأبو إسحاقَ بنِ

(١) كان عمر يُحْضِرُ ابنَ عباسٍ مجالسه ويستشيره مع أهل بدر، وهو يعلم أنه ليس في منزلتهم، لكنه ربما بَزَّ بعضهم في العلم وجَوْدة الرأي؛ وكان بعضُ الصحابة رضي اللّه عنهم يستفتون علقمةَ بن قيس، وهو تابعي!

(٢) انظر ترجمةَ أبـي عُبيد اللّه في الكامل (٦/ ٢٣٠٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٣٤)، وسير النبلاء (١٤/ ٤٠٨ ـ ٤١٠)، ولسان الميزان (٥/ ٢٧٢). وقد أورد الحكايةَ الحافظُ أبو عبد اللّه الذهبـي في ترجمة أبـي إسحاقَ بن حمزةَ (تذكرة الحفاظ ص ٩١١، سير النبلاء ١٦/ ٨٧) فوقع اسم القاضي عنده: أبا عبيد بن حربويه؛ وهذا وهمٌ شنيع، فأبو عبيد بن حربويه (علي بن الحسين بن حرب الشافعي (ـ ٣١٩)، تولى قضاءَ مصر بعد عزل أبـي عبيد اللّه) فقيهٌ فاضل ثقةٌ مشهور، وثقه الذهبـي نفسه (سير النبلاء ١٤/ ٥٣٦)، وقد روى عنه النسائيُّ وهو أكبرُ منه! ومما يؤكد أن ذهنَ الحافظ الذهبـي انتقل من أبـي عبيد اللّه بن حرب إلى أبـي عبيد بن حَرْبويه أنه قال عقب الحكاية: كان أبو عبيدٍ هذا جريئاً في الكذب؛ وهذه صفة أبـي عُبيد اللّه، فقد كَذَّبَهُ كثير من الحفاظ، بخلاف أبـي عبيد بن حربويه، فقد أثنوا عليه. ثم تبين لي أن الوهم كان أصل الرواية، وقد نبه عليه الإمامُ أبو بكر الخطيب (تاريخ بغداد ٢/ ٣٧٩)، غير أنَّ الحافظ الذهبي لم يتنبه لذلك.

حمزةَ كذب أبي عبيد اللَّه، إذا ارتقى في الرواية طبقتين، وهم بالثالثة!

(ب) **أحمدُ بن علي بن الحسن بن شاذانَ النيسابوريُّ المقرىء، أبو حامد بن حسنويه** (ـ ٣٥٠): كان له سماعٌ صحيحٌ من أبي عيسى الترمذي (ـ ٢٧٩) وأبي حاتم الرازي (ـ ٢٧٧)، وهذه الطبقة بنيسابور وسواها؛ ثم ارتقى درجةً فزعم أنه سمع من مسلم بن الحجاج (ـ ٢٦١)، وأحمدَ بن الأزهر (ـ ٢٦٣) وطبقتهم، فكذبه النقاد[1]، وظَهر منه تلونٌ وادعاءاتٌ قبيحة باطلة.

(جـ) **أحمدُ بن الخليل بن حرب القُومسي**: كذابٌ معروف كذبه أبو زرعةَ وأبو حاتم الرازيان، لوجوهِ عدةٍ منها ادعاؤه السماعَ ممن لم يرهم، ثم ادعى السماعَ ممن ماتوا قبل أن يولدَ بعشر سنين، ثم اختلق شيوخاً لم يخلقوا قط! فمعرفة أبي حاتمٍ وأبي زرعةَ بطبقة شيوخه فضحته وأبانت عوارَه؛ وقد كان سمع سماعاً صحيحاً من يحيى بن يحيى النيسابوري، وعلي بن أبي هاشم بن طِبراخِ البغداديِّ، ونحوهم، فأفسدَ نفسَهُ[2].

(د) **غالبُ بن عبيد اللَّه الجزري**: قال عبد اللَّه بن أحمد: حدثني محمد بن عبد اللَّه المُخَرِّميُّ قال: سمعت وكيعاً يقول: رأيت غالبَ بن عبيد اللَّه يطوف بالبيت، فذكر من هيئتِهِ وخضابه... فسألته عن حديثٍ فقال: حدثنا سعيد بن المسيب والأعمش!... قال وكيع: فتركته ولم أسألْهُ. (العلل ٣/ ٣٥٤).

قلت: تخليط غالب الجزري في طبقات الشيوخ برهنَ أنه لا يعي ما يقول، ولا يدري ممن سمع الحديثَ الذي يرويه، فالرواية عن الأعمش وسعيد بن المسيب

(١) كذبه أبو علي النيسابوريُّ والحاكمُ، وأبو زرعةَ محمد بن يوسف الكشي الجُرجاني، والخطيب البغدادي، وغيرهم؛ انظر الأنساب (٢/ ٢٢٢، الحسنويي)، وسير النبلاء (١٥/ ٥٤٨)، والميزان (١/ ١٢١)، ولسان الميزان (١/ ٢٢٣).

(٢) انظر سؤالاتِ البرذعيِّ عن أبي زرعةَ الرازي (ص ٧٣٣ ـ ٧٣٥)، والجرح والتعديل (٢/ ٥٠)، وذكر أخبار أصبهان (١/ ٩٠)، والإرشاد للخليلي، (ص ٦٥٥)، ذكره في الهمذانيين فقال: «توفي قبل العشر وثلاثمئة؛ ليس بالمرضي». قلت: بل مات قبلَ ذلك بمدة؛ والأنساب (٥/ ٥٣٧: النوفلي)، وتهذيب الكمال (١/ ٣٠٥)، وميزان الاعتدال (١/ ٩٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٨)؛ ذكره كالمزي تمييزاً، لذا ذكره في لسان الميزان (١/ ١٦٧).

معاً في حديثٍ واحد لا تستقيم أبداً! فأين الأعمش من ابن المسيب؟ فسعيد من طبقة شيوخه، بل لم يدركْهُ الأعمش ولم يسمع منه، لأنه كان بالكوفة في حياة سعيد بن المسيب[١]، ولو كانا من طبقةٍ زمنيةٍ واحدةٍ لما اتحد إسنادهما، لاختلاف طبقة الشيوخ باختلاف المِصر. ولله دَرُّ وكيعٍ، فقد فطن لهذا المعنى على الفور![٢].

(٧) لعلم الطبقات دورٌ مُهِـمٌ في رفع منزلة الراوي من الثقة والعدالة (أو وضع منزلته): وذلك يدور حول أربعة محاور:

أولاً: طبقة الراوي الزمانية (صحابيٌّ، أم تابعيٌّ قديمٌ، أم متأخر...).

ثانياً: بلد الراوي.

ثالثاً: شرف الراوي ونسبه.

رابعاً: شيوخه الذين يروي عنهم، أو أصحابه الذين يروون عنه.

وتفصيل ذلك:

أولاً: طبقةُ الرَّاوي: من المعلوم أن الصحابةَ رضي الله عنهم ثقاتٌ كلهم؛ لذا فجهالة الصحابي لا تضر، فهو عدلٌ محتجٌّ بحديثه ولو لم يُعْرَف[٣].

أما التابعون، فقدماء التابعين (كالمخضرمين) في الجملةِ أوثقُ من صغار التابعين، وأصدقُ وأحفظُ وأبعدُ من البدعة؛ فالتابعيُّ الكبير إذا كان مجهولاً، فاحتمال توثيقِه أقوى من احتمال تضعيفه وردِّ حديثه[٤].

وكلما تباعدت الطبقة عن طبقة الصحابة، كلما فشى فيها الضعفُ والكذبُ

---

(١) رحل الأعمش إلى الحجاز متأخراً فلم يدرك من الحجازيين غيرَ مجاهد (ـ ١٠٦)، وعطاءٍ (ـ ١١٤)، ونحوهم، وفاته فقهاءُ المدينة السبعة ونظراؤهم.

(٢) قارن شيوخَ الأعمش بشيوخ يحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروةَ، يتضح لك وجهُ المسألة كلَّ الوضوح.

(٣) فلو روى التابعيُّ الثقةُ عن رجلٍ من الصحابة غيرَ مسمىً جاز حديثه، بشرط أن يذكر التابعيُّ أنه سمع الحديث من ذلك الصحابي، فلا تكون صورة الرواية مرسلةً أو مدلسةً، وكذلك أن يكون التابعي عارفاً، فلا يُثْبِتُ الصحبة لرجلٍ ما دون تبصرٍ، لكونِهِ قديماً أدرك زمنَ النبي ﷺ؛ فلعله ألا يكونَ قد رآه قط!

(٤) هذه قاعدةٌ عامة، وهي صحيحةٌ لا شكَ فيها، غيرَ أنَّ لكل قاعدةٍ شذوذاً؛ وقواعدُ الحديث أغلبيةٌ غير مطلقة.

والبدعة والشمائل المرغوب عنها؛ فيشتد ضعفُ المجهولِ من رجالها.

ثانياً: بلد الراوي: ليس من بلدٍ من بلدان الإسلام إلا خلا فيها الثقةُ والضعيف، والصادق والمتهم، والسنيُّ والمبتدع... غير أنَّ حظوظَ البلدان تتفاوت في ذلك تفاوتاً كبيراً، فالبدعةُ في المدينة المنورة لم تكن فاشيةً، والكذب فيها كان قليلاً؛ أما الكوفة فحظها من هذين وافر![1] ثم أهلُ العراق في الجملة أعلمُ وأوثقُ من أهل الشام[2]. وكذلك فإنَّ بعضَ البلدان يندر فيها الضعفاء: كاليمامةِ وأيلة؛ وبعضها كمَلَطْيَةَ لا تكاد تجد فيها ثقةً[3]، أو كإفريقيةَ، يغلب على أهلها الضعف والجهل[4]. ولهذه الأسباب نجد البخاريَّ ومسلماً ربما خرَّجا أحاديثَ المقلين من تابعي المدينة ومن بعدهم[5] ـ لا سيما أصحابُ أبي هريرةَ ـ لقلة الجهالة والكذب في تلك الطبقة، وكان أبو هريرةَ يحدث الناسَ كل ليلةٍ بمسجد رسول الله ﷺ، فيتمكن جلاسه من حفظ حديثه غالباً؛ حتى إن الزهريَّ كان يمتدحُ أشياخَهُ بمجالستهم أبا هريرة.

أما المقلون من أهل الكوفة والشام ومصر فهم عند أهل العلم في عداد المجاهيل، فلا يوثقونهم ولا يخرجون حديثهم في الصحاح.

---

(١) قال بعض العراقيين للإمام مالك: يا أبا عبد الله! الحديث عندكم (يعني بالمدينة) قليل، فما نكتبه هنا في أربعين يوماً نكتبه في الكوفة في يوم واحد! فأجابه الإمام ساخراً: «ومن أين لنا دارُ الضرب التي عندكم!؟»؛ يعني أنَّ العراقيين يسبكون الأحاديث فتكثرَ عندهم!

(٢) لعل نصفَ أحاديثِ الصحيحين عن أهلِ الكوفة وأهل البصرة، أما الأسانيدُ الشامية فيهما فنادرة، وهي في صحيح مسلم أكثرُ مما في صحيح البخاري؛ لذا وقع عند مسلمٍ عدةُ أحاديثَ معلولةٍ من حديث الشاميين، وأكثرُ ذلك الإرسالُ ظاهر في تلك الأسانيد.

(٣) قال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (ـ ٤٠٩): «ليس في المَلَطِيِّينَ ثقة!» (الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ٢٢٥).

(٤) دخل إفريقية عدد من أجلاء التابعين، كأبي عبد الرحمن الحُبُلِي وعبد الرحمن بن وعلةَ السَّبَئي؛ غير أنَّ روايةَ هؤلاء مخرجها عن أهل مصرَ أو عن أهلِ المدينة؛ وليس في الصحيحين جميعاً حديثٌ واحدٌ إفريقيُّ المخرج! وظلَّ العلم في إفريقية قليلاً حتى نَبَغَ بها أسدُ بن الفرات وموسى بن مُعاوية الصُّمادِحيُّ وسحنونُ بن سعيد (مطلعَ القرن الثالث).

(٥) كسِنان بن أبي سِنان الدؤلي، وعبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور، وأبي بكر بن سالم بن عبد الله بن عمرَ، وعمرَ بن محمد بن جُبَيرِ بن مُطعِم، وسواهم..

ثالثاً: شرف الراوي ونسبه: يلاحَظُ أنَّ أكثرَ حملةِ العلم في طبقات التابعين الأولى كانوا من العرب، ثم من أبناء الصحابة، لا سيما أبناءُ المهاجرين والأنصار؛ وكان دورُ الموالي في الرواية نادراً، ثم تزايدَ في نهاية القرن الأوَّل، حتى صار الرواةُ من الموالي أكثرَ من محدثي العرب.

بعد هذه المقدمة نخلص لنتيجةٍ هامة: وهي أنَّ أبناءَ الصحابة (لا سيما أبناءُ المهاجرين والأنصار) ثقاتٌ إلاَّ ما ندر[1]؛ لذا ارتفع مستواهم عن أقرانهم ممن لم يشاركوهم شَرَفهم، فأخرج البخاري ومسلم لعدد منهم من المقلين في الرواية[2].

وكثيرٌ من أشرافِ العرب لهم رواية يسيرة، ومع ذلك فهم أجلُ عند أهل العلم من أن يطعنَ في حديثهم، فقد روى سيارٌ أبو الحكم عن **خالد بن عبد اللّه القَسْريِّ** أميرِ العراقين، وكان ظالماً عسوفاً، فقيل لسيار: أتروي عن خالد؟ فقال: هو أشرف من أن يكذب! (الجرح والتعديل ٣/ ٣٤٤).

ولهذه العلة خَرَّجَ البخاريُّ بضعةَ أحاديث **لمروان بن الحكم**، مع علمه بدوره المشؤوم في الفتنة، وأنَّهُ بأفاعيلِهِ ورطَ عثمانَ رضي اللّه عنه، وأوجد لمن لامه سبيلاً؛ وشرحُ أمرِ مروانَ يطول، ولكنه كان متأولاً، وليس يرضى مثله لنفسه أن يكذبَ على رسول اللّه ﷺ؛ كما أنَّ الغلطَ والنسيانَ في ذلك العصر كان نادراً، لقلةِ هموم الناس وصفاء أذهانهم من الكدر، لهذا كلِّه اعتمده البخاري؛ أما مسلمٌ فأعرضَ عنه لجرائِرِهِ! ومسلمٌ قد يترك الراوي لمذهبه.

(١) ضُعِّفَ نفرٌ يسير من أبناء الصحابة، منهم: **عمر بن سعد بن أبي وقاص**، ترك الناسُ الروايةَ عنه لأنه كانَ قائدَ الجيش الذي قتل الحسين رضي اللّه عنه ولعن قاتليه اللئام؛ ولم يُتَّهمْ عُمَرُ بكذبٍ أو بضعفٍ في نفسه ومنهم **سهل بن معاذ بن أنس الجُهَنِي**، شاميٌّ نزل مصر، وأكثرُ رواته ضعفاء، غير أنه في نفسه ضعيف كذلك ومنهم **عبد الرحمن ومحمد وعَقيل** بنو جابر بن عبد اللّه، كانوا قليلي الرواية عن أبيهم جداً، وقد ذكر ابن سعد (٥/ ٢٧٥) الأوَّلَيْن فضعفهما؛ وأخرج البخاري (٨/ ٣١ ـ ٣٢) ومسلم (٥/ ١٢٦) حديثاً واحداً لعبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردةَ بن نِيار.

(٢) **كبلال بن عبد اللّه بن عمرَ**، روى عن أبيه حديثاً واحداً لم يرو سواه، ومع ذلك فقد أخرجه مسلم (٢/ ٣٣) وجرت له بسبب هذا الحديث مع أبيه قصة (جامع بيان العلم لابن عبد البر ٢/ ٢٣٩). ولم يكن بلال من حملة العلم، فلم يرو عنه الزهري شيئاً.

فخلاصة البحث: أنَّ نسبَ الراوي (وهو أَحَدُ أعمدة علم الطبقات) وشرفَهُ في مجتمعه يؤثر في تحسين حاله عند النقاد أو الازورار عنه، وأنَّ أبناءَ المهاجرين والأنصار (في الصدر الأول) أوثقُ وأصحُّ حديثاً من الأعراب بأطراف البادية، أو الموالي بالأمصار[1].

رابعاً: **شيوخ الراوي أو الرواة عنه**: ربما كان لانتماء الراوي إلى طبقة الآخذين عن عالمٍ مشهورٍ أثرٌ كبير في رفع مستواه، وقبولِ حديثِهِ أو تنزيله منزلَةَ من يستشهد به، لا منزلَةَ من يُترك ويُردُّ حديثه. فمن ذلك:

(أ) اتفق أهل العلمِ على أنَّ منزلةَ أصحابِ ابنِ مسعودٍ بالكوفةِ أعلى من منزلة أصحابِ عليٍّ[2]؛ فعن سعيد بن جبير قال: «كان أصحابُ عبدِ اللَّه سُرُجَ هذه القرية»، يعني الكوفة (ابن سعد ٦/ ١٠، وتاريخ أبي زرعةَ الدمشقي ص ٦٥٠، والمعرفة والتاريخ ٢/ ٥٥٨). وقال إبراهيمُ التيمي: «كان فينا ستون شيخاً من أصحابِ عبد اللَّه.» (ابن سعد ٦/ ١٠). وقال مغيرةُ بن مُقْسم: «كان أصدقَ الناس عندَ الناسِ على عليٍّ أصحابُ عبدِ اللَّه.» (ابن سعد ٦/ ١٠). وقال الشَّعبي: «لَم يكن قومٌ بعَد أصحابِ محمدٍ ﷺ أفقَهَ من أصحاب ابن مسعود.» (تاريخ أبي زرعة ص ٦٥٠، وقارن بالمعرفة والتاريخ ٢/ ٥٧٧). وأما أصحاب عليٍّ فقد ورد عن الشعبيِّ ذَمُّ بعضهم، وأنكَرَ أن يكون فيهم فقيهٌ واحد. (انظر المعرفة والتاريخ ٢/ ٥٨١، والمجروحين لابن حبان ١/ ٢٩٨، وسير النبلاء ٤/ ٣٠٩،

---

(١) روى عبدُ الرزاق عن معمرٍ قال: قيل للزُّهْري: مالك لا تروي عن الموالي؟ قال: «بلى قد رَويتُ عنهم، ولكن إذا كان عندي أبناءُ المهاجرين والأنصار، لا أبالي على أيهم اتكأتُ، فما أصنعُ بغيرهم؟!» ثم سمى عدداً من الموالي روى عنهم. (طبقاتُ ابنِ سعدٍ ٢/ ٣٣٨؛ المعرفة والتاريخ ١/ ٦٣٦، ٦٤١؛ والمحدث الفاصل ص ٤٠٩، الجامع للخطيب ١/ ١٢٧ـ بألفاظ متقاربة).

(٢) الفارق الزمني بين الطبقتين ضئيلٌ جداً، إذ نزل عليٌّ الكوفةَ بعدَ وفاةِ ابنِ مسعودٍ بأربع سنين، غيرَ أنَّ الفارقَ المذهبي كبير؛ ففي أصحاب علي تشيعٌ وبدعة، وفيهم كذابون ومفترون (كالأصبغ بن نُباتةَ، وحَبَّةَ العُرَنِيِّ، والحارثِ الأعور)، وفيهم من لم يكن يحدثُ إلا عن علي (كعاصم بن ضَمرةَ) فإذا سمع من غيره حديثاً دلسه أو قلبه عليه. وفي الكوفيين قومٌ رووا عن عليٍّ وابن مسعودٍ معاً، فجمعهم ابن سعدٍ في طبقةٍ خاصة بهم (٦/ ١٦٧ ـ ١٨١).

وميزان الاعتدال ٢/ ٥٢).

إذا تقرر هذا فإنَّه يُحَسَّنُ حالُ أصحاب ابن مسعودٍ غيرِ المشاهير[١]، فقد ذكر الحافظ المزيُّ أبا الكنود الأزدي[٢] فقال: «لا يُعرف حاله، لكنَّ أصحابَ ابنِ مسعودٍ غالبُهُم ثقات» (نقله تلميذه محمد بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي بهامش المغني في الضعفاء للذهبي ص ٨٠٤).

أما أصحاب عليٍّ المجاهيل، كعبد اللَّه بن نُجَيٍّ، وحُجَيَّةَ بن عديٍّ الكندي، وعبادِ بن عبد اللَّه، ونحوهم، فهم موضعُ تهمةٍ، وفيهم نظر.

(ب) استشهد البخاريُّ في صحيحه بجماعةٍ من أهل الشام والجزيرة يروون عن الزهري، ممن خفيت أنباؤهم وعميت على الناس أخبارهم، وتفردَ بالرواية عن كلِّ واحد منهم محدث واحد؛ كعبدِ الرحمنِ بن نَمرٍ اليحصُبِيِّ الحمصي، وإسحاقَ بن يحيى الكَلْبيِّ الحمصي، وهلالِ بنِ ردادٍ الطائي، وعبيدِ اللَّه بنِ أبي زيادٍ الرُّصافِيِّ. . . وهؤلاء في عداد المجاهيل. ولكن الزهريَّ كان يملي بالشام على أبناء هشام بن عبد الملك وحاشيتِهِ وكُتَّابه، وكانَ أهلُ الشامِ والجزيرةِ يحضرون ذلك الإملاءَ فيكتبون، فقل الوهمُ في رواياتهم، لذا ارتفعت منزلتُهُم فصاروا في حدٍّ من يُستشهدَ بحديثه، ولولا شيخُهُم لكانوا في طبقةِ المجاهيلِ الذين لا يُعتدُّ بهم.

أما تأثير أصحاب الراوي في رفع منزلته: فقد كان بعضُ الحفاظِ لا يروي إلا عن ثقةٍ عنده، منهم شعبةُ بن الحجاج، ومالكُ بن أنسٍ، ويحيى القطان، وسليمانُ بن حرب، وغيرُهم؛ فإذا روى الواحد من هؤلاء عن رجل مجهول لا يعرف حديثاً، وكان حديثُ ذلك المجهولِ مقبولاً ليس فيه ما يُستنكر، ولم يُجَرِّحْهُ أحدٌ من أهل العلم، فإن حديثَه ذاكَ يستشهد به أو يُحَسَّنُ. فقد أخرج مسلم

(١) روى عن ابن مسعودٍ بعضُ المجاهيل الذين لا يُعرفَ لهم سماعٌ منه، كأبي زيد المخزومي (راوي حديثِ الوضوءِ بالنبيذ)؛ فهؤلاء ليسوا من أصحابه، فلا تنطبق عليهم القاعدة التي ذكرناها؛ لاحظ قول البخاري: «أبو زيدٍ مجهول، **لا يعرف بصحبة عبد اللَّه**» (التهذيب ١٢/ ١٠٣).

(٢) أبو الكنود عبد اللَّه بن عامر بن عبد اللَّه بن عبدِنُهم الأزدي، قتل مع المختار سنة ٦٧، انظر تاريخ خليفة (ص ٢٦٤)، والجرح والتعديل (٥/ ١٢٩)، والكنى للدولابي (٢/ ٩١)، وجمهرة أنساب العرب (ص ٣٨٣)؛ وفي اسمه خلاف.

(٣/ ١٦٩) في الشواهد روايةَ شعبةَ عن عبد اللّه بن هانيء بن عبد اللّه بن الشِّخِّير، عن عمه مُطَرِّفٍ، عن عِمرانِ بن حُصينٍ في صومِ سُرَرِ شعبان. وعبدُ اللّه هذا لا يعرف، لكنَّ مسلماً جعله في عداد من يستشهد به، لأَنَّهُ من عائلةٍ معروفةٍ بالعلم، ويروي عن عمِّه، وعنه شعبة. وفي كتابِ مسلمٍ بضعةُ رجالٍ مثلُه.

وروى شعبةُ عن محمد بن عبد الجبار الأنصاري المدني[١] حديثاً، ولا يعرف محمدٌ هذا في غير هذه الرواية، فقال الحافظ الذهبي: «شيوخ شعبة نقاوةٌ إلا النادر منهم، وهذا الرجلُ قال فيه أبو حاتم: شيخ.» (الميزان ٣/ ٦١٣).

قلت: يعني الذهبي: أَنَّهُ في محلٍّ من يروى له ويُنظَرُ في حديثه، فقد يكون حسناً، ولا يهمل حديثه وإن كان لا يعرف؛ واللّه أعلم.

(٤) علمُ الطبقات وعلم التراجم المعللة:

إن علمَ التراجم المعللة من العلوم الخفيةِ غيرِ المحددة المعالم، ومباحثه في ما يخص كلَّ راوٍ كثيرةٌ متنوعة، وقد أسهبنا القولَ في ذلك فيما مضى. وبين هذا العلمِ وعلمِ الطبقات علاقاتٌ عديدة، منها:

العلاقة الأولى: من مهامِّ علمِ التراجم المعللة الكشفُ عن الإرسال في روايات المحدث[٢]؛ وهنا يُقَدِّمُ علمُ الطبقاتِ وسيلةً فعالةً للكشف عن المراسيل؛ والأمثلةُ التالية توضح ذلك:

(١) ادعى الصوفيةُ في القرن الثالث أَنَّ الحسن البصري سمع من علي وألبسه الخرقة![٣]؛ ونفى سماعَهُ منه عامةُ أهل العلم من أصحاب الحسن فمن بعدَهم،

---

(١) روى شعبةُ عنه، عن محمدِ بن كعب القُرَظِيِّ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إنَّ الرحمَ شِجْنَةٌ من الرحمن...» الحديث؛ أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ح ٦٥) والتاريخ الكبير (١/ ١٦٨).
(شجنة: بفتح الشين وكسرها معاً).

(٢) أي: تمييزُ من روى عنهم روايةً مرسلةً ممن روى عنهم سماعاً.

(٣) اعتمد هؤلاء على روايةٍ مكذوبةٍ عن الحسن (في حلية الأولياء) فحواها أَنَّ كلَّ حديثٍ رواه عن النبي ﷺ إنما سمعه من علي بن أبي طالب، فيرسلُ الحديثَ خوفاً من ذكر عليٍّ في سلطانِ الحجاج! وهي روايةٌ باطلةٌ لا تصح، فأصحاب علي كانوا يحدثون عنه كيفما شاؤوا؛ والحسنُ كان من أشجع الناس، وله مواقفُ مشهورةٌ في صَدِّ عُتُوِّ الحجاجِ فمن بعده من وُلاة بني أمية؛ ثم إنَّ مراسيلَ الحسنِ

والحقُّ معَ أهلِ العلم، ولهم في هذه المسألة دليلان:

الأول: أن أقرانَ الحسن بالبصرة (كأبي نَضْرةَ، وجابرِ بن زيدٍ، وبكرِ بن عبد اللّه المزني، وابنِ سيرينَ، ونحوِهِم) لم يسمعوا من علي، ولم يَـدَّعوا ذلك قطُّ؛ فأنى تكونُ للحسنِ مزية السماع منه؟![1]

الثاني: ليس يُعرفُ للحسنِ سماعٌ من أحدٍ من الصحابة من طبقةِ علي، بل إنه لم يسمع من كثير مشاهير الصحابة من الطبقة التالية لطبقة علي، وفيهم عدد من البصريين، كعمرانَ بن الحُصين، وأبي هريرةَ، وعائشةَ، وأمِّ سلمةَ، وابن عُمَرَ، وابـن عبـاسٍ، وجـابرٍ، وأبي سعيـدٍ الخُـدْري، وعبـد اللّه بـن عمـرو بـن العـاص، وابن الزبير، ومعاوية...[2]؛ فكيف سمع الحسنُ من علي وقد فاته السماع من هؤلاء، على كثرة روايته عنهم!

(٢) عكرمة مولى ابن عباس: قال الذهبي: «روى عن علي، وهو في سنن النسائي، وذاك ممكن لأن ابنَ عباسٍ ملكه عندما ولي البصرةَ لعلي» (تذكرة الحفاظ ص ٩٥). **قلت**: حديثُه عنه ليس بمتصل، فإنَّ عكرمةَ لم يدرك طبقةَ علي، بل أدرك طبقةَ عائشةَ، وأبي هريرةَ، وابنِ عباس[3].

تُعدُّ بالمئات، أتراهُ سمعها كلَّها من علي! وإنما ولع الصوفيةُ بإثبات سماع الحسن من عليٍّ لتصحيح إسناد الخرقة! مع أن رواتها مجاهيلُ لا يعرفون، فلو صَحَّ سماعُ الحسن من عليٍّ لكان ضعفُ الإسناد إلى الحسن كافياً في إبطال خرافة الخرقة التي شَغَلَتْ حيزاً كبيراً في تفكير المسلمين دونَ سببٍ معقولٍ من شرع أو دين، لا سيما في الأعصار المتأخرة، حتى لبسها المحدثون كابن حجر وهم يقطعون ببطلانها، مجاراةً للعوام وخوفاً من ألسنة الطُّغام. وإنما أفَضْتُ في شأن الخرقة لأن بعضَ المغاربة صنف فيها كتاباً سماه: «**القولُ الجلي في صحةِ سماعِ الحسن من علي**»، حشاه بالسبِّ والطعن على أئمةِ الحديث الذين وَهَّـوْا إسنادَ الخرقة، بحجةِ أنهم نواصب! وللّه الأمرُ من قبلُ ومن بعد، فإنها لا تعمى الأبصارُ ولكن تعمى القلوب التي في الصدور! وبعدُ، فما للصوفيةِ وللحديث؟!

(١) ذكر بعضُ أهلِ العلم أن الحسنَ رأى (وهو غلام) علياً بالمدينة في أولِ خلافته، قُبَيْل خروجه إلى الكوفة (المراسيل لابن أبي حاتم ص ٣١)؛ وهذا ممكنٌ لا ندفعه، غير أنَّ هذهِ الرُّؤْيةِ المحدودة لا تُعد سماعاً؛ وهي مسألةٌ مقررةٌ عند أهل العلم.

(٢) ترجمة الحسن في مراسيل ابن أبي حاتم طويلةٌ جداً (١٤ صفحة)، وهي أطولُ ترجمةٍ في الكتاب، ولا تقاربها في طولها أيُّ ترجمةٍ أخرى!

(٣) الظاهر أن ابنَ عباسٍ ملكه وهو غلامٌ يافع لم يدر ما العلم بعد؛ ثم إنَّ علياً وَلَّى ابنَ عباسٍ البصرة

(٣) سُئِلَ علي بن المَديني عن سماع الحسن من الضحاك بن سفيان[١]، فقال: «لم يسمع الحسن من الضحاك شيئاً، وكان الضحاك يكون بالبوادي.» (علل ابن المديني ص ٦٠، المراسيل لابن أبي حاتم ص ٤٢).

قلت: فهذا مرسل خفي، إذ الحسنُ أدركَ طبقةَ الضحاكِ بسنه، غير أن اختلاف المصر دلَّ على عدم سماعه منه. وقد علمتَ أنَّ من مباحث علم الطبقات: تنزيلَ الرواة في طبقاتٍ مختلفةٍ بحسب أمصارهم.

(٤) أخرج البخاري (٨/ ٢١، كتاب المحاربين: ٧) حديثاً للشعبي عن علي، وعندَ يعقوبَ بن سفيانَ حديثٌ آخرُ فيه أن الشعبيَّ رأى علياً (المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٠٢)[٢]؛ ولكن الشعبيَّ يصغرُ عن إدراكِ عليٍّ وطبقته، فهذان الحديثان إذن متصلان، وسائرُ حديثه عنه مرسل[٣].

وكذلك القولُ في رواية سعيد بن المسيب عن عمر؛ فقد سمع (وهو طفل صغير) عُمَرَ ينعى النعمانَ بن مُقَرِّنٍ على المنبر (التاريخ الكبير ٣/ ٥١١). فهذه الروايةُ متصلة، وسائرُ حديثه عنه في عدادِ المرسل.

عندما خرج عنها إلى الكوفة.

(١) روي عن الحسن عن الضحاك حديثٌ واحد: «إن الله عز وجل ضرب ما يخرج من ابن آدم مثلاً للدنيا»؛ أخرجه أحمد (٣/ ٤٥٢) وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» ح ٢١٠، والطبراني (٨/ ٣٥٨) من طريق علي بن زيد، عنه مرفوعاً وابن جُدعانَ ضعيف، وحديثُهُ هذا معلول؛ خالفه يونُسُ بن عبيدٍ فرواه عن الحسن، عن عُتَيِّ بن ضمرةَ، عن أُبَيِّ بن كعبٍ موقوفاً؛ وهو أصح (زيادات ابن صاعد على «الزهد» لابن المبارك ح ٤٩٣، و«التواضع والخمول» ح ٢١١).

(٢) أما حديث البخاري: فروى عن آدمَ بن أبي إياس، عن شعبةَ، عن سلمةَ بن كُهَيْلٍ قال: سمعت الشعبيَّ يحدث عن عليٍّ حين رجم المرأةَ يومَ الجمعةَ وقال: «قد رجمتها بسنةِ رسولِ الله ﷺ». فقد اعتبر البخاري هذا الحديث متصلاً لأن الشعبيَّ كان على عهد علي غلاماً، ورجمُ امرأةٍ حادثةٌ نادرةٌ فلا بدَّ أن يكونَ قد شهدها، لا سيما وقد جرى ذلك بعدَ صلاةِ الجمعة. أما يعقوبُ فروى عن الحميديِّ، عن ابنِ عيينةَ، عن مُطَرِّفِ بن طريف عن الشعبي قال: رأيت علياً أخرج ذراعاً له شَعَراً فقال: «لا حتى يهزَّها به!»؛ قلت: إسناده صحيح، وهو في شأنِ المطلقة ثلاثاً، يعني أنها لا تحلُّ لزوجِها الأول حتى يدخلَ بها الثاني؛ وكانت في عليٍّ دعابة!

(٣) إنما قلنا مرسلٌ ولم نقل: مدلس، لأنَّ سنَّ الشعبي يصغر عن ادراك علي. فأما من أدرك شيخاً وهو كبيرٌ فسمع منه أحاديث وروى عنه غيرها دونَ سماع فتلك مدلسة.

(٥) في التاريخ الكبير رواياتٌ كثيرة حكم عليها البخاري بالإرسال بالنظر إلى طبقة الراوي ومن يروي عنه، كقوله (٧/ ٢٥٤): «**مسلم بن أُكَيْسَ، أبو حِسْبَةَ**، مولى عبد اللَّه بن عامر بن كُرَيْزٍ القرشي، عِداده في الشاميين، مرسلٌ عن أبي عبيدةَ؛ نسبه أبو المغيرة، عن صفوانَ بنِ عمرو: سمع مسلماً». قلت: حكم البخاري على حديثه بالإرسال لأن صفوانَ بن عمرو يروي عن خالد بن معدانَ وطبقته، وهؤلاء لم يدركوا أبا عُبيدةَ يقيناً.

(٦) وكذلك أثبت أبو حاتمٍ الرازيُّ سماعَ **أبي ظَبْيانَ** (حصينِ بن جُندب) من جريرِ بن عبد اللَّه وابنِ عباس، ونفى سماعه من عليٍّ وابن مسعودٍ وسلمانَ، لأنه إنما أدرك السماع من أمثالِ ابن عباس (المراسيل ص ٥٠).

(٧) روى عباس الدوري عن ابن مَعين قال: «**سعيد بن أبي عروبةَ** لم يسمع من مجاهد؛ وقتادةُ لم يسمع من مجاهد، فكيف سمع منه **سعيد**؟!» (٢/ ٢٠٤).

قلت: قتادةُ شيخ سعيد، فهو من طبقةٍ أعلى ومع ذلك لم يسمع من مجاهد، فالطبقات التي تليه أبعدُ من ذلكَ إذن، وهذا استدلالٌ منطقيٌّ بديع.

العلاقة الثانية: يؤثر علم التراجم المعللة في تصنيفِ أصحابِ الحفاظ المكثرين في طبقاتٍ عدة، وقد شرحنا بعض أسس هذا التصنيف فيما مضى. وعلم التراجم المعللة تستخرج منه معلوماتٌ دقيقةٌ عن الراوي تبين مدى ملازمته لشيخه معرفتِهِ بحديثه، مما يؤثر تأثيراً مباشراً في طبقته في أصحاب الشيخ.

ومن ذلك أن **أبا صالحٍ كاتبَ الليث** كان صدوقاً سليمَ الناحية، وكانت فيه غفلة، فربما لُقِّن ما ليسَ من حديثه؛ غير أن يعقوبَ بنَ سفيانَ ذكر قصةَ (٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨) مفادها أن أصولَ الليثِ وصحائفَهُ القديمة كانت عنده، وقد خالفه في حديثٍ من حديث الليث يحيى بن بُكَيرٍ (وهو أحفظ منه وأتقن)، فراجع المحدثون أصول الليث فوجدوا الحقَّ مع أبي صالح. فهذه القصة النادرة ترفع منزلةَ أبي صالحٍ في أصحاب الليث.

العلاقة الثالثة: وهي عكسُ العلاقة الثانية، فإنَّ تصنيفَ أصحاب المحدث في

طبقاتٍ يغذي علمَ التراجمِ المعللة. فقد صنف الإمامُ النسائيُّ أصحابَ نافعٍ في طبقاتٍ عشر، فجعل **مالكَ بنَ أنسٍ** في الطبقة الأولى، وعد الحافظَ الثقةَ **محمدَ بنَ عبدِ الرحمن بنِ أبي ذئبٍ** في الطبقةِ الخامسة؛ وابنُ أبي ذئب ليس بدون مالك، غير أنه إذا اختلفا في حديث من حديث نافع قُدِّمَ مالكٌ لتقدم طبقته على طبقة ابن أبي ذئب كثيراً ولولا أنَّ النسائي صنفَ أصحابَ نافع لما عرفناه هذه المسألةَ الهامة (من مسائِل التراجمِ المعللة).

الفصل الثالث

الأوهام التي يقعُ فيها من جهلَ بعضَ مسائل علم الطبقات

إنَّ علم الطبقاتِ واسعُ المدى، يتضمن آلافَ المسائل، فوقوع الخطأِ للحفاظ المتقدمين في بعض مسائله محتمل، مثلما يخطىء المحدث العارف في بعض مسائل علم تاريخ المحدثين؛ فأما المتتسبون للحديث من أهل عصرنا فأكثرهم يجهلون هذا العلم أصلاً وفرعاً، بل لا يعانون البحث فيه بمرة، إذ يظنون أن جوهر علم الحديث هو الجرح والتعديل، ولا شيء سواه، حتى إن فيهم من يظن أن كتب الطبقات ما هي إلا «كتب في التراجم» رتبت على الطبقات، مثلما رتبت كتب أخرى على الحروف الأبجدية!

لهذا حصرنا اهتمامنا في هذا الفصل بأخطاء المتقدمين، لأن أخطاءَ أكثرهم في هذا الباب قليلة، فأما المعاصرون فحدث ولا حرج! ومع ذلك فقد مثلت ببعض ما صدر عنهم شيئاً يسيراً. . . واللَّه المستعان.

فمن هذه الأوهام:

(١) **الخلط بين الرواة المتفقة أسماؤهم أو أنسابهم:** من ذلك:

(أ) أورد أبو العباس الرازي في «تاريخ صنعاء» (ص ٤٢٣) حديثاً[١] **لعبد الرحمن بن يزيدَ النخعي الكوفي** صاحب ابن مسعود في ترجمة **عبد الرحمن بن يزيدَ اليماني الصنعاني** صاحب ابن عمر، وظنه هو! والصنعاني متأخر عن الكوفي

(١) استخرجه من جامع الترمذي (٥/ ٤٦٥) ـ من روايته عن سفيانَ بن وكيع، عن جرير بن عبد الحميد، عن الحسن بن عبيد اللَّه، عن إبراهيمَ بن سُويدٍ، عن عبد الرحمن بن يزِيدَ، عن عبد اللَّه، قال: كان النبي ﷺ إذا أمسى قال: «أمسينا وأمسى الملك للَّه. . .» الحديث؛ انظر لطرقه تحفة الأشراف ح ٩٣٨٦. وعبد اللَّه هو ابن مسعود، فكأن الرازي ظنه ابنَ عمر.

بطبقتين، وقطراهما متباعدان، وقد فرق بينهما البخاري، فترجم لليماني (٥/ ٣٦٣) بعد الكوفي.

(ب) ترجم ابن أبي حاتم (٢/ ٤١٠) **بكارَ بن عبد اللَّه بن بُسرٍ الدمشقي البُسْري** (من ولد بُسر بن أبي أرطأةَ العامري القرشي) فذكر سماعَهُ من أسد بن موسى الأموي (ـ ٢١٢)، وذكر أنه سمع منه هو وأبوه وأبو زرعة الرازي[1]. وذكره الحافظ ابن حجر في اللسان (٢/ ٤٤)، فزعم أنه جد **أحمد بن عبد الرحمن بن بكار البُسْري الدمشقي**، وقلده الشيخ المُعَلِّمي (بهامش الجرح والتعديل). **قلت**: أحمدُ بن عبد الرحمن بن بكارٍ سمع من الوليد بن مسلم، ومروانَ بن معاويةَ وطبقتِهما، توفي سنة ٢٤٨ (الجرح والتعديل ١/ ٥٩، وتهذيب الكمال ١٣/ ٣٨٣) فهذا يبطل قول ابن حجر، لأنه لا يعقلُ أن يكونَ الحفيدُ أعلى طبقةً وأقدمَ سماعاً ووفاةً من الجد!! فأحمدُ ليس حفيدَ بكارٍ هذا، بل هو قريبه وبلديَّه؛ وهو أعلى طبقةً من بكار[2].

(جـ) قال الحافظ الرامهرمزي ذاماً الجهلة بالحديث: «وأي شيء أقبح من شيخ لنا يتصدر منذ زمان، كتب بخطه: «... وكيعٌ عن شقيق[3] عن الأعمش...» نحواً من عشرين حديثاً، يفتح القاف فيها كُلِّها وينقُطُها ويحلِّقُها، ولا يَعرِفُ سفيانَ (الثوري) من شقيق، ولا يفرق بين عصريهما، ولا يميز عصر وكيعٍ من عصر كبراءِ التابعين والمخضرمة...» (المحدث الفاصل ص ٣٠٧).

(د) أخرج العسكري في المصون (ص ١٧٤) خبراً لقَسِّ بن ساعدةَ من رواية محمد بن زكريا الغَلابي، قال: حدثني مهديُّ بن سابقٍ، عن عبد اللَّه بن عياش عن أبيه؛ فصحفه محققه[4] فجعله عبد اللَّه بن عباس، وإنما هو عبد اللَّه بن عياش

---

(١) يستفاد منه أن بكاراً بقي حتى سنة ٢٦٠ أو بعدها.

(٢) كذبهما جميعاً إسماعيل بن عبد اللَّه السكري قاضي دمشق، ولم يقنع بقوله الخطيب البغدادي، انظر الميزان (١/ ١١٥).

(٣) كان المتقدمون يكتبون سفيان هكذا: «سفين»؛ فصحفه ذاك الجاهل فظنه شقيق بن سلمة. وشقيقٌ شيخ الأعمش لا تلميذه!

(٤) هو الأستاذ الجليل المرحوم عبد السلام محمد هارون فقيد العلم والأدب، كان رحمه اللَّه أَحَد أفذاذِ العربية في هذا العصر، إلا أنهُ لا علمَ لهُ بالرجال.

المنتوف الهَمْداني، أخباريٌّ كوفي علَّامة (ـ ١٥٨).

(هـ) «تاريخ الخلفاء» **لمحمد بن يزيدَ**: إدَّعى محققُه أنه ابنُ ماجهْ، بحجةِ أنه لا يعرفُ في الطبقةِ أحداً يسمى محمدَ بنَ يزيدَ سواهُ! وما قاله خطأٌ محض، فإنَّ مصنفَ الكتابِ يروي عن عبادِ بن عبادٍ (ـ ١٨٠)، والهيثم بن عدي (ـ ٢٠٧)، وإنما ولد ابن ماجَهْ سنة ٢٠٩؛ ثم إن راوي الكتاب عنه (أَبو بكر عمر بن حفصٍ السدوسي) أعلى إسناداً من ابن ماجَهْ، وهو بعدُ بغدادي، وحديثُ ابن ماجَهْ لم يخرج من قزوين[1].

(٢) **الخلط في النقول والأخبار**: من أمثلته:

(أ) ذكر المزي (١٢/ ٧٧) أنَّ **الأعمشَ** أخذ لأبي بكرةَ بالركاب! وإنما وُلد الأعمش بعد موت أبي بكرةَ، والأعمشُ لا يصح له لقاءُ ابن أبي أوفى (من الطبقة الخامسة من صحابة الكوفة)، فكيف يدرك أهل الطبقة الثالثة؟

(ب) أخرج البخاري في تفسير سورة النساء (٥/ ١٨٣) عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفلٍ الأسدي (يتيمِ عروةَ) قال: قُطعَ على أهل المدينة بعثٌ فاكتتبت فيه، فلقيتُ عكرمة مولى ابن عباس فأخبرتُهُ، فنهاني عن ذلك أَشَدَّ النهي. . .» الحديث. قال ابن حجر: «المعنى أنهم أُلزموا بإخراج جيشٍ لقتال أهل الشام، وكان ذلكَ في خلافةِ عبد اللَّه بن الزُّبير على مكة» (فتح الباري ٨/ ١١٢).

قلت: كان أبو الأسودِ صبياً في خلافة ابن الزبير، فإنَّهُ يروي عن عروةَ وطبقته، ولم يسمع من أحدٍ من الصحابة، وأرى أن هذا كان في سلطان بني أُمَيَّةَ، بعدَ وفاة عروة. إذ لو كان ذلك في خلافة ابن الزبير لاستفتى ابن عمرَ أو جابراً أو كافِلَهُ عروة؛ ولم يكن عكرمة مقصوداً للفتيا في دولة ابن الزبير. (قاله الحافظ الذهبي: سير النبلاء ٥/ ٢٣).

(جـ) زعم أبو بكر بن أبي داود أن **الربيعَ بن أنس البكري** سجن بمرو ثلاثين سنة! (تهذيب الكمال ٩/ ٦٢). **قلت**: هذا لا يُعقل ولا يصح؛ فإن أبا مسلم

---

(١) أظن مؤلف الكتاب محمد بن يزيدَ الكوفي شيخ البخاري، واللَّه أعلم.

الخراساني سجنه أَوَّلِ أمره (أعلن أبو مسلم دعوته سنة ١٢٨)، ومات الربيع في أوائل خلافة أبي جعفر[١]، ولم يأبهِ الحافظُ الذهبي لكلام ابن أبي داود، فقال في ترجمة الربيع: «سجنه أبو مسلمٍ تسعةَ أعوام.» (سير النبلاء ٦/ ١٧٠).

(٣) **التخليط في شيوخ الراوي:** كأن يذكرَ فيهم من تَقدَّمهم بطبقاتٍ أو تأخر عنهم، مثاله:

(أ) قال الإمامُ مسلمٌ: «**أبو عبد اللّٰه أحمدُ بن محمد بن حنبل**. . . سمع شَريكاً وهُشَيْماً. . .» (الكنى ل ٦٥). قلت: ذكر شريكٍ وهم، فأحمدُ طلب الحديث أول أمره سنة ١٧٩ ببغداد، وتوفي شريكٌ قبل ذلك بسنتين بالكوفة؛ ولم يدرك أحمدُ طبقةَ شريك[٢]. والعجب من الإمام مسلمٍ كيف وقع في هذا الوهم، مع أنه سمع أحمدَ مراراً يحدثُ عن رجلٍ عن شَريك.

(ب) وقال مسلم في الصفحة نفسها: «**أبو عبد اللّٰه محمد بن المتوكل** ـ ابن أبي السَّريِّ ـ العسقلانيُّ، سمع الوليدَ بن مسلم وسعيد بن بشير».

قلت: سعيد بن بشير (ـ ١٦٩) من شيوخ الوليد بن مسلم، فَجَمْعُهما معاً لا يستقيم، ولم يدركه ابن أبي السري قَطُّ[٣].

(جـ) قال حمزة السهمي في ترجمة **عفانَ بن سيارٍ الجَرجاني**: «روى عن أبي إسحاقَ السبيعي، ومسعرٍ، وإبراهيمَ، وعبد الحكم، وغيرهم» (تاريخ جرجان ص ٢٨٠).

قلت: هذا تخليط عجيب، فإنَّ الرجلَ توفي سنة ١٨١[٤]، فقد ولد بعد موت إبراهيمَ النَّخَعي (ـ ٩٦)، ولم يدرك أبا إسحاق السَّبيعيَّ (ـ ١٢٧) أيضاً، فإنَّهُ

---

(١) قيل إنه مات سنة ١٣٩.

(٢) غيرَ رجلٍ واحد: أبي بكر بن عياش (٩٥ ـ ١٩٣)، أدركه أحمد وأقرانه لتأخر وفاته، وأبو بكرٍ لِدَةُ شريك.

(٣) أشار بعضُ المحدثين ـ ممن طالعوا مخطوطة الظاهرية ـ إلى وهمي مسلم.

(٤) قال أبو زرعةَ الرازي: «عفانُ بن سيارٍ الجُرجاني مات في السنة التي مات فيها ابن المبارك» (سؤالات البرذعي ص ٧٣٣، ومن طريقه حمزة في التاريخ)؛ وابن المبارك توفي سنة ١٨١، كما تَعْلَم.

لا يعرفُ بكبيرِ حديث[1]؛ ولعله رحل متأخراً، فإنَّ قطرَه ناءٍ، وكان العلماء قليلين فيه في ذلك الزمان. وإنما ذكر ابنُ أبي حاتمٍ (٧/ ٣٠) في شيوخه مسعراً (ـ ١٥٥)، وعبدَ العزيز بن أبي روادٍ (ـ ١٥٩)، ومحمدَ بن مسلمٍ الطائفيَّ (ـ ١٧٧)، وخارجَة بن مصعب السَّرَخْسِيَّ (ـ ١٦٨) ولم يخرج له حمزة شيئاً من حديثه عمن سماهم، بل أخرج له حديثاً منكراً عن محمد بن مسلم[2].

(د) ترجم السمعاني أبا بكر أحمدَ بن محمد بن عمر بن بِسطامٍ المروزي فقال: «سمع علي بن الحسين بن واقد، وأبا صالح أحمدَ بن منصورٍ زاج (ـ ٢٥٧) وطبقتهما؛ روى عنه أبو العباس المَعْدانِيُّ[3] وأبو علي زاهرُ بن أحمدَ الفقيه (السرخسي ـ ٣٨٦)، وتوفي بعد سنة ثلاث مئة بمرو.» (الأنساب ١/ ٣٥٢: البسطامي)[4].

قلت: علي بن الحسين بن واقد توفي سنة ٢١١ أو سنة ٢١٢، فسماع البِسطامي منه مستحيل، بل يروي عن أصحابه؛ وزاجٌ منهم. وقال أبو الفضل بن طاهر: سمع أبا صالحٍ زاج وطبقته. (الأنساب المتفقة ص ١٦).

(١) هذا قول البخاري فيه (٧/ ٧٢)؛ وضعفه أبو زرعة الرازي واستنكر بعض أحاديثه (سؤالات البرذعي ص ٣٦٧).

(٢) هو حديثه عنه عن عمرو بن دينار عن عِكرمةَ عن ابنِ عباس: «أن العباسَ بن مرداس أتى النبي ﷺ فقال لبلال: اقطع لسانه، قال: يا نبي اللّه، لا أعود! فانطلقَ به فأعطاه أربعين درهماً وحلَّةً، فقال: قد قطعتَ لساني يا رسول اللّه!». قلت: رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة مرسلاً باختصار (الجليس الصالح الكافي ١/ ٢٦٠)، وذكر ابن إسحاق نحوه دون إسناد (سيرة ابن هشام ٢/ ٤٩٢). وهو حديث باطل، مأخوذ من قصةٍ مشابهةٍ جرت لليلى الأخيلية مع الحجاج! وقد أخرج مسلمٌ (٣/ ١٠٧) قصة العباس بن مرداس إذ عتب على النبي ﷺ في غنائم حنين، وفيه قوله مخاطباً النبي ﷺ:

أتجعلُ نهبي ونهبَ العُبَيْدِ ... بينَ عيينةَ والأقرعِ؟!

الأبيات... وليس في سياقه حرفٌ مما أرسله ابن إسحاقَ وأسنده عفان هذا!!

(٣) هو أحمدُ بنُ سعيدِ بنِ أحمدَ بنِ مَعْدانَ الأزدي المروزي الفقيه (ـ ٣٧٥). ترجمته في الأنساب (٥/ ٣٣٩).

(٤) قلت: أراه توفي سنة بضع عشرة وثلاث مئة، بالنظر إلى وفيات طبقة شيوخ المعداني وزاهرٍ السرخسي؛ وقد ذكره السمعاني في «البَسطامي» (بالفتح)؛ وإنما هو بكسر الباء، نسبةٌ لجده (تبصير المنتبه ص ١٥٤).

(هـ) ترجم ابن فرحون أبا بكر **أحمد بن مَروانَ الدينوري**[1] صاحبَ «كتاب المجالسة»، فذكر في شيوخه إسماعيلَ بن إسحاق القاضي (ـ ٢٨٢)، ويحيى بن مَعين (ـ ٢٣٣)، وصالح بن أحمد بن حنبل (ـ ٢٦٦)، وابن قُتَيبة الدينوري (ـ ٢٧٦)، وعليَّ بن عبد العزيز البغوي (ـ ٢٨٤)، وابنَ أبي الدنيا (ـ ٢٨١). (الديباج المذهب ١/ ١٥٢).

قلت: ذكرُ يحيى بن مَعين في شيوخه وهمٌ شنيعٌ لا شك فيه، بل هو شيخ شيوخه وأيضاً فذكر صالح بن أحمد في شيوخه فيه نظر، فإنَّ صالحاً توفي بأصبهان سنة ٢٦٦، فلعله أراد عبد اللّه بن أحمد (ـ ٢٩٠).

(٤) جعل الراوي رجلين أو أكثر[2]:

(١) ترجم ابنُ عبد الملك في الذيل والتكملة **أحمدَ بنَ محمدِ بنِ خلفِ بن مُحْرِزِ الأنصاريَّ الشاطبيَّ** ـ نزيلَ دمشق ـ ثلاثَ مرات! الأولى (رقم ٦١٠) فسماه أحمد بن محمد بن خلف بن محمد (تصحف محرز بمحمد)، والثانية تليها (سماه باسمه الصحيح) والثالثة (رقم ٧٥٤) سماه أحمد بن محمد بن محرز! تارة يطيل في ترجمته وتارة يختصر، وهو هو. فكان عليه أن يتنبه لاتفاق المعلومات الأساسية في التراجم الثلاث، واتحاد الطبقة.

---

(١) للدينوري ترجمة في سير النبلاء (١٥/ ٤٢٧) ولسان الميزان (١/ ٣١٠).

(٢) هذا خطأ يكثر عند المصنفين، حتى إنَّ الإمامَ البخاري وقع فيه مراراً، فصنف أبو بكر الخطيب «موضح أوهام الجمعِ والتفريق» متتبعاً ما وقع له من ذلك. غير أن عذرَ الإمام البخاري واضح، فإنَّهُ ذكرَ في تاريخه نيفاً وثمانيةَ عشرَ ألفَ رجلٍ، أكثرُ من نصفهم في عداد المَجاهيل، وإنما عرفهم البخاري برواياتهم. فإذا كان الراوي مقلاً وروى عنه إثنان فسماه أحدهما وكناه الآخر ـ أو اختلفا في تسميته ـ فربما خفي أمره على المصنف فظنه رجلين. ورغم صعوبة فرز المعلومات الكثيرة المتضاربة أحياناً، فقد امتاز البخاري رحمه اللّه بدقةِ نظر وقوة حفظ ونباهةٍ عزَّ نظيرها، بحيث لم يخف عليه من ذلك إلا القليل؛ وربما أتى في الترجمة بالعجب العجاب. فانظر ترجمة سعيد بن عبد اللّه بن جريج مولى أبي برزة (٣/ ٤٨٧) وكيف اختلف الرواة في تسميته، ومع ذلك أدرك البخاري أنَّهُ الرجل نفسه؛ وقد أفادتنا ترجمة البخاري إياه بأسماءِ عدد من الرواة عنه، بينما كان سيدُ علم الرجال يحيى بنُ معينٍ يقول: «ما علمنا أحداً روى عنه إلا أبو بكر بن عياش» (يعني عن الأعمش عنه؛ راجع تاريخ عباس الدوري: ٢/ ٢٠٢).

(ب) قال الإمام أحمد: «قال وكيع: قال القاسم بن الفضل الحُدَّاني عن **محمد بن زياد مولى عثمان بن مظعون**؛ قال أحمد: هو صاحب أبي هريرة» (العلل ١/ ٣٢٥؛ رقم ٥٧٦). ثم قال أحمدُ في موضع آخر (٢/ ٤٨٠): «محمد بن زياد صاحبُ شعبةَ وحمادِ بن زيدٍ: ثقة». **قلت**: هو شيخ القاسم نفسه، «فصاحب» ها هنا بمعنى «شيخ». فهذه الكلمة عند المحدثين من الأضداد؛ وقد جعله المحقق في الفهرس رجلين! (٤/ ٢٩٧).

(جـ) كان بسبتةَ في نهاية القرن السابع العلامة المحدث **أبو عبد اللّٰه محمد بن محمد بن عبد اللّٰه الخَضَّارُ الكُتاميُّ**[1]؛ وهو تِلِمْسانِيُّ الأصل، رحل إلى المشرق سنة ٦٣٤ فسمع من ابن الصلاح كتابه في علوم الحديث[2]، واستوطن سبتة في آخر عمره، فسمع منه بها حفاظ المغرب محمد بن عمر بن رُشَيْدٍ (ـ ٧٢١)، وأبو القاسم بن يوسف التُّجَيْبي (ـ ٧٣٠)، ومحمد بنُ جابرٍ الوادي آشي (ـ ٧٤٩). وقد روى عنه التجيبي مراراً في فهرسته، فتارةً ينسبه وتارةً يختصر نَسَبَهُ، فخفي أمره على محقق برنامج التُّجَيبي، فعده في فهرس الكتاب ٤ رجال! (ص ٣٦٢).

(د) **رجاء بن السِّندي النيسابوري** (ـ ٢٣٧): ترجمه المِزي (تهذيب الكمال ٩/ ١٦٤) فذكر محققه الدكتور بشار عواد معروف بهامشه (تمييزاً) رجلاً آخَرَ يدعى رجاء بن السندي، نقله من تاريخ جُرجانَ لحمزةَ السَّهمي؛ وهو المترجم نفسه![3]

---

(١) ترجمته في برنامج ابن جابر (ص ١٣٢)، ودرة الحجال (٢/ ٢٦٣) وفيه: أنه توفي سنة ٧٢٧، وهذا خطأ، بل توفي قُبَيْلَ سنة ٧٠٠ (انظر برنامج التجيبي ص ٧٤، ٢٧٢)؛ وصفه التجيبيُّ بالشيخ التاريخيِّ الثبتِ الحافظ الضرير؛ ووصفه ابن رشيد بالفقيه العدل الثبت (إفادة النصيح ص ٩٨، ١٠١).

(٢) رواه عنه بالمغرب.

(٣) قال حمزة (ص ٢١٣): «رجاء بن السندي الجُرجاني، روى عن عفانَ بن سيار، روى عنه ابنه محمد...»، ثم أخرج عن ابن عديٍّ عن أحمدَ بن حفصٍ (السَّعدي؛ ضعيف) عن رجاءٍ هذا حكمةً لإياس بن معاوية؛ ولم ينسبه أحمد بن حفص في روايته جُرجانياً، ولم يورد حمزةُ في ترجمته شيئاً يثبتَ أنه من جُرجان، ورواية السَّعدي عنه (إن صحت) ليست حجةً في هذه المسألة، لأنه روى عن محدثي أمصارٍ عديدةٍ سوى أهل بلده. وقد نقل الدكتور بشار عن حمزةَ أن رجاءً هذا توفي سنة ٣٢٨،

(٥) **الخلط في أصحاب الراوي:** هذا نظير الخلط في شيوخه؛ منه:

(أ) زعم أبو حاتم الرازي (الجرح والتعديل ٤/ ٢٥١) أنَّ عمرو بن الحارث والليث بن سعد وحيوةَ بن شُرَيْح روَوْا عن سِنانِ بن سعد الكندي، فوهم؛ إنما روى هؤلاء عن يزيدَ بن أبي حبيب عنه. وقد أوقَعَهُ في الوهم اختصارُهُ كلامَ البخاري دون تبصر[1].

(٦) **التخليط في تاريخ ولادة الراوي وتاريخ وفاته:** من ذلك:

(أ) ذكر ابن فرحون في ترجمة الدّينوري (المتقدم) أنه توفي سنة ٢٩٨ وسنه ٨٤ سنة! **قلت:** هذا وهمٌ شنيعٌ في التاريخين جميعاً، ولو صحَّ ما زعمه لكان من أقرانِ ابنِ قُتَيْبَةَ لا من أصحابه، ولما أدركه الحسن بنُ إسماعيلَ الضَّرابُ المِصري (٣١٣ ـ ٣٩٢) وطبقته. وأراه ولد بعد سنةِ ٢٥٠؛ ولم يظفر الحافظ الذهبيُّ بوفاتِه، ورجح أنه توفي بعد سنة ٣٣٠. ونقل الحافظ ابن حجر عن مَسْلَمَـةَ بن القاسم الأندلسي أنه توفي سنة ٣٣٣ (لسان الميزان ١/ ٣١٠). فتقدير الذهبيِّ وقع قريباً!

ولم أَجِدْ ذلك في نسخة التاريخ التي بين يدي!

(١) سِنانُ بن سعد هذا بصري نزل مصرَ وحدث بها عن أنس بن مالك، سمع منه يزيدُ بن أبي حبيبٍ خمسةَ عشَر حديثاً استنكرها الإمام أحمد، وذكر أنها من مراسيل الحسن، قلبها سِنانٌ على أنس! (علل أحمد ٢/ ٥١٧، والضعفاء للعقيلي ٢/ ١١٩). وسِنانٌ هذا مجهول لا يعرف، لم يرو عنه غيرُ يزيدَ بن أبي حبيب، فاختلف أصحابُ يزيدَ في تسميته واضطربوا في ذلك، فمنهم من يسميه سِنان بنَ سعدٍ، ومنهم من يقلب اسمه (فيسميه سعدُ بنَ سِنان). وقد فصل البخاري القول في اختلافهم واضطرابهم في تاريخيه الكبير (٤/ ١٦٣) والصغير (ص ١٣٦)، وكأنَّهُ مال إلى أنه سنانٌ، لذا ذكره في هذا الباب.

الباب الثالث

فوائد علم الطبقات

الفصل الأول

مزايا المصنفات على الطبقات

تختلف الكتب المصنفة في الطبقات عن كتب التواريخ وكتب الجرح والتعديل، سواءً من حيث الهدف من التصنيف، أو المحتوى، أو طريقةِ عرض المعلومات. إذ تُصنف كتب الطبقات **لإبراز صورةٍ شاملةٍ للحركة العلمية في أقاليم الإسلام (أو في إقليم من تلك الأقاليم)**. ولاختلافِ طبيعةِ كتب الطبقات عن كتب التواريخ أو الجرح والتعديل، نجد أنَّ بعض العلماء ممن صنفوا تواريخَ مفيدة عادوا فصنفوا كتباً في الطبقات[1]. فَمِمَّا تمتاز به كتب الطبقات عن سائر المصنفات في علوم الرجال[2].

(١) تشتملُ كتب الطبقات على مجموعةٍ منتقاةٍ من المحدثين. أي أنَّها تذكر غالباً المشاهير والمعروفين، وقلما يُذْكَرُ فيها المجاهيلُ أو الذين لم يتحقق المصنف من هويتهم[3]. فأما كتبُ التواريخ فيذكَرُ فيها كلُّ من روى شيئاً من العلم؛ وفي هؤلاءِ مجاهيلُ كثر. ومن الأمثلة البارزة في هذا الباب أن ابن حِبانَ استوعب في

---

(١) منهم أبو زرعةَ الدمشقي، له تاريخٌ مفيدٌ جداً يكاد يكون مقصوراً على الشاميين، ومع ذلك فقد صنف طبقات الشاميين؛ وللحافظ محمد بنِ عثمانَ بن أبي شيبةَ تاريخٌ ضخم لم يعرف أغزَرُ من فوائده، وله طبقات الكوفيين أيضاً.

(٢) بعض هذه المزايا سبق ذكرها مفصلةً في فصل «**علاقة علم الطبقات بعلوم الرجال**»؛ ونعيدها هنا ملخصةً، كي نجمعها معاً في موضع واحد.

(٣) في طبقاتِ مسلم عدد من المجاهيل، ذكرهم لأنه رُوَيت من طريقهم أحاديثُ اشتهرت عند الحفاظ وحفلت بها المسانيد؛ ثم هم من قدماء التابعين، فلا يُشَكُّ في وجودهم، أو يُظَنُّ بمن روى عنهم اختلاقُ شخصياتهم. وكذلك ذكر خليفةُ في طبقاتِهِ عدداً من الصحابة ممن رويت عنهم أحاديث في أسانيدِها نظر، ولا تعرف أسماؤهم إلا من جهةِ تلك الرواية. ومع ذلك، ففي طبقاتِ مسلم نحو ٢٢٠٠ صحابي وتابعي، ولعلَّ ما في تاريخ البخاري من الصحابة والتابعين أزيدُ من ٥٠٠٠ رجلٍ؛ أي أن مسلماً لم يستوعب كلَّ من قيل فيه إنه صحابي أو روى عن صحابي، بل انتقى.

«الثقات» تاريخَ البخاري الكبير، أو كاد. ثم اختار من هؤلاء مجموعةً منتقاةً ممن حازوا شهرةً في زمانهم أو تميزوا على أقرانهم، فصنفهم على البلدان في أربع طبقات، في كتاب «مشاهير علماء الأمصار»[١].

(٢) تفصل كتب الطبقات بين الصحابة والتابعين فصلاً تاماً، وهي ميزةٌ تعرف قيمتها عندَ الاختلاف في صحبة الراوي أو تابعيته[٢].

(٣) عند مطالعة كتب الطبقات ينتقل القارىء من ترجمةِ راوٍ لآخَرَ مقاربٍ له في البلد والمنزلة والوفاة، وربما كان أخاه أو قريبَه؛ فيشعر القارىء بالاتصال الزمانيِّ بين المتقدم والمتأخر، ويلمس العلاقَةَ القطريةَ أو القبليةَ التي تربط الرواة بعضهم ببعض. أما كتب التواريخِ والثقاتِ والضعفاءِ وكتب السؤالات فهي مصنفةٌ بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: نثر المعلومات دون ترتيبٍ واضح، كما فعل يعقوبُ بنُ سفيانَ وأبو زُرْعةَ الدمشقي وعباسٌ الدوري[٣] وغيرُهم؛ والاستفادة من هذه الكتب صعبة ومرهقة، وإن كانت الفهارسُ اليومَ تحل جزءاً من المشكلة.

الطريقة الثانية: ترتيبُ أسماءِ المترجمين حَسب حروف الهجاء؛ ولئن بدت هذه الطريقة في الظاهر سهلةً مستقيمةً فإنَّ تطبيقَها لا يخلو من اضطراب وبلبلةٍ[٤].

---

(١) تراجم هذا الكتاب منقولةٌ حرفاً بحرفٍ من كتاب الثقات، وَقَلَّما يأتي بمادةٍ جديدةٍ في الترجمة، حتى إنَّ الأخطاء التي وقع فيها في هذا الكتاب وجدتُها كذلك في الثقات؛ وإنما الجديدُ في هذا الكتاب هو نهجُ منهج الطبقات. وسوف نتكلم عليه في الباب الخامس، إن شاء الله تعالى.

(٢) ذكر الإمامُ البخاريُّ في ترجمة شُرَحْبيلَ بن السِّمط الكندي الحمصي (٤/ ٢٤٨) أنَّ له صحبةً. أما مسلمٌ فعده في الطبقة الأولى من تابعي الشام (ل ٢٠ أ). وكذلك عده في التابعين خليفةُ (ص ٣٠٧) ويعقوبُ بنُ سفيانَ (٢/ ٣١١). ورجَّحَ الحافظ ابن حجر أنَّ له صحبةً، وزعم أنَّ ابن سعدٍ ذكر له وفادةً على رسول الله ﷺ (الإصابة ٢/ ١٤٤)؛ فراجعتُ مبحث الوفود عند ابن سعد فلم أجد لشرحبيلَ فيه ذكراً، بل ذكره في تابعي الشام (٧/ ٤٤٥).

(٣) ربما جمع مصنفو هذه الكتب المعلوماتِ الخاصة بالكوفيين في موضع، والشاميين في موضع آخر، وهكذا... غير أن تبديدَ المعلوماتِ وتناثرها وعدم انتظامها ظاهرٌ في هذه الكتب، وليس فيها حدود فاصلة بين ترجمة وأخرى.

(٤) يستفتح مصنفو هذه الكتب الحرفَ بأكثرِ الأسماءِ تداولاً فيه، فإذا انتهوا إلى الأسماء النادرة (التي لم يسم بها سوى بضعة رواة) أخروا تلك الأبواب إلى آخر الحرف، فإن كان الإسم فرداً جمع المصنف

غيرَ أنَّ ما يعيبُ هذه الكتب حقاً هو أن القارىء لا يجدُ علاقةً أبداً بين الترجمة والتي تليها؛ فقد تطالعه ترجَمَةُ بصريٍّ مات في حدود سنة ١٥٠، يتلوه مدنيٌّ مات قبيل المئة، وبعده كوفيٌّ توفي نحو سنة ١٩٠، يتلوه شامي قضى سنة ١٢٠، وهكذا... فتبدو الكتبُ المرتبة حسبَ هذه الطريقة مفككة الأوصال ومتقطعة؛ كأنَّ كلَّ ترجمةٍ كتابٌ مستقل بنفسه، لا تربطه علاقة بما قبله أو بعده.

ولو أنك أزمعتَ قراءةَ كتابٍ من تواريخ المحدثين على الوجه لتعسر عليك أمرُه، ولضاق صدرك لاضطرابِ المادةِ المعروضة بين يديك؛ فأما كتب الطبقات فإنَّ انتظامَ الأسماءِ وترتيبَ الموضوعاتِ حسب البلدان والقبائل والعشائر يشجع الطالب على قراءته، كأنَّ كلَّ ترجمةٍ تشيرُ عليه بما بعدها، وكلَّ فصلٍ يغريه بقراءةِ ما يتلوه!

(٤) يذكر مصنفو الطبقاتِ صحابَةَ القبيلةِ الواحدةِ مجتمعين[١]، فتتضحُ علاقةُ القرابة بينهم وتتشابَكُ أنسابَهم فيسهلُ حفظُها وتمييزُها. فإن شُتِّتوا حَسَبَ الحروف الأبجدية اختفت العلاقةُ التي تربط بينهم[٢]، وتعب حفاظ الحديث في حفظ أنسابهم ومعرفةِ أين يلتقي نسبُ الواحد منهم بالآخر[٣].

(٥) يُذْكَرُ في كتب الطبقات كثيرٌ من الصحابة والتابعين ممن ليست لهم رواية تبعاً لإخوتهم أو أقاربهم. فقد ذكر خليفة في صحابة البصرة (ص ١٧٤) **سليطَ بن سليط بن عمرو العامري القرشي**[٤]، وحددَ موضعَ دارِه بالبصرة تحديداً دقيقاً (بالنسبة لعصره)؛ وقال: ليست له رواية. وسليطٌ هذا لم يترجمه البخاري ولا ابنُ

هؤلاء جميعاً في باب خاص بالوحدان (أو الأفراد).

(١) يتبع خليفة دوماً عمود النسب العربي المعروف، فيبدأ بالعدنانيين ثم اليمانيين. فيذكر القبيلَةَ الأم ثم يُفَصِّلُ بطونَها وأفخاذَها تفصيلاً دقيقاً، فيذكر في كل فخذ من خرج منه من العلماء والرواة. وبحسب كثرة الرواة في القبيلة وبطونها يكون تفصيلُ الأنساب فيها أدق وأوضح.

(٢) لا سيما في الكتب الضخمة، كالتاريخ الكبير، والجرح والتعديل، وتهذيب الكمال...

(٣) ذكر خليفةُ في الصحابة الغفاريين: الحَكَمَ بنَ عمرو بن مُجَدَّع، وأخاه رافع بن عمرو، نزلا البصرة (ص ٣٢)؛ وذكر في المُزَنيين: عائذَ بن عمرو بن هلال وأخاه رافع بن عمرو (ص ٣٧)، نزلا البصرة أيضاً؛ فرافعُ بن عمرو الغفاري وسميُّه المزني كانا ببلد واحد. وإنما يتميز أحدهما من صاحبه بأخيه ونسبه!

(٤) ولد بالحبشة إذ أبواه مهاجران بها (الإصابة ٢/ ٧١).

وذكر خليفة أيضاً عبد اللّه بن ذرةَ المُزَني في صحابة البصرة (ص ١٧٧) وقال: ليست له رواية. وقد أغفله البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان.

وذكـر مسلمٌ في أولادِ حذيفةَ بن اليمان: أبا عبيدةَ وسعداً وعِمران (ل ١٥ ب). وعمرانُ هذا ليست له رواية، وأغفل ذكرَهُ البخاريُّ وتابعوه؛ وذكره الإمامان علي بن المديني وأبو داود في كتابيهما في الإخوة والأخوات (ص ٨٤، ٢٢٩)[٢].

وذكر خليفةُ (ص ١٢٤) زيداً وصعصةَ وسِيحانَ بني صَوْحانَ العَبْدي، وهم خطباءُ مشهورونَ في جند علي رضي اللّه عنه. وليست لِسيحانَ رواية، لذا أغفله البخاري. والأمثلة في هذا الباب كثيرة.

(٦) تذكر كتبُ الطبقات الإخوةَ مجتمعين[٣]، وهذه فائدةٌ جليلةٌ تمد معرفة الإخوة والأخواتِ بمادةٍ هامةٍ[٤]؛ كما أن ذكرهم مجموعين معاً يساعد في تمييز أشخاصِهم وأحاديثهم؛ وفي معرفةِ أبناءِ الصحابة والتابعين وذرياتهم، ومن اشتهر بحمل العلم من بنيهم.

(٧) إن كتبَ الطبقات مصادرُ هامةٌ لعلم الأنساب؛ فاهتمام خليفةَ وابنِ سعدٍ بنسب المترجمين (رجالاً ونساءاً) مذهل جداً، وربما احتوت هذه الكتب فوائِدَ في الأنساب لا نجدها عند النسابين الكبار؛ فقد فصل ابن سعد (٦/ ٢٤٦) نسب

---

(١) ذكرا سليطَ بن سليط، وهو تابعي حجازي يروي عن عثمان وعبد اللّه بن عمر، روى عنه ابن سيرين، ولم يرفعا في نسبه؛ وهو غير الصحابي بلا شك. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين (٤/ ٣٤٢).

(٢) ذكر ابن حبَّانُ (٢٢١٥) وابن حجر (التهذيب ٨/ ١٢٥) رجلاً آخَرَ يدعى عمرانَ بن حذيفة، روى عن ميمونةَ أمِّ المؤمنين حديثاً في الدَّيْن (النسائي ٧/ ٣١٥ وابن ماجه ح ٢٤٠٨). وهو مجهولٌ لا يعرف؛ وليس بابن حذيفةَ بن اليمان.

(٣) مثاله قولُ مسلم: «وأبو بكر بن أبي موسى الأشعري، وأبو بردةَ بن أبي موسى ـ واسمه عامر ـ وموسى بن أبي موسى، وعبد اللّه بن أبي موسى، وإبراهيم بن أبي موسى»، (الطبقات ل ١٥ ب). وقد أسلفنا ذكر بعض الأمثلة.

(٤) سنشرح موضوع هذا العلم وفوائده في الباب الخامس إن شاء اللّه تعالى.

الأشعريين (رهط عامر الشعبي) بما لا نظيرَ له عند ابن حزم (جمهرة أنساب العرب ص ٤٣٣).

ومع أن خليفةَ وابنَ سعدٍ اعتمدا كثيراً محمد بن السائب الكلبي، وعلى كتب ابنه هشام؛ فقد كانت لهما مصادرُ أخرى متميزةٌ بالعلم (كالواقدي)، كما أخذا كثيراً من أنساب الصحابة والتابعين عمن صادفاهما من نسابي القبائل[١].

أما مسلمُ بن الحجاج فقلما رفع في نسب المذكورين في كتابه؛ إذ بنى كتابه على الاختصار؛ ثم إنَّـهُ كان يعيش في بيئةٍ أعجميةٍ ليسَ للأنسابِ فيها وقعٌ كبير.

(٨) يكثر في كتب الطبقاتِ ـ لا سيما الموسعةُ كطبقاتِ ابن سعد الكبرى ـ ذكرُ أخبارِ المترجمين الشخصية والعائلية، وشمائِلِهم وحِلْيَتِهم ومذاهبِهِم، بتفصيلٍ يندُر في غيرها من الكتب. وهذه فائدةٌ جليلة، إذ نرى صورة المجتمع الإسلامي حيةً نابضةً بالحركة. كما نتعرف على المشاكل التي واجهها السلف الصالح (كالفتنِ، وجَوْر الولاة، وانتشار البدع)[٢]، ونرى كيف كانوا يتعاملون معها، وفي هذا عبرةٌ لنا وقدوةٌ حسنة. كما أنَّ هذه الأخبارَ تطلعنا على جانب آخَر من حياة المحدثين، يجهله الذين يظنونهم «مجردَ قنواتٍ ناقلة للحديث»، وينسون أنهم بشرٌ لهم تجاربُـهُم في الحياة ومعاناتُـهُم وآلامُهُم وآمالهم... وفي كثير من هذه الأخبار فقه وأدب ومتعة وترويح للقارىء.

وأخيراً فمعرفة أخبار المحدثين ضرورية لعلم التراجم المعللة، كما تقدم[٣].

---

(١) ذكر خليفة نسب القارَة (ص ٣٤) فقال: حدثني بهذا النسب من بني كِنانة (وهم بنو عم القارة) الحكم بن عبد اللّه وموسى بن أيوب الليثيان وغيرهما. ولما ساق نسبَ ابن مسعودٍ إلى هذيل (ص ٣٦) قال: حدثني بهذا النسب أبو الوازع الهذيلي وغيره من هُذيل وغيرهم.

(٢) ذكر أبو الشيخ في ترجمة عصام بن يزيدَ (الملقب بجَبَّر) ما وقع بين سفيان الثوري والخليفة المهدي، وساق رسالة الثوري إلى المهدي يبايعه فيها ويعظه وينصحه. وهي رسالة قيمة حملها جَبَّرُ إلى الخليفة. (طبقات المحدثين بأصبهان ٢/ ١١٤).

(٣) لهذه الأسباب مجتمعة اعتنى المحدثون بتصنيفِ أخبار الحفاظ المشاهير وحكايات السلف، فصنف أبو القاسم البغوي «أخبار شعبةَ وعمرو بن مرة». ولأبي موسى المَديني: «الأخبار الطُّوالات»، مخطوطان بالظاهرية.

(٩) في كتب الطبقات الموسعةِ كثيرٌ من حكمِ الصحابة والتابعين (وسائر العلماء) ومواعظِهِم وزهدياتِهِم. بل نجدُ فيها بعض فَتاويهم وتفسيرِهم لآيِ الذكر الحكيم، وربما احتوت بعضَ مناظراتِـهِم للمبتدعَةِ وردودِهم عليهم[١]. وهذه فوائدُ علميةٌ وتربوية وأخلاقية ظاهرة.

(١٠) تتدرج كتب الطبقات زمنياً من عهد الصحابة رضي اللّه عنهم حتى زمن مصنفي الكتب؛ فتظهرُ واضحةً لأعين القراءِ مظاهرُ تطورِ المجتمع الإسلامي السلبيةِ والإيجابيةِ، في النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية؛ في البلدان والأعصر المتعددة؛ فترى بأمِّ عينيك مصداقَ قول النبي ﷺ: «خيرُ القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم. . .»[٢]؛ ففي هذه الكتب إضاءاتٌ هامةٌ لمن يدرسُ تاريخ الإسلام السياسي والحضاري.

---

(١) أورد محمد بن حارث القروي في ترجمة عالم القيروان أبي عثمانَ سعيدِ بن محمد الحداد (ـ ٣٠٢) أربعةَ مجالِسَ شهيرةً ناظر فيها أبو عثمان دعاةَ العبيديين الشيعة غيرَ هيابٍ ولا وجلٍ، فأظهره اللّه عليهم. (طبقات علماء إفريقية لأبي العرب، ومعها ذيل ابن حارث، ص ١٩٩ ـ ٢١٠).

(٢) كنتُ قد قرأتُ قبلَ بضع عشرة سنة «تذكرة الحفاظ» للإمام الذهبي وذيولَها الثلاثة، فأدهشتني سرعةُ التغير في صفات المترجمين وزهدهم وشمائلهم من طبقة لأخرى؛ حتى كأنَّ كلَّ طبقةٍ لها طابعٌ خاص أو لون مميز؛ مع أنَّ حفاظَ الحديث ـ في كل العصور ـ كانوا غالباً هم خيارُ الناس وأفاضلهم. فإذا ما قارنا الإمام مالك (وهو من تَعْرِفُ فضلاً وجلالةً) بشيخه الزهري وجدنا للزهري فضلاً بيناً عليه في علمِهِ وأثرِهِ في الناس. والإمامُ البخاريُّ رحمه اللّه لم يصلْ إلى رتبة الإمام أحمدَ الذي انعقدت له الإمامة شرقاً وغرباً، مع أنَّ البخاري كان أعلَمَ عصره بالحديث، مع الزهد الكامل والتقوى والمروءة البالغة والعلم والنباهة والفطنة التي خضع لها العلماء. ثم لو قرنا الترمذي إلى البخاري لوجدنا للبخاري عليه مزيةً كبيرةً في الحديث والفقه والمنزلة، مع أن الترمذي رحمه اللّه بكى حتى عمي من خشية اللّه. . . وكذلك يظهر الفرق واضحاً بين الترمذي وابن خزيمة في سيرة حياة كلٍّ منهما وفي كتابيهما، فأين ابنُ خزيمة من الترمذي!؟

نسأل اللّه عز اسمُهُ أن يتوبَ علينا ويسترَ عيوبَنا، وأن يتولانا برحمته، إنه هو البر الرحيم، ولا حول ولا قوة إلا باللّه.

الفصل الثاني

فوائد تصنيف العلماء حسب الطبقات

نعني بالتصنيف حسب الطبقات، أيَّ تصنيفٍ سواءاً كان كتاباً كاملاً في الموضوع كطبقات ابن سعد، أو أن يتعرضَ الحفاظُ لذكر بعض مسائل علم الطبقات في كتب التواريخ والجرح والتعديل والسؤالاتِ وغيرها، أو أن يتذاكرَ الحفاظُ وتلامذتُـهُمْ في موضوع الطَّبقات.

ففي هذه الحالاتِ كلِّها يكونُ التصنيف على الطبقات في ذهن المحدث أشبَهَ ما يكونُ بالخرائطِ أو المخططاتِ الَّتي تُوَضِّحُ توزيعَ الرواةِ والعلماءِ في المحاور الزمانية والمكانية والعلمية المختلفة؛ مما يؤدي لظهور علاقاتٍ واستنباطِ مسائِلَ لم يكنْ من السهلِ إدراكُها ومعرفتُها لولا التعرضُ لتصنيف الرواةِ في طبقاتٍ متنوعة.
فمن هذه الفوائدِ المجتناة:

(١) معرفةُ توزع الصحابة في القبائل والأفخاذ، ثم في البلدان والأمصار:

وبذا يظهر جلياً مدى مساهمةِ كل قبيلة في الجهاد والدعوة ونشر العلم. كما أنَّ عددَ الصحابةِ الذين نزلوا أيَّ مصرٍ من الأمصارِ، ومنزلَتَهُم في العلمِ والفضلِ، وقدمَ صحبَتِهِم من العوامِلِ الرئيسَةِ التي يعزى إليها تفاضلُ الأمصارِ بالعلم والرواية. مما أدى إلى التفاوت الكبير بين المدارس الحديثية المتعددة، فتَصَدَّرَ بعضُها وعلا كعبُها وكثرَ العلماءُ بها، وتخلفت مدارسُ أخرى.

فقد نزل الكوفةَ عبدُ اللّه بن مسعود، فنشر بها علماً جماً، فظهرت بسببه في الكوفة طبقةٌ متينةٌ من التابعين[1]، تميزوا بالعلمِ الغزيرِ والفقه والفضلِ المنقطع

(١) في هذه الطبقة شريحٌ القاضي، وعلقمة بن قيس، والأسود بن يزيدَ، ومسروق بن الأجدع، وجماعة

القرين. ولم يكن لهذه الطبقة نظيرٌ بالبصرة أو بالشام أو مصر. فأما البصرةُ فنزلها من الصحابة أبو موسى الأشعريُّ وعمرانُ بن حُصَين وعبدُ اللّه بن مُغَفَّلُ، وهم علماءُ أتقياءُ فضلُهُم ظاهر، غير أنَّه ليس فيهم أحدٌ يداني ابنَ مسعودٍ في علمه وفقهه، لذا لم تظهرْ بالبصرة طبقةٌ متميزةٌ من قدماءِ التابعينَ كطبقةِ تابعي الكوفة. أما الشَّامُ فنزلها عددٌ كبيرٌ من الصحابة، غير أنَّ أَجِلاَّءَ الصحابةِ بالشام استشهدوا بالطَّعْنِ والطاعون، فماتَ أبو عبيدةَ (أمين الأمة)، وخالدُ بن الوليد (سيفُ اللّه المسلول)، ومعاذُ بن جبل (فقيه الصحابة وسابق العلماء)، ونظراؤهم في خلافة عمر؛ فخلت الشامُ من كبار الصحابة، ولَمَّا يستقرَّ المسلمون بعدُ ويتهيئوا لطلبِ العلم[1]. ومن العجيبِ أنَّ معاويةَ بنَ أبي سفيانَ كان أفقَهَ صحابةِ الشَّام في خلافَتِهِ[2]، مع أنَّهُ من الطلقاء، وهم في الطبقة العاشرة من طبقات الصحابة (من ١٢ طبقةً).

لذا نجدُ أنَّ الفقهاءَ بالشَّام في القرن الأول كانوا نادرين، حتى إن الإمامَ النسائيَّ لما عَدَّدَ طبقاتِ فقهاءِ الأمصار، انتقل في حديثه عن الشَّامِ فجأةً من طبقةِ قدماءِ الصحابةِ (أبي عبيدةَ ومعاذٍ)، إلى طبقةِ أصاغرِ التَّابعينَ (مكحولٍ وأقرانِه).

وكذلك لما نزل ابنُ عباس بمَكَّة (بعد سنة ٦٠)، تفقه به أهلُها ولزموه، فتخرجت به طبقةٌ متميزةٌ من أواسِطِ التابعين (كعطاء، ومجاهد، وطاووس)، لم يكن لهم في نهاية القرن نظير[3].

(٢) معرفة المتقدم من المتأخر من الصحابة وتمييز مراتبهم:

يبين تقسيمُ الصحابةِ إلى طبقاتٍ من كانَ أقدَمَ إسلاماً وهجرةً، ومن تَأَخَّرَ إسلامُه؛ وأَثَرَ كلِّ واحدٍ منهم في عصرِهِ ومصرِه، ومقدارَ ما خرج عنه من الحديثِ والفُتْيا، ومن تقدمت وفاتُه، ومن تَأَخَّرَ فطالَ عُمُره.

من نظرائهم المخضرمين... ومما زاد في علم هذه الطبقة أن علياً وحذيفةَ وسلمانَ نزلوا الكوفَةَ أو أقاموا بها زمناً.

(١) بقي بالشام إلى خلافة عثمانَ عبادةُ بن الصامت وأبو الدرداء الأنصاريان، وهما من أجلاء الصحابة، غير أنَّ أَثَرَهُما بالشَّامِ كان أضعف بكثيرٍ من أثرِ ابن مسعودٍ بالكوفة.

(٢) ربما ما عدا أبي أمامةَ الباهلي، فإنَّه أكثرُ حديثاً من معاوية، وأقدم صحبة.

(٣) إلا بالمدينةِ المنورة، على ساكنِها أفضلُ الصَّلاة والسلام.

(٣)إذا استعرضنا طبقاتِ المحدِّثين بمصرٍ من الأمصار، فإنَّ انتقالنا من طبقةٍ للطبقةِ التي تليها يحدد لنا مساربَ الروايةِ وطرقَ الإسناد التي تنتقل عبرها الأحاديثُ، وكأنَّها مادةٌ ملموسةٌ تتحركُ من نقطةٍ لأخرى.

خذ مثلاً طبقةَ أواسطِ التابعين بالبصرة: فستجد فيها الحسنَ البصريَّ، وابنَ سيرين، وأبا رجاءِ العُطاردي، وبكرَ بنَ عبدِ اللّه المُزَنِيَّ، وأقرانَهم...

ثم تتلوهم طبقةٌ أُخرى فيها قتادةُ بن دعامة، وثابتٌ البناني، وعليُّ بن زيد بن جُدعان، وأقرانُهم، وفي الَّتي تليها نصادفُ مطرَ الوراق، وأيوبَ السختيانيَّ، وحميداً الطويل، ويونسَ بن عبيد، وأشعثَ الحمرانيَّ... وهكذا دواليك.

فكلُّ طبقةٍ تأخذُ العلمَ والروايةَ عن التي سبقتها، لا بل إن المحدث الذي ينتمي لطبقة رقمها (ن) قد يدرك رواةً من طبقة (ن ـ ٢)، أو (ن ـ ٣)[١].

ومعرفةُ تعاقب الطبقات أهم عنصر يعين المحدث على حفظ الأسانيد وتمييز سلاسِلِها المتشابكة. ومن لم يتقن الطبقات كثر عِثارُهُ في الأسانيد.

(٤) استظهارُ حجم الحركة العلمية في كلِّ قطر من أقطار الإسلام:

من خلالِ الطبقاتِ يظهر جلياً عددُ علماء كلِّ مصر في كل عصر من عصور الرواية، ونرى أثرهم العلمي والديني والسياسي في مصرهم وما يجاوره من الأمصار. كما ندرك العلاقاتِ العلميةَ التي تربطُ بينَ قطرٍ وآخر.

وقد رأيتُ أنَّهُ يمكنُ تصنيفُ أمصارِ الإسلام ـ من حيثُ كثرةِ العلماءِ والرواةِ بها، والأحاديثِ الصحيحة الَّتي تفردوا بروايتها ـ إلى ثلاث مراتب:

المرتبةُ الأولى: المدينة ـ والكوفة ـ والبصرة.

المرتبةُ الثانية: مَكَّةُ ـ مصرُ ـ الشامُ ـ خراسان.

---

(١) بل ربما أدرك طبقاتٍ أقدمَ وأبعدَ، فسفيانُ بن عيينة صنفه ابنُ حجرٍ في الطبقة الثامنة من طبقات تقريب التهذيب، وقد أدرك زيادَ بن عِلاقةَ (من الطبقة الثالثة)، والزُّهْرِيَّ وعمروَ بنَ دينار وأبا إسحاقَ السبيعيَّ وجماعةً من الطبقة الرابعة.

المرتبةُ الثالثة: اليمامَةُ ـ اليمنُ ـ الطائف ـ الجزيرةُ ـ إفريقية[1].

(٥) معرفةُ مراتب العلماء في الطبقة الواحدة:

ذكرنا فيما مضى أنَّ الطبقةَ تُسْتَفْتَحُ بأشهرِ علمائِها وأكثَرِهم روايةً، ثم من يلونهم منزلةً وعلماً، وهكذا إلى أن تُختمَ الطبقةُ بالمُقِلِّين.

وهذا التصنيفُ يحدِّدُ رؤوسَ الطبقةِ وأوثَقَ أفرادِها؛ وهو من المسائل التي ناقشها العلماءُ وقلَّبوا فيها النَّظر[2].

(٦) معرفةُ أصحابِ الحفاظ المشاهير، ومن أوثقُ النَّاسِ في الرواية عنهم:

وهي مسألةٌ شغلت أكابِرَ الحفاظِ زمناً طويلاً، وتداولوا النَّظَرَ فيها دهراً. وتظهر فائِدَتَها حين الحاجة لسماع حديثِ شيخٍ تقدمت وفاته، إذ يُسْأَلُ عن أوثق أصحابه وأملاهم بحديثِهِ ليؤخَذَ عنه. قال ابن أبي حاتم: سمعت محمد بن عبد الرحمن الهروي يقول: «قدمت مكة سنة ١٩٨، وقد مات ابن عيينة قبل قدومي لسبعةِ أشهر، فسألت عن أجلِّ أصحابِ ابنِ عيينةَ فذكر لي الحُمَيدي، فكتبت حديث ابن عيينةَ عنه.» (الجرح والتعديل ٥/ ٥٧).

وقال أبو زرعةَ الدِّمشقي: «سمعت رجلاً قال ليحيى بنِ مَعين: عمن يُكْتب حديثُ هشيم؟ قال: عن إبراهيمَ الهرويِّ، وسريجِ بنِ يونس» (الميزان ١/ ٤٣)[3].

وكذلك فإنَّ تصنيفَ أصحابِ الحفاظ ضروري لمعرفةِ الصوابِ من حديثهم

---

(١) لم نذكر واسطاً وبغدادَ لتأخرِ زمانِ بنائِهما.

(٢) قال أبو زرعةَ الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: من الثبت بحمص؟ فقال: «صفوانُ (بن عمرو)، وبَحِيرُ (بن سعد)، وحَرِيزُ (بن عثمان)، وثور (بن يزيدَ)، وأرطَاَةَ (بن المنذر).» (تاريخه ص ٣٩٨). قلت: هؤلاء جميعاً في طبقة واحدة (كبار أتباع التابعين)؛ فقد ذَكَرَ دُحَيْمٌ رؤوسَ الطبقة وأعرض عن سائرِها...

(٣) كانا حَيَّيْن آنذاك (توفي يحيى سنة ٢٣٣، وسريجٌ سنة ٢٣٥، وعُمِّرَ إبراهيم بن عبد الله الهروي حتى سنة ٢٤٤)؛ ففائدة السؤال أن يكتبَ الطالب حديثَ هشيمٍ عن أوثق أصحابه الأحياء.

حين يُخْتَلَفُ عليهِم[1].

---

(١) قال أبو زرعةَ الدمشقي (ص ٣٨٣): ذاكرتُ يحيى بن مَعين في اختلافِ أصحابِ الأوزاعِيِّ عليه فقال: «هو عندي حديثٌ حتى يجيءَ مثلُ هِقْلٍ، فإنِّي رأيت أبا مُسْهِرٍ يقدمه في أصحاب الأوزاعي».
قلت: يعني أن روايةَ الهقل بن زياد هي القولُ الفصلُ، فأما غيرُهُ من أصحابِ الأوزاعي فينظَرُ في روايتهم ولا يحتجُّ بها.

الفصل الثالث

نتائجُ مستفادةٌ من علم الطبقات

بيَّنا في البابِ السابقِ علاقةَ علمِ الطَّبقاتِ بعلوم الرجال، وأهميةَ المعلوماتِ التي يرفد بها علمُ الطَّبقاتِ تلك العلوم. وسنستعرض في هذا الفصل بعون اللَّه تعالى بعضَ الفوائد التَّطبيقيَّةِ المجتناةِ من علم الطبقات، وهي استنتاجاتٌ غيرُ مباشرةٍ لا توجد مدونةً في كتاب قط؛ غيرَ أنَّ المحدِّثَ العارفَ بأسسِ علمِ الطبقاتِ يدركها بفهمه، ويستخدمها في دراساتِهِ الحديثية واستنباطاته المتنوعة.

وبعضُ هذه النتائجِ سبق عرضها بشيءٍ من الاختصارِ في فصل «علاقة علم الطبقات بعلوم الرجال»، غير أننا نعيدُ بسطَها وشرحَها في هذا الموضع مفصَّلَةً، مع مزيد من الأمثلة، ولكي يجدها القارىء مجموعة معاً فيحسنَ الاستفادة منها، إن شاء اللَّه سبحانه.

فمن هذه النتائج:

(١) الكشفُ عن الإرسالِ الظَّاهر والخفي

إن معرفتنا طبقةَ شيوخِ المحدث (المكانية والزمانية) قد تقوم دليلاً ظاهراً على أن بعض رواياتِهِ مرسَلَةٌ، وبالتالي ضعيفة؛ مثاله:

(١) روى مسلم (٨/ ١٣٢) من طريق شعبةَ، عن قتادَةَ، عن عَزْرَةَ، عن الحسن العُرَنِيِّ، عن يحيى الجَزَّارِ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ في قول اللَّه تعالى: ﴿ولنذيقنَّهُمْ منَ العذابِ الأدنىٰ دونَ العذابِ الأكبرِ﴾ [السجدة: ٢١] قال: «مصائبُ الدنيا والرومُ والبطشةُ أو الدُّخانُ» ـ شكَّ شعبةُ ـ (الحديث موقوف).

قلت: إسناده ـ مع نزوله ـ مرسَلٌ؛ فإنَّ عبدَ الرحمن بن أبي ليلى ولد بالكوفة

سنة ١٨[١]، وأقدمُ شيوخِه الذين سمع منهم وفاةً: حذيفةُ (ـ ٣٦)، وعلي (ـ ٤٠)؛ ومات أُبَيٌّ بالمدينة في حدود سنة ٣٠؛ ولم يدركه ابنُ أبي ليلى قط.

وابنُ أبي ليلى لم يدرك شيخَ الكوفة ابنَ مسعود (ـ ٣٢)، فكيف يدرك أُبَيّاً وقد ماتَ قبلَ ذلك بالمدينة؟!

(٢) وعند مسلم (٢/ ٢٠٣) حديث آخر لابن أبي ليلى عن أبي بن كعب[٢].

(٣) وأخرج مسلم (٤/ ٨٥، الحج: ٥٩) حديث صالح بن كَيْسان عن سليمانَ بن يسار قال: قال أبو رافع: «لم يَأْمُرْني رسول اللَّه ﷺ أن أنزلَ الأبطحَ حينَ خَرَجَ من منى؛ ولكني جئتُ فضربتُ فيه قُبَّتَهُ، فجاءَ فنزل».

والحديث مرسلٌ أيضاً: فإنَّ أبا رافع القبطي (واسمه أسلَمُ) مات قبلَ علي بن أبي طالب (التاريخ الكبير ٢/ ٢٣ والصغير ص ٤٣)؛ وسليمانُ بن يسار سمع من أبي هريرةَ وعائشةَ وهذه الطبقةَ (الطبقةَ الثالثةَ)، ولم يدرك أبا رافعٍ وذويه (الطبقة الثانيةَ)[٣].

(٤) قال الإمامُ البخاريُّ في ترجمة عطاءِ بن يسار (٦/ ٤٦١): «سمع أبا سعيدٍ (الخدري) وأبا هريرة، ويقال، ابنَ مسعود وابنَ عُمَرَ رضي اللَّه عنهم». قلت:

---

(١) قال ابن أبي ليلى: ولدت لِستٍّ سنينَ بقيت من خلافة عُمَرَ (التاريخ الكبير ٥/ ٣٦٨، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ١٢٦)؛ وعمرُ رضي اللَّه عنه مات في آخر يوم من سنة ٢٣. أما أُبَيُّ بنْ كعبٍ فاختلف في وفاته اختلافاً شديداً (من سنة ١٩ إلى ٣٢)، والراجح أنه بقي إلى خلافة عثمان (انظر التاريخ الكبير ٢/ ٤٠)، ورجح ابن المديني وفاته سنة ٢٩ (التاريخ الصغير ص ٣٩). وسنتكلم على تاريخ وفاته في هذا الفصل بعون اللَّه تعالى.

(٢) هو حديث محمد بن عبد اللَّه بن نُمير، عن أبيه، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن عبد اللَّه بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جده، عن أُبَيٍّ قال: «كنتُ في المسجد فدخل رَجُلٌ يصلي فقَرَأَ قراءةً أنكرتها عليه. . .» الحديث؛ هكذا رواه معنعناً، ثم أخرجه عن أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ، عن محمدِ بنِ بشرٍ العبدي عن إسماعيلَ بن أبي خالدٍ، بسنده، فوقع في روايته قولَه: أخبرني أُبَيُّ بنُ كعب؛ وهذا التصريح بالسَّماع لا يصح، لأنَّ ابنَ أبي ليلى لم يدرك أبياً قطُّ؛ والغلط في مثل هذا كثير، وابنُ أبي شيبةَ على سعةِ علمِهِ وكثرةِ روايته كثيرُ الغلط، ولم يكن له علمٌ بالرجال (انظر الجرح والتعديل ١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨، ٢/ ١٣٧، وسؤالاتِ الميموني عن أحمد ص ١٩٣). ومما يُرَجِّحُ أنَّه واهمٌ أنَّ مسلماً أخرجَ الحديث عقبة من رواية مجاهدٍ، عن أبي ليلى، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ معنعناً.

(٣) سنبحث في تاريخِ ولادةِ سليمانَ ووفاتِهِ في هذا الفصلِ، إن شاءَ اللَّهُ.

أما سماعه من ابن عمرَ فممكن، فإنه بقي بعدَ أبي هريرة ١٥ سنة؛ وأما سماعُهُ من ابنِ مسعودٍ فمستحيل، فإنَّه لم يدرك طَبَقَةَ عثمان، لذا نفى سماعَهُ من ابن مسعودٍ أبو حاتمِ الرازي وابنُه عبد الرحمن (المراسيل ص ١٥٦).

(٥) قال ابن أبي حاتم: قيل لأبي زرعةَ: أسدُ بن وداعةَ[١] عن أبي هريرة، متصل؟ قال: «ما أرى، قد رأى أبا أُمامَةَ وغيرَه.» (المراسيل ص ١٦).

فقد استدل أبو زرعةَ بتأخر طبقةِ شيوخِ أسدٍ على إرسالِ روايته عن أبي هريرةَ؛ وهو استدلالٌ بديع[٢].

(٦) وقال أبو حاتمِ الرازي: «موسى بنُ يسارٍ الدمشقي، روى عن أبي هريرة، مرسلٌ، ولم يدرك أبا هريرة؛ يروي عن مكحولٍ (ـ ١١٣)، وعطاءٍ (ـ ١١٤) ونافعٍ (ـ ١١٧)، والزهريِّ (ـ ١٢٤)، روى عنه الأوزاعيُّ (ـ ١٥٧)، وسعيدُ بن أبي أيوبَ (ـ ١٦٣) ويحيى بن حمزةَ (ـ ١٨٣).» (المراسيل ص ٢٠٨).

قلت: استدل بطبقة شيوخه وأصحابه كذلك.

(٢) الكشفُ عن بطلان السماع الذي لا يصح

ربما وَقَعَ في بعض الأسانيدِ والحكاياتِ تصريحُ راوٍ بالسماعِ من آخَرَ، مع أنَّهُ لم يسمع منه قَطُّ ولم يدرك طبقته، وإنما روى عنه مرسلاً فأخطأ السامع فظنه مسموعاً فرواهُ كذلك. وكثيراً ما يحكُمُ الحفاظُ المتيقظون على مثل هذه الرواياتِ بالإرسالِ،

---

(١) هو أَسَدُ بنُ وداعَةَ الطَّائِيُّ الحمصي، كان قاضي الجند بحمص، روى عن أبي بحريةَ الكنديِّ صاحب معاذ. روى عنه معاويةُ بنُ صالح وإسماعيلُ بن أبي عياش؛ وقال معاوية فيه: «كان أَسَدٌ قديماً مرضياً». قال أبو زرعة الدمشقي: قتل سنة ١٣٦ (التاريخ الكبير ٢/ ٤٩، وتاريخ أبي زرعة ص ٢٥٥، ٣٥٩، ٦٩٩، والمعرفة والتاريخ ١/ ١١٧، ١٢٩). ولا ينقضي عجبي من ابن سعد إذ ذكره (٧/ ٤٦١) فقال: «كان قديماً روى عن أبي الدرداء، وبقي حتى مات سنة ١٣٧ في خلافة أبي جعفر». قلت: ما سمعنا قَطُّ براوٍ في الصدر الأول عاشَ بعد شيخه ١٠٥ سنين! وقول ابن سعد مثالٌ جيد على التخليط في شيوخ الراوي بسبب جهل طبقته الحقيقية، لقلة المعلومات عند مصنف الطبقات؛ ولو أن ابنَ سعد استعرض أحاديثَ أسد لعرف أن أقدمَ شيوخِهِ بالسماعِ أبو أُمامَةَ وذووه.

(٢) أبو أمامَةَ من الطبقة الخامسة من الصحابة، وأبو هريرةَ من الثالثة. ثم أبو هريرةَ مدنيٌّ وأَسَدٌ حمصي، فهذا أبعَدُ لَهُ!

وعلى الراوي بالوهم؛ وهنا يُقدِّمُ علمُ الطبقاتِ أداةً فعالَةً للكشف عن هذا النوع من الأوهام. مثاله:

(١) روى الوليد بن مسلم عن تميم بن عطية العَنْسي[١] قال: سمعت مكحولاً يقول: «إختلفت إلى شُرَيْحٍ (- ٧٨) سِتَّةَ أشهرٍ لم أَسْأَلْهُ عن شيء، أكتفي بما سمعتُه منه» (طبقات ابن سعد ٧/ ٤٥٣، العلم لأبي خيثمة ح ٤٢، المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٠٣، الجرح والتعديل ٢/ ٤٤٣ في ترجمة تميم).

أخرج يعقوبُ بعده عن عليِّ بنِ عثمانَ بنِ نُفَيلٍ، عن أبي مسهرٍ، عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحولٍ قال: «ما لقيتُ مثلَ الشَّعبِي»؛ ثم قال يعقوب: وسمعت من يذكُرُ عن أبي مسهرٍ قال: حديثُ تميمِ بن عَطِيَّةٍ ليسَ بمحفوظٍ، لأنَّ مكحولاً لو اختلف إلى شريح لم يقل: ما لقيتُ مثل الشعبي!

قلت: وكذا استنكر هذه الروايَةَ أبو حاتم الرازي وضعف تميماً بسببها وقال: «ما أرى مكحولاً رأى شُرَيحاً بعينه قط!». واستدلالُ أبي مسهر استدلالٌ بديع مستل من علم الطبقات، ويؤيده ما رواه عبد اللّه بن أحمدَ في كتاب العلل (ح ٢٢٩٥) عن أبي معمرٍ، عن ابن عيينةَ، عن إسماعيلَ بن أُمَيَّةَ الأُمَوي، عن مكحول، قال: «عامة ما أحدثكم عن عامر الشعبي وسعيد بن المسيب!».

(٢) أخرج مسلم (٨/ ١٥٨) عن الحكم بن موسى، عن يحيى بن حمزةَ، عن عبد الرحمن بن يزيدَ بن جابر، عن سليم بن عامر، قال: سمعت المقداد بن الأسود قال سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «تُدنى الشمس يومَ القيامة من الخلق حتى تكونَ منهم مقدار ميل. . .» الحديث.

قلت: قوله: «سمعتُ المقدادَ» خطأٌ شنيعٌ من بعض الرواة، فإنَّ المقدادَ مات في زمنَ عثمان[٢]، وأما سُلَيْمُ بنُ عامرٍ فسمع من أبي أمامَةَ الباهِلِيِّ (- ٨٦)،

---

(١) توفي تميمٌ سنة ١٦٥ وقد عُمِّر وتصحف اسمه في طبقات ابن سعد المطبوع فصار: نمير بن عقبة العبسي!

(٢) انظر التاريخ الصغير (ص ٣٤، ٤٦)؛ وقال خليفة بن خياط: مات سنة ٣٣.

وجبير بنِ نفيرٍ (ـ ٨٠)، وهذهِ الطَّبقة[1]؛ فبينه وبين المقداد طبقتان.

(٣) أخرج البخاري (٦/ ٥١، تفسير سورة النجم) عن مسلم بن إبراهيمَ: حدثنا أبو الأشهب، حدثنا أبو الجوزاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿اللاَّت والعزى﴾: «كان اللاَّت رجلاً يَلُتُّ سَويقَ الحجاج.»

قلت: قول أبي الأشهب: «حدثنا أبو الجوزاء» وهم، لعله من مسلم بن إبراهيم؛ إذ قتل أبو الجوزاء أوس بن عبد اللّه الربعي في الجماجم سنة ٨٣، وولد أبو الأشهب جعفر بن حيان العُطاردي سنة ٧٠؛ وقد روى أبو بكر بن أبي خيثمةَ في تاريخه عن موسى بن إسماعيلَ التبوذكي عن حماد بن زيد قال: «لم يسمع أبو الأشهب من أبي الجوزاء.» (تهذيب التهذيب ٢/ ٨٨).

ومما يؤكد صحة قول حمادِ بنِ زيدٍ أنَّ طبقةَ شيوخِ أبي الأشهبِ المعروفين ماتوا بعدَ أبي الجوزاء بعشرينَ سنةً ونيف؛ فإنَّهُ يروي عن الحسن البصريِّ (ـ ١١٠)، وعامرِ الشعبي (ـ ١٠٤)، وعكرمةَ مولى ابن عباس (ـ ١٠٧)، وأبي رجاء العُطاردي (ـ ١٠٧)، وأبي نَضْرةَ العبدي (ـ ١٠٧) وخُلَيدٍ العَصَري[2]، وبكرِ بن عبد اللّه المزني (ـ ١٠٨) وأبي العلاء يزيدَ بن عبد اللّه بن الشِّخِّير (توفي سنة ١٠٨ وقيل ١١١)، وأبي السُّلَيْل ضُرَيبِ بن نُقَيرِ القيسيِّ[3]، وتوبةَ العنبري (ـ ١٣٠)، وسيارِ بن سلامةَ أبي المنهال الرِّياحي (ـ ١٢٩). فهؤلاء الذين عرفتُ وفياتِهم من شيوخه[4]؛ وكلهم ماتوا بعد المئة حتى انقضاءِ سلطانِ بني أمية،

---

(١) قال البخاري: سُلَيمُ بن عامرٍ سمع أبا أُمَامة (٤/ ١٢٥). **قلت**: هذه إشارَةٌ ذكية مؤداها أنه لم يسمع من طبقة أقدمَ من طبقة أبي أُمامَةَ، فلا يصحُّ لَهُ السماع من معاويةَ (ـ ٦٠) وطبقته. وقد اختُلِف في وفاة سُلَيم، فزعم ابن سعد وخليفة أنه مات سنة ١٣٠، واستبعد هذا الحافظُ الناقدُ أبو عبد اللّه الذهبي فقال: «لو عاش إلى هذا الوقت لسمع منه إسماعيلُ بنُ عياشٍ وأقرانه» (سير النبلاء ٥/ ١٨٦)، واستدلاله مستل من علم الطبقات كما ترى، والذهبي رحمه اللّه كانَ من أساطينه الكبار. والثابت أنَّ سُلَيماً كان حياً بعد استشهاد الأمير الجراح الحكمي سنة ١١٢ (سير النبلاء ٥/ ١٩٠). وقال الذهبي: جاوز المئة بستتين.

(٢) قال خليفة: مات بعد المئة (الطبقات ص ٢٠٩).

(٣) ذكره البخاري في من توفوا قبيل سنة ١١٠ (التاريخ الصغير ص ١٢٤).

(٤) ذكر المِزِّيُّ له ثلاثَةَ شيوخٍ آخرينَ لم أطَّلع على تواريخِ وفياتِهم؛ وفوقَ كلِّ ذي علم عليم. والظنُّ بهم أنَّهُم من نفس الطبقة كسائرِ شيوخه.

وليس فيهم من ماتَ زمن الحجاج غيرَ أبي الجوزاء، وليس فيهم أنسُ بن مالك الصحابي (ـ ٩٣)، ولا جابر بن زيد مفتي أهلِ البصرة (ـ ٩٣)، ولا أبو العاليةِ الرياحي (ـ ٩٣)، عالِم البلد وشيخ المفسرين بها، ولا مطرفُ بنُ عبد اللّه بن الشِّخّير (ـ ٩٥) شيخُ البَصرة وأَجَلُّ تابِعيها في عصره... فهل يعقل أن يكونَ في شيوخ راوٍ مكثرٍ فجوةٌ زمنيةٌ قدرها عشرون سنة ونَيِّفٌ؟![1]

(٣) الكشف عن الخطأ في الأسانيد

(١) روى أبو داود (ح ٨٩، الطهارة: ٤٣) عن أحمدَ بن حنبلٍ، ومسدَّدِ بن مسَرْهَدٍ، ومحمد بن عيسى بن الطباع، كلُّهم عن يحيى القطان، عن أبي حزرةَ القاصِّ[2]، قال حدثنا عبد اللّه بن محمد أبو عتيقٍ أخو القاسم بن محمد قال: كنت عند عائشة فجيء بطعامها... فذكر حديث: «لا صلاةَ بحضرةِ طعامٍ، ولا وهو يدافعه الأخبثان».

---

(١) حاول الدكتور بشار عواد معروف تصحيحَ سماعِ أبي الأشهب من أبي الجوزاء، فذكر أنَّ عُمْرَهُ كان نحو ١٢ ـ ١٣ سنةً لما مات أبو الجوزاء (هامش تهذيب الكمال ٥/ ٢٣). قلت: ليست هذه السِّنُّ سنَّ سماعٍ آنذاك، بل لَعَلَّ أبا الأشهب كان لا يزال في المكتب حينئذ، وما كان الشابُّ يطلبُ العلمَ في عصرِ التابعين إلا بعد أن يبلُغَ مبلغَ الرجال ويتعبد (انظر علل أحمد ٣/ ١٥٠، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي ص ٦٦٣). وقال الحافظ الرَّامَهُرْمُزي: «وقد دلَّ قولُ الزهري: «ما رأيت طالباً للعلم أصغرَ من سفيان بن عيينة» على أن طلابَ الحديث في عصر التابعين كانوا في حدود العشرين»؛ وقال أبو بكر الخطيب: قَلَّ من كان يكتُبُ الحديثَ ـ على ما بلغنا ـ في عصرِ التابعين وقريباً منه إلا من جاوَزَ حَدَّ البلوغ، وصار في عدادٍ من يصلح لمجالسةِ العلماء ومذاكرتِهم وسؤالِهم». (انظر المحدث الفاصل ص ١٨٦ ـ ١٨٨، والكفاية ص ١٠٣ ـ ١٠٤). وقد أورد الرامَهُرْمُزِيُّ والخطيب آثاراً كثيرة عن السلف تبرهن صحة ما ذهبا إليه؛ منها قولُ سفيانَ الثوري وأبي الأحوصِ الحنفي: «كان الرجلُ يتعبد عشرين سنةً، ثم يكتبُ الحديث». فَأَمَّا قولُ موسى بن هارون الحافظ (٢١٤ ـ ٢٩٤): «أهلُ البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهلُ الكوفة لعشرين، وأهلُ الشام لثلاثين.» (رواه الرامَهُرْمُزي ص ١٨٧) فإنَّما يعني به في زمانِه هو، لا في زمن التابعين؛ إذ كانت الحركةُ الحديثيةُ طاغيةً في القرن الثالث، حتى كان يحضرُ مجلس المحدث ثلاثون ألفَ رجلٍ أحياناً، فَبَكَّر الناسُ بتسميعِ أولادهم ليدركوا عُلُوَّ الإسناد؛ لذا سمع البخاريُّ الحديثَ وعمره ١٠ سنين، وسمع مسلمٌ وعمرهَ ١٢ عاماً. على أني أرى في قول موسى بن هارون شيئاً من المبالغة، لا سيما ما ذكره من تأخر الشاميين إلى سن الثلاثين، فالأشبَهُ أَنَّهم كانوا يَسْمعون العلم في حدود العشرين، واللّه أعلم.

(٢) هو يعقوب بن مجاهد قاصُّ أهل المدينة، يروي عن القاسم بن محمد وطبقته، توفي سنة ١٤٩ بالإسكندرية. قال مسلمٌ: «سمع ابن أبي عتيق.» (الكنى ل ٢٩).

قال المزي: كذا وقع عند أبي داودَ: «أبو عتيق، أخو القاسم بن محمد»؛ وهو في مسند أحمدَ (٦/ ٤٣، ٥٤): فقال: «عن عبد اللَّه بن محمد»، لم يزد.

قلت: هو عبد اللَّه بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، المعروف بابن أبي عتيق، كنية أبيه محمد؛ وكان رجلاً صالحاً فيه دعابةٌ مشهورة، وله نوادر محفوظةٌ حَفِلَت بها كتبُ الأدب لا سيما «الأغاني». وهو الذي أدركه أبو حزرةَ. فأما عبد اللَّه بن محمد بن أبي بكر الصديق (أخو القاسم) فقد قتل شاباً في معركة الحَـرَّة سنة ٦٣؛ وليس لَهُ غيرُ حديثٍ واحدٍ عن عَمَّتِهِ عائشةَ، حَدَّثَ بِهِ عبدَ اللَّه ابنَ عمرَ، فسمعه سالمُ بنُ عبدِ اللَّه ونافعٌ مولى ابن عمر، وكانا معه[1]. وقوله: «أخو القاسم» لم يَعُدَّه البخاري محفوظاً (التاريخ الكبير ٥/ ١٨٥)، وهو كذلك. وقد أخرج مسلمٌ هذا الحديث (٢/ ٧٨ ـ ٧٩) من طريق حاتمِ بنِ إسماعيلَ وإسماعيلَ بن جعفرِ بن أبي كثيرٍ كلاهما عن أبي حزرةَ، وأعرض عن رواية القطان، للوهم الذي فيها.

(٢) قال البخاري لوراقه محمد بن أبي حاتم: خرجتُ من الكتاب بعد العَشْر، فجعلت أختلف إلى الدَّاخليِّ[2] وغيره؛ فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيانُ (الثوري) عن أبي الزبير عن إبراهيمَ (النخعي). فقلت له: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت: ارجع إلى الأصل. فدخل فنظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف قلتَ يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم. فَأَخَذَ القَلَمَ فاصلَحَ كتابَه وقال: صدقت. فقيل للبخاري: ابنَ كم كنتَ حين رددت عليه؟ قال: ابنَ إحدى عشرةَ سنةً[3].

قلت: أدرك البخاري رحمه اللَّه خطأً شيخِهِ لأنه يعرف أن أبا الزبيرِ المكي لا يروي عن العراقيين[4]، ولعله لم يرَ إبراهيمَ النخعي بمرة؛ ولمعرفته من لقيهم

(١) أخرجه الشيخانِ والنَّسَائي. انظر لطرقه تحفةَ الأشراف ح ١٦٢٨٧.

(٢) هكذا ورد منسوباً في سير النبلاء وهدي الساري، ولم أعرفه، ولم يعرفه الحافظ ابن حجر، وأغفل السمعانيُّ هذه النسبة.

(٣) سير النبلاء (١٢/ ٣٩٣) وهدي الساري (ص ٥٠٢).

(٤) لم يكن الصدر الأول من الحجازيين يأخذون عمن سواهم من أهل الأمصار، إعتداداً بما عندهم من الصحابة (من قريشٍ والمهاجرين والأنصار) وأبنائِهم. وقد زارَ عمرو بن دينار الكوفةَ سنة ٧٥،

الثوري من طبقة أصحاب إبراهيم، وكل هذه المباحث تستنتج من علم الطبقات أو تتعلق به.

(٣) ذكر الحافِظُ المزي في تحفة الأشراف (١٢/ ٣٩٢) ترجمةً بعنوان: «سمية البصريةُ عن عائشة»؛ فذكر في الترجمة حديثين أولهما: «وجِد رسول اللَّه ﷺ على صفيةَ، فقالت لعائشةَ: هل لك أن ترضيَ رسولَ اللَّه عني... الحديث». والآخر: «اعتَلَّ بعيرٌ لصفيةَ بنت حُيَيٍّ وعند زينبَ فضل ظهر... الحديث». يرويهما حماد بن سلمةَ عن ثابتٍ البُناني عنها.

قلت: إنما هي شُمَيْسَةُ بنت عَزِيز بن عاقِرِ الازدية ثم العتكية ثم الوسقية. عُمِّرت حتى أدركها شعبة[1]. والعجب أنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ لم ينبه في النكت الظراف على ذلك. والحديث الأول أخرجه أحمد (٦/ ٣٣٧) عن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمانَ عن ثابتٍ عن شُميسةَ أو سُمَيَّة عن صفيةَ![2]. والثاني أخرجه (٦/ ١٣١، ٢٦١) عن عفانَ وعن يونسَ بن محمدٍ عن حمادِ بن سلمةَ عن ثابتٍ عن شُمَيْسَةَ (على الصواب) عن عائشة.

وقد ترجم لها ابن حجرٍ مرتين: الأولى باسم سُميةَ: تروي عن عائشة وعنها ثابت. والثانية قال: شميسةُ بنتُ عزيز بن عاقرٍ العَتَكِيَّةُ ثم الوَسَقِيَّةُ البصرية؛ روت عن عائشةَ، وعنها شعبةُ وهشامُ بن حسان... (تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٢٦)[3].

فجالس بقايا أصحابِ ابن مسعودٍ، ثم لم يحدث عنهم بحرفٍ واحد! (التاريخ الصغير ص ٨٦). بل كان في الحجازيين من يترفعُ عن أن يحدثَ أهلَ العراق، كربيعةَ الرأي! (انظر سير النبلاء ٦/ ٩٣). وقد تلاشت هذه العَنجهيات في النصف الثاني من القرن الثاني.

(١) قالت أم شعبةَ له: ها هنا امرأة تحدث عن عائشة فاذهب فاسمع منها! فمضى إليها فسمع منها (تاريخ واسط).

(٢) فيه وهمان لعبد الرزاق: الأول: تردده في اسم شُميسة، والثاني: جعل الحديث عن صَفية، وإنما هو عن عائشةَ: أن صفيةَ قالت...

(٣) انظر لترجمتها أيضاً: عللَ أحمدَ (١/ ٤٧٣) و(٢/ ١٤٠)، وفيه عن عبيد اللَّه بن ثور العَتكي عن أمه أنها رأت شُميسَةَ عليها خلخالان، وهي عجوزٌ كبيرة! وتاريخ واسط (ص ١٢١) وكناها أُمَّ سلمة، والجرح والتعديل (٤/ ٣٩١) ونقل عن ابن مَعين توثيقها، والمعرفة والتاريخ (١/ ٦٥٨)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني (ص ١٧٩٥)، والأنساب (٥/ ٦٠٥: الوشيقي)؛ وفي اسمها ونسبها في هذه

وإنما جزمنا بأنَّ سُمية وشميسةَ إمرأةٌ واحدةٌ، لاتحادِ الطبقة (بالرواية عن عائشة)، ولاتحاد البلد، والأحاديث التي رويت عنهما.

(٤) الكشف عن سقوط رجل أو أكثرَ من الإسناد

(١) روى أبو عبد اللّه بن بَطَّة العُكبَري الحنبلي (٣٠٤ ـ ٣٨٧) حديثاً عن حفص بن عمرَ الأردَبيلي (ـ ٣٣٩)، عن الحافظ رجاء بن مُرَجَّى المروزي (ـ ٢٤٩)؛ فأنكر الإمامُ الدارقطنيُّ هذه الروايةَ وقال: «حفُصُ يصغر عن هذا». فكتبوا إلى أردبيلَ يسألون ابناً لحفصٍ، فعاد جوابه بأنَّ أباه ثم ير رجاء قط![1] (سير النبلاء ١٦/ ٥٣٣).

قلت: أنكر الحافظُ الدارقطني الروايةَ لمعرفته طبقةَ حفصٍ وطبقةَ رجاءٍ، وقد ثبتت صحة قوله رحمه اللّه. وابنُ بَطَّةَ كان ضعيفاً لا يدري ما يقول.

(٢) ذكر الحافظُ المؤتمنُ بن أحمدَ السَّاجي البغدادي (ـ ٥٠٧)أنه قرأ على شيخه الحافظ أبي إسماعيلَ الأنصاري الهروي (ـ ٤٨١) في كتاب «ذم الكلام» حديثاً، يرويه عن علي بن بُشْرِي، عن أبي عبد اللّه بن مَنْدَهْ (ـ ٣٩٥)، عن إبراهيمَ بن مرزوقٍ المصري (ـ ٢٧٠)؛ قال المؤتمن: هذا هكذا؟! فقال: «نعم». قال الإمام الذهبي: «وإبراهيم هو شيخُ الأصم (ـ ٣٤٦)، وطبقتِه.» (سير النبلاء ١٨/ ٥٠٥، وتذكرة الحفاظ ص ١١٨٥)[2].

قلت: علم المؤتمن بالطبقات جعله يدرك انقطاعَ الحديث على الفور.

(٣) روى الحافظ أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى بن مَسْدِيّ المُهَلَّبي

المصادر تصحيف كثيرٌ؛ والصواب ـ إن شاء اللّه ـ ما أثبتناه.

(١) ترجمة حفصٍ في سير النبلاء (١٥/ ٤٣٣). يروي عن أبي حاتم الرازي (ـ ٢٧٧) وأبي قِلابةَ الرقاشي (ـ ٢٧٦)، وطبقتهما.

(٢) روى عن إبراهيمَ بن مرزوقٍ الإمامُ النسائي وجماعةٌ من المتقدمين، غيرَ أن أبا العباس الأصمَّ من آخرِ من روى عنه، لذا خصَّهُ وطبقَتَهُ الذهبيُّ بالذكر: وتلك إشارةٌ ذكيةٌ جداً. تعني أنه لم يبقَ بعدَ هذه الطبقة أحدٌ سمع من ابن مرزوق. وابنُ منده يروي عن الأصم (كتب عنه ألف جزء!)، ولعل الحديث عنده عنه فسقط اسم شيخه من الإسناد، فأبقاه أبو إسماعيلَ منقطعاً كيلاّ يصله بالظَّنّ، وهذا هو الفارق بين حافظٍ ثقة كأبي إسماعيلَ، ومحدثٍ تالفٍ كابن بطة.

الغرناطي (ـ ٦٦٣) في معجمه عن أبي عبد الله محمد بن أحمدَ بن يوسف الغرناطي المعروف بابنِ صاحب الأحكام، فقال: أخبرنا محمد بن أحمدَ سنة ٦١١: أخبرنا عبد الله بن خلف بن بقي: أخبرنا أبو بكر بن عبد الجليل الغَسَّانِيّ بالقيروان: أخبرنا أبو الحسن القابسي. . . فذكر حديثاً، ثم قال: هذا أعلى الأسانيد إلى القابِسِـي. (سير النبلاء ٢٢/ ٦٢). **قال الحافظ الذهبي**: صَدَقَ، إن لم يكن سقط منه رجل!

قلت: صدق الإمامُ الذهبي في ظَنِّه؛ ومع أنه لم يعرف رجال السند جيداً، فإنَّ غريزة المحدث الناقد نبهتْه إلى سقوط رجلٍ أو أكثرَ من الإسناد. ودليل ذلك أن ابن عبد الملك ترجم لابن بقي في الذيل والتكملة (٤/ ٢٢١) فذكر أنه توفي بعد سنة ٥٤٠، وقد نيف على السبعين؛ وذكر عدداً من شيوخه مات غالبهم بعد سنة ٥١٠[١]؛ وأبو الحسن القابسي توفي سنة ٤٠٣[٢].

(٥) تمييز الأسانيد ومعرفة الرجال المذكورين في السند

(١) روى محمـدُ بـنُ أبي حاتـمٍ وراقُ البخـاريِّ عنه قـال: كنتُ في مجلس الفريابِيِّ فقال: حدثنا سفيانُ (الثوري)، عن أبي عروةَ، عن أبي الخطابِ، عن أبي حمزةَ؛ فلم يعرف أحدٌ في المجلس من فوقَ سفيانَ! فقلت لهم: «أبو عروةَ هو معمرُ بن راشدٍ، وأبو الخطَّاب هو قتادةُ بن دعامةَ، وأبو حمزَة هو أنسُ بن مالك!»؛ وكان الثوريُّ فعولاً لذلك، يكني المشهورين! (هدي الساري ص ٥٠٢).

قلت: هذا مثالٌ جيدٌ على تفاعلِ علم الطبقات مع علمِ الكنى والأسماء (أحد علوم تمييز المحدثين)؛ فإنَّ المُكَنَّيِـنَ بأبي عروةَ وأبي الخطَّابِ وأبي حمزةَ كثيرون،

---

(١) رحل ابن بَقِيٍّ كبيراً ـ كعادةِ المغاربةِ والأندلسيين ـ فنزل إسنادُه؛ وطالما اشتكى الحافظُ الذهبيُّ من نزول أسانيد المغاربة! (انظر التذكرة ص ١٣٥٦). وقد ذكر ابن عبد الملك أن ابنَ بقيٍّ سمع من أبي بكر بن عبد الجليل بالإسكندرية، وهذا يعارض ما ذكره ابن مَسْدِيٍّ في معجمه. وفي ابن مَسْدِيٍّ يقول الحافظ الذهبي: «ورأيت بعضَ الجماعة يضعفونَه في الحديث، وأنا قرأتُ لَهُ أوهاماً قليلةً في معجمه.» (التذكرة ص ١٤٤٩).

(٢) هو علامة القيروان أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المُعافري، ولد سنة ٣٢٤، كان حافظاً فقيهاً مقرئاً متكلماً، من أوثق الناس مع كونه ضريراً. صنف كتباً جمةً؛ وكثر تأسفُ النَّاسِ عليهِ حين توفي. ترجمته في التذكرة ص ١٠٧٩.

فابتدأ البخاريُّ بأبي عروةَ، فرأى أنَّه يجبُ أن يكونَ من شيوخِ الثَّوري أو أقرانِهِ؛ فلم يجد غيرَ معمر[1]، وأنَّ أبا الخطَّابِ يجب أن يكونَ من شيوخِ معمرٍ، فعرف قتادَةَ؛ ثم بحث في شيوخِ قتادةَ عمن يُكَنَّى بأبي حمزةَ فعرف أنساً: فلما استقام لَهُ الإسنادُ أعلَنَهُ على الملأ، رَحِمَهُ اللَّهُ وأجزَلَ ثوابَه[2].

(٢) قال القاضي أبو بكرِ الأبهَريُّ: سمعت أبا بكرِ بنَ أبي داودَ يقولُ لأبي عليٍّ النيسابوريِّ (ـ ٣٤٩): مَنْ إبراهيمُ، عنْ إبراهيمَ، عَنْ إبراهيمَ؟ فقال: إبراهيمُ بنُ طهمانَ، عن إبراهيمَ بنِ المهاجرِ[3] البَجَلِيِّ، عن إبراهيمَ النخعيِّ،؛ قال: أحسنتَ يا أبا علي! (معرفة علوم الحديث للحاكم من ٢٣٦).

قلت: القولُ في هذا الإسنادِ كسابِقِهِ.

(٣) قال البخاريُّ في قِصَّةِ سِنَانِ بنِ سعدٍ[4]: «قالَ سعيدُ بنُ أبي أيوبَ

---

(١) معمرٌ في الواقع من أقرانِ الثَّوريِّ لا من مشايخه، إذ ولدا جميعاً في سنة ٩٧؛ غير أنَّ الثوريَّ سمع منه آلافَ الأحاديثِ (لعله سمعَ علمَهُ كلَّهُ)، فإنَّ سفيانَ كوفيٌّ، ففاتَهُ السَّماعُ من علماءِ البصرةِ، كقتادةَ (ـ ١١٨)، ويحيى بن أبي كثيرٍ (كان باليمامة، غيرَ أنَّهُ بصريُّ الأصلِ، فكثيراً ما قدمَ البصرة وحَدَّثَ بها). ثم إنَّ معمراً رحل مبكراً (في تجارةٍ لمواليه) فسمعَ من الزُّهريِّ ولازمه مدةً حتى صارَ من أكثرِ أصحابِهِ روايةً عنه، ولم يَرْحَلْ سفيانُ إلا متأخراً، قال عبد الرزاق: قيل للثوري: ما لَكَ لم ترحلْ إلى الزُّهري؟ فقال: «لم تكن عندي دراهمُ، ولكن كفانا معمرٌ الزهريَّ، وكفانا ابنُ جرَيجٍ عطاءً» (المحدث الفاصل ص ٢٣٦). وقد كانَ الثوري رحمه اللَّه نهماً في الحديث، فلا يقنع بما عنده حتى يسائِلَ الصغيرَ والكبيرَ، لذا استنزفَ علمَ جماعةٍ من أقرانه ومن هم أكبرُ منه قليلاً كمسعرِ بنِ كدام، وابنِ جريجٍ ومعاويةَ بنِ صالحٍ، وتفرد عنهم بأحاديثَ لا يعرفها أصحابُهم الشباب. وكان عند مسعرٍ ٥٠٠ حديث فسمعها سفيانُ كُلَّها منه! فلما مات مسعرٌ (سنة ١٥٥) حدثهم سفيانُ عنه بثلاثةِ أحاديثَ لم يكونوا يعلمون أنَّها عندَ مسعرٍ قطُّ! وسفيانُ مكثر جداً عن أصحابِ الحسنِ وابنِ سيرينَ وعطاءٍ، وفي شيوخِهِ جماعةٌ من المَحَدِّثينَ عمَّروا بعدَه، كالنضرِ بن عربي الجزري (ـ ١٦٨)، ومباركِ بنِ فضالةَ البصري (ـ ١٦٥). وكانت حصيلةُ هذا كلِّه أن كانَ عندَهُ ثلاثون ألفَ حديث، بينما كان عندَ مالكٍ أو شعبةَ أو معمرٍ وأقرانِهِم من حفاظ العصرِ بضعةُ آلاف حديث! وهذا الإستطرادُ يدخلُ في علم التراجم المُعَلَّلة.

(٢) يشبه هذا الإسنادُ منظومةَ معادلاتٍ بثلاثةِ مجاهيلَ! فلا بُدّ من ثلاث علاقاتٍ لحَلِّه. ومن الطريفِ أنَّ المحدثَ أبا عبد اللَّه محمدَ بنَ الحسنِ بن عليِّ بن بحرِ بن بَرّي الأهوازيَّ البابَسِيرِيَّ سألَ تلميذَه الرامهرمزيَّ عن هذا الإسنادِ فلم يَعْرِفْهُ! (المحدث الفاصل ص ٣٦٥)؛ فللَّه دَرُّ البخاريِّ!

(٣) في المطبوع: عامر؛ خطأٌ قديم، أشار إليه وصوبه الإمام أبو بكر الخطيب (الجامع ٢/٢٦٩).

(٤) ذكرناه في الباب الثاني، وأنَّه تفرد بالروايةِ عنهُ يزيدُ بنُ أبي حبيبٍ المصري؛ فاختلفَ أصحابُ يزيدَ

وعمرو بنُ الحارثِ وابنُ عقبةَ عن يزيدَ: سِنانُ بنُ سعدٍ. . . » (التاريخ الصغير ص ١٣٦).

قلت: لم أعرف ابنَ عقبةَ في أصحابَ يزيد، ثم تذكرتُ أنَّ ابنَ لهيعةَ هو عبدُ اللَّه بنُ لهيعةَ بن عقبةَ الحضرمي؛ أعرضَ البخاريُّ عن تسميَتِهِ لشدَّة ضعفِهِ عندَهُ[1]. ثم وجدتُه في التاريخِ الكبيرِ (٤/ ١٦٣) كما ظننتُ؛ فالحمدُ للَّه.

(٦) الكشف عن تدليس الشيوخ

(١) قال أبو زرعةَ الرازي: قلتُ لابنِ نميرٍ[2]: شيخٌ يحدثُ عنه الحِمَّانِيُّ[3] يقالُ له عَلِيُّ بنُ سويد؟ فقال: ألم تفطنْ لهذا؟ قلتُ: لا، قال: هو مُعلًّى بنَ هلال، جعل الحمانِيُّ معلًّىَ علياً، ونسبَهُ إلى جدِّهِ، وهو معلى بنُ هلالِ بنِ سويد[4]. (سؤالاتٌ سعيدِ بنِ عمارِ البرْذِعِيِّ ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦).

قلت: عرَفَهُ ابنُ نميرٍ لمعرفتِهِ طبقةَ شيوخِ الحِمَّاني.

(٢) أكثرَ ابنُ سعدٍ في تَرْجَمَةِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ من روايةِ أخبارِهِ عن شيخٍ سماه أحمدَ بنَ أبي إسحاقَ، فنظرتُ في شيوخِ هذا فوجدتُهم من طَبَقَةِ شيوخِ محمدِ بنِ سعدٍ نفسِه! فعلمتُ أنَّهُ من أقرانِهِ وأنَّهُ يُدَلِّسُه. ثم وجدتُ ابنَ خيرٍ ذكرَ في فهرسته (ص ٢٧٣) «سيرةَ عمرَ بنِ عبدِ العزيز» للحافظ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ كثيرٍ الدَّوْرَقِيِّ البغداديِّ (١٦٨ ـ ٢٤٦)، في خمسةِ أجزاء؛ فعلمتُ أنَّهُ هو، لا سيما وأنَّ كثيراً ممن يسمونَ بـ «إبراهيمَ» يكنونَ بأبـي إسحاق.

في تسميتِه.

(١) فالبُخاريُّ إذنْ لم يكنْ يعتَدُّ بابنِ لهيعةَ، حتى في الشَّواهد.

(٢) دُرَّةُ العراقِ الحافظُ الجليلُ الزاهدُ محمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ نميرِ الهَمْدانِيُّ (ـ ٢٣٤)، مَحدِّثُ الكوفَةِ وناقِدُها في عصره، وابنُ مَحدِّثِها.

(٣) يحيى بنُ عبدِ الحميدِ بن عبدِ الرحمٰنِ الحِمَّاني (ـ ٢٢٨)، سمع شريكاً (ـ ١٧٧) والطبقة؛ كان حافظاً مكثراً صنفَ المسنَدَ، إلا أنَّه كذابٌ يسرِقُ الحديث.

(٤) معلى الطَّحانُ كذابٌ أَشِر يضعُ الحديثَ، لذا دَلَّسَهُ الحِمَّاني. روى له ابن ماجه. قال أحمد: توفي سنة ١٧٩، (تاريخ ابن عساكر ٧/ ٢٢٨؛ وتصحف اسمه في المطبوع فصار: يعني!)

(٣) كنت تتبعتُ شيوخَ أبي الطَّيبِ الوَشَّاء[١] الذين روى عنهم في كتابِهِ «المُوَشّى»[٢]، فرأيتُهُ يروي عن إبراهيمَ بنِ محمدٍ النَّحوي (ص ١٠١)، وعن أبي عبدِ اللَّه الواسطي (ص ١١٧)، وعن إبراهيمَ بنِ محمدٍ الأزديِّ (ص ١٥٤، ١٥٦، ١٦١، ١٦٤، ٢٩٨، ٣٠١)، فظننتُهم ثلاثةَ رجالٍ، ثم فطنتُ إلى أنَّهم واحدٌ! **فهو أبو عبد اللَّه إبراهيمُ بنُ محمدِ بن عرفةَ الواسطيُّ الأزديُّ المهلبيُّ النحويُّ اللغويُّ، الملقبُ بنفطَوَيْهِ (٢٤٤ ـ ٣٢٣). عرفته لاتحادِ شيوخِهِ، ونعوتِه. وإنَّما دلَّسَهُ الوشَّاءُ لأنَّهُ كان حياً حينَ صَنَّفَ كتابَه.**

(٤) ومما يلحقُ بهذا البابِ وإن كانَ مغايراً له، ما رواه محمدُ بنُ أبي حاتم وراقُ البُخاريِّ في مناقبِهِ[٣] قال: سمعتُ حاشدَ بنَ إسماعيلَ يقول: كانَ عبدُ اللَّه بنُ عبد الرحمٰن (الدارمي) يَدُسُّ إليَّ أحاديثَ من أحاديثِهِ المشكِلَةِ عليه، يسألني أن أعرضِها على محمدٍ (البخاري)، وكانَ يشتهي أن لا يعلمَ محمدٌ؛ فكنتُ إذا عرضتُ عليه شيئاً قال: من ثَمَّ جاءَت؟! (سيرُ النبلاء ١٢/ ٤٣٠).

قلت: كانَ البخاريُّ رحمه اللَّهُ يفطنُ إلى أن تلكَ الأحاديثَ من روايةِ الدَّارمي. ومن عندِهِ جاءَتْ؛ لأنَّهُ يعرفُ طَبَقَةَ شيوخِ الدَّارمي، فهو يروي عن النضرِ بنِ شُمَيْلٍ المروزيِّ (ـ ٢٠٣)، ويزيدَ بنِ هارونَ الواسطي (ـ ٣٠٦)، وحجاجِ بنِ محمدٍ المَصِّيصي (ـ ٢٠٦)، ومحمدِ بنِ عيينةَ المِصِّيصِيِّ (ـ ٢٠٦)، ووهبِ بنِ جريرِ بنِ حازمٍ البصريِّ (٢٠٦)، وأبي النضرِ هاشمِ بنِ القاسمِ البغداديِّ (ـ ٢٠٧)، وهذهِ الطبقة.

(٧) معرفةُ أنَّ الراوي شخصٌ واحدٌ وإن ذُكِرَ في كتب التراجم بأسماءَ متعددة

(١) ترجم ابنُ أبي حاتمٍ أبا جعفرٍ أحمدَ بنَ محمدِ بنِ الوليدِ بنِ بردٍ

---

(١) توفي ببغدادَ سنةَ بضع وعشرين وثلاثمئة.

(٢) طبع ببيروتَ سنة ١٤٠٥؛ إلَّا محققَهُ غيرَّ اسمَهُ من تلقاءِ نفسه، فجعله «الظرفَ والظرفاء».

(٣) صَنَّفَ وراقُ البخاريِّ جزءاً كبيراً في مناقبِهِ، وهو مصدرٌ هامٌّ جداً لمعرفةِ سيرةِ البخاريِّ وشمائلِهِ وأخلاقِهِ رحمَهُ اللَّه، رواه عن المصنفِ أبو عبدُ اللَّه محمدُ بنُ يوسفَ الفَرَبْرِيُّ راوي الصحيح. وهذا الجزءُ عمدةُ الخطيبِ والذَّهبيِّ وابنِ حجرٍ إذ ترجموا للبخاري؛ فنقلوا أكثرَ ما فيه.

الأنطاكيَّ[1] ثلاثَ مرات! سماه مرةً: أحمدَ بن برد (٢/ ٤٣)؛ ومرةً: أحمدَ بنَ محمدِ بنِ الوليدِ بنِ بردٍ (٢/ ٧٤)؛ وفي الموضع الثالث: أحمدَ بنَ الوليدِ بنِ بردٍ (٢/ ٧٩). وهو رجلٌ واحد. إذ المعلوماتُ التي أوردها في التراجمِ الثلاثِ واحدةٌ، لا سيما معَ اتِّحاد البلدِ والطَّبقة.

(٢) وقال ابن أبي حاتم: **عبدُ الرحمٰن بن أبي عبدِ اللّٰه الثَّقَفيُّ أبو عبدِ ربٍّ الزاهدُ**؛ وكان اسمُه قسطنطينَ وكان رومياً، روى عن فضالةَ بنِ عبيدٍ ومعاويةَ وأمِّ الدرداءِ الصغرى؛ روى عنه سعيدُ بنُ عبد العزيز وعبدُ الرحمٰن بن يزيدَ بن جابر . . . (٥/ ٢٥٧). ثم صَحَّفَهُ فقال: «**فلسطين** (!) أبو عبد ربِ الزاهد، سمعت أبي يقولُ سمعت عباساً الخلالَ يقول ذلك» (٧/ ٩٤). وَهُوَ الرَّجُلِ نفسُه![2].

(٣) ترجَمَ الخطيبَ في تاريخهِ الأديبَ **أبا الطَّيِّبِ الوَشَّاءِ** (صاحب كتاب الموشى) مرَّتين (١/ ٢٤٣، ٢٦٤)، سماه في الموضع الأول: محمدَ بنَ أحمدَ بنِ إسحاقَ بنِ يحيى، وفي الموضع الآخر: محمدَ بنَ إسحاقَ بن يحيى، وهو نفسه لاتحاد الطبقة والكنية والنسبة، ولاشتهاره بالأدب.

(٤) ذكر القاضي عياضٌ في شيوخِهِ الأستاذَ النَّحويَّ أبا الحسينِ يحيى بنَ الطَّراوةِ (الغنية ص ٢٢٣)، فوهم في اسم شيخه، فإنَّه **أبو الحسين سليمانُ بنُ محمدِ بنِ الطراوةِ السَّبَئِيُّ المالقيُّ**، توفي سنة ٥٢٨ وقد قارب التسعين، ترجمته في بغيةِ الملتمسِ للضَّبي (ص ٣٠٤)، والذيلِ والتَّكْمِلَةِ (٤/ ٧٩ ـ ٨١)، وبغيةِ الوعاةِ

---

(١) يروي عن ضمرةَ بنِ ربيعةَ الرَّملي (ـ ٢٠٠)، ومحمدِ بنِ إسماعيلَ بن أبي فُدَيكٍ المدنيِّ (ـ ٢٠٠)، وبِشرِ بنِ بكرٍ التِّنِّيسيِّ (ـ ٢٠٨)، والطبقة. روى عنه ابنُهُ محمدٌ أبو الوليد؛ وسمع منه أبو حاتم الرازي بأنطاكيةَ وقال فيه: شيخٌ (الجرح والتعديل ٧/ ١٨٣). وذكرهُ ابن حبان في الثقاتِ (٨/ ٣٨) فسماه: أحمدَ بنَ الوليدِ بنِ بردٍ! وقال: حدثنا عنه الفضلُ بنُ محمدٍ العطارُ بأنطاكيةَ، وهو قديمُ الموت.

(٢) كان أبو عبد رَبٍ (ـ ١١٢) نصرانياً، فأسلمَ وبلغَ الغايةَ في الزهد. أنظر بعضَ أخبارِه وأقوالِه في تاريخ أبي زرعةَ، والمعرفةِ ليعقوبَ، وتهذيبِ التَّهذيب (١٣/ ١٥٨). وتفرَّدَ عن معاويةَ بحديثٍ جليل: أنَّه سَمِعَ رسولَ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه وسَلَّمَ يقول: «إنَّما بقيَ من الدُّنيا بَلاءٌ وفتنةٌ، وإنَّما مَثَلُ عملِ أحَدِكُم كَمَثَلِ الوعاءِ، إذا طابَ أعلاهُ طابَ أسفلُه، وإذا خَبُثَ أعلاهُ خَبُثَ أسْفَلُه». أخرجه أحمدُ (٤/ ٩٤)، وفرَّقَهُ ابنَ ماجَهْ حديثين (ح ٤٠٣٥، ح ٤١٩٩)؛ وإسنادُه حسن.

(١/ ٦٠٢). والعجيبُ أنَّ السيوطيَّ نَقَلَ الترجمةَ الأولى (باسم يحيى) في بغيةِ الوعاةِ (٢/ ٣٤١)، ولم يفطنْ إلى أنَّهُ رجلٌ واحد[١]. وإنَّما عرفنا أن عياضاً واهمٌ لاتِّحادِ الطبقةِ والكُنْيةِ والنِّسبةِ والبلدِ، والشهرةِ بالنحوِ. ثمَّ إنَّ عياضاً ذكر في ترجمةِ شيخِهِ ثلاثةَ أبياتٍ، وذكرها أكثرُ الذين ترجموا سليمانَ في ترجمته[٢].

(٨) معرفة الرِّجال المذكورين في متون الأحاديث والحكايات

(١) روى الخلالُ في السنة (ح ٥٩٠) عن أيوبَ السَّخْتيانيِّ قال: «دخلتُ المدينةَ[٣] والنَّاسُ متوافرون، القاسمُ بنُ محمدٍ وسليمانُ وغيرُهما...» الحديث. فقال محققه: سليمانُ لم أعرِفْه! **قلتُ**: من يكونُ غيرَ سليمانَ بنِ يسارٍ أحدِ الفقهاء السبعة؟ فليسَ في تلك الطَّبَقةِ أَيُّ سليمانَ يدانيهِ في منزِلَتِه.

(٢) روى يزيدُ بنُ الهيثمِ الدقاقُ عن يحيى بنِ معينٍ قال: «وصاحبُ سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ الذي كانَ يصلي في المسجدِ ويحدث، ليس بثقةٍ، كانَ كثيرَ الصَّلاة!». (السؤالات ص ٥٩). ولم يعرفْهُ محققُ الكتاب.

قلت: هو أبو حفصٍ عمرُ بنُ سعيدٍ الدِّمشقيّ (ـ ٢٢٥) نزيلُ بغدادَ، آخرُ من بقيَ من أصحابِ سعيدِ بنِ عبد العزيز. وحيث أنه كان حياً ببغدادَ[٤]، وهو من طبقةِ شيوخِ يزيدَ، مع اشتهارِهِ بالكذب[٥]، فإنَّ هذه المعلوماتِ كافيةٌ في تعيينِه. وقد

(١) كررَ السيوطيُّ هذا الوهمَ مراراً في البغية، فمنه أنَّه ترجمَ لعلامةِ اليمنِ الحسن بنِ أحمدَ بنِ يعقوبَ الهَمْدانيِّ (صاحب الإكليل) مرَّتين (١/ ٤٩٨)، ٥٣١)، صحفَ اسمَهُ في الموضعِ الثاني؛ وترجم الفيلسوفَ أبا جعفرٍ أحمدَ بنَ عتيقِ بنِ جُرْجٍ البَلَنسيَّ الذهبيَّ (٥٥٤ ـ ٦٠١) صاحبَ ابنِ رشدٍ ـ مرَّتين (١/ ٣٣٤)، ٣٦٦)؛ ولابن جرجٍ ترجمةٌ حافلةٌ في الذَّيل والتكملة (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٢).

(٢) تنبَّهَ لخطأ القاضي عياضٍ الأستاذُ ماهرُ جرارٍ محققُ الغنية، وقد ذكرَ في هامشه مصادرَ أُخرى لترجمةِ ابن الطَّراوة، فراجعْهُ إنْ شئت.

(٣) دَخَلَ أيوبُ المدينةَ بعدَ سنة ١٠٠.

(٤) لاحظ قولَ يحيى: «كانَ يُصَلِّي في المسجد»، فإنَّه يعني مسجداً قريباً أو معروفاً للراوي.

(٥) كانَ قد سمعَ بالشَّام سماعاً صحيحاً من سعيدِ بنِ بشيرٍ (ـ ١٦٩) صاحبِ قتادة، ومن سعيدِ بنِ عبدِ العزيز (ـ ١٦٧)؛ فلما قدمَ العراقَ أقبلَ عليه محدثو بغدادَ كأحمدَ بنِ حنبلٍ ويحيى بنِ معين، لِتَشَوُّقِهم لحديثِ الشَّام، فلمَّا رأى ذلكَ عَمِدَ إلى أحاديث سعيدِ بنِ أبي عروبةَ عن قتادةَ (ولم يَرَهُ أو يدرِكْهُ) فقلبها على سعيدِ بنِ بشيرٍ ـ يتكثرُ بها ـ فلم تَجزْ فعلَتُهُ عليهم، وسقَطَ حديثُه.

أخفى يحيى اسمَه لئلا يَبْلُغَهُ قولُه، فاكتفى بالإشارةِ إلَيْه[1].

(٣) روى الدارميُّ (ح ٢٧٨) عن سهلِ بنِ حمادٍ عن شعبةَ عن توبةَ العَنْبَرِيِّ قال: قالَ ليَ الشَّعْبِيُّ: «أرأيتَ فلاناً الذي يقول: قالَ رسولُ اللَّه ﷺ! قالَ رسولُ اللَّه ﷺ!؟ قعدتُ مع ابنِ عمرَ سنتينِ أو سنةً ونصفاً، فما سمعته يحدثُ عن رسولِ اللَّه ﷺ شيئاً إلا هذا الحديث. . .».

قلت: قَدَّرْتُ أنه يعني الحسنَ البصري، فإنَّ الشعبيَّ إنَّما ينكر على عالمٍ معاصرٍ لَهُ من طبقته، ثم ينبغي أن يكونَ هذا الرجلُ عراقياً، فما شأنُ الشعبيِّ بمحدثي الحجازِ أو الشامِ أو مصرَ؟ ثم ينبغي أيضاً أن يكونَ مكثراً من الإرسالِ كثرةً ظاهرةً ـ فلم أَرَ أحداً تتوفرُ فيه هذهِ الشروطُ غيرَ الحسن. ثم وجدتُ البُخاريَّ صَرَّحَ باسمِهِ إذ روى الحديثَ عن محمد بن الوليد البُسري البصري عن غُنْدَرٍ عن شعبةَ (٨/ ١٣٨، كتاب خبرِ الواحد: ٦)؛ فالحمدُ للَّهِ على توفيقه.

(٣) روى عبدُ اللَّه بن أحمدَ بن حنبل، عن أبيه قال: «لو كانت عندي نفقةٌ لرحلتُ إلى يحيى بن يحيى.» (العلل ١/ ٤٩). قال محققه: يعني الأندلسيَّ بالأندلس!

قلت: بل هو عالم المشرق يحيى بنُ يحيى بنِ عبدِ الرحمٰن النيسابوريُّ التميميُّ، شيخُ البخاري ومسلم (١٤٢ ـ ٢٢٦). ولعل أحمدَ لم يسمع قَطَّ بيحيى بنِ يحيى الأندَلُسِيِّ[2]، ولو درى به لما رَحَلَ إليه، فما الذي كانَ عندَ يحيى الأندلسي؟

---

(١) ماتَ ابنُ معينٍ سنة ٢٣٣ بعد عُمَرَ بنِ سعيدٍ بثمانِ سنين، وكانَ المحدثون يلزمونَ يحيى ليسألوه عنِ الرجالِ والعللِ منذُ شبابه.

(٢) هو أبو محمدٍ يحيى بنُ يحيى بن كثيرِ بنِ وسلاسَ بن شملالَ (١٥٢ ـ ٢٣٤)، الصَّاديُّ الركونيُّ المصموديُّ الليثيُّ (مولاهم). فقيهُ قرطبةَ وشيخُ فقهاءِ الأندلس في عصره؛ كان أمراؤها لا يولون القضاءَ إلا من رضيه يحيى. رحَلَ إلى مالكٍ في أواخرِ أيامِه فسمع منه الموطأ ـ ونسختُه مشهورةٌ ـ وبعضَ فتياه، وسمعَ من غيرِه بالمشرقِ. وفي روايتِه للموطأ أوهامٌ عدةٌ، فإنَّه كان صدوقاً متفقهاً لا علمَ له بالرِّجال. وقد أصلحَ الحافظُ محمدُ بنَ وضاحٍ القرطبيُّ (١٩٩ ـ ٢٨٧) تلكَ المواضعَ إذ روى الموطأ عنه (انظر فهرست ابن خير ص ٨٠)، وبقيت تلكَ الأوهامُ في روايةِ ابنه عبيدِ اللَّه (ـ ٢٩٨) عنه. ترجمتُه في سيرِ النبلاء ١٠/ ٥١٩ والمراجعِ بهامشه. وانظر ضبطَ نسبِهِ وتفسيرَ أسماءِ أجدادِهِ في الذيل والتكملة لابنِ عبدِ الملك (١/ ١٨٨).

لم يكنْ عندَهُ غيرَ الموطأ وأحاديثَ يسيرةٍ، ورأي مالك. فَأَمَّا الموطأُ فقد سمعه أحمدُ من بعضةَ عشرَ رجلاً كلُّهم أوثقُ من يحيى؛ وأمَّا مَسائِلُ مالكٍ فلم تَكُن لأحمدَ بها من حاجَةٍ[1]؛ وانظر تحفةَ الأشرافِ (ح ١٧٥٦١).

(٩) التوقي من الخلط بين الرواةِ المتشابهةِ أسماؤهم

(١) ترجم البخاريُّ للربيع بنِ بدرٍ السعديِّ البصريِّ المعروفِ بِعُلَيْلَةَ (ـ ١٧٨)، وهو مشهورٌ بالضعف! يروي عن أبي الزبيرِ (ـ ١٢٦)، وأيوبَ السختياني (ـ ١٣١) وهذِهِ الطبقةِ؛ ثم ترجمَ بعدَهُ لربيع بنِ بدرٍ آخرَ، فَذَكَر له حديثاً من روايةِ نوفلِ بنِ عمارةَ النوفليِّ القرشِيِّ[2] عنه قالَ: سمعتُ مولايَ طلحةَ بنِ عبدِ اللَّه بنِ عوفٍ: سمعَ عبدَ اللَّه بنَ عمروٍ: «أكبرُ الكبائرِ شربُ الخمر».

قلت: فرقَ البخاريُّ بينهما لاختلافِ الطبقةِ وعناصرِها الثلاثةِ:

(١) **الزَّمان**: يروي عُلَيْلَةُ عن أصاغرِ التَّابعين كما تَقَدَّمَ، فأما هذا فشيخُه طلحةُ بنُ عبد اللَّه بن عوفٍ (٢٥ ـ ٩٧)، من أواسطِ التابعين.

(٢) **المكان**: عُلَيْلَةُ بصريٌّ، وهذا مدنيٌّ، لأنَّ شيخَه والراوي عَنْهُ مدنِيَّان.

(٣) **النسب**: عُلَيْلَةُ سعديٌّ تميمي (من بني سعدِ بنِ زيدِ مناةَ بنِ تميمٍ)، وهذا

---

(١) كان أحمَدُ يكرَهُ الرَّأْيَ كلَّه، لا رأيَ حنيفةَ فحسبُ، وهو القائلُ في مالكٍ: «حديثٌ صحيح ورأيٌ ضعيف»؛ أما الشافِعِيُّ فقالَ فيه: «حديثٌ صحيحٌ ورأيٌ صحيحٌ»، وكان يقلِّدُهُ إذا لم يكنْ عندَهُ نص. (مناقب الشافعي للبيهقي ١/١٦٦، ٢/٢٥٨).

(٢) هو نوفَلُ بنُ عُمَارَةَ بن الوليدِ بنِ عديِّ بنِ الحارثِ بن عديِّ بنِ نوفلِ بنِ عبدِ مناف بنِ قُصَيِّ بن كُلاب؛ كان عالماً بأنسابِ قُرَيشٍ وأخبارِها، وكان مسناً قديماً معتزاً بقومه بني نوفلٍ، فلا يذكرُ مأثرةً لأحدٍ إلاَّ لَهُمْ أو لبني أُمَيَّةَ! وقد روى مصعبُ بنُ عبدِ اللَّه وابنُ أخيه الزبيرُ بنُ بكَّارٍ من طريقِه كثيراً من أخبارِ قريش (انظرْ نسبَ قريشٍ للزبير ص ٢٣٨). ونسبه مصعبٌ في كتابِهِ (ص ٢٠٣) فوقع في المطبوع ما ينبغي التنبيهُ عليه، قال: «فولدَ عُمَارةُ بنُ الوليدِ بن عديِّ الأصغر: هشاماً، كان عالماً بأنسابِ قريشٍ وأخبارِها؛ وهشامَ بنَ عُمارة بن الوليد، كان يُحدِّثُ عنه...». قلت: فهشامٌ الأولُ هو نوفلٌ، أخطأ ناسِخُ النسخةِ أو محققُ الكتاب (المستشرقُ إيفارستُ ليفي بروفنسال) في اسمه، أو انتقلَ نظرُ أحدِهما لاسمِ أخيه. ولو كانَ لِعُمارةَ هشامان لَمَيَّزَهُمَا مصعبٌ، فيسمي أحدَهُما هشاماً الأكبرَ، والآخرِ هشاماً الأصغر، كعادَتِه. ولنوفلٍ ترجمةٌ في ثقات ابن حبان (٧/ ٥٤٠)، وذكرَ روايته عن هشامِ بنِ عروةَ؛ ولم يذكره البخاريُّ ولا ابنُ أبي حاتم.

مولى طلحةَ بنِ عبدِ الله بن عوفٍ الزهريِّ القرشي.

(٢) ترجم الذهبيُّ (في سيرِ النبلاء ١٤/ ٤٣٣ ـ ٤٣٥) للحافظِ الثقةِ أبي جعفرٍ محمدِ بن أحمدَ بن أبي عونٍ النسائيِّ الرَّذَانيِّ (ـ ٣١٣ وقيل في نسبته أيضاً: الرَّياني، بتخفيف الياء، ورَيانُ من قرى نَسا بخُراسان[١]؛ وذكر شيوخَه كعليِّ بن حُجْرٍ (ـ ٢٤٤)، والطبقة، ثم أخرج حديثاً من روايةِ الإمام عبد الرحمٰن بن أبي شُرَيحٍ الهرويِّ (ـ ٣٩٢) صاحبِ البغويِّ قال: أخبرنا أبو جعفرٍ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الجبار، حدثنا حميدُ بنُ زَنْجَوَيهِ (من كتاب الترغيب له). . .

قال الذهبي: «قيل إنَّ أبا جعفر هذا هو صاحبُ الترجمة، وأن جَدَّهُ هو أبو عونٍ عبدُ الجبار، وقيلَ بل هو آخرُ، فإنْ صَحَّ موتُ صاحبِ الترجمة كما ذكرنا (يعني سنة ٣١٣) فما أظنه إلا آخَرَ، لأنَّ سماعاتِ ابنِ أبي شريحٍ بعدَ ذلك، والله أعلم».

قلت: الانفصال من مثلِ هذا صعبٌ، وقد وجدْتُ ما يؤيد أنَّهما اثنان:

أولاً: قال السمعانيُّ في «الرَّياني»: «والمشهور بالانتسابِ إليها أبو جعفرٍ محمدُ بن أحمدَ بنِ عبدِ الله بنِ أبي عونٍ النَّسوي الرَّيانيُّ، يروي عن أبي مصعبٍ (ـ ٢٤٢)، روى عنه محمدُ بنُ محمودٍ المروزي. وأبو جعفرٍ محمدُ بنُ أحمدَ[٢] بنِ عبدِ الجبار الرَّياني النسوي راوي كتاب الترغيب لحميدِ بنِ زَنْجَوَيْهِ عنه، روى عنه أبو محمدٍ عبدُ الرحمٰن بنُ أبي شُرَيْحٍ الأنصاريُّ وغيره»؛ فقد فرق بينهما السمعاني.

ثانياً: ترجم حمزةُ الجُرْجَانِيُّ لابنِ أبي عونٍ مرتين[٣]: قال في الأولى: «أبو جعفرٍ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ أبي عونٍ النَّسوي يعرف بابن زادَيْه، روى بجُرجانَ عن علي بن حُجْرٍ، روى عنه جماعةٌ من أهلِ جُرجانَ». ثم روى عن أبي بكرٍ الإسماعيلي عنه حديثاً. وقال في الترجمة الثانية: «أبو جعفر محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عمروٍ النَّسوي، يعرف بابن زاديه، رى بجُرجانَ. . .» الخ. فقد سمى جده عمراً لا عبدَ الجبار،

(١) ذكره السمعانيُّ بالنسبتين (٣/ ٥٦، ١١٢). وانظر معجمَ البلدان (٣/ ١١٠).
(٢) وقع في الأنساب: أحمدَ بنَ محمد، لعله من خطأِ النسخِ أو الناشر.
(٣) تاريخ جرجان رقم ٧٢٥، ٨٧١.

فكأنه: محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عبد اللّه بنِ عمرو، وعمرو هو أبو عون.

ثالثاً: ذكروا في ترجمةِ **ابن عبد الجبار** أنه يروي عن حميدِ بن زنجويهِ النسوي (ـ ٢٥٢)، ويروي عنه ابن أبي شُريح[١]. فأما **ابن أبي عون** فيروي عن أبي مصعبٍ (ـ ٢٤٢)، وعلي بن حُجْرٍ (ـ ٢٤٤)، وهذه الطبقةِ بخراسانَ والعراقِ والحجازِ. يروي عنه أبو بكرٍ الإسماعيلي (ـ ٣٧١)، وابنُ حبانَ، وأبو عمروِ بنُ حمدانَ (ـ ٣٧٦) والطبقةُ، فهـو إذنْ أعلـى طبقـةً مـن ابـنِ عبـدِ الجبـار، وأقـدمُ وفـاةً (ببضع سنوات)، وهما مشتركان في الاسم والبلدِ والنِّسبةِ، والروايةِ عن حميد.

(١٠) تصحيحُ متونِ القصص والحكايات والمرويات في الجرح والتعديل وإثباتُ صحتِّها أو ضعفِها:

(١) قال معاويةُ بنُ صالح الأشعري عن يحيـى بن معين: «سُلَيْمُ بنُ عامرٍ كَلاعيٌّ، وهو يقول: «استقبلتُ الإسلامَ من أوَّلِه»؛ وزعمَ أنَّهُ قرِيءَ عليه كتابُ عمرَ» (سير النبلاء ٥/ ١٨٦، وتهذيب الكمال ١١/ ٣٤٥).

قلت: وَهِـمَ يحيـى رحمه اللّه؛ فإنَّ سِـلَيْماً يصغرُ عن ذلك، فهو من أصحابِ أبي أمامةَ وجُبَيرِ بنِ نُفَيْرٍ[٢]. والصوابُ ما رواه البخاريُّ عن عبدِ اللّه بن صالحِ كاتبِ الليثِ، عن معاويةَ بن صالح الحضرميِّ، عن سِـلَيْم بنِ عامرٍ عن جُبَيرِ بنِ نُفَيْرٍ، قال: «استقبلتُ الإسلامَ من أوَّلِه، فَلَمْ أَزَلْ أرى في النَّاسِ صالحاً وطالحاً.» (التاريخ الكبير ٢/ ٢٢٤)[٣]. وروى بعدَهُ عن عليِّ بنِ المَدينيِّ، عن زيدِ بنِ حُبابٍ، عن معاويةَ بنَ صالحٍ: سمع أبا الزَّاهِريَّةِ، عن جبيرِ بنِ نُفَيرِ بنِ مالكِ بنِ عامرٍ الحضرميِّ، وكان جاهلياً إسلامياً... فجبيرٌ هو الذي استقبلَ الإسلامَ من أوَّلِه، لا صاحبُهُ سُلَيْمُ بنُ عامر. وكذلك قوله: «قُرِىءَ علينا كتابُ عمرَ»، فإنَّ قائِلَ هذا هو جبيرٌ

(١) أقدمُ شيوخِ ابنِ أبي شُرَيْحٍ وفاةً: أبو القاسم البغوي (ـ ٣١٧) وأبو محمد بن صاعد (ـ ٣١٨). انظر سير النبلاء ١٦/ ٥٢٦.

(٢) أسلفنا الحديثَ عن طبقةِ سُلَيْم في أول الفصل.

(٣) قال ابنُ سعدٍ (٧/ ٤٤٠): أخبرتُ عن أبي اليمانِ، عن حَريزِ بنِ عثمانَ، عن سُلَيْمِ بنِ عامرٍ، عن جبيرِ بنِ نُفَيرٍ... فذكر نحوه.

لا سُـلَيْمُ الَّذي لم يدركْ ذلكَ العصر[1].

(٢) قال أبو زرعةَ الدمشقيُّ: حدثنا أبو نُعيمٍ قال: حدثنا عبدُ السلام (بنُ حربٍ)، عن الأعمشِ، قال: «أدركتُ أصحابَ عبدِ اللّهِ متوافرين». ثم روى بعده عن عمرَ بنِ حفصِ بنِ غياثٍ، عن أبيه، عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ النَّخَعي قال: «أدركتُ أصحابَ عبدُ اللّه متوافرين». **قال أبو زرعة**: هذا هو الصواب (التاريخ ص ٦٤٥).

قلت: صححَ أبو زرعةَ أن القائلَ إبراهيمُ لأنه أقدمُ طبقةً من الأعمش[2]. وعلَّةُ الإسنادِ الأوَّلِ أن عبدَ السلام بنَ حربٍ قَصَّرَ بِه.

(٣) قال الإمام أحمدَ: حَدَّثنا إسحاقُ بن الطَّباع قال: سألتُ مالكَ بن أنس، قلتُ: أبلغكَ أنَّ ابنَ عُمَرَ قال لنافع: «لا تكذبْ عَلَيَّ كما كَذَبَ عكرمةُ على ابنِ عباس»؟ قالَ: «لا؛ ولكنْ بلغني أنَّ سعيدَ بنَ المُسَيَّبِ قال ذلك لبردِ مولاه.» (العلل ٢/ ٧٠). قال الحافظُ الذهبيُّ: «هذا أشبَهُ، ولم يكنْ لعكرمَة ذِكْرٌ في أيامِ ابنِ عُمَرَ، ولا كانَ تَصَدَّى للرواية» (سير النبلاء ٥/ ٢٣)[3].

قلت: إنَّما قالَ ذلك لأنَّ عكرمةَ من طبقةِ أواسطِ التَّابعين، فأما أكابرُ التابعين (كعبيدِ بنِ عمير الليثي) فقد حَدَّثوا وأفتَوْا ووعظوا في حياةِ ابنِ عُمَرَ، وحضر نفسُهُ مجالِسَهُم.

---

(١) قال المِزِّيُّ في ترجمةِ جُبَيْر: روى عن عمرَ، وفي سماعَهِ منهُ نَظَرَ (٤/ ٥١٠). قلت: لأنَّهُ يروي عن كتابِ عمرَ، ولم يُصَرِّحْ بالسَّماع منهُ قطُّ.

(٢) أدركَ إبراهيمُ عشراتِ التابعين مَن أصحابِ عبد اللّه بن مسعود؛ أما الأعمش (٦١ ـ ١٤٨) فلم يدرك غيرَ نفرٍ يسيرٍ من أصحاب عبدِ اللّه، هم: أبو وائلٍ، وزيدُ بن وهبٍ، وخيثمةُ بنُ عبد الرحمٰنِ بنِ أبي سَبْرَةَ، وقيسُ بنُ حازم (ولم يروِ عَنْهُ)، وعميرُ بنُ سعد.

(٣) أخرجَ الدَّارقطنيُّ من طريقِ ضمرةَ بنِ ربيعةَ عن أيوبَ بن بُرَيْرٍ قالَ: قالَ ابنُ عُمَرَ لنافع: «لا تكذبْ عليَّ كما كذبَ عكرمةُ على ابنِ عباس» (المؤتلف والمختلف ص ١٨٦)؛ وأيوبُ هذا مجهولٌ لا يعرف، وحديثُهُ عن ابنِ عمرَ معضلَ. أما قولُ سعيدِ بن المسيب لمولاه بردٍ ففي علل أحمدَ (٢/ ٧١) والمعرفةِ والتاريخ (٢/ ٥) من روايةِ إبراهيمَ بن سعدِ بن إبراهيمَ، عن أبيه، عن سعيدٍ، وإسنادُهُ صحيح! وأخرجَ ابن سعدٍ (٥/ ١٣٥) عن الحكم بن أبي إسحاقَ قالَ كنتُ جالساً مع سعيدٍ، فقال لمولىً له: «اتّقِ اللّهَ ولا تكذبْ عليَّ كما كذبَ مولى ابنِ عبَّاس على ابنِ عبَّاس». وليسَ لبردٍ عن مولاه غيرَ روايةٍ واحدةٍ، في شأنِ صلاته. (أخرجها ابن سعد ٥/ ١٣٢).

(١١) تصحيحُ الأخطاء الواقعة في متونِ الكتب المطبوعة

(١) وقع في سؤالاتِ يزيدَ بنِ الهيثمِ عن يحيى بنِ معينٍ (ص ١٠٥ ـ ١٠٦): «قلت له: (أيْ ليحيى) فشميسةُ؟ قال: ثقةٌ، روى عنها شعبةُ [و] ابنُ أبي حازم والدراوردي، ليس بها بأس».

قلت: لم يفهم المحققُ النَّصَّ فمسخه؛ وهما مسألتان لا علاقةَ لإحداهما بالأخرى فجعلهما مسألةً واحدةً، وأضاف من عنده حرفَ العطف! وصحةُ النَّص:

(١) «قلت له: فشميسةُ؟ قال: ثقةٌ، روى عنها شعبة».

(٢) «ابنُ أبي حازمٍ والدراورديُّ: ليس بهما بأس». فإنَّ ابنَ أبي حازمٍ والدراورديَّ يصغران عن إدراكِ شميسةَ[١]؛ لا سيما وهما مدنيان.

(٢) ووقع في الجرح والتعديل (٢/ ٩٩) في ترجمة الفقيه إبراهيمَ بن رستمَ[٢] ذكرُ محمدِ بن عمر، زنيجٍ (ـ ٢٤٠) في شيوخه وفي أصحابه. قلت: ذكرُهُ في شيوخ إبراهيمَ وهمٌ من بعضِ نُساخِ الكِتاب، انتقل نظرُهُ إلى السَّطرِ الذي بعدَهُ، وزنيجٌ من طبقةِ تلاميذِهِ[٣].

(٣) وقع في التَّاريخ الكبير (٣/ ١٩٩ ـ ٢٠٠): «خليلُ بن أحمدَ النَّحوي البصري الفراهيدي الأزدي؛ سمع منه حمادُ بن زيد وعليُّ بنُ نصرٍ والنضرُ بنُ شُمَيل، . . . أبو عبد الرحمٰن، سمع منه عبد اللّٰه بن محمد الجعفي، وهو صاحب

(١) تحدثنا عن شميسةَ فيما مضى، وأرى وفاتَها بُعَيْدَ سنة ١١٠.

(٢) فقيهٌ حنفيٌّ صدوقٌ ورعٌ جليلُ القدر، من أصحابِ محمدِ بنِ الحسن. أصلُه من كرمانَ ونزلَ مرو. سمع من شعبةَ والثوريِّ وحمادِ بن سلمةَ والليثِ بنِ سعدٍ وطبقتِهم؛ وفي روايته أوهامٌ كثيرة، مات سنة ٢١١ (سؤالاتُ الدارمي عن ابن معينٍ ص ٧٥ ووثقه يحيى؛ ضعفاء العقيلي ١/ ٥٢ وقال: كثيرُ الوهم؛ الكامل لابن عدي ١/ ٢٦١ وذكر له مناكير؛ ثقات ابن حبان ٨/ ٧٠ وقال: يخطىء؛ المؤتلف للدارقطني ص ١٠٤٥؛ تاريخ بغداد ٦/ ٧٢ ـ ٧٤، نقل عن الدارقطني: ليس بالقوي؛ الميزان ١/ ٣٠؛ اللسان ١/ ٥٦).

(٣) حتى لو افترضنا جدلاً أنَّ إبراهيمَ روى عن صاحبِهِ زنيجٍ (من باب روايةِ الأكابرِ عن الأصاغر) فإنَّ ابنَ أبي حاتم وأصحابَ التواريخ لا يذكرون هذا في ترجمة الشيخ، وربما ذكروه في ترجمة التلميذِ للدلالةِ على رفعةِ شأْنِه.

العروض، عن عثمانَ بنِ حاضر».

قلت: قولُه: «سمع منه عبد اللّٰه بن محمد الجعفي» مدرجٌ بحروفِهِ من ترجمة خليل بن أحمد البصري، سمع المستنيرَ بن أخضر. . . في الصفحةِ نفسها، انتقلَ نظرُ الناسخِ إليها فنقلَ الجملةَ في ترجمةِ الخليلِ اللغويِّ المشهور. إذْ الجعفي (ـ ٢٢٩) لم يدرك الخليلَ اللغويَّ وطبقته[1]. إنما يروي عن ابنِ عيينةَ، ويحيى القطانِ وعبدِ الرحمٰنِ بنِ مهديٍّ، وعبدِ الرزاق، والطبقة[2].

(٤) وفي المؤتلفِ والمختلفِ لِلدَّارقطني (ص ١٥١٥ ـ ١٥١٦): **محمدُ بنُ عَبادةَ (بفتح العين) بن البَخْتَرِيِّ الواسطيُّ**، يروي عن أبي أسامَة (ـ ٢٠١). والأصمعيِّ (ـ ٢١٦)، وغيرِهما؛ حدثنا عنه أبو الحسن بنُ مُبَشِّرٍ (ـ ٣٢٤). وأخوه يحيى بنُ عَبادة، روى عنه أسلمُ بنُ سهلٍ (ـ ٢٩٢)، يحدث عنهما يزيد بن هارون (ـ ٢٠٦).

قلت: الصوابُ: يُحَدِّثُ عن يزيدَ بنِ هارون، كما هو ظاهرٌ من طبقتِهِ وطبقةِ أخيه، وطبقةِ الرواةِ عنهما.

(٥) ووقع في الميزان (٢/ ٣٨١): «عبادَةُ أبو يحيى؛ كان قتادة يرميه بالكذب، قاله أبو عاصم عن عُبادةَ أبي يحيى سمعت أبا داودَ يحدث عن أبي الحمراءِ حفظتُ من رسولِ اللّٰه ﷺ. . . فذكر حديثاً. قال العقيلي: أبو داودَ هو نفيعُ بن الحارث».

قلت: هذا خطأٌ شنيع، وأصل النص: «عبادةُ أبو يحيى، قالَ أبو عاصم عن عُبادةَ أبي يحيى سمعتُ أبا داود يحدثُ عن أبي الحمراء. . . قال العقيليُّ: أبو داود هو نفيعُ بن الحارث، كان قتادةُ يرميه بالكَذِب»[3]؛ إذ عبادةُ من طبقةِ أصحاب قتادةَ،

---

(١) أدرك الخليلُ أصحابَ ابنِ عباس، وتوفي سنةَ بضع وستين ومئة.

(٢) قال الإمامُ الذَّهبي: أقدمُ شيخٍ عندَهُ الفضيلُ بن عياض (ـ ١٨٧). (التذكرة ص ٤٩٢).

(٣) راجع العقيلي ٣/ ١٣٠. ولعُبادةَ ترجمةٌ في التاريخ الكبير ٦/ ٩٥ (وسماه عُبادةَ بنَ مسلم الفزاريَّ، ونقل عن وكيع توثيقَهُ) والكنى لمسلم (ل ١١٨) وتهذيب الكمال ١٤/ ١٩١ ـ ١٩٤. وذكرَهُ البخاريُّ في الضعفاءِ الكَبير فذكر حديثَه عن أبي داودَ، فنقل العقيليُّ كلامَه باختصار. والذي نبَّهَني لما وقعَ في الميزانِ أنَّ محققَ عللِ أحمدَ قال في مقدمته (١/ ٢٥): وكانَ قتادةُ يرمي عُبادةَ أبا يحيى بالكذب،

ولم تجرِ العادة في ذلكَ العصرِ أَنْ يتكلَّم المحدثُ في من هم أصغَرُ منه.

(٦) ونقلَ في الميزانِ (١/ ٨٥) في ترجمةِ أحمدَ بنِ بدرانَ البغداديِّ (ـ ٤١٤) عن أبي عمرِو الدانيِّ أنَّ ابنَ بدرانَ زعمَ أنَّهُ قرأَ القرآنَ على ابنِ مجاهِدٍ (ـ ٣٢٤)؛ قال الذهبيُّ: فما أعتقدُ أنا صدقَ هذا[١]. ووقع عقبه في المطبوع: قال مُطَيَّنٌ: مات سنةَ ثمان وخمسين ومئتين. قلت: هذا مدرجٌ من ترجمةِ أحمدَ بنِ بُدَيلٍ اليامِيِّ الكوفيِّ، المذكور قبلَ ابنِ بَدْران.

(١٣) تقديرُ مواليد العلماء ووفياتهم وتصحيح الأخطاء الواقعة في ذلك

كثيرٌ من العلماءِ والمحدثينَ لم تصلْنا تواريخُ ولاداتِهم ووفياتِهم بدقة؛ فإذا لم نجدْ تاريخَ وفاةِ المُحَدِّثِ أو تاريخَ ولادتِهِ في الكُتُبِ التي ترجمتْ له، فإنَّنا نستطيعُ تقديرَ تاريخِ ولادتِهِ بمراجعةِ طبقةِ شيوخِهِ ووفياتِ أقدمِهِم. كما يمكنُ تقديرَ تاريخِ وفاتِهِ بدقةٍ، بحيث لا يزيدُ الخطأ في ذلك عن بضعِ سنين، وذلك بالنظرِ إلى طبقةِ تلامذتِهِ والرواةِ عنه. وكذلك إذا اختُلِفَ في وفاةِ محدثٍ اختلافاً كبيراً، كان لعلمِ الطبقاتِ القولُ الفصلُ في تصحيحِ بعضِ الأقوالِ، وردِّ سائرِها. وقد كانَ الحافظُ الذهبيُّ رحمهُ اللَّه أستاذاً في تطبيقِ هذه الطريقةِ، واعتمدَها كثيراً في كُتُبِه[٢]. وقد استطاعَ الحافظُ الذهبيُّ بتطبيقِ مناهجِ علمِ الطبقاتِ أن يبنيَ تراجمَ لمُحَدِّثينَ لم يعثرْ على تراجمَ لهم في كتابٍ قطُّ![٣]

نقله من الميزان؛ فلم أعرف عُبادةَ هذا في طبقة قتادة وشككتُ فيه، فراجعتُ الميزانَ فوجدت فيه ما ذكرتُ آنفاً. وتكذيبُ قتادةَ لنفيع بنِ الحارثِ مشهورٌ عنه (انظر مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٧). وأبو الحمراءِ لا يعرف. وهو من اختلاقِ نُفَيْعٍ.

(١) وهذا أيضاً مما استنبَطَهُ الإمامُ الذهبيُّ من مفاهيم علم الطَّبقات، فإنَّ إسنادَ القراءاتِ أنزلُ من إسنادِ الحديث، لأنَّها تحتاجُ مدةً لإتقانها. وليسَ كذلك الحديثُ، فقد يسمعُ المحدِّث من شيخٍ جزءاً في يومٍ، ثم يموتُ الشَّيخ من غَدِه! فمدةُ ٩٠ سنةً في القراءاتِ مستحيلة.

(٢) أخذ الحافظ الذهبيُّ هذه الطريقةَ عن الإمامِ البخاريِّ، الذي طبقها بدقةٍ في تاريخه الأوسط، فترجم فيه لكثيرٍ ممن لم تُقَيَّدْ وفياتُهم.

(٣) ترجمَ الذَّهبيُّ للحافظِ الناقدِ أبي محمدٍ الحسنِ بن عليِّ بن عُمَرَ البصريِّ، المعروف بابن غُلام الزُّهريِّ، من خلالِ رواياتِهِ وشيوخِهِ وتلامذتِهِ وسؤالاتِ حمزةَ السَّهميِّ له (مبثوثةٌ ضمنَ سؤالاتِهِ

وقد طبقتُ هذه الطريقةَ مراراً فاستقامت لي بحمدِ اللَّه؛ فمن ذلك:

(١) روى البخاريُّ شيئاً يسيراً عن **محمدِ بنِ يحيى بن سعيدِ القطان** (التاريخ الكبير ١/٢٦٦)؛ وذكره في الصغيرِ (ص ٢٢٩) في وفياتِ سنة ٢٢٣ فقال: «مات محمد بنُ يحيى بنِ سعيدٍ، أبو صالحِ القطانُ البصريُّ، في رمضانَ سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ ومئتين؛ قاله ابنُه[1]».

قلت: مكثتُ زماناً احفظُ هذا التاريخَ ولا أشكُّ فيه، حتى رأيتُ عبدَ اللَّه بنَ أحمدَ يقولُ: «فلقيتُ أنا محمدَ بنَ يحيى بالبصرةِ وسألتُه» (العلل ٣/٤٤٨)[2]، فظننتُ أنَّ في النَّصِّ سقطاً وأنَّهُ أرادَ أحمدَ بنَ محمدِ بنِ يحيى، فراجعتُ ترجمةَ محمدٍ في تهذيب التهذيب (٩/٥٠٩) فوجدتُ فيه أَنَّ أبا يعلى الموصليَّ والحسنَ بنَ سفيانَ رويا عنه؛ ونقلَ عن الحافظِ الذهبيِّ تضعيفَهُ للتاريخِ المذكورِ في وفاتِه، لأنَّ الحسنَ بنَ سفيانَ وأبا يعلى إنَّما دخلا البصرةَ بعدَ موتِ أبي الوليدِ الطَّيالسي (ـ ٢٢٧)[3]، في حدودِ الثلاثينَ ومئتين؛ وقد قيلَ إنَّ وفاتَه سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ (ومئتين). قال ابن حجر: وفي سنة ٢٣٣ أَرَّخَهُ ابنُ مَرْدَويهِ، في «كتابِ أولاد المُحَدِّثين».

(٢) بحثتُ عن تاريخِ وفاةِ المحدثِّ **أبي مسلمٍ صالح ابنِ الحافظِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ العجليِّ** ـ نزيلِ طرابلسِ الغربِ ـ فلم يتيسرْ لي ذلك، ولم أقف لَهُ على ترجمة[4]، لأنه كان ببقعةٍ نائيةٍ، ليس فيها محدثٌ غيرُه! ففتشتُ عَمَّن روى عنهُ من الأفارقةِ والأَندلُسيين ـ الرَّاحلينَ إلى المشرقِ ـ فعثرتُ على خمسةِ رجالٍ، هم:

المطبوعة). قال الذهبيُّ: «لم أظفرْ بترجمةٍ له، كان حياً في حدودِ سنة ٣٨٠» (التذكرة ص ١٠٢١، والسير ١٦/٤٣٦).

(١) لمحمدِ بنِ يحيى بنِ سعيدٍ ولدان رويَ عنهما الحديثُ: أحمدُ وصالحٌ.

(٢) رحل عبدُ اللَّه إلى الكوفةِ والبصرةِ سنة ٢٣٠.

(٣) عرف الحافظُ الذهبيُّ ذلكَ لأنَّهما لم يرويا عنه، ورويا عن أصحابه. ولو دخلا البصرة وهو حيٌّ لبادرا بالسماعِ منه قبلَ سواه (إذ كانَ أعلى البصريين إسناداً وأوثَقَهُم). وهذا أيضاً مما يستنبَطُ من علمِ الطِّبقاتِ!

(٤) ذكره السمعانيُّ عرضاً في ترجمةِ أبيه (١/ ١٨٥؛ الأطرابلسي)، وفيه: ولد بطرابلس، وسمع كتابَ أبيه منهُ سنةَ ٢٥٧، مات بطرابلسَ وقبرُهُ على السَّاحِلِ بجانِبِ قبرِ أبيه.

١) أبو الحسن عليُّ بنُ أحمدَ بنِ زكريا بن الخَصيبِ الطرابلسيُّ، المعروفُ بابن زَكْرون (ـ ٣٧٠). رحل إلى المشرقِ فسمع من أبي بكر بن المنذر (ـ ٣١٨)، ومحمد بن الربيعِ الجيزيِّ (ـ ٣٢٤) وهذه الطبقة. وسمعَ من صالح بن أحمدَ كتابَ الثقاتِ لأبيه، وعنه يرويه الحافظُ الوليدُ بن بكرِ الغَمْريُّ الأندلسيُّ (ـ ٣٩٢)[1]. (انظر ترتيبَ المدارك للقاضي عياض ٢/ ٥٣٧، والديباجَ المذهب ٢/ ١٠٣، ورحلةَ التجاني ص ٢٥١).

٢) أَسَدُ بن حَيُّونَ بنِ منصورٍ الجُذاميُّ الإسْتِجيُّ الأندَلُسيُّ (ـ ٣٦٠)، انظر تاريخ علماءِ الأندلسِ لابن الفرضي ١/ ٧٤.

٣)محمدُ بنُ عبدِ اللّه بنِ عبدِ البَرِّ بنِ عبدِ الأعلى الكُشْكينانِيُّ القُرْطُبيُّ (ـ ٣٤١). سمع بالأَنْدَلُس من القاضي أسلمَ بنِ عبدِ العزيزِ (ـ ٣١٩)، والحافظِ أحمدَ بنِ خالدِ بنِ الجَبَّابِ القرطبيِّ (ـ ٣٢٢)، وسمع بأطرابلسَ من أبي مسلم. (ابن الفرضي ٢/ ٦١).

٤) الحافظُ المؤرخُ المصنفُ أبو عمرَ أحمدُ بنُ سعيدِ بنِ حزمٍ الصَّدَفيُّ المُنْتَجِيلِيُّ القرطبيُّ (٢٨٤ ـ ٣٥٠). رحلَ إلى المشرق سنةَ ٣١١، فسمع من أبي مسلمٍ كتابَ أبيه ورواه عنه في الأندلس. (ابنُ الفرضي ١/ ٤٣، وطبقاتُ النحويين واللغويين لأبي بكرٍ الزُّبَيديِّ ص ١٣٣).

٥) الحافظُ المصنفُ مَسْلَمَةُ بنُ القاسمِ بنِ إبراهيمَ القرطبيُّ (٢٩٣ ـ ٣٥٣)، صاحبُ كتابَي «الزَّاهِرِ» و «الصِّلة»؛ قالَ ابنُ الفَرَضي: رحلَ إلى المشرقِ قبلَ العشرين، وسمع بأطرابلسَ من صالحِ بنِ أحمدَ بنِ صالحِ الكوفي[2]. (٢/ ١٢٨).

قلت: فاستنتجتُ من تواريخِ رحلاتِ الرواةِ عنه، ووفياتِهم ووفياتِ شيوخِهم، أنَّ أبا مسلمٍ توفي في حدود سنة ٣٢٠. وبعد كتابةِ هذا الفصلِ بمدةٍ طُبعَ المجلدُ الثاني عشر من سيرِ أعلامِ النبلاء، فوجدتُ الحافظَ الذهبيَّ يقول في ترجمةِ

---

(١) وعنه انتشرَ الكتابُ بالمشرق.

(٢) اشتُهرَ الحافظُ العجليُّ في المغرب بأبي الحسنِ الكوفي؛ وقد سمع منه بطرابلسَ عددٌ كبيرٌ من الأفارقةِ والأندلسيين؛ عددت له ٢٢ راوياً منهم.

العجلي (ص ٥٠٧): «وماتَ ابنُه صالحُ سنةَ ٣٢٢»[١]. فحمدتُ اللَّهَ تعالى أَنْ عرفتُ تاريخَ وفاتِهِ الصحيح، وأنَّ تقديري وقع قريباً[٢].

(٣) ترجم الحافظُ الذهبيُّ عمرَ بنَ يونُسَ اليماميَّ، صاحبَ عكرمةَ بنِ عمارٍ، فقال: تُوُفِّيَ بعيدَ المِئتين (سير النبلاء ٩/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣).

قلت: نظرَ الحافظ الذهبي رحمه اللَّه لطبقةِ أصحابِه، لا سيما أصاغِرُهُم كيزيدَ بن سنانٍ[٣] (١٧٨ ـ ٢٦٤)، وإبراهيمَ بن مرزوقَ (ـ ٢٧٠)[٣]، وعبدِ بنِ حُمَيدٍ (ـ ٢٤٩)، وغيرهم. وما قدرهُ الحافظ الذهبيُّ صحيح؛ فقد روى الحاكمُ عن دَعْلَج بن أحمدَ السِّجْزي قال حدثنا أحمدُ بنُ عليٍّ الأبارُ قال: حدثني محمدُ بنُ يحيى بنِ فَيَّاضٍ (الزِّمَّانيُّ) قال: «. . . وماتَ عمرُ بنُ يونُسَ باليمامةِ منصرفَهُ من الحجِّ، وكان حَجَّ سنةَ ستٍ ومئتين.» (معرفة علوم الحديث ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

(٤) أبيُّ بنُ كعبٍ النَّجَّاريُّ، رضي اللَّه عنه، أُختُلِفَ في وفاتِه اختلافاً كثيراً[٤]. ولكن رَجَّحَ كثيرٌ من أهلِ العلمِ تأخرَهُ لما رُوِيَ من أخبارِه، ولطبقةِ

---

(١) وأعادَ الذهبيُّ ذكرَ وفاته في ١٤/ ٥٦٦.

(٢) لعل القارىء يتساءلُ: ما ضرورةُ محاولةِ تقدير تاريخ وفاةِ المحدِّث ما دامَ بالإمكان العثورُ عَلَيْها في بعضِ الكتب؟ فالجواب: أولاً: ليسَ كُلُّ العلماءِ قُيِّدَت وفياتُهم بِدِقَّة. وثانياً: لم تَصِلنا كلُّ التواريخِ المصنفة، فقد ضاعت كُتُبٌ جَليلةٌ كتاريخِ مصرَ لابنِ يونسَ، وتاريخِ نيسابورَ للحاكم، وكثيرٌ من الكتب القيمة. وبعضُ الكتبِ لم يَصِلنا منها غيرَ قطعٍ متفرقةٍ، كالذَّيلِ والتكملةِ لابنِ عبدِ الملك، والمقتبس لأبي مروانَ بنِ حيانَ، وغيرِها. ثالثاً: كثيرٌ من الكتبِ التي وصلتنا لا زالَت مخطوطةً، حبيسةَ المخازنِ المغلقةِ والإجراءاتِ الروتينيَّةِ المُعقَّدة، فلا يراها غيرُ نفرٍ يسيرٍ من طلبةِ العلم، بعد التي واللُّتَيَّا! ورابعاً: كثيرٌ من الكتبِ المطبوعَةِ محرفةٌ تحريفاً شنيعاً، لا سيما المطبوعاتُ في العقدين الأخيرين، إذ تكاثَرَ المحققونَ تكاثرَ الطاعون! خامساً: لا يستطيعُ المرءُ أن يحصلَ على كلِّ الكتبِ المطبوعَةِ لغلاءِ الكتبِ، وضعفِ التَّوزيعِ في الوطن العربي، وانعدامِ التخطيطِ والتنسيقِ بين النَّاشرينَ والورَّاقين. سادساً: قد يختلفُ المؤرخونَ في تاريخِ وفاةِ العالمِ، وقد يخطئون؛ فعلى المحدث أن يستخدمَ عقلَهُ للوصولِ للمعلوماتِ الصحيحةِ، قبلَ أن يستخدمَ أكداسَ الكتبِ التي عنده؛ وإلاَّ فلا يَتَعَنَّ!

(٣) بصريان نزلا مِصْرَ فسمع منهما النَّسائيُّ والطحاوي.

(٤) قيل في وفاته: سنة ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣. فهذه سبعة أقوال، والمدى الزمنيُّ بينَ أدناها وأعلاها ١٤ سنة!

تلاميذه. فرجح أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ أنه توفي سنة ٣٠ لأن زِرَّ بنَ حبيشٍ لقيه في خلافة عثمان (معرفة الصحابة ٢/ ١٦٤). وذكر الإمامُ عليُّ بن المدينيِّ وفاتَه لستِ سنيـنَ من خلافَةِ عثمان (يعني سنة ٢٩ أو ٣٠، انظر التاريخ الصغير ص ٣٩) ومالَ البخاريُّ لهذا التاريخ لما رواه من طريق عبد الرحمٰنِ بن أبزىٰ قال: قلتُ لأبيِّ بنِ كعبٍ لَمَّا وقعَ النَّاسُ في أمر عثمانَ: يا أبا المنذِرِ ما المخرجُ؟ فقال: «كتابُ اللَّه، ما استبانَ لك منهُ فاعملْ بِهِ، وما اشتبَهَ عليكَ فكِلْهُ إلى عالِمِه.» (التاريخ الكبير ٢/ ٤٠ والصغير ص ٣٧).

قلت: فالراجحُ أنه توفي سنة ٣٠ أو بعيدَ ذلكَ بزمنٍ يسيرٍ، رضي اللَّه عنه.

(٥) **مسلمٌ أبو حسانَ الأحردُ الأعرجُ الخارجيُّ البصريُّ**: زعم الحافظُ ابنُ حَجَرٍ أَنَّهُ قتلَ سنة ١٣٠ (تقريب التهذيب).

قلت: يروي أبو حسانَ عن ابنِ عباسٍ، وعنهُ قتادةُ (ـ ١١٨)، وعاصمُ الأحولُ (ـ ١٤٢). وقد روى شُعبةُ عن قتادةَ عنه[1]، فلو بقي حياً إلى سنةِ ١٣٠ لما روى شعبةُ عنه بالواسطة، ولمضى إليهِ فسمعَ منهُ. ولسمع منه أيضاً أصحابُ أيوبَ كالحمادَيْنِ، ويزيدَ بنِ زُرَيْعٍ، وإسماعيلَ بنِ إبراهيمَ (ابنَ عُلَيَّةَ)، وطبقتُهم. ثمَّ إنَّ طبقةَ شيوخِ قَتادةَ توفوا ما بينَ سنةِ بضعٍ وثمانين إلى سنةِ ١١٢[2]. وأكثرُ شيوخِ عاصمٍ الأحولِ توفوا قبلَ سنةِ ١١٠ . فهذا يؤكدُ أنَّ أبا حسانَ قديمٌ؛ لذا ذكرَهُ البخاريُّ فيمن توفوا قبيلَ المئة (التاريخ الصغير ص ١١٤).

(٦) **سليمانَ بنُ يسارٍ مولى ميمونةَ أمِّ المؤمنين**: أختلفَ في وفاته اختلافاً كثيراً[3]. فقالَ مصعبُ الزبيريُّ وابنُ سعدٍ وابنُ مَعينٍ وابنُ المدينيِّ والفَلَّاسُ وغيرُ واحدٍ: مات سنة ١٠٧ وهو ابنُ ثلاثٍ وسبعينَ سنة[4].

---

(١) صحيحُ مسلم ٤/ ٥٧، ٥٨.

(٢) أقدَمُ شيوخِ قتادةَ وفاةً هو عقبةُ بن وَسَّاجٍ، قتلَ في الجماجمِ سنة ٨٣، وآخرهم وفاةً الحسنُ (ـ ١١٠)، وابنُ سيرينَ (ـ ١١٠)، وشهرُ بنُ حوشبٍ (ـ ١١٢).

(٣) قيل سنةَ ٩٤ وقيل سنةَ ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠ (التاريخ الصغير ص ١١٢، وتهذيب الكمال ١٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥، وتهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٩).

(٤) عن تهذيب الكمال، وقد عدَّ فيهم البخاريَّ، فراجعتُ التاريخَ الصغيرَ (ص ١١٠) فوجدتُ فيه:

قلت: الصحيحُ أنه توفي سنةَ بضعٍ ومئة، ومن زعمَ وفاتَه قبلَ المئةِ فقد أخطأ؛ فقد روى عنه عمروُ بنُ ميمونِ بنِ مهرانَ، ويعلى بنُ حكيمٍ، وخالدُ بنُ أبي عِمرانَ الإفريقيُّ، وأسامةُ بنُ زيدٍ الليثيُّ، وعبدُ الرحمٰنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ الدمشقيُّ؛ وغالبُ شيوخِ هؤلاءِ ماتوا بعدَ المئة.

(٧) وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في ترجمةِ **أبي الأحوصِ محمدِ بنِ الهيثم بنِ حمادٍ العُكبَرِيِّ** (شيخِ ابنِ ماجَهْ): ماتَ سنة تسعٍ وتسعينَ ومئتين؛ قبلَ الثلاثِمئةِ بسنة![1] (التقريب).

قلت: وهمَ ابنُ حَجَرٍ رحمَهُ اللَّهُ وأبى إلا أن يؤكدَ وهمَه! فإنَّ أبا الأحوصِ توفي سنة ٢٧٩، كما في تاريخ بغدادَ ٣/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤، والأنسابِ ٤/ ٢٢١، وتذكرةِ الحفاظِ ص ٦٠٦، وسير النبلاءِ ١٣/ ١٥٦. والدليلُ على صحةِ هذا التاريخِ أنَّ بقايا أصحابِهِ الذين رووا عنه هم: أبو عمرو بنُ السَّمَّاك (ـ ٣٤٤)[2]، وأبو بكرٍ النَّجَّادُ (٢٥٣ ـ ٣٤٨)، وأبو بكرٍ الشَّافعي (٢٦٠ ـ ٣٥٤)، وأبو بكر محمد بن محمد بن أحمدَ بن مالكٍ الإسكافيُّ (٢٦٣ ـ ٣٥٢)، وطبقتُهم. ولم يسمع منه أبو بكر القطيعيُّ (٢٧٣ ـ ٣٦٨)[3] وطبقتُه، ولو عُمِّر إلى سنةِ ٣٠٠ لسمعوا منه بلا شك، ولبقي أصحابُهُ إلى سنةِ نيِّفٍ وسبعينَ وثلاثِمئة؛ فإنَّ النَّاسَ كانوا (في زمانِهِ) يُحْضِرون أولادَهُم المجالِسَ وهم صغارٌ، فيعَمَّرُ بعضُهُم ويعلو إسنادُهُم.

(٨) قال البخاري: حدثني هارونُ بنُ محمدٍ (الفَرَوِيُّ) قال: مات سليمانُ بنُ بلالٍ سنة سبع وسبعين (ومئة) (التاريخُ الصغير ص ١٩٦).

قلت: ذكر ابنُ سعد أنَّه توفي سنة ١٧٢ (٥/ ٤٢٠)، وصححَ هذا التاريخَ الحافظُ الذهبيُّ وقال: لو تأخرَ للقيه قتيبَةُ (بنُ سعيدٍ)[4] وطائفةٌ. (سير النبلاء

«ويقالُ ـ ولم يصحَّ عندي ـ مات سنةَ ١٠٧ وهو ابنُ ٧٣ سنة»!

(١) أراد تأكيدَ الرقم وأنَّهُ ليسَ بمصحفٍ عن تسع وسبعين.

(٢) يروي عن أحمدَ بنِ عبدِ الجبارِ العُطَارِدِيِّ (ـ ٢٧١)، فمن بعده.

(٣) سمع القَطِيعيُّ من عبدِ اللَّه بنِ أحمدَ بن حنبل (ـ ٢٩٠) وطبقَتِهِ. وهو راوي المسندِ والزهدِ عن عبدِ اللَّه بن أحمدَ عن أبيه.

(٤) رحل قتيبةُ من بَلْخٍ سنة ١٧٢، فكتب بالكوفةِ (عن شريكٍ وطبقته)، وبالبصرةِ (عن أبي عوانةَ،

/٧/ ٤٢٧).

(٩) **شهرُ بنُ حوشب**: اختلف في تاريخِ وفاتِه اختلافاً كثيراً. فقيل سنة ٩٨ (ابن سعد ٧/ ٤٤٩)، قال الذهبي: ولم يصح. وقيل سنة ١٠٠[1]. وقال يحيى بن بكير: سنة ١١١، وقال الواقدي: سنة ١١٢. ومال إليه الحافظُ الذهبي (سير النبلاء ٤/ ٣٧٨)، واستدل بما رواه مسلمٌ (١/ ١٣) قال حدثني حجاجُ بنُ الشاعرِ: حدثنا شَبَابَةُ (بن سَوَّارٍ) قالَ: قالَ شعبةُ: «وقد لقيتُ شهراً فلم اعتَدَّ به».

قلت: فهذا يؤكد بقاءَهُ إلى حدودِ سنةِ ١١٢، لأنَّ شعبةَ إنَّما أمعَنَ في الطلبِ بعدَ وفاةِ الحسن. وكذلك سمع منهُ زيدُ بنُ أبي أُنَيْسَةَ، وأقدمُ شيوخِهِ وفاةً طلحةُ بن مُصَرِّفٍ (ـ ١١٢)، وعمرُو بنُ مُرَّةَ (ـ ١١٦).

تنبيه هام

يصعبُ تقديرُ طبقةِ الراوي ـ وتقديرُ تاريخِ ولادتِهِ ووفاتِهِ ـ في الأحوالِ التالية:

(١) إذا كانَ الراوي مقلاً (له شيخٌ أو شيخان، وروى عنه رجلٌ أو رجلان)؛ لا سيما إذا أدركَ الراوي عنه طَبَقَةَ شيوخِه.

(٢) إذا كان الراوي مكثراً من التدليس والإرسالِ والروايةِ عن الكبارِ والصغار، كميمونِ بنِ أبي شبيبٍ الكوفيِّ، والمطَّلبِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ حَنْطَبِ المخزوميِّ المدنيِّ، وسعيدِ بنِ أبي هلالٍ المصري[2].

وحماد بن زيد والطبقة) قبلَ أن يصلَ المدينة؛ وأقدمُ شيوخه وفاةً عبد الرحمٰنُ بنُ أبي الموال المدني (ـ ١٧٣). لاحظ أنَّهُ إذا كانَ علمُ التاريخِ يُسَجِّلُ من أدركوا الشَّيْخَ وسمعوا منه، فإنَّ من مَهامِّ علم الطبقاتِ معرفةُ من لم يدركوا الشيخَ! فعلمُ الطبقاتِ يبحَثُ في العلاقات السلبية، مثلما يبحث في العلاقاتِ الإيجابية.

(١) ذكرَهُ البخاريُّ بصيغة التمريض (الصغير ص ١٢١). قلت: سمعَ منهُ في هذه السنةِ عبدُ الحميدِ بنُ بَهرام بالبصرة (المعرفة والتاريخ ٢/ ٩٨).

(٢) قتلَ ميمونٌ بالجماجم سنة ٨٣، لكنه يرسِلُ عن المغيرةِ وعائشةَ ونحوِهم على قربِ عهدِهم، وتاريخُ ولادَتِهِ غيرُ معروفٍ، فتحديدُ طبقتِهِ أمرٌ عسير. أما المطلبُ فيرسل عن أبي بكرٍ وعمرَ وعائشةَ وأبي هريرةَ إلى آخرِ طبقاتِ الصحابة، وبعضُ العلماء لا يصحح له سماعاً من الصحابةِ البَتَّةَ، ويصححونَ معاصرتَهُ لصغارِ الصحابةِ كسهلِ بنِ سعدٍ ووجدتُ له حديثاً صَرَّحَ فيه بالسَّماع من ابن عِمرَ (مسند عبد بن حميد ح ٨٣٠)، وذلك ممكنٌ غير أني لا أجزمُ بصحَّتِه، لاحتمالِ وهمِ الراوي عنه

(٣) إذا كانَ الراوي من قطرٍ اشتهَرَ أهلُهُ بالإرسالِ وقلَّةِ التمييزِ وضعفِ اهتمامِهِم بالإسناد، كالشَّاميينَ قبلَ قدومِ الزُّهريِّ عليهم.

(٤) إذا كانَ الراوي من قطرٍ ناءٍ قليلِ العلم، ورحلَ للحَجِّ كبيراً فسمع الحديث في طريقه، كأهل إفريقيةَ والأندلس، والخراسانيين الأوائل.

(١٣) كبار التابعين لا يروون عن صغار الصحابة

كان كبارُ التَّابعينَ حريصينَ على القرآنِ والجهادِ والعبادةِ والتَّفقُّهِ أكثرَ من حرصِهِم على الروايةِ المجردة، وكذلك كان كبارُ الصحابةِ ـ لا سيما الذين نزلوا الأمصارَ ـ يقرئون النَّاسَ القرآنَ ويفتونَهُم ويعلمونَهم ويؤدبونَهم بأدبِ الإسلام، ثم لا يُحَدِّثونَ عن النَّبيِّ ﷺ ما وجدوا مندوحةً من ذلك، خشيةَ الخطأِ والسَّهو. فَنَتَجَ عن ذلكَ أنَّ كبارَ التَّابعين ممن صحبوا كبارَ الصحابةِ وتَفَقَّهوا بهم لا يروون عن صغار الصاحابةِ ولا يُلْقُون لَهُم بالاً، بل لَعَلَّهُم يَرَوْنَ أنفُسَهُم أفقَهَ منهم وأعلم[١].

فسعيدُ بن المُسَيِّبِ ـ وقد أدركَ عُمَرَ وسمع زمنَ عثمانَ، وأصلحَ بينَهُ وبينَ عَلِيٍّ[٢] ـ لم يروِ شيئاً عن . . . .

أو مَنْ دُونَهُ. وقد سمع مِنهُ الأزواعيُّ، وروى مالكٌ عن رجلٍ عنه، فتكون وفاتُه سنة بضعَ عَشْرَةَ ومئة؛ واللَّهُ أعلم. أما سعيدُ بنُ أبي هلالٍ فيرسلُ عن جابرٍ وغيره من الصحابةِ الذين لم يُدْرِكْهُم البَتَّةَ، ويرسلُ عمن عاصرَهَم، ويروي نسخاً عن أقرانِه وعَمَّن هم أصغَرُ منه! وإنَّما يخرجُ له البخاريُّ في الصحيحِ عن أقرانِه كزيدِ بنِ أسلمَ وربيعةَ بنِ أبي عبدِ الرحمٰن. وقد أطالَ في التاريخ في ترجمتِه، وحاولَ حصرَ سماعاتِه، كما ذكرنا من قبلُ. وذكر ابنُ يُونُسَ أنه ولد سنة ٧٠، وقال: يقال مات سنة ١٣٥. أما التاريخ الذي ذكره ابن حبان (سنة ١٤٩) فباطلٌ؛ فإنَّ صاحبَهُ وراويتَهُ خالدُ بنُ يزيدَ توفي سنة ١٣٩ (المعرفة والتاريخ ١/ ١٢٠).

(١) لو أوردنا الآثارَ في هذا الموضوعِ لملأت كتاباً كاملاً، غير أننا نكتفي بمثالين، الأول: كانَ بعضُ الصحابةِ يستفتون علقمَةَ بنَ قيس التَّابعي (العِلْم لأبي خيثمةَ ح ٥٥)، وقالَ فيه الحافظُ الذهبي: «تَصَدَّى للإمامَةِ والفُتْيا بعدَ عليٍّ وابنِ مسعود، وكان طلبَتُه يسألونَهُ ويتفهون بِهِ والصحابَةُ متوافرون» (سيرُ النبلاء ٤/ ٥٤). والثاني: كان الزهريُّ يلزَمُ عبدَ اللَّه بنَ ثعلبةَ بنَ صُعَيْرٍ العُذْريَّ ـ من صغارِ الصحابَةِ ـ فسألَهُ عن شيءٍ من الفقهِ فقال: «إنْ كنتَ تريدُ هذا فعليكَ بهذا الشيخِ»، يعني سعيدَ بنَ المسيِّب (التاريخ الكبير ٥/ ٣٦، والمعرفة والتاريخ ١/ ٣٥٩، ٤٧٢).

(٢) روى ذلك البخاريُّ في التاريخِ (٣/ ٥١١) بإسنادينِ عن سعيد، وأنكرَهُ يحيى بنُ معينٍ (تاريخُ الدوري ٢/ ٢٠٨).

أنسٍ[1]، وسهلِ بنِ سعدٍ وسلمةَ بنِ الأكوعِ، وطبقتِهِم؛ بل إنَّه قليلُ الروايةِ عن ابنِ عمَرَ، وابنِ عباس، وجابر! وعمدتُهُ في الفقهِ زيدُ بنُ ثابتٍ، وفي المسندِ أبو هريرةَ[2].

وكذلك كان أصحابُ ابنُ مسعودٍ بالكوفةِ (كمسروقٍ، وعلقَمَةَ، والأسودِ...) لا يروون عن صغارِ الصحابةِ بها، كزيدِ بن أرقَمَ، وجابرِ بنِ سَمُرَةَ، وسليمانَ بن صُرَدٍ وأبي جُحَيفَةَ، وطبقتِهِم؛ لأنهم تَفَقَّهوا بعمرَ وعبدِ اللَّه، فرأوا أنفُسَهُم أعلمَ من أولئكَ الصحابةِ، فلم يسألوهم عن شيء[3].

وقد امتد هذا الشعورُ بالتَّفوقِ إلى تلامذتِهِم من بعدَهُم، كإبراهيمَ بنَ يزيدَ، وإبراهيمَ بنِ سويدٍ، النخعيَّيْنِ الفقيهَيْن، فقد أدركا صغارَ الصحابةِ بالكوفةِ فلم يسمعا منهم إكتفاءاً بالفقهاءِ من أصحابِ عبدِ اللَّه!

وهذه القاعدةُ الَّتي ذكرناها لا تخلو من شذوذٍ، ككلِّ القواعدِ، فمنْهُ:

(1) أخرج الترمذيُّ (٢/ ٤٨٤، ٥/ ٤٦، ٥٩) والطبرانيُّ في الصغير (٢/ ٣٢) حديثاً لعليِّ بن زيدِ بن جُدْعانَ عن سعيدِ بن المسيَّبِ عن أنَس؛ وهو حديثٌ طويلٌ منكَرٌ إسناداً ومتناً، يشبهُ كلامَ القُصَّاص؛ وعليُّ بنُ زيدٍ ضعيفٌ لَهُ مناكيرُ كثيرة.

(2) يستفادُ من هذهِ القاعِدَةِ في إعلالِ الأحاديثِ الَّتي تَرِدُ عنْ سعيدٍ عنْ صغارِ الصحابة، فقد روى ضمرةُ بنُ ربيعةَ عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ، عن ابنِ المَسيب، عن أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ (من بقايا الصحابةِ في الشام، ت سنة ٨٦) أن النبيَّ ﷺ قال: «كُلْ ما رَدَّتْ عليكَ قوسُك.» (أخرجه ابن ماجَهْ ح ٣٢١١، وأبو زرعةَ في تاريخه ص ٤٥٩، ٧١٨)؛ فعرض أبو زرعةَ هذا الحديثَ على الإمام أحمدَ فقال: «ما لسعيدِ بنِ المسيبِ وأبي ثعلبَةَ؟»، ولم يعجِبْه، وقال: «وليسَ هذا بشيءٍ». والحديثُ أعلَّه أبوزرعةَ بأنَّ أصحابَ الأزواعيِّ يروونه عنهُ عن عمرو بن شعيبٍ (عن أبيهِ عن جدِّه).

(3) كنت جمعتُ باباً في اعتدادِ أصحابِ ابنِ مسعودٍ بهِ، وافتخارِهِم بالانتماءِ إلى مدرستِه، وفيه غرائبُ وطرائفُ؛ فمنه: قال الحافظُ محمدُ بنُ عبد اللَّه بن نمير: حدثني أبي قال: حدثنا الأعمشُ، عن إبراهيمَ، عن مسروقٍ، قال: أرسلَ ابنُ عباس إلى علقمةَ وأصحابِ عبدِ اللَّه، فجعل يُسْألُ فيخطِىءُ ويصيبُ، فيفحُشَ في أنفِسنا أن نَرُدَّ عليه ونَحنُ على طعامِه! (رواه أبو زرعة الدمشقي ص ٦٥٤، ويعقوب بن سفيان ١/ ٤٩٦، كلاهما عنه). ومنه: قالَ البخاريُّ: حدثني بندارٌ: حدثنا محمدٌ (غندرٌ): حدثنا شعبةُ: سمعت أبا إسحاقَ يُحَدثُ عن الضحاكِ بنِ قيس أنه سَجَدَ في «ص» في الخطبة، وعلقمَةُ وأصحابُ عبدِ اللَّهِ وراءَه، فلم يسجدوا! (التاريخ ٤/ ٣٣٢).

(أ) كبارُ التابعينَ مكثرونَ عن أمهاتِ المؤمنينَ، لا سيما عائشةُ وأمُّ سلمة، إذ كان عندَهُنَّ من العلمِ ما لايستغني عَنْهُ عُمَرُ ولا غيرُه[1].

(ب) بعض التابعينَ متسعون في الإسنادِ، مثلَ قيسِ بنِ أبي حازمٍ البَجَلِيِّ الكوفيِّ (ـ ٩٨)، فإنَّه سمع من أبي بكر وعمرَ فمن دونَهُما[2]، ثم يروي عن المغيرةِ بنِ شعبةَ وأبي هُرَيْرَةَ وعقبةَ بن عامرٍ وطبقتِهِم؛ وهو يروي عن صحابةِ الكوفةِ والبصرةِ والمدينةِ والشامِ ومصرَ، ولا أعلَمُ في التابعين له نظيراً في ذلك[3].

ويشبهه في ذلك بعضَ الشيءِ بلديُّه أبو وائل شقيقُ بنُ سلمةَ الأَسَدِيُّ، صاحبُ عُمَرَ وابنِ مسعودٍ، فإنَّه كثيرُ النزول، فروى عن صغارِ الصحابةِ كابنِ عباسٍ وابنِ عمرَ وابنِ الزبيرِ وأبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ والبراءِ بنِ عازبٍ؛ بل يروي عن جماعَةٍ من أقرانِه، وعن عددٍ من مجاهيلِ التَّابعين.

(١٤) مسألَةُ انتشار بعض الأسماءِ في طبقاتٍ معينة وندرتِها في طبقاتٍ أخرى

هذه مسألَةٌ طريفةٌ تستنبَطُ من مطالعة كتب الطبقات، وتساعِدُ في ضبطِ الأسماءِ، وحَسْمِ الخلافِ في تسميةِ بعضِ المحدثين.

وخلاصتها: أن العربَ في الجاهِلِيَّةِ وصدرِ الإسْلام كانوا يسمون أبناءَهم بأسماءٍ غريبة، غيرَ أنَّها ذاتُ معانٍ مقصودة[4]، فربما سَمَّوا المولودَ باسمِ بغيضٍ ليدفَعوا عنه العَيْنَ، أو لئلا تَمَسَّهُ الجانُّ؛ وربما سَمَّوهُ باسمِ نباتٍ شائكٍ كطلحَةَ وسَمُرَةَ وقتادةَ تفاؤلاً بأن يكونَ كذلكَ لأعدائِه[5]، ومنه تسميتُهُ بمُرَّةَ وحنظلة؛

---

(١) نسخَةَ مسروقٍ عن عائشةَ كبيرةٌ مشهورةٌ، وكذا نسخَةُ الأسودِ بنِ يزيدَ عنها.

(٢) روى قيسٌ عن العشرة المبشرينَ بالجَنَّة غيرَ عبدِ الرحمٰنِ بن عوفٍ، وسمَعَ من ابنِ مسعودٍ وخالدِ بنِ الوليدِ وقدماءِ الصحابة.

(٣) قال الإمامُ أبو داودَ: «أجوَدُ التابعينَ إسناداً قيسُ بنُ أبي حازم». وقال سفيانُ بن عيينةَ: «ما كان بالكوفةِ أَحَدٌ أروى عن أصحابِ رسولِ اللّهِ ﷺ من قيس بنِ أبي حازمٍ.» (سيرُ النبلاء ٤/ ١٩٩).

(٤) الأسماءُ العربيةُ جميعُها مشتَقَّةٌ من الأفعال، لذا كانت ذَاتَ معانٍ.

(٥) كانت حياةُ العَرَبِ في الجاهليةِ كراً وفراً وحروباً لا تنتهي، فمن كان ضعيفاً أكلَتْهُ ذؤبانُها!

أو تسميةُ المولودِ باسمٍ يدل على الشجاعَةِ والبأسِ كمقاتلٍ ومُطَرِّفٍ ومُعَفِّسٍ ومِخْوَضٍ ونحوِها[1]. وربما سَمَّوهُ باسمِ بعضِ آلهتِهِم كعبدِ مناةَ وعبدِ الدارِ وعبدِ شمس. وربما سُمِّيَ المولودُ باسمِ حَيَوانٍ تفاؤلاً أن تكونَ فيه صفةٌ مشابِهَةٌ لصفةٍ محمودةٍ في ذلك الحيوان، كأسَدٍ ونَمِرٍ وذئبٍ وأوسٍ (وهو الذئبُ) وثعلَبَةَ، وتصغيرِها...[2]

فلما بُعِثَ رسولُ اللَّهِ ﷺ نهى عن بعض الأسماءِ القبيحةِ وغيَّرَ بعضها، وسَنَّ التسميةَ بمحمدٍ وبأسماءِ الأنبياء[3].

بعدَ هذه المقدمةِ نخلصُ للنتائجِ التالية:

(أ) ليسَ في الصحابةِ أحمَدَ (وإن كانَ إسماً معروفاً في الجاهلية)، بل فيهم عددٌ من المحمدين[4].

(ب) وليسَ فيهم من سُمِّيَ باسم نَبِيٍّ (كإبراهيمَ، وموسى، وعيسى، وإسماعيلَ، وإسحاقَ). إذ لم تكن العربُ تألَفُ هذهِ الإسماءَ في الجاهلية. وأولُ من سُمِّي بها أبناءُ الصحابةِ، على عهدِ النبيِّ ﷺ.

(جـ) وليسَ فيهم عبدُ الرحيم، أو عبدُ الملك، أو عبدُ السلام... وفيهم عبدُ اللَّه، وعُبَيْدُ اللَّهِ، وعبدُ الرحمٰن. فأمَّا عبدُ اللَّه وعُبَيدُ اللَّه فإسمان جاهليان، إذ كانَ في العرب بقيةٌ من دينِ إبراهيمَ عليه السلام؛ وأما المسمونَ بعبدِ الرحمٰن في الصحابةِ فسماهم بذلكَ النبيُّ ﷺ[5].

(د) تكثُرُ في أسماءِ الصحابةِ والتابعينَ الأسماءُ الغريبةُ والنادرةُ التي تحتاج إلى

---

(١) لعل هذه الأسماءَ تزيدُ عن مئتي إسم.

(٢) انظر الإشتقاقَ لابنِ دريدٍ ص ٤ ـ ٦.

(٣) انظر صحيحَ مسلم ٦/ ١٧٢ ـ ١٧٦، وسننَ أبي داود ٤/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠.

(٤) ترجم البخاريُّ لعشرةٍ منهم في التاريخ الكبير ١/ ١١ ـ ١٩: أشهرُهُم وأكبرُهُم سناً محمد بن مَسْلَمَةَ الأنصاري. وفي صحبةِ بعضٍ من ذكرَهُم نَظَر، وبعضُهم لهم رؤيةٌ، أي سموا بذلكَ في حياةِ النبي ﷺ. وقد ذكر ابن دريدٍ عدداً من المحمدين والأحمدين في الجاهلية (ص ٨ ـ ١٠).

(٥) لم تكن العربُ تعرفُ أسماءَ اللَّهِ الحسنى، قال اللَّهُ تعالى: ﴿وإذا قيلَ لهم أسجدوا للرحمٰنِ قالوا وما الرحمٰن، أنسجُدُ لما تأمُرُنا؛ وزادَهم نفوراً﴾ [الفرقان ٦٠].

أن تضبطَ، وكثيرٌ منها تدخُل في أبوابِ الأفراد، ثم تَقِلُّ تلكَ الأسماءُ سِراعاً حتى تكادُ تختفي بانتهاءِ القرنِ الأول، لتحل محلها الأسماءُ الدينية (ما حُمِّدَ وما عُبِّدَ، وأسماءُ الأنبياءِ، وآلِ البيتِ، ومشاهيرِ الصحابة).

وقد ظلت الأسماءُ والكنى العربيةُ الصريحةُ فاشيةً في الشَّامِ والأندلس قروناً[1]، أما في العراق فقد اختفت بسرعة.

أمثلة على استخدام هذه القواعد:

(١) في التابعين: **أوسَطُ بنُ عمرو البَجَلي**، نزيلُ حمص، سمع أبا بكرٍ الصديقَّ رضي اللَّه عنه. وقد اختُلِفَ في اسم أبيه فقيلَ عامِرٌ وقيل إسماعيلُ (التاريخ الكبير ٢/ ٦٤، وتهذيب الكمال ٣/ ٣٩٤).

قلت: إسماعيلُ خطأٌ صُراح، فإنَّهُ جاهِلِي: وأما عامِرٌ فمحتمل، إذ الخلطُ بينه وبين عمرو ممكن.

(٢) **الحَكَمُ بن عبد اللَّه بن الأعرجِ البصريُّ** صاحِبُ أبي هريرة؛ روى بعضُهم حديثه عن أبي الوليد الطيالسي فسمى جده إسحاقَ!قال البخاري: ولم يذكر لي أبو الوليد أنه ابن إسحاقَ (التاريخ ٢/ ٣٣٢).

قلت: صدق أبو عبد اللَّه، ومتى كانوا في الجاهلية يتسمون باسم إسحاق؟!

(٣) **عبد الملك بنُ عبادِ بنِ جعفر**: ترجمه البخاري (٥/ ٤٠٤) فذكر أنه مختلَفٌ في صحبته، ثم روى له حديثاً عن جريرِ بن عبد اللَّه البجليِّ عن النبي ﷺ.

قلت: هو مجهولٌ، ولا تصحُّ صحبتُهُ لما ذكرناه آنفاً. وحديثه عن جريرٍ قرينة قويةٌ تدفَعُ احتمالَ صحبَتِه. فإن قلتَ: قد روى الصحابةُ عن بعضِهم البعض؟ قلنا: من عُرِفَتْ صحبَتُه ثم روى عن صحابِيٍّ آخَرَ، فليس يَضُرُّه ذلكَ أو ينفي صحبَتَهُ هو، أما المجهولُ (أو المختلَفُ في صحبَتِهِ) الذي يروي حديثاً عن صحابِيٍّ معروفٍ فكيف يُفتَرَضُ أنَّ له صحبةً؟!

---

(١) كشراحيلَ وشُرَحْبِيلَ وضُبارةَ وأبي يُحْمَدَ وأبي الدَّحْداحِ وأبي زُرْعَةَ ونحوِها؛ وأكثَرُها يمانيةُ الصيغَةِ والأَصْل.

الباب الرابع

أسس التصنيف على الطبقات واشكالاته

الفصل الأول

الإشكالات التي تواجه مصنفي الطبقات

ذكرنا فيما مضى أنَّ التصنيفَ على الطبقاتِ أمرٌ صعبٌ مرهقٌ لمن يزاوله؛ إذ يلزمُ من يقومُ بذلكَ حفظٌ واسعٌ، ودرايةٌ تامةٌ، واستحضارٌ لقضايا متشعبةٍ في ذهنِهِ قبلَ تقسيمِ الرواةِ في طبقاتٍ متتالية. فالتصنيفُ على الطبقاتِ يتطلبُ علوماً جمّةً سوى الإحاطةِ بتاريخِ المحدثينَ وجرحِهِم وتعديلِهِم . . .

وسنشرحُ في هذا الفصلِ بعونِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الصعوباتِ التي يواجهُها المصنفُ في علمِ الطبقات، مما قد يوقِعُهُ في أخطاءٍ تصنيفيةٍ خاصَّةٍ بهذا العلمِ.

فمن الإشكالاتِ الَّتِي يعاني منها مصنفو الطبقات:

(١) قلةُ المعلوماتِ التاريخيةِ المعروفةِ عن الراوي:

قد تكونُ أخبارُ الراوي شحيحةً، وتاريخُ حياتِهِ مجهولاً، لا سِيَّما إذا كانَ بلدُهُ نائياً، أو كانت روايتَهُ يسيرةً وكذلك إذا هاجَرَ من بلدٍ (أو إقليم) عُرِفَ فيه واشتَهَرَ إلى بلدٍ ليسَ لأهلِهِ اعتناءٌ بالعلم، فتندُرُ أخبارُهُ في موطنِهِ الجديد. فلهذه الأسبابِ أو بعضِها قد يجهَلُ المصنفُ تاريخَ ولادَةِ الراوي وتاريخَ وفاتِه، فيخطىء في تصنيفِه، ويتعذَّر عليه معرفَةُ طبقَتِهِ بدقة[١].

(٢) تنقلُ الراوي في البلدان، أو روايةُ أهلِ أمصارٍ شتى عنه:

ربما حدثَ الشيخُ أو أقامَ بأمصارَ متعددةٍ، فترك وراءَهُ أصحاباً وتلاميذَ في

---

(١) عقد مُسْلِمٌ في ختام كتابه فصلاً عنوانه: «التابعون من بلدانٍ شتى لا يوقَفُ على بُلْدانِهِم بأعيانها»؛ ذكر فيه ٢٨ رجلاً من التابعين؛ ولا يشكل هؤلاء طبقةً بالمعنى الصحيح، إذ لا تربط بينهم أيُّ علاقةٍ مكانيةٍ أو زمانيةٍ (بعضهم من قدماء التابعين، وبعضهم من أواسطِ التابعين أو أصاغِرِهم).

أماكِنَ كثيرةٍ؛ فعندئذٍ يصعُبُ تصنيفُهُ في بلدٍ ما، فيتَأَنَّى في شأنِه مصنفو الطبقات، وربما اختلفوا فيه اختلافاً شديداً. فمن هؤلاء:

(أ) **عبدُ اللَّه بنُ عمرو بن العاص**: تنقل عبد اللَّه بن عمرو في البلدان، فروى عنه أهلُ الأمصارِ جميعاً. وقد اختلف مصنفو الطبقات في تصنيفه[١]، فإنَّه كان كثيرَ الإقامةِ بمَكَّةَ وبالطائف[٢]، وتردد مراراً إلى الشام ومصرَ (وبها مات سنةَ ٦٥)[٣]؛ كما ولاه معاويةُ الكوفةَ عامَ الجماعَةِ ليستأنسَ بِه أهلُ الكوفَةِ (لعلمِه وفضلِه)[٤]، ثم عزلَهُ بعدَ سنةٍ، إذ اطمأَنَّ لطاعَتِهِم!

فتصنيفُ عبدُ اللَّه بنُ عمروٍ في بلدٍ ما ليسَ بالأمرِ السَّهل كما ترى، إذ على المصنفِ أن يفحصَ علاقاتِهِ ببلدانِ الإسلامِ كلِّها، فيجعَلَهُ في أكثرِ البلدانِ ارتباطاً به، من حيثُ السُّكنى والإقامةِ وتوفُّرِ المصالحِ المعيشيةِ، وسكنى أولادِهِ وأحفادِهِ به؛ وكثرَةِ الرواةِ عنه بذلك البلدِ، ونحوِ هذهِ العلاقاتِ. . .

فبالنظرِ لهذهِ الأسبابِ مجتمعةً، أرى أن يصنفَ عبدُ اللَّه بنُ عمروٍ في المكيين أو الطائفيين، واللَّهُ أعلم.

(ب) **عكرِمةُ مولى ابنِ عباس**: كان عكرمةُ مع مولاه ابنِ عباسٍ بمكةَ مدةَ من الزمن، ثم سكن المدينةَ بعدَ وفاةِ ابنِ عباس: ثم تنقلَ في أقطارِ الإسلامِ من أقصى المشرقِ إلى أقصى المغربِ إلى اليمن، وحدث بها جميعاً![٥] فاختلف العلماءُ في بلده كذلك. فعَدَّه ابنُ سعدٍ ومسلمٌ والذهبيُّ في المدنيين، أما خليفةُ وابنُ حِبَّانَ

---

(١) عده ابنُ سعدٍ وابنُ حِبانَ في المصريين، وذكره خليفةُ ومسلمٌ في الشاميين، وأشار خليفةُ لدخوله الكوفة.

(٢) وله فيها البستانُ المشهور: **الوَهَطُ**، كانَ أعظمَ بستانٍ بجزيرَةِ العرب، وكان عبدُ اللَّه بنُ عمروٍ يقول: «إذا سلمَ لي كتابُ اللَّهِ وهذه الصحيفةُ (الصادقةُ) والوهطُ لم أبالِ ما ضيعتُ من الدُّنيا»، وقد بَلَغَتْ نفقَتُه عليه ألفَ ألفِ درهمٍ (اشترى بها دِعاماتٍ لأشجارِ العنب، لكلِّ كرمةٍ دِعامةٌ بدرهم، وكان فيه مليونُ شجرة!). انظر خبَرَ الوهطِ في طبقاتِ ابنَ سعد ٤/ ٢٦٨، وتقييد العلم للخطيب ص ٨٤، ومعجم البلدانِ ٥/ ٣٨٦، وسير النبلاء (٣/ ٨٩، ٥/ ١٧٦، ٥/ ١٨٣).

(٣) اختلف في تاريخِ وفاتِه ومكانِها، والأصحُ ما ذكرناهُ.

(٤) سمع منه مسروقٌ وخيثمةُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ والشعبيُّ وغيرُهم من الكوفيين أحاديثَ يسيرةً.

(٥) رتب أبو حاتمِ الرازيُّ أصحابُ عكرمةَ على الأمصارِ، فأحسَنَ ما شاءَ! (الجرح والتعديل ٧/ ٧).

فذكراه في المكيين؛ وقال الحافظُ أبو سعيدِ بنِ يونسَ المِصريُّ: «عكرِمَةُ من سكانِ المدينة، وقد كانَ سكنَ مكة»[1].

(جـ) عبدُ الرحمٰنِ بن البَيْلَمانِيِّ: قال ابنُ أبي حاتم: «قلتُ لأبي: فإسماعيلُ بنُ عياش سَمِعَ من عبدِ الرحمٰنِ بنِ البَيْلَماني؟ قال: ما أدري ما هذا، إنَّ عبدَ الرحمٰنِ بنَ البيلمانِيِّ يحدثُ عنه حبيبُ بنُ أبي ثابتٍ، ويحدثُ عنه يحيى بن أبي كثير، وسِماكُ بنُ الفضل. قلت: من أين هو؟ قال: قد اشتبَهَ عَلَينا، يحدث عنه من أهلِ الكوفة حبيبُ بن أبي ثابت (ـ ١١٩)، ومن أهل اليمامة يحيى بن أبي كثير(ـ ١٢٩)، ويحدث عنه من أهل اليمن سماك بن الفضل (مات قُبَيْلَ سنةِ ١٤٠). وقد اشتبه علينا من أدرك، ومن أيِّ بلدٍ هو.» (العلل ٢/ ٤١٤).

قلت: فقد تَعَسَّر على أبي حاتمٍ تحديدُ طبقتِهِ (المكانيةِ ـ الزمانيةِ) لضآلةِ ما وصلَهُ من أخبارِهِ، ولتنوع بلدانِ الرواةِ عنه؛ فتعذر عليه لذلك أن يحكمَ على روايةِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ عنه بالاتِّصال أو الإرسالِ[2].

(٣) تجاذبُ الطبقات وصعوبةُ تحديد الخط الفاصل بينها: وهو عاملٌ مهم، ومبحث طويل الذيل، لذا أفردنا له الفصلَ التالي.

(٤) تداخُلُ الطبقات: وهو موضوعٌ متشعبٌ أيضاً، فأخرنا البحثَ فيه إلى الفصلِ الثالث من هذا الباب، بعون اللّٰه تعالى.

(٥) إشكالاتٌ أُخَرى: ذكرنا في الباب الماضي بعضَ الحالات الَّتي تجعلُ تقديرَ طبقةِ الراوي عسيراً، (كإكثارِهِ من الإرسالِ والتَّدليس)، فراجِعْهُ ثَمَّ.

---

(١) انظر طبقاتِ ابنِ سعدٍ (٥/ ٢٨٧)، وطبقاتِ خليفةَ (ص ٢٨٠) وطبقاتِ مسلمٍ (ق ١٠ أ)، ومشاهيرَ علماءِ الأمصارِ (ص ٨٢)، وسيرَ النبلاءِ (٥/ ١٢، ١٥).

(٢) ابنُ البَيْلَمانِيِّ هذا عدَّهُ ابنُ سعدٍ (٥/ ٥٣٦) في أهلِ اليمنِ وقال: «كان ينزلُ نجرانَ»؛ وروى عن عبد المنعم بن إدريسَ بنِ وهبِ بن مُنَبِّهٍ أنه توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك. ونقلَ نحوه ابنُ حِبَّان في الثقات (٥/ ٩١ ـ ٩٢). فتكون روايةُ إسماعيلَ بنِ عياشٍ عنه مرسلةً، بل معضَلَةً فلعله لم يدرك أحداً من الرواة عنه. وبعضُ الشاميينَ ظَلُّوا يرسلونَ حتى في زمن التصنيف!

الفصل الثاني

تعيينُ حدودِ الطبقاتِ ومشكلةُ تجاذبِ الطبقاتِ

نعني بمصطلح **تجاذب الطبقات**: صعوبةُ وضعِ الحدِّ الفاصِلِ بين طبقةٍ والتي تليها، بحيث يترددُ المصنفُ ويتمعن كثيراً كلما أراد إغلاقَ طبقةٍ واستئنافَ طبقةٍ أخرى؛ فإذا فَرَغَ من رسم حدودِ الطَّبقاتِ ترددَ في كثيرٍ من المتَرجمين[1]: في أيِّ طبقةٍ يصنِّفُ المترجَمَ، أفي السابِعَةِ (مثلاً) أم في الثامنة؟ فكأن الطبقاتِ تتجاذبُ المترجَمِين فيما بينها!

ذلك أنَّه ليسَ من السهلِ أبداً اختيارُ حدودٍ واضحةٍ كي تفصلَ بينَ طبقةٍ وأُخرى، فكما أنَّ ألوانَ الطَّيفِ يتلو بعضُها بعضاً دونَ حدودٍ واضحةٍ إلا أنَّ العينَ تُميِّزُ اللونَ الأحمَرَ من اللونِ الأخضرَ، فكذلك الطبقاتُ بعضُها آخذٌ برقابِ بعضٍ دونَ تَوَقُّفٍ؛ إذ توالُدُ النَّاسِ مستمرٌّ يوماً بعدَ يوم!

ولعلَّ كُلَّ من صنفَ الطبقاتِ كانَ يطرَحُ على نفسِهِ هذِهِ الأسئلةَ:

* ما هو عدد الطبقاتِ في المدى الزمنيِّ الذي يبحثُ فيه؟
* بمَنْ يستفتحُ الطبقةَ، وبمن يختمُها؟
* كيفَ ينتمي راوٍ لطبقةٍ ما، ويصنَّفُ آخرُ في طبقةٍ تليها وليسَ بينهما في السنِّ غيرَ سنتين أو ثلاثٍ؟

فيلجَأُ مصنفُ الطبقاتِ إلى استمزاجِ المعلوماتِ المتوفرةِ بينَ يديه (من مصادرِ علمِ الطبقات)، فيوازِنَ بينَها موازَنَةً دقيقةً ويضربَ بعضَها ببعضٍ كي يحددَ بدايةَ

(١) سواءٌ المعروفونَ المشهورونَ أم الأقلُّ شهرةً الذين خَفِيَتْ أنباؤهم.

الطبقةِ ونهايَتَها، فيحددَ طبقةَ كلِّ راوٍ من الرواةِ الذين سقطت إليه أسماؤهم، فإذا تأخرتْ وفاةُ راوٍ تأخراً بيناً عن وفياتِ أقرانِهِ فإنَّه يصنَّفُ في طبقةٍ تاليةٍ لطبقتِهِم، والعكسُ صحيح.

فكل المصنفين في الطبقاتِ عدوا أبا إسحاقَ السبيعيَّ في طبقةٍ متأخرةٍ عن طبقةِ الشَّعبيِّ[1]، وليس بينهما في السنِّ غيرُ سنةٍ أو سنتين[2]، لأنَّ الشَّعبيَّ مات سنة ١٠٤، وتأخرَ أبو إسحاقَ إلى سنة١٢٧.

وكذلك عدَّ الحافظُ الذهبيُّ أبا سعدٍ السمعانِيَّ (٥٠٦ ـ ٥٦٢) في الطبقة السادسةِ عشرةَ (تذكرة الحفاظ ص ١٣١٦)، وأخرَّ ابنَ الجوزيِّ (ـ ٥٩٧) للطبقة السابعة عشرة (ص ١٣٤٢)، وفصل بينهما بسبعِ تراجِم، وليس بينهما في السنِّ إلا ثلاثُ سنينَ أو أربع، لتقدمِ وفاةِ السمعانيِّ على وفاةِ ابنِ الجوزيِّ بمدةٍ، ولأنَّ السمعانِيَّ أعلى إسناداً، فروى (حضوراً وإجازةً) عن جماعَةٍ كثيرينَ يروي ابنُ الجوزيِّ عن أصحابِهِم[3].

فهذا هو الإشكالُ الأول المسببُ لتجاذُبِ الطَّبقات.

والإشكال الثاني، وهو مرتبطٌ بالأولِ، فهو أنَّ عددَ الطبقاتِ في الفترةِ الزمنيةِ الواحدةِ ليس متفقاً عليه بين أهلِ العلم. لا بل إنَّ المحدثَ الواحِدَ قد يناقِضُ نفسَهُ في تعدادِ الطبقاتِ في قُطْرٍ ما إذا صنفَ أكثرَ من كتابٍ في الطبقات[4].

---

(١) انظر طبقاتِ ابنِ سعدٍ (٦/٢٤٦، ٣١٣)، وطبقاتِ خليفةَ (ص ١٥٧، ١٦٢)، وطبقاتِ مسلمٍ (ق ١٦ أ، ١٦ ب)، وتقريبَ التَّهذيب (ص ٢٨٧، ٤٢٣).

(٢) انظر التاريخَ الصغير ص ١٤٦.

(٣) كان والدُ أبي سعدٍ (الحافظُ أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبدِ الجبار السمعاني، ٤٦٧ـ ٥١٠) قد رحل بِهِ وبأخيه فأحضَرَهُ عند مسندِ خراسانَ عبدِ الغفارِ بنِ محمد الشيروئيِّ (٤١٤ ـ ٥١٠)، خاتمةِ من روى حديثَ الأصمِّ بعُلُوٍ. واستجازَ له من مسندي العصرِ، كغانم بن محمد البُرْجِيِّ (ـ ٥١٢)، وعيسى بن شعيبٍ السِّجزيِّ (ـ ٥١١)، وأبي علي الحدادِ (ـ ٥١٥)، وطائفةٍ من الكبارِ، تجدُ تراجِمَهُم في «التحبيرِ» للسَّمعانِي.

(٤) لابنِ سعدٍ كتابان في الطبقات: كبرى (طبعَ أكثرُها)، وصغرى (مخطوطةٌ بتركية). وعددُ طبقات الصحابة فيهما مختلفٌ، فإنه ذكر عبدَ اللّٰه بنَ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ في الكبرى: في الطبقةِ الخامسةِ من طبقات الصحابة؛ وعدَّهُ في الصغرى: في السابعةِ [ابنَ عساكر: عبد اللّٰه بن جابر ـ عبد اللّٰه بن زيد:

فإذا قلنا إنَّ فلاناً من الرواةِ في الطبقةِ الخامِسَةِ عندَ ابنِ سعد فإنَّ هذا لا يفيدنا بشيء عن طبقتِهِ عندَ خليفةَ أو ابنِ حِبَّانٍ؛ فانتِماءُ الراوي لطبقةٍ ما أمرٌ نسبيٌّ، يختلف من كتابٍ لآخرَ.

ولنضرب مثلاً بطبقاتِ البصريين، منذُ عصرِ كبارِ التَّابعين حتى طبقة مسددِ بن مُسَرْهَدٍ وعليِّ بنِ المدينيِّ: فقد اختلفَ المصنفونَ في تقسيمهم اختلافاً كثيراً. فابنُ سعد جعلهم في ٨ طبقات (الطبقات الكبرى ٧/ ٩١ ـ ٣٠٩)؛ وقسمهم خليفة إلى ١٢ طبقة (ص ١٩٠ ـ ٢٢٩). أما مسلم فقسم تابعي البصرةِ إلى ثلاثِ طبقات، تعادل ٦ طبقات عند خليفة (أو نحوَ ذلك).

وجعلهم الإمامُ البخاريُّ (في تاريخه الأوسطِ) في ١٨ طبقةً (منذ نحو سنة ٥٠ حتى سنة ٢٣٠)؛ إذ جعل البخاريُّ كلَّ عشرَ سنينَ طبقةً، وتابعه على هذا التقسيم العشاريِّ الحافظُ الذهبيُّ في تاريخ الإسلام، فقسمه إلى ٧٠ طبقةً من سنة ١ هـ حتى سنة ٧٠٠[1].

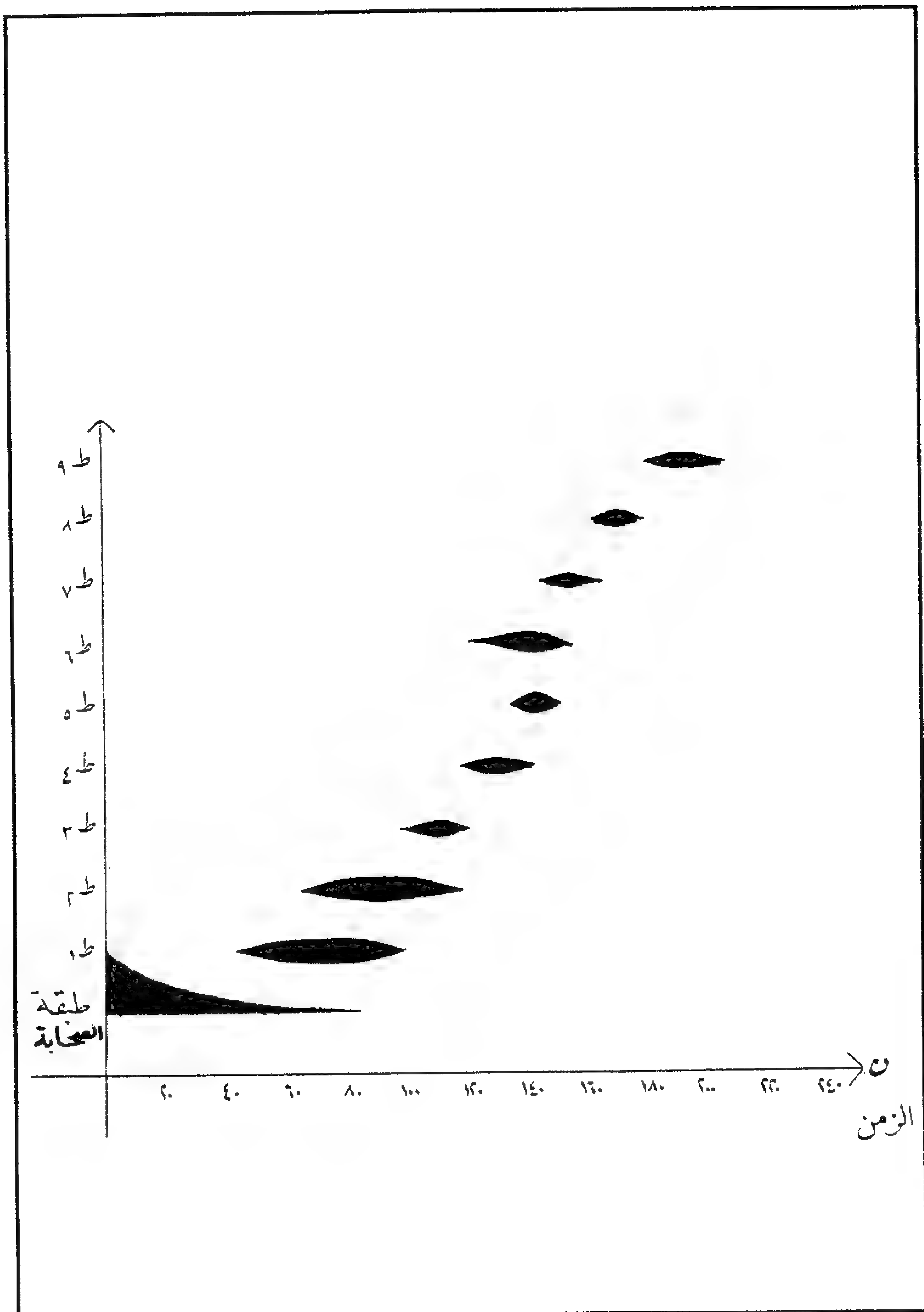
وقد اضطرب صنيعُ الحافِظِ الذهبيِّ في كُتُبِهِ الأخرى، فقسم هؤلاءِ في «تذكرةِ الحفاظ» في ٦ طبقات، وأخر قليلاً منهم (كمُسَدِّدٍ) للطبقة السابعة[2]، وقسَّمَهُم في «سيرِ النبلاء» إلى نحوِ ١١ طبقةً. أما في «المعين في طبقاتِ المحدثين»، فقد قسمهم إلى ٧ طبقات، قريباً مما فَعَلَ في التذكرة[3].

ص ٢٠]. وكذلك طبقاتُ التابعينَ فمن بعدهم، فالضحاكُ بنُ فيروزٍ عدَّهُ في الكبرى (٥/ ٥٣٦) في الطَّبقةِ الأولى من اليمانيين، وذكره في الطبقاتِ الصغرى في الثانية (تهذيب الكمال ١٣/ ٢٧٧)؛ فأمَّا عبدُ اللّه بنُ العلاءِ بنِ زَبْرٍ فقد ذكره في الكبرى (٧/ ٤٦٨) في الطبقةِ الخامسة، وجعله في الصغرى في الطبقةِ الرابعة (تهذيب الكمال ١٥/ ٤٠٨)؛ ولهذا نظائرُ كثيرةٌ عندَه.

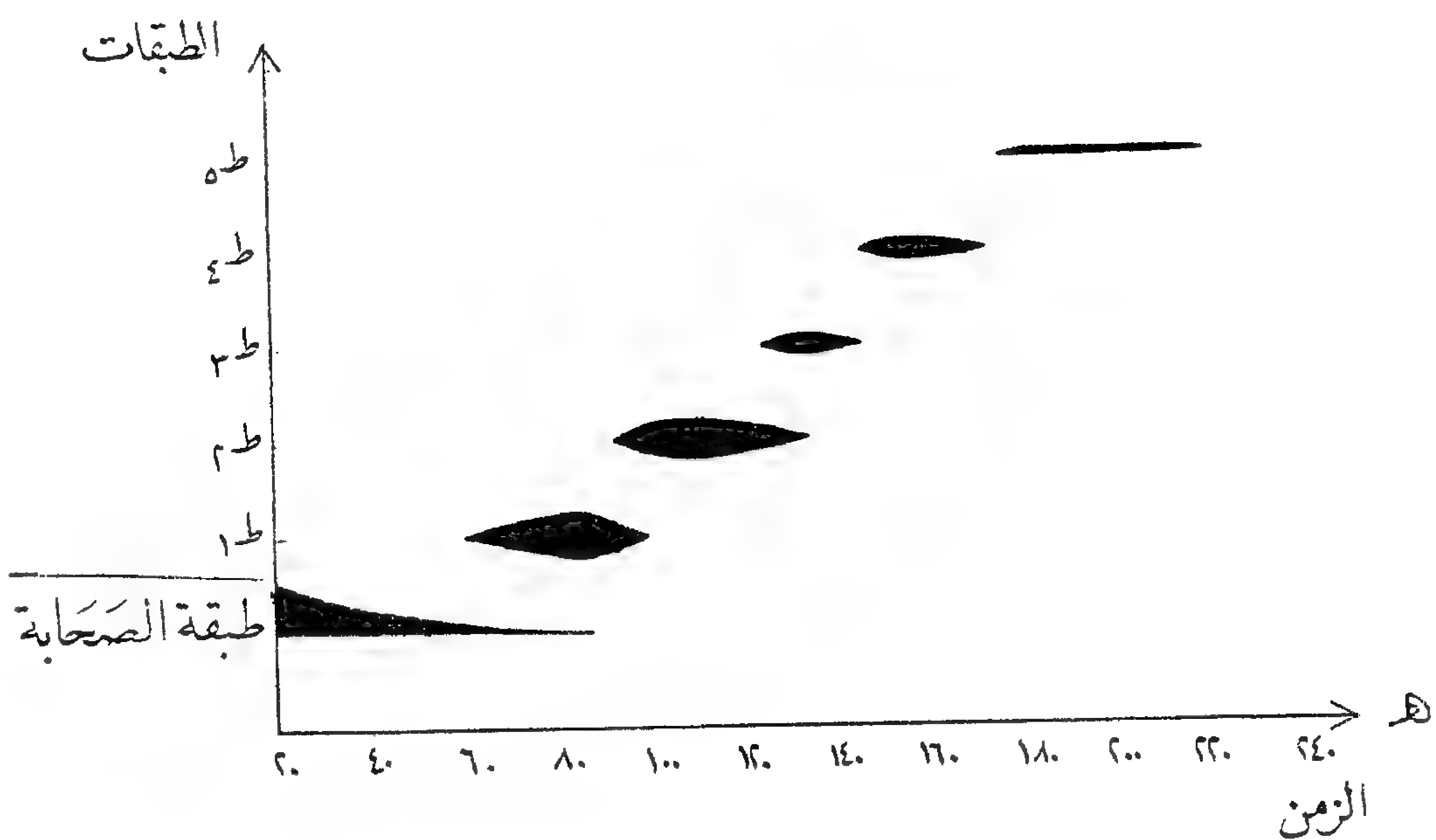
(١) هذا التقسيمُ غيرُ دقيقٍ، ولا يخدمُ أغراضَ علمِ الطبقات، إلا أنَّهُ يخدِمُ علمَ وفيات المحدثين، فيساعِدُ في تقريبِ تاريخِ وفاةِ من لم تُقَيَّدْ وفاتُه.

(٢) لاحظ أنه مثلما اختلف عددُ طبقاتِ الفترةِ الواحدةِ بين مصنفٍ وآخر، فإنَّ نهايةَ الفترة ليست واحدةً عند جميعهم، فختم خليفة كتابه بمن توفوا سنة ٢٢٨، أما ابن سعد فذكر أقواماً عاشوا بعدَهُ!

(٣) اضطرب صنيعُ الحافظِ الذهبيِّ في «معرفةِ القراءِ الكبار» اضطراباً عجيباً، فهو يقدِمُ المتأخِرَ ويؤخِّرُ المتقدمَ، وحدودُ طبقةِ القراءِ ليست مُمَيَّزَةً عنده تمييزاً دقيقاً، وربما ذكر في الطبقةِ الواحدةِ رجلين بين وفاتيهما نحوُ ٥٠ سنة! وأكثرُ كُتُبِ الذهبيِّ مراعاةً لأصولِ علم الطبقاتِ هو «تذكرةُ الحفاظ»، فإنَّ ما ينتقد عليه في هذا الكتاب ـ من بابِ التقديمِ والتأخيرِ ـ قليلٌ جداً.



شكل (٣) : طبقات المدنيين عند خليفة



شكل (٤): طبقات المصريين عند خليفة

ويجدُرُ بنا هنا أن نلتفتَ إلى اصطلاحِ ابنِ حِبَّانَ في «الثقاتِ» وفي «مشاهيرِ علماءِ الأمصار»، فقد قسَّم أهلَ العلمِ إلى ٤ طبقات: صحابةٍ، وتابعين، وأتباعِ التابعين، وأَتباعِ أتباعِ التابعين. أي أنه قَسَّم الفترة ـ من حدود سنة ٥٠ إلى قبيل سنة ٣٠٠[1] ـ إلى ثلاثِ طبقاتٍ فحسب، وبذا تجيءُ الفترةُ ـ من سنة ٥٠ حتى سنةِ ٢٣٠ ـ في أقلَّ من ثلاثِ طبقاتٍ عندَه.

ونحوُهُ صنيعُ الحافظِ أبي بكرٍ البرديجيِّ (ـ ٣٠١)، فقد قسم الرواةَ ـ في كتابه «طبقاتِ الأسماءِ المفردةِ» ـ منذُ عصرِ الصحابةِ حتى زمانِهُ هوَ إلى ٥ طبقات، فتجيء هذه الفترة كلها عنده في نحو ٣ طبقات.

وقد أشار الحافظُ الذهبي إلى ما يعترض المصنفَ في الطبقاتِ من الصعوبات، لا سيما ذلك السؤالُ المحير: أن يَضَعُ حدودَ الطبقات؟ فقال في ترجمة أبي الأحوصِ سَلَّام بن سُلَيْم الحَنَفِيِّ الكوفي: «مات سنة ١٧٩ مع مالكٍ وحمادِ (بنِ زيدٍ). وإنما أَخَّرْتُهُ لأنَّهُ أصغَرُ منهما قليلاً، ولا بُدَّ في كُلِّ طبقةٍ من مجاذَبَةِ الطبقتين، وإلا فلو بُولِغَ في تقسيمِ الطبقاتِ لجاءَتْ كلُّ طبقةٍ ثلاثَ طبقاتٍ أو أكثرَ» (تذكرة الحفاظ ص ٢٥٠).

أسسُ تقسيم الطبقات

نستخلص مما سبق النتائجَ التاليةَ، التي تلخصُ أسسَ تقسيمِ الطبقاتِ، ومناهِجَ العلماءِ المصنِّفين في هذا المجال:

(١) إنَّ تقسيمَ الرواةِ إلى طبقاتٍ (زمانيةٍ) مرهونٌ بنظرَةِ المصنف، فإنَّه ينظُرُ إلى خصائصِ كلِّ جماعَةٍ متعاصرين من المحدثين، فإنْ وَجَدَ (في عصرٍ ما) جماعةً متميزةً بالعلمِ والروايةِ عَدَّها طبقة. أي أنَّه ينظرُ إلى رؤوس النَّاس المتعاقبين في البلدةِ الواحدة، فيراهم أجيالاً متميزةً، فيضَعُ الحدودَ الفاصلةَ للطبقَاتِ بينَ كلِّ جيلٍ والَّذي يليه.

---

(١) ربما ذكرَ ابنُ حِبَّانَ بعضَ مشايِخِه ممن علا إسنادُهُم، وكانت لديهم بعضُ الثلاثياتِ الصحيحة، كأبي يعلى الموصلي (٨/ ٥٥)، وإسحاقَ بنَ إبراهيمَ البُشْتِيِّ (٨/ ١٢٢)، وقد ماتا سنة ٣٠٧. غير أنه يتوقف غالباً عند حدود سنة ٢٧٠ إلى ٢٩٠.

(٢) يعتمدُ عددُ الطبقاتِ في فترةِ الدراسةِ على نظرةِ المصنفِ وإحساسِهِ بتمايُزِ الجماعاتِ العلمية، كما ذكرناه آنفاً؛ وعلى وَفْرةِ المحدثين في المِصْرِ الواحد؛ فكلما كَثُروا ظهرَ التمايُزَ بينَهم واضحاً، فيبالغُ مصنفو الطبقاتِ في تقسيمِهم، لإظهار العلاقَةِ الَّتي تربطُ أفرادَ كلِّ جماعةٍ بعضَهُم ببعض. أمَّا إن كان عددُهم قليلاً[١] فإنَّ تأثيرَ المحدثِ في بلدَتِهِ يمتد زمناً أطوَلَ، إذ قلَّما يوجدُ من يَسُدُّ مكانَه؛ فتكونُ الطبقةُ سميكةً زمنياً، فيقلُّ عددُ الطبقات.

فالإمامُ مسلمٌ قَسَّمَ تابعي المدينةِ إلى أربعِ طبقاتٍ لكثرَتِهم، وقسَّم تابعي مكةَ والكوفةِ والبصرةِ والشامِ إلى ثلاثِ طبقاتٍ، وجعلَ المصريين طبقتين[٢]، وجمعَ تابعي الطائفِ في طبقةٍ واحدةٍ، وكذلك أهلَ اليمن، وأهلَ اليمامة.

(٣) كُلَّما بولِغَ في تقسيمِ الطبقاتِ، كانَ التصنيفُ أَدَقَّ وأوضَحَ ونتيجَتُهُ أَصَحَّ، وظهر التجانُسُ بينَ أفرادِ الطبقةِ الواحدة. فإنْ كانَت الطبقاتُ سميكةً ضَمَّتْ عدداً من الناسِ بينهم شيءٌ من التبايُنِ والإخْتِلاف. وإليه يشيرُ كلامُ الحافِظِ الذهبيِّ الذي نقلناهُ آنِفاً.

فالإمامُ مسلمٌ جعلَ صغارَ تابعي البصرة (أصحابَ أنس) في طبقةٍ واحدةٍ، فحشرَ فيها النضرَ بنَ أنسِ بنِ مالكٍ (توفي سَنَةَ بضعٍ ومئة)، ومعاويةَ بنَ قُرَّةٍ (ـ ١١٢)، مع ثابتٍ (ـ ١٢٣)، وقتادة (ـ ١١٨) وأنسِ بنِ سيرينَ (ـ ١٢٠)، وأبي التَّياحِ (ـ ١٣٠)، وتَوْبةَ العنبري (ـ ١٣٠)، وسليمانَ التيميَ (ـ ١٤٢)، وحُمَيدِ الطويلِ (ـ ١٤٣)، وأبي خَلْدَةَ خالدِ بنِ دينارٍ (ـ ١٥٢). فأمَّا خليفةُ فقد وَزَّعَ هؤلاءِ على ٥ طبقات! مراعياً زمانَ تحديثِ كلٍّ منهُم، وتاريخَ وفاتِهِ، ومستوى تابِعِيَّتِهِ (كثرةَ سماعَهِ من الصحابي، ومدى لزومِهِ لَه).

ولعلَّ خليفَةَ بالَغَ في تشريحِهِ للطبقات، غيرَ أَنَّ تصنيفَهُ أَدَقُّ كثيراً من تصنيفِ

(١) كأهلِ اليمنِ، والطائِفِ، والجزيرةِ الفراتيَّة.

(٢) تناقص التابعونَ بمصرَ سِراعاً، فكانَ آخرُهُم يزيدَ بنَ أبي حبيبٍ (ـ ١٢٨) وعبيدَ اللّهِ بنَ المغيرة (ـ ١٣١)، لهما روايةٌ عن عبدِ اللّهِ بنِ الحارثِ بن جَزْءٍ. وبقي ثقاتُ التَّابعينَ في العراق إلى نحوِ سنةِ ١٦٠. أما آخرُ تابعي الشام الثقاتِ وفاةً فهو حَريزُ بنُ عثمانَ الرَّحَبِيُّ الحمصي (ـ ١٦٣).

مسلم.

(٤) اتفَق مصنفو الطبقاتِ الأوائِلِ على إخراجِ طبقة الصحابة من التَّعداد، فالطبقةُ الأولى عندَهُم تضمُّ كبارَ التابعين. أما الصحابةُ فهُمْ طَبَقَةٌ مستقلةٌ بِها تقاسُ جميعُ الطَّبقات وإليها تَنْسَبُ[١]: فمن أدرَكَ جماً غفيراً من الصَّحابَةِ فهو في الطبقةِ الأولى، ومن أدركَ أو لقي مئاتِ الصحابَةِ فهو في الطبقة الثانية، ومن أدركَ عشراتِ الصحابَةِ ففي الثالثة، ومن أدرك صحابياً أو اثنين ففي الرابعة. . .

وخالفهم المتأخرون كالذَّهبيِّ (في التذكرة)[٢]، وابنِ حَجَرٍ (في التقريب)، فعُـدوا طبقَـةَ الصحـابَـةِ الطبقَـةَ الأولى، وكبـارَ التـابعين في الطبقَـةِ الثـانيـةِ، وهكـذا دوالَيْكَ[٣]. وطريقَةُ المتقدمينَ أَصَحُّ وأوجَه.

(٥) إنَّ عَدَّ الراوي في طبقةٍ ما مرهونٌ بنظرةِ مصنفِ الطبقات (هل الراوي متقدمٌ أم متأخر؛ وعددُ طبقاتِ الفترةِ التي يَدْرَسَها المصنف). ونضربُ مثالاً لذلك بـ حميدِ الطويلِ صاحبِ أنس، فقد عَدَّهُ الهيثمُ بنُ عديٍّ ومسلمٌ في الطبقة الثالثة، وذكره ابنُ سعـدٍ في الرابعة، وعده خليفةُ في السادسة[٤]. فتعيين طبقةِ الراوي أمرٌ نِسْبِي، يتفاوَتُ من مُصَنِّفٍ لآخَرَ؛ بل من كتابٍ لآخرَ للمصنِّفِ نفسِه.

(٦) ربمـا اضطـرَبَ المصنفُ في تعـدادِ الطبقـاتِ وتعييـنِ حـدودِهـا في كتبـه العديدة. كما ذكرنا عن ابنِ سعدٍ والحافظِ الذهبي. فإذا كانَ الراوي مترجماً في الطبقة الخامسة من «تذكرة الحفاظ»، فليس يعني ذلك أننا سنجده ـ ولا بُدَّ ـ في الطبقةِ الخامسةِ من «سيرِ أعلامِ النبلاء».

(٧) يختلف سمك الطبقةِ (أو مداها الزمني) من طبقةٍ لأخرى، ومن قطرٍ لآخرَ

---

(١) فهي طبقةٌ «معياريةٌ» أو «قياسيَّةٌ» (Reference).

(٢) مشى الحافظُ الذهبيُّ في «المعين في طبقات المحدثين» على اصطلاحِ المتقدمين، فأخرجَ الصحابةَ من التعدادِ، وجعلَ كبارَ التابعينَ الطبقَةَ الأولى.

(٣) فإذا ذكرَ خليفةُ رجلاً في الطبقةِ الخامسة، وذكره ابنُ حَجَرٍ في الخامسة، فإنَّهما في حقيقةِ الأمرِ غيرُ متفقَيْنِ في تقديرِ طبقَةِ الراوي، لأنَّ الخامسةَ عندَ خليفةَ تعادُلُ السادسةَ عندَ ابنِ حَجَر.

(٤) انظر تهذيبَ الكمال ٧/ ٣٥٨؛ وطبقاتِ ابنِ سعدٍ ٧/ ٢٥٢ وطبقاتِ خليفةَ ص ٢١٩، وطبقاتِ مسلم ق ١٩ ب.

عند كلِّ مصنفي الطبقات. فإذا حسبنا المدى الزمني[1] لطبقاتِ كتابِ المُعينِ، فسنجدُ مدى الطبقةِ الثالثةِ نحو ١٥ سنة، وهي المدة بين مُعَدَّل تفاني طبقةِ الحسنِ (الثانية)، وفناءِ طبقةِ الزهريِّ (الثالثة): ومدى الطبقةِ الرابعةِ نحوَ ٢٥ سنة؛ ومدى الخامِسَةِ نحوَ ٣٠ سنة؛ ومدى السادِسَةِ نحوَ ٢٠ سنة.

(٨) إنَّ بروزَ بعضِ العلماءِ في زمنٍ ما وتميزَّهُم (عَمَّنْ سبقَهُم) بالعلمِ والروايةِ يعني ظهورَ طبقةٍ جديدة، كما أسلفنا؛ لذا فكثيراً ما تنسبُ الطبقةُ لأشهرِ أعضائها[2]، كقولِ الذَّهبي في المعين: الطبقةُ الثانيةُ من أَئمَّةِ التَّابعين رحمهم اللَّه، كالحسنِ ومجاهدٍ (ص ٣٧). وبعدَهُم (ص ٤٤): الطبقةُ الثالثةُ من التابعين، وهم طبقةُ الزُّهريِّ وقتادَةَ وأبي الزبير؛ ثم: طَبَقَةُ الأعمشِ وأبي حنيفةَ (ص ٥١)، تليها طبقةُ سفيانَ الثوريِّ ومعمرٍ (ص ٥٩)، فطبقَةُ سفيانَ بنِ عيينةَ ووكيعٍ (ص ٦٤) وهكذا...[3]

(٩) أمَّا عَدُّ الراوي في طبقةٍ زَمَنيَّةٍ ما فيعتمد على عدة عوامِلَ مجتمعة، هي:

(أ) تاريخُ ولادةِ الراوي.

(ب) تبكيرُ الرَّاوي في طلب العلم، أو تأَخُّرُه.

(جـ) علوُّ طبقةِ شيوخِ الراوي، أو نزولُ إسنادِه.

(د) تقدُّم وفاةِ الراوي، أو تأَخُّرها.

تنبيهٌ وتنويهٌ

إعلم أن اختلافَ العلماءِ في عددِ الطبقات وحدودِها لا يعني أنَّ هذا العلمَ

---

(١) حِسابُ سمكِ الطبقةِ أو مداها الزمنيِّ ليس بالأمرِ السهل، والاعتمادُ فيه على معدلُ وفياتِ أفرادِ الطبقة. فإذا أردنا أن نعرفَ المدى الزمني لطبقةِ الزهريِّ وقتادةَ فنحسب معدَّل وفياتِها، ولنفرض أنه ١٢٠؛ ثم نحسبُ معدلَ تواريخ وفياتِ الطبقةِ السابقة (طبقةِ الحسنِ ومجاهدٍ)، ولنفرض أنَّه ١٠٥، فيكون المدى الزمنيُّ لطبقةِ الزهريِّ وقتادة: ١٢٠ ـ ١٠٥ = ١٥ سنة. وهذه الفترةُ ـ في الغالب ـ هي المدةُ التي بَرَزَتْ فيها هذه الطبقةُ بروزاً بيناً، وأدَّتْ دورها العلميَّ فيها.

(٢) يقالُ لهم: رؤوس الطبقة.

(٣) لاحظ أنَّ الطبقةَ عندَ الذهبيِّ في المعينِ قد تجمعُ بينَ الشيخِ والتلميذِ، فإنَّ الأعمشَ سمع الحديثَ قبل أن يولدَ أبو حنيفةَ؛ وكذلك روى ابنُ عيينةَ عن طائفة من العلماء ماتوا قبل أن يولَدَ وكيع؛ إذ الطبقةُ في المعين سميكةٌ جداً.

فارغٌ لا حقيقةَ له، أو أنَّ أمرَهُ مبنيٌّ على التَّكَهُّنِ والتَّخَرُّصِ! بل هو علمٌ جليلٌ متجذرٌ في نفوسِ كبارِ المحدثينَ العارفينَ بالرِّجال، وإنَّما يجهَلُهُ ويُهْملُ التفكيرَ فيه من لَمْ تكنْ له عنايةٌ بالأسانيدِ والرِّجال وتواريخِهِم وجرحِهِم وتعديلِهِم. وإنَّما يَدُلُّ اختلافُهم على أنَّ التقسيمَ على الطبقاتِ أمرٌ نسبيٌّ كما شرحناه من قبل.

ثم إنَّ أيَّ علمٍ (من العلومِ الشرعيةِ، والعلومِ الطبيعيةِ والتجريبيةِ) لا يخلو من إشكالاتٍ وغوامضَ قد تحيرُ المشتغلينَ بِهِ، فتكثرُ اجتهاداتُهم فيها وتتعددُ آراؤهم، لكنها لا تنفي ثبوتَ أصلِ العلمِ، ولا قواعِدَهُ وأُسَسَهُ[1].

فالإمامُ مسلمٌ إذ صَنَّفَ حميداً الطويلَ في الطبقةِ الثالثة، كان يعتمدُ على علاقةٍ بسيطةٍ، هي: تقدمُ الرَّاوي أو تأَخُّرهُ، وكم عاصَرَ من الصحابةِ رضي اللَّهُ عنهم. فجعل من أدرَكَ أبا بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ وعلياً في الطبقةِ الأولى، ومن أدركَ أبا موسى الأشعريَّ وعمرانَ بنَ حُصَيْنٍ وأبا هريرةَ وطبقتَهُم في الثانية، ومن أدركَ صغارَ الصحابةِ كجابرٍ وأنسٍ في الطبقةِ الثالثة. فيستوي عندَهُ في هذه العلاقَةِ قتادَةُ وثابتٌ وحميد وأبو خَلدة.

أما خليفةُ بنُ خَيَّاطٍ فإنَّهُ كان ينظرُ إلى تعاقبِ أدوارِ العلماءِ في التحديثِ ونشرِ العلم؛ فكُلَّما لاحَظَ بروزَ جماعةٍ من المحدِّثين لَهُمْ حضورٌ متميِّزٌ ودورٌ واضحٌ، عدَّهمْ طَبَقَةً. فضمت **الطبقةُ الأولى** عندَه من ماتَ في زمنِ معاويةَ إلى أوائلِ حُكْمِ الحجاجِ العراقَ[2]. وضمت **الطبقةُ الثانيةُ** شهداءَ الجماجِم، ومن حَدَّثوا في ولايةِ الحَجَّاج. وجعَلَ في **الثالثةِ** علماءَ البصرةِ المتميزين في نهايةِ القرنِ الأول وبدايةَ

(١) فكم من حديثٍ صحَّحه حافظٌ مشهورٌ فطعنَ في صحَّته حافظٌ آخر؛ غيرَ أنَّ هذا لا ينفي أسسَ علم التصحيحِ والتعليل، ولا يدلُ على أنَّ العلماءَ يصححونَ أو يعللونَ الأحاديثَ بالهوى. فإنَّ الأحاديثَ المرويةَ تنتمي لمجموعتين كبيرتين: **مجموعةِ الحديثِ الصحيح** (أو **مجموعَةِ الحسنِ** عندَ الترمذيِّ)، **ومجموعَةِ الحديثِ الضعيف** (أو الغريبِ عنده). ولكنِ حدودَ المجموعتينِ عند الحفاظ غيرُ قَطعِيَّةٍ، بل تخضعُ للاجتهادِ والتجاذبِ والنِّقاش؛ فثمة **مجموعةٌ ثالثةٌ**، تضم الأحاديثَ التي يَتَوَقَّفُ العلماءُ في الحكمِ عليها، وإنْ أخرجوها في المسانيدِ والسُّنَن، وهذه الأحاديثُ يحكمُ عليها الترمذيُّ بعبارةِ: «حسنٌ غريب».

(٢) انقضَتْ هذهِ الطبقةُ ـ وأكثرُ الَّتي تليها ـ في حياةِ أنسٍ رضي اللَّه عنه!

القرنِ الثاني، كجابرِ بنِ زيدٍ والحسنِ وابنِ سيرينَ. وعدَّ في الرابعةِ من حَدَّثوا بعدَ وفاةِ الحسنِ إلى سنةِ بضعٍ وعشرينَ ومئة، كقتادةَ وثابتٍ وأبـي جَمْرَةَ الضُّبَعِيِّ صاحبِ ابنِ عباسٍ، وأبـي عمرانَ الجَوْنِيِّ. وجعَلَ أصحابَ أنس ونحوَهم ممن تُوُفُّوا قُبَيْلَ الطّاعونِ العام (سنة ١٣١) أو فيه، في الطبقةِ الخامسةِ، كأبـي التَّيَّاحِ ومالِكِ بنِ دينارٍ وأيوبَ السخْتِيانِيِّ. وجعَلَ في السادسةِ أصحابَ الحسنِ وابنِ سيرينَ، كيونُسَ بنِ عُبَيْدٍ وداودَ بنِ أبـي هندٍ وخالدِ الحذاءِ، وضمَّ إليهم أصاغِرَ أصحابِ أنسٍ ممن سَمَعوا منه يسيراً وأكثروا عن كبار أصحابِه، مثلَ سليمانَ التيميِّ وحميد الطَّويل. وأهلُ هذه الطبقةِ تُوُفُّوا في خلافَةِ أبـي العباس السَّفاح، أو في النصفِ الأولِ من خلافَةِ المنصور.

فعدُّ حميدٍ في الطبقةِ السادسةِ صحيحٌ من وجهةِ نظرِ خليفةَ. إذ أنَّ حميداً لم يكنْ يحدثُ في زمانِ الطبقةِ الرابعةِ، لاستغناءِ النَّاس بقتادةَ وثابتٍ وأمثالِهما عن حميدٍ وأقرانِه، فلما انتقَلَ هؤلاءِ إلى بارئِهم جاءَ دورُ بقَايا أصحابِ أنسٍ، وأصحابِ الحسنِ وابنِ سيرينَ في نشرِ العلم.

الفصل الثالث

تداخل الطبقات

تعريفه: تداخُلُ الطبقاتِ هو أن يصنفَ راوٍ من طبقةٍ ما في الطبقةِ السابقةِ لطبقتِهِ الحقيقية، أو التاليةِ لها.

أسبابه: ينتجُ تداخلُ الطبقاتِ عن عدةِ أسبابٍ، أهمُها:

أولاً: تقدمُ الراوي في طلبِ العلم، وسماعُهُ للحديث في صغرِه، فربما عُدَّ مع من هم أكبرُ سناً منه[1]؛ أو تأخُّره في الطلب فيعد في طبقة هو أسنُّ منهم، لأنَّ إسنادَه موازٍ لإسنادِهم[2].

ثانياً: ظهور أثرِ الراوي مبكراً في بلادِه، لفقهِهِ أو لسعةِ علمه، أو لرحلَتِه

(١) مثلُ تقدم سفيانَ بن عيينةَ في السماعِ، فسمع من عمرو بن دينارٍ وأبي إسحاقَ السبيعي وعبيد اللّه بنَ أبي يزيد والزهريِّ وأبي الزُّبير المكيِّ وطائفةٍ من العلماء ماتوا وله بضعَ عشرةَ سنة، فشارك شعبةَ ومالكاً والثوريَّ في أكثرِ شيوخهم، وإن كانوا أسنَّ منه. وكذلك بَكَّرَ أبو القاسم البغوي (٢١٤ ـ ٣١٧) بالسماعِ فأدركَ عليَّ بن الجعد (١٣٤ ـ ٢٣٠)، آخرَ أتباع التابعين الثقاتِ وفاةً، وكثيراً من القدماءِ، فكان أعلى إسناداً من الترمذي والنَّسائيِّ وابنِ ماجَهْ، وقد ماتوا قبلَهُ بدهر.

(٢) قال الذهبي في ترجمة الحافظ الزاهدِ أبي القاسم سعدِ بنِ عليِّ بن محمد الزَّنْجانيِّ الحرميِّ (نحو ٣٨٠ ـ ٤٧١): «حدث عنه أبو بكرٍ الخطيبُ وهو أكبرُ منه.» (التذكرة ص ١١٧٤، وسير النبلاء ١٨/ ٣٨٥). علق عليه الشيخُ المُعَلِّميُّ فقال: «أي أقدمُ سماعاً، فإنَّ الخطيبَ بكَّر بالسماع، ولم يسمع الزنجانيُّ إلاّ كهلاً؛ أما السنُّ فالزَّنجانيُّ أكبَرُ من الخطيبِ بأزيدَ من عشرِ سنين». **قلت:** يروي الخطيبُ عن أبي الحسينِ بن المُتَيِّم (ـ ٤٠٩)، وهلالِ الحَفّار (ـ ٤١٢)، وأبي عمرَ بن مهدي (ـ ٤١٢)، والطبقة، فأما الزنجانيُّ فأقدمُ شيوخه ابنُ نظيفٍ المصريُّ (ـ ٤٣١)، وأبو القاسم بن الطُّبَيْزِ الدمشقيُّ (ـ ٤٣١)، والطبقةُ. لذا أخرهُ الذهبي في كتبه عن الخطيب (بينهما ١٠ تراجم في التذكرة)، وقال فيه: لو سمع في حداثته للحق إسناداً عالياً، ولكنه سمع في الكهولة.

وجلبِهِ أسانيدَ البلادِ البعيدة. فقد كان إبراهيمُ النخعيُّ (٣٨ ـ ٩٦) مقصوداً في حياةِ أصحابِ عمرَ وعبدِ اللَّه[1]؛ فعدهُ مصنفو الطبقاتِ مع الشعبيِّ، مع أنه أصغرُ سناً (بعشر سنينَ ونيف)، وأنزَلُ إسناداً.

ثالثاً: تقدمُ وفاةِ الراوي وموتُه شابّاً، كعمرَ بنِ عبدِ العزيز (٦٢ ـ ١٠١)، وإبراهيمَ بنِ يزيدَ بنِ شَرِيكٍ التيميِّ (٥٢ ـ ٩٢)، وعبد الرحمن بن إسحاقَ العامِريِّ القرشيِّ ـ مولاهُم ـ الملقبِ بعَبَّادٍ (ـ ١٣٠)، وزيدِ بنِ أبـي أُنَيْسَةَ (ـ ١٢٥).

رابعاً: تأخر وفاة الراوي عن أقرانه، كزياد بنِ عِلاقةَ (ـ ١٣٥)، وأبـي بكر بن عياش (٩٥ ـ ١٩٣) الكوفيَّيْن.

فتداخُلُ الطبقاتِ إذن نتيجةٌ طبيعيةٌ لتجاذُبِ الطبقات، واستحالَةِ وضعِ حدودٍ فاصِلَةٍ بينَ الطبقةِ والَّتي تليها.

وقد أشار الحاكمُ أبو عبدِ اللَّه النيسابوريُّ إلى هذا التداخلِ فقال: «طبقةٌ تُعَدُّ في التابعين ولم يصحَّ سماعُ أحدٍ منهم من الصحابة، منهم: **إبراهيمُ بنُ سويدٍ النخعي**[2]، وإنما روايتُه عن علقمةَ والأسودِ، ولم يدرك أحداً من الصحابة، وليس هذا بإبراهيمَ بنِ يزيدَ الفقيه.» (معرفة علوم الحديث ص ٤٥).

نماذج من تداخل الطبقات

(١) **إبراهيمُ بنُ يزيدَ النخعي** (٣٨ ـ ٩٦): أُدخِلَ على عائشةَ رضي اللَّه عنها وهو صغيرٌ، وعاصَرَ بالكوفةِ صغارَ الصحابةِ كزيدِ بن أرقمَ وأبـي جُحَيْفَةَ وعبدِ اللَّهِ بنِ أبـي أوفى وذويهِم فلم يسمع منهم حرفاً واحداً، اكتفاءً بأصحابِ عبد اللَّه بنِ مسعودٍ وفقهاءِ أهلِ بيته، كما تقدم.

---

(١) قال الأعمش: «كان إبراهيمُ صيرفياً في الحديث (يعني ناقداً بارعاً)، وكنتُ أسمع من الرجالِ فأجعَلُ طريقي عليه، فأعرضُ عليه ما سمعتُ. وكنتُ آتي زيدَ بنَ وهبٍ وضرباءَه في الحديث في الشهرِ المرةَ والمَرَّتين، وكان الذي لا أكاد أُغِبُّه إبراهيمُ.» (الجرح والتعديل ٢/ ١٧).

(٢) إبراهيمُ بنُ سويدٍ هذا روى عنه سلمَةُ بن كُهَيل، وزبيدُ بنُ الحارث اليامِيُّ، والحسنُ بن عبيد اللَّه النَّخَعِيُّ، توفي نحو سنة ١٠٠؛ وليسَ بالمكثر، لذا أهمَلَهُ خليفَةُ وابنُ سعدٍ ومُسلم. ترجمته في التاريخ الكبير ١/ ٢٩٠، والجرحِ والتعديلِ ٢/ ١٠٣، وثقاتِ ابنِ حِبَّانَ (٦/ ٦: أتباعِ التابعين)، وتهذيب الكمال ١/ ١٠٤.

فإبراهيمُ إذن ليس بتابعي، مع أنَّ في أصحابِه جماعَةٌ من التابعين![1] وإبراهيمُ ـ بعدَ هذا كلِّه ـ معدودٌ في طبقة أواسطِ التابعين، مع الشعبيِّ ونظرائِه[2].

(٢) أبو رجاءٍ عِمرانُ بن تَيْمٍ العطارديُّ التميميُّ البصري (ـ ١٠٧): تابعيٌّ جليلٌ مخضرم، أسلمَ في حياةِ النبي ﷺ[3]، وروى عن عمَرَ فمن بعده، فهو من رؤوس الطبقة الأولى بالبصرة؛ غير أنه عُمِّرَ أزيدَ من ١٢٠ سنة حتى أدركه أصاغِرُ أصحابِ الحسن، كجريرِ بن حازمٍ، وأبي الأشهبِ جعفرِ بنِ حَيَّانَ العطارديِّ، ومعاويةَ بنِ عبدِ الكريمِ الثقفيِّ (الملقبِ بالضَّالِ)، وذويهم. لذا قال عنه خليفة: عُمِّرَ حتى صارَ في الطبقة الثانية (ص ١٩٦).

(٣) ذكر الذهبيُّ الإمام يحيى بنَ شرفٍ النووي (٦٣١ ـ ٦٧٦) في الطبقة العشرين من تذكرة الحفاظ (ص ١٤٧٠)، ثم قالَ في أول الطبقةِ الحاديةِ والعشرين (ص ١٤٨٦): «النواويُّ شيخُ الإسلامِ محيي الدين، هو سيدُ أهلِ هذه الطبقة، وإنما ذكرتُهُ في الطبقةِ العشرين لتقدمِ موتِه، رحمةُ اللَّه عليه».

(٤) وقال الذهبيُّ في المعين (ص ٦٤): طبقةُ سفيانَ بنِ عيينةَ ووكيعٍ.

قلت: قد ذكر في هذه الطبقةِ عبدَ الرحمٰن بنَ مهديٍّ (١٣٥ ـ ١٩٨) ووكيعاً

---

(١) صاحباه حمادُ بنُ أبي سليمانَ والزبيرُ بن عديٍّ سمعا من أنس؛ وصاحبه عمرو بن مرةَ يروي عن ابنِ أبي أوفى؛ وصاحبه الحكم بن عُتَيْبَةَ سمع ابنَ أبي أوفى وأبا جحيفةَ...

(٢) انظر طبقاتِ ابن سعد ٦/ ٢٧٠، خليفةَ ص ١٥٧، مسلم ق ١٦ أ. وقد عدَّهُ الحافظُ ابن حجر في الطبقة الخامسة، وهم الذين لهم أدنى حظٍ من السماع من الصحابة أو الرؤية؛ إذ كان ابن حجرٍ يهتم في تصنيفه طبقاتِ التابعين بكثرةِ السماع من الصحابة أو قلته، أكثر من اهتمامه بعامل الزمن. وقد حشر إبراهيمَ في الطبقة الخامسة مع عدد من تلامذته كعمرو بن مرة، وحماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة والزبير بن عدي، وسليمانَ الأعمش. ومما لا شك فيه أنَّ ذكرَ الشيخِ وتلامذتَه في طبقةٍ واحدةٍ غيرُ منطقي، فإنَّه شيخُهم وأكبرُ منهم سناً، وقد سمع الحديثَ قبل أن يولَدوا! ولم يقع ابنُ سعدٍ وخليفةُ ومسلمٌ في هذا الإشكال، إذ تغاضوا عن عدمِ سماعِهِ من الصحابة، ونظروا إلى سماعِهِ من كبارِ التابعين (كعلقمةَ والأسودِ)، وتقدمِ موته، فصنفوه مع الشعبيِّ وذويه، حتى إنَّ ابنَ حِبَّانَ ذكره في التابعين (٤/ ٨)!

(٣) انظر التاريخَ الكبير ٦/ ٤١١، وطبقاتِ ابن سعد ٧/ ١٣٩، والاستيعاب (٣/ ٢٣ ـ ٢٦)، ومعرفةَ علوم الحديث للحاكم ص ٤٤.

(١٢٩ ـ ١٩٧) وأقرانَهم مع ابنِ عيينةَ (١٠٧ ـ ١٩٨)، والحقُّ أنَّ أكثرَ من في الطبقةِ من تلامذته، ووكيعٌ وعبدُ الرحمٰن يحدِّثان عنه[١]؛ ولكنَّ تأخرَ موتِ سفيانَ جعل الذهبيَّ يؤخرهُ في الطبقة[٢].

الإشكالاتُ الناتجةُ عن تداخل الطبقات

تداخلُ الطبقاتِ يسببُ للمشتغلين بهذا العلمِ مشاكِلَ عسيرةً، منها:

(١) **ترددُ المصنفِ في تعيين طبقة بعض الرواة:** فقد ذكر خليفةُ أبا رجاءٍ العطارديَّ، وعبدَ اللَّه بنَ شقيقٍ العُقَيْليَّ، وحكيمَ بنَ معاويةَ بنِ حيدةَ القشيريَّ في الطبقةِ الأولى من البصريين (ص ١٩٦، ١٩٧)، ثم ذكر أنَّهم عُمِّروا حتى صاروا في الطبقة الثانية. وقال في الكوفيين: «الطبقةُ الثالثةُ، عُمِّرَ بعضهم» (ص ١٥٤). وذكر صُدَيْقَ بنَ موسى بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ الزبيرِ في الطبقة السادسة من المدنيين، ثم كأنه شكَّ فيه، فقال: «يلحق في الطبقةِ الخامسة.» (ص ٢٦٨).

وكان ابنُ حجرٍ قد جعلَ عروةَ بن الزبير في الطبقة الثانية (كبارِ التابعين)، ثم تنبَّهَ لخطئه فغيَّر نسختَهُ وكتب: من الثالثة. (مقدمة تقريب التهذيب ص ٤٦).

(٢) **ترددُ المصنِّفِ في تحديدِ الطبقاتِ نفسِها:** فربما قَسَمَ المصنفُ الطبقةَ الواحدةَ إلى طبقتين، بغيةَ المزيدِ من الدقة. فخليفةُ يقول في الكوفيين: الطبقةُ السادسة، ومنهم من حدَّث مع الخامسة (ص ١٦٦). ويقول في المدنيين: الطبقةُ الخامسةُ، وهم قريبٌ من الرابعة (ص ٢٦٥)، ثم: الطبقةُ السادسةُ، وهم قريبٌ من الخامسة (ص ٢٦٧).

والإمامُ مسلمٌ قَسَّم كبارَ تابعي المدينة إلى طبقتين (ق ٧ ب، ق ٨ أ)، فقال: ذكرُ تابعي أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ على طبقاتِهم وأزمانِهم وبلدانِهم، فأول ما نبدأُ

---

(١) قال ابنُ حبانَ: سمعت ابنَ خزيمةَ يقول: سمعتُ أبا موسى محمدَ بنَ المثنى يقول: «سمعت رباحَ بنَ خالدٍ الكوفيَّ يقول لسفيانَ بن عيينَةَ في المسجد الحرام: يا أبا محمد! أبو معاويةَ يحدث عنك بشيءٍ لستَ تحفَظُهُ اليومَ، ووكيعٌ يحدثُ عنك بشيءٍ لست تحفظه اليوم؟! قال: «صَدَّقْهُم، فإنِّي كنتُ قبلَ اليوم أحفَظَ مني اليومَ»؛ قال أبو موسى: وهذا سمعته يقوله في سنة ١٩١.» (الثقات ٨/ ٢٤٢).

(٢) ماتَ سفيانُ بعدَ وكيعٍ بشهرين!

بذكرِه منهم: «من قيل إنَّه وُلِدَ في حياةِ النبي ﷺ. . .»ـ فذكر ١٢ تابعياً، ثم قال: «ومن تابعي أهلِ المدينةِ ممن يشبهُ من سمّينا قبلَهُم في العُلُوِّ والدرجةِ، وبعضُهُم في السنِّ أصغرُ من بعض»ـ فذكر ٦١ رجلاً.

والحافظُ الذهبي اضطُرَّ إلى أن يَقْسِمَ الطبقةَ الثالثةَ عشرةَ من طبقاتِ «تذكرةِ الحفاظ» إلى طبقتين: كبرى، وصغرى (التذكرة ص ٩٩٧، ١٠٦٧). فذكرَ في الصغرى حفاظاً قاربت وفياتُهم وفياتِ المذكورين في الكبرى، غير أنهم أصغرُ سناً وأنزل إسناداً.

(٣) ظهورُ مفارقاتٍ غير منطقية في تصنيف المترجمين: كذكرِ الابنِ في طبقة أبيه[١]، أو ذكرِ الشيخِ وتلاميذِه في طبقةٍ واحدة[٢]، أو تأخيرِ طبقةِ عالي الإسنادِ عمن هو أنزَلُ منه إسناداً[٣].

---

(١) ذكر خليفةُ (ص ٢٧٥) وابنُ سعدٍ (٥/ ٤١٥ ـ ٤١٧) محمدَ بنَ عبد الرحمن بن أبي الزناد تلوَ أبيه، لأنه أدركَ أكثرَ شيوخِ أبيه، ومات بعده بإحدى وعشرين ليلة!

(٢) ذكرنا أن ابنَ حجرٍ جعل إبراهيمَ النخعي وتلاميذَه في طبقةٍ واحدة.

(٣) ذكر مصنفو الطبقات أبا إسحاقَ السبيعي (٣٢ ـ ١٢٧) في طبقة متأخرة عن طبقة إبراهيمَ النَّخَعيِّ وإبراهيمَ التَّيْمِيِّ (نحو ٥٢ ـ ٩٢)، مع أنه أسنُّ منهما وأعلى إسناداً، فالنخعيُّ لم يسمعْ من صحابيٍّ قطُّ كما ذكرنا، ولم يسمع التيمي من صحابيٍّ غيرِ أنس. انظر طبقاتِ ابن سعدٍ (٦/ ٢٧٠، ٢٨٥، ٣١٣)، وطبقاتِ خليفةَ (ص ١٥٥، ١٥٧، ١٦٢)، وطبقاتِ مسلم (ق ١٦ أ، ١٦ ب).

الفصل الرابع

الأخطاء التي يقع فيها مصنفو الطبقات

إنَّ التصنيفَ على الطبقات ليس بالأمر السهل، إذ عَدُّ الراوي في طبقةٍ ما (زمانيةٍ أو مكانيةٍ) أمرٌ لا يعنيه وحدَهُ أو يعتمد عليه فحسبُ؛ بل يعتمد على أقرانِهِ وكثرتِهم ومنزلتِهِ بينَهم، ويعتمد أيضاً على شيوخه وتلامذته. فلهذه العلاقاتِ المتشابكة وللإشكالاتِ التي عرضناها فيما سبق، فإنَّ مصنفي الطبقات قلما ينجون من ارتكابِ أخطاءٍ متنوعة؛ منها:

(١) **الأخطاءُ التاريخية:** كالخلطِ في اسم الراوي ونسبه وتاريخ وفاته، وهي أخطاءٌ عاديةٌ تقع لمصنفي كتبِ التواريخِ والجرحِ والتعديل. والملفتِ للنظر أنَّ الأخطاءَ التاريخيةَ نادرةٌ في كُتُبِ الطبقات، إذ أكثَرُ المترجمين فيها من المعروفين غالباً؛ وقلما يُخْطِىءُ المحدثون في أسماءِ هؤلاء، إنَّما يختلفون في أسماءِ المجاهيل[١].

---

(١) ربما اختلف المحدثون والنسّابون في تسميةٍ بعض المشاهير أو نسبِهِم؛ كاختلافهم في تسمية ابنِ أمِّ مكتومٍ ونسبِه، مع أن شخصَهُ معلومٌ مشهورٌ وأرومته معروفة (هو من بني عامر بن لؤي بن غالب، من قريش). وقد سَوَّدَ ابنُ أبـي حاتم (٥/٧٩) صفحةً كاملةً في تسميته محاولاً الوصولَ للصواب، فلم يستطع؛ إذ اختلفَ فيه نساباً قريش الكبيران مصعبُ بنُ عبد اللّه الزُبَيري، وابنُ أخيه الزبيرُ بن بكار بن عبد اللّه. (أورده ابنُ أبـي حاتم تحت اسم عبد اللّه بن شُرَيح، غيرَ الاسمَ هنا لا مدلولَ له، إنَّما هو مجردُ «مدخلٍ» لكتابَةِ الترجمة؛ وابنُ أبـي حاتمٍ لا يقولُ به!).

وكذلكَ اختلف العلماء في نسبِ عديٍّ بن ثابتٍ محدثِ الكوفة الشهير، مع إجماعِهِم على أنه أنصاريٌّ صلبيةً. ونقل الحافظ الذهبي عن بعض المحدثين (ولم يسمه!) أنه عديٌّ بنُ أبانَ بن ثابتِ بنِ قيس بنِ الخَطيم الظَّفَريُّ (سير النبلاء ١/٣١٤، ٥/١٨٨)، نُسِبَ إلى جده! والملاحَظُ أن مصنفي الطَبَقات تَمَلَّصوا من هذه الورطة، بأن أعرضوا عنها بكلِّ بساطة! (انظر طبقات ابن سعد ٦/٣٠٨، خليفة ص ١٦١، مسلم ق ١٦ أ)، فقد اكتفوا بتسجيل اسمه وذكرِ انتسابِهِ للأنصار دون الخوض في

(٢) **تقديمُ الراوي عن طبقتِهِ أو تأخيرُه:** بسبب قلةِ المعلومات الواردة عنه، أو الاعتمادِ على أحاديثَ غيرِ ثابتة . . . وأفحشُ هذه الأخطاءِ أن يُجْعَلَ الصحابيُّ تابعياً، أو يُعَدَّ التابعيُّ في الصحابة .

فقد ذكر خليفةُ **مَطَرَ بن عُكامِسٍ السُّلَميَّ الكوفيَّ**[١] في الصحابة (ص ٥٢، ١٣٠)؛ أما ابن سعدٍ فعده في التابعين (٦/ ٢١٧)، ونفى صحبته أحمدُ بن حنبلٍ ويحيى بنُ مَعينٍ، وشكك في ثُبوتِها البخاريُّ (٧/ ٤٠٠) وأبو حاتمٍ الرازي (الجرح والتعديل ٨/ ٢٨٧، والمراسيل ص ١٩٩).

وذكر ابنُ سعدٍ **عبدَ الرحمٰن بن عائشٍ وأبا رُهْم السَّماعي** في صحابة الشام (٧/ ٤٣٨)؛ وهما تابعيان.

وذكر خليفةُ (ص ٣١٧) **الحكمَ بنَ عمرَ الرُّعَينيَّ الدمشقيَّ**[٢] في الطبقة السادسةِ، مع الذين توفوا في حدودِ سنة ٢٠٠، والصواب أنه من الطبقة الرابعةِ (بحسب تقسيمه)؛ فإنَّه متقدم رأى عبدَ اللّه بن بُسْرٍ وعُمَرَ بن عبد العزيز، وقد عُمِّرَ فقدمَ بغدادَ وحدَّث بها (الجرح والتعديل ٣/ ١٢٣).

(٣) **ذكرُ الراوي في غيرِ بلده:** فقد ذكر خليفةُ (ص ٢٩٠) وابنُ سعدٍ (٥/ ٥٥٤) **ممطوراً أبا سلامٍ الأسودَ الحبشيَّ في أهلِ اليمامة**[٣]، مع أنه شاميٌّ لا شكَّ

صحة نسبه، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً! وهنا يظهر الفرق بين كتب الطبقات وكتب التراجم (كالتواريخِ، والسؤالاتِ، والجرح والتعديل)؛ فإنَّ مصنفي كتبِ التراجم مطالبون بتحقيق نسبه والخروج بنتيجةٍ مقبولةٍ، فأما مصنف الطبقات فواجبه ينحصر في تسجيلِ أن عدياً ينتمي لطبقة، أو أن الطبقة بالكوفة تضم عدياً وفلاناً وفلاناً . . . فإذا ذكر اسمَهُ وقبيلتَهُ ووفاتَهُ كان قد أحسَنَ وزاد!

(١) أرسل حديثاً فظنه خليفة صحابياً، فروى أبو إسحاقَ السبيعيُّ عنه مرفوعاً: «إذا أرادَ اللّهُ قبض عبدٍ بأرض جعل له حاجةً إليها»، أخرجه الترمذي (٤/ ٤٥٢، القدر: ١١)، وللحديث طرقٌ أخرى لا تصحُّ، ورفعه باطلٌ، وأصله من قولِ ابن مسعود، فأخرج الخطيب في تلخيص المتشابه (ص ٨٧) عنه قال: «إذا قُضِيَت مَنِيَّةُ الرجل ببلدةٍ جُعِلَ لَهُ إليها حاجةٌ»؛ وإسنادُهُ حسن.

(٢) تصحف اسمه في المطبوعِ إلى: الحكم بن عمرو الزغيبي!

(٣) غلطوا فيه لأنَّ يحيى بنَ أبي كثيرٍ كثيرُ الرواية عنه، مع أنَّهُ لم يره قطُّ، وروايته عنه من كتاب! فقد قدم معاويةُ بن سلام بنِ أبي سلامِ اليمامةَ للسماعِ من يحيى، فأعطى شيخَهُ نسخةً من روايتِه عن أخيهِ زيدٍ عن جدِّه أبي سلامٍ، فحدَّث بها يحيى مدلسةً، تارةً يقول: عن زيدٍ عن أبي سلامٍ، وتارةً

فيه[1]؛ حتى أنَّ ابنَ سعدٍ أعاده في الشاميين (٧/ ٤٤٥).

وذكر خليفةُ التابعي عمروَ بن الأسودِ العنسي في المكيين (ص ٢٨٠)، وهو شاميٌّ معروف.

وأعجب منه أنه ذكر الضحاكَ بنَ مُزاحِمٍ الهلاليَّ في الشاميين (ص ٣١١)، ثم أعاده في الخراسانيين (ص ٣٢٠)؛ وذِكرُهُ في الشاميين وهمٌ شنيع، فالرجلُ كوفيُّ الأصل، خرج إلى خراسانَ في شبابِهِ يدعو إلى اللّه ويعلمُ الناسَ ـ كباراً وصغاراً ـ القرآنَ، ولعله لم يَرَ الشامَ قطُّ!

وها هنا نكتةٌ دقيقةٌ ينبغي التنبيهُ عليها، وهي أنَّ مُصنِّفَ الطبقاتِ قد يذكر الراوي في مصرين مختلفين عمداً، لا سهواً. فكتبُ الطبقات تختلف في مقاصدها عن كتب التواريخ، فهي ليست كتبَ تراجِمٍ بالمعنى الحرفيِّ، ولكنها مصنفاتٌ تَتَبَّعُ أثَرَ الراوي وبروزَهُ في الزمانِ والمكان. فربما حَدَّثَ الراوي بالبصرةِ أو الكوفةِ أو بغدادَ وشُهِرَ بها، ثم بدا له فهاجَرَ إلى الثُّغور مرابطاً وحدث هنالك، فمثله يذكر مرتين: مرةً في بلدِهِ الأصلي، ومرةً في بلده الثاني[2]. وكذلك ترجمَ ابنُ سعدٍ الصحابَةَ حسب طبقاتِهِم في البلدانِ (في المجلدين الثالث والرابع)، ثم أعادَ كثيراً منهم في الأمصارِ التي نزلوها؛ وقد فعل خليفةُ قريباً مما فعل ابنُ سعد.

(٤) إغفالُ ذكر بعض المشاهير أو إهمالهم: مثالُه أن مسلماً نسي أن يذكرَ في البصريين الأحنفَ بنَ قيسٍ السعديَّ التميميّ، والوليدَ بنَ مسلمٍ أبا بشرٍ العنبريَّ التميمي، وهما من أشهرِ التابعين بمصرهما، وأخرج لهما في

عن أبي سلامٍ نفسِه، ولم ير أيًّا منهما (انظر تاريخ أبي زرعة ص ٣٧٤). ومن هذه النسخةِ أحاديثُ في صحيح مسلم.

(١) كان أبو سَلامٍ بحمص، فانتقلَ منها إلى دمشقَ، لأنَّهُ بلغه أنَّ البركةَ بها ضعفا ما بحمص!! (تاريخ أبي زرعة ص ٣٧٤).

(٢) عندَ ابنِ سعدٍ كثير من هؤلاء، كحجاج بن مُحَمَّدٍ الأعور، ذكره في البغداديين (٧/ ٣٣٣)، وأعاده في أهل العواصم والثغور (٧/ ٤٨٩)، وكذلك فعل خليفةُ (ص ٣١٨، ٣٢٩). وذكر خليفةُ الصحابيَّ الجليلَ جريرَ بن عبد اللّه البَجَليَّ في الكوفيين (ص ١٣٨)، ثم أعاده في الجزريين (ص ٣١٨)، فذكر نزولَه بقرقيسياءُ ووفاتَه بها سنة ٥١. (انظر سببَ نزولِهِ الجزيرةَ في تهذيب الكمال ٧/ ٤٣٩).

صحيحه[1].

(٥) تكرارُ ذكر الراوي داخل الطبقة نفسها، أو في الطبقة التالية:

ربما كان المذكورون في الطبقة جماً غفيراً، فيذكرُ المصنفُ الراوي في ابتداءِ الطبقة، ثم ينسى أنَّه ذكره، فيعيدُهُ كرة أخرى!

فقد ذكر مسلمٌ **أبا مراوحِ الليثيَّ المدنيَّ** مرتين (ق ٨ أ)، نسبه مرةً غفارياً، ومرة ليثياً![2]

وكذلك ذكرَ الحاكمُ **عبدَ الملكِ بنَ سعيدِ بنِ جبيرٍ** في «من يجمع حديثه من الكوفيين»[3]، ثم أعاده بعد ١٧٠ رجلاً، إذ ذكر أخاه عبدَ اللّٰه، فذكره معه، ونسيَ أنَّه قَدَّمه! (معرفة علوم الحديث ص ٢٤٤، ٢٤٧).

وكرر خليفةُ ذكر **الوليدِ بن أبي مالكٍ الهَمْدانيِّ** في الطبقة الثالثة من الشاميين (ص ٣١٢، ٣١٤)؛ وذكر **يزيدَ بن يزيد بن جابر** في الطبقة الثالثة (ص ٣١٢)، ثم أعاده مع أخيه عبدِ الرحمٰن في الرابعة (ص ٣١٥)[4].

وذكر ابنُ سميعٍ (في طبقاتِ الشاميين) **عبدَ اللّٰه بنَ مساحقٍ العامريَّ القرشيَّ** في الطبقة الثالثة، ثم أعاده في الرابعة[5].

على أنَّ بعضَ التكرارِ يبدو كأنَّهُ متعمدٌ؛ فقد ذكر خليفةُ **حُضَيْنَ بنَ المنذر**

---

(١) جزمت بأن الإمامَ مسلماً نسي ذكرهما ولم يتعمد إغفالَهُما لأنَّ الأحنفَ كان سيدَ الطبقة الأولى من البصريين غيرَ منازعٍ، وإن لم يكن أكثرَهُم حديثاً؛ فمثله لا يُتْرَك، وقد ذَكَرَ من هم أقلُّ منه علماً ومنزلةً بكثير.

(٢) نسبه مسلمٌ في الكنى (ل ١١٠) غفارياً؛ والليثيُّ والغِفاري لا يجتمعان، فالليثيُّ يتنسب لليثِ بن بكرِ بن عبدِ مناةَ بن كِنانةَ بن خزيمةَ، والغفاريون من بني عمومتهم يتنسبون لغفارِ بن مُلَيْلِ بن ضمرةَ بن بكرِ بن عبدِ مناةَ بن كِنانةَ. ولأبي مُراوح حديثٌ في الصحيحين عن أبي ذر (البخاري ٣/ ١١٧، ومسلم ١/ ٦٣)؛ ولَم ينسبْ في صحيح البخاري، ونسب في صحيح مسلم ليثياً.

(٣) اعتبرنا هذه المجموعةَ طبقةً مع أنها فضفاضةٌ، لأن أغلبَ المذكورين فيها عاشوا في النصفِ الأول من القرن الثاني، فهم إمَّا من صغارِ التابعين، أو من كبارِ أتباع التابعين؛ ومن جَمَعَ حديثَ الجماعةِ الذين ذكرَهُم الحاكمُ فقد استوعبَ حديثَ الكوفة.

(٤) يزيدُ أصغرُ من أخيه عبدِ الرحمن، غيرَ أنه توفي قبلَهُ بأزيدَ من عشرينَ سنةً، لذا تردد فيه خليفة.

(٥) انظر تاريخَ ابن عساكر، جزء [عبد اللّٰه بن قيس ـ عبد اللّٰه بن مسعدة]، ص ٤٣٠.

الرَّقاشيَّ البصريَّ في الطبقةِ الأولى (ص ٢٠٠)، ثم أعاده في الطبقة الثانية (ص ٢٠٤). وحُضينٌ قديم أدركَ عثمانَ وروى عنه (صحيح مسلم ١٢٦/٥)، وعُمِّر إلى نهايةِ القرن، أي أنه أدركَ زمانَ الطبقة الثانية، فلعلَّ خليفة كرره لذلك. وقد ذكرنا من قبلُ أنَّ خليفةَ أشارَ مراراً إلى أنَّ بعضَ المذكورين في الطبقة الأولى عُمِّروا حتى عُدُّوا في الطبقة الثانية.

(٦) التقديمُ والتأخيرُ داخلَ الطبقةِ الواحدةِ (إساءةُ ترتيبِ الطبقة):

فقد قدم الحافظُ الذهبيُّ سليمانَ بنَ بلالٍ على الإمام مالك في سير النبلاء (٧/ ٤٢٥، ٨/ ٤٣)، أما في التذكرة فقد أخَّر سليمانَ (ص ٢٣٤) بعدَ مالكٍ (ص ٢٠٧) بعشرين ترجمة؛ وما فعله في التذكرةِ أصحُّ، لأنَّ مالكاً أسنُّ وأقدمُ سماعاً وأعلى إسناداً.

وهذا الخطأ لا يكاد يسلم منه أحدٌ من المصنفين، لا سيما حين يترجمُ المصنف لآلافِ الرواة، فيغدو ترتيبُهُم مسألةً شائكةً جداً.

الباب الخامس

استعراض ودراسة بعض كتب الطبقات

قبيلَ منتصفِ القرنِ الثاني الهجري ظهرت مصنفاتٌ حديثيةٌ عديدة إلى حيز الوجود؛ كموطأِ مالك وجوامع سفيانَ الثوري وغيرها. غير أنَّ الحفاظَ آنذاك لم يصنفوا شيئاً في علوم الرجال، لِقِصَر أسانيدِهِم، ولمعرفتهم بشيوخهم، إذ أنهم أدركوا كثيراً من التابعين.

غير أن الأسانيدَ طالت وتشعبت في نهاية القرن الثاني، واشتدت الحركةُ العلميةُ في أقطارِ الإسلام كلِّها، فجاب المحدثون الأمصارَ كافةً للقاءِ علمائِها والأخذِ عنهم؛ فصار المحدثُ في حاجةٍ ماسةٍ لضبطِ أسانيدِهِ ومعرفة رجالِها، وهنا التفَتَ بعضُ العلماءِ لأهمية التصنيفِ في رجالِ الحديث، وضرورة تقييدِ أسماء النَّقَلة.

وقد اهتدَوْا ـ بادىء ذي بَدْءٍ ـ للتصنيفِ حسبَ الطبقات؛ لأنَّ الطبقاتِ توزع المحدثين في فضاءِ الزمان والمكان، مما يسهل دراسةَ الأسانيدِ وضبطِها؛ إذ تتوازى الطبقاتُ مع حلقاتِ الإسناد غالباً.

وهكذا ظهرت كتبُ الطبقات قبلَ سائرِ كتبِ الرجال كالتواريخِ والسؤالاتِ، وكان أوَّل ممن صنفَ فيها ـ فيما أعلمُ ـ النسابةُ الكبيرُ الهيثمُ بنُ عديٍّ الطائيُّ الكوفيُّ (ـ ٢٠٧)، والعلامةُ محمدُ بنُ عمرَ الواقديُّ المدني (ـ ٢٠٧).

وكتب الطبقات التي وصلتنا (أو ذُكِرَتْ في فهارسِ المحدثين ومعاجِمِهِم) تقع في ثلاثة أقسامٍ كبيرةٍ، هي:

القسم الأول: كتبُ الطبقات الشاملة التي تذكر محدثي بلدانِ الإسلام كافةً؛ كطبقات ابن سعد وطبقاتِ خليفةَ بن خياط.

القسم الثاني: كتب الطبقات الخاصة بمحدثي مِصْرٍ من الأمصار، أو مدينةٍ من المدن؛ كطبقاتِ الشاميين لأبـي زُرْعةَ الدمشقي، وطبقاتِ الأصبهانيين لأبـي الشيخ

الأصبهاني. والأسبابُ التي تدعو المحدثَ للاقتصارِ في تصنيفِهِ على أهل بلده كثيرةٌ متنوعة. فقد تكون معرفةُ الحافظِ بمحدثي الأمصار الأخرى ضئيلةً، لضيق دائرتِهِ في الرواية، أو لأنه لم يرحل إلى تلك البلاد[1]؛ فيصنفُ في أهل بلده، لمعرفته بهم.

وربما صنف المحدثُ الواسعُ الرحلةِ في أهل بلدِهِ وحدَهم، لإظهارِ فضلهم وحفظِ أسمائِهِم وآثارِهم من أن تندرس، فإنَّ الإنسانَ مجبولٌ على حب وطنه والارتياح لنشر محاسنه؛ فقد يأنَسُ المحدث في نفسه معرفةً متميزةً بأهلِ بلده، فيُدَوِّنُ ما يعرفه لئلا يضيعَ بوفاتِهِ ما اجتمعَ في صدرِهِ بالبحثِ والرحلَةِ ومطاولةِ الأيام. ولولا كتبُ الطبقاتِ (والتواريخِ) الخاصةِ لضاع أكثرُ علم الرجال[2].

القسم الثالث: الكتبُ الملحقة بالطبقات؛ كالمصنفاتِ في معرفة الإخوةِ والأَخَوات؛ أو معاجمِ الشيوخ، أو المصنفاتِ التي تجمعُ شيوخَ بعضِ المحدثين المشاهير أو الرواةَ عنهم، مثلِ «شيوخِ مالكٍ» لمسلمِ بن الحجاج، أو «الرواةِ عن مالكٍ» للخطيبِ البغدادي. ومن أظرفِ الكتب التي تندرج في هذه المجموعة: «رجالُ عروة بن الزبير» للإمام مسلم، فقد ذكر فيه شيوخَ بضعةَ عشرَ محدثاً مشهوراً، وأصحابَهُم، مرتبين على الطبقات.

وسنستعرض في الفصولِ الثلاثةِ القادمةِ عدداً من المصنفات التي تندرج ضِمْنَ هذه الأقسام الثلاثة، حيث ندرسها دراسةً مختصرةً، أو نعرف بها تعريفاً موجزاً. وليس مقصدَنا في هذا الباب الاستيعابُ، فإنَّه لا يُقْدَرُ عليه، ثم إنَّ موضعَ ذلك كتبُ الفهارس، لا هذا الكتابُ الذي يبحث في أسس «علم الطبقات» النظرية. غير أننا رأينا أن لا نخليَ الكتابَ من هذه الفائدة؛ وباللَّه الاستعانة.

---

(١) كان الإمامُ عليُّ بن المديني البصريُّ أعلمَ أهل عصره بالعلل، ومع ذلك فلم يكن عنده أدنى علمٍ بأهلِ الشام، لأنه لم يرحلْ إليهم.

(٢) خصص جميعُ مصنفي الطبقاتِ العامةِ باباً لأهلِ الجزيرةِ الفراتية، غيرَ أنَّ ما ذكروه هزيلٌ مقتضب. وقد وصلتنا بعضُ التواريخ المحلية (كتاريخ الرَّقَّةِ للقُشَيْرِيِّ، والجزءِ الثاني من تاريخ الموصل للأزدي)، كما وصلتنا بعض المقتطفات عن أبي عروبةَ الحرانيِّ؛ وكلها تؤكد ضعفَ معرفةِ المحدثين من الأقطارِ الأخرى بأهلِ الجزيرة، لقلة رحلتِهم إليهم، وأنَّ حفاظَ الجزيرة انفردوا بمعرفةِ علماءِ إقليمِهم الشاسع.

الفصل الأول

كتب الطبقات العامة

نستعرض في هذا الفصل عدداً من كتب الطبقات العامة، كان لها أثرٌ بارز في تطوير علم الطبقات وإبرازه، فصارت مراجعَ مهمةً لدراسةِ هذا العلم فمنها:

(١) طبقات الفقهاء والمحدثين[١] للمؤرخ الأخباري الهيثم بن عدي بن عبد الرحمٰن الطائي الثُّعَلي الكوفي (١١٤ ـ ٢٠٧):

وهو أقدمُ مصنفٍ في علم الطبقاتِ خصوصاً، وعلومِ الرجالِ عموماً. والكتابُ مفقود، غير أن الإمام أبا بكرٍ الخطيب نقل منه ٢٣ نصاً في تاريخ بغداد[٢]. وهو يروي الكتاب عن أبي العلاءِ محمد بن علي الواسطيِّ (ـ ٤٣٥)، عن أبي بكرٍ محمد بن أحمدَ بن محمد بن يعقوبَ الجرجرائيِّ المعروفِ بالمفيد (٢٨٤ ـ ٣٧٨)، عن محمدِ بن معاذٍ الهرويِّ (ـ ٣١٦)، عن أبي داودَ سليمانَ بن معبَدٍ السِّنْجِيِّ المروزي (ـ ٢٥٧)، عن الهيثم؛ وهذا إسنادٌ ضعيف[٣].

وللكتاب أسانيدُ أُخَر، فرواه أبو سعدٍ السمعانيُّ إجازةً عن شيخه أبي سهلٍ غانم بن أحمدَ الحدادِ الأصبهاني (ـ ٥١٢)، عن المقرىء أحمدَ بنِ الفضلِ الباطِرْقانِيِّ (ـ ٤٦٠)، عن أبي أحمدَ السُّكَّرِيِّ، عن أبي بكرٍ محمدِ بن عبد الرحمٰن بن الفضل التميميِّ الأصبهاني[٤]، عن الحافظ أبي عليٍ الحسنِ بن عليِّ بن نصرٍ الطُّوسي (ـ ٣١٢)، عن محمدِ بن عبد الكريم، عن الهيثم (التحبير

---

(١) سماه كذلك ابنُ النديم (الفهرست ص ١١٢).

(٢) انظر «موارد الخطيب البغدادي» ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧، ٥٧٣.

(٣) أبو العلاء الواسطيُّ متكلمٌ فيه، وقد اتهم؛ وشيخُهُ المفيد كذابٌ متهم، يروي عن قومٍ لم يخلقوا.

(٤) توفي بعد سنة ٣٦٠، وكان عالماً بالتفسيرِ والقراءاتِ (ذكرُ أخبارِ أصبهانَ ٢/ ٢٩٤).

٢/ ١٧)[١].

وأما الحافظُ ابنُ عساكرَ فيروي الكتابَ بإسنادٍ بغداديٍّ عن الحافظ أبي البركاتِ عبدِ الوهابِ بنِ المباركِ الأنماطِيِّ، عن الحافظِ أبي الفضلِ أحمدَ بنِ الحسنِ بنِ خيرونَ، عن المحدث أبي القاسم عبد الملك بن محمد بن بُشْرانَ، عن المحدث الجليل أبي عليٍّ محمدِ بن أحمدَ بن الحسنِ الصواف، عن الحافظِ محمدِ بن عثمانَ بن أبي شيبةَ، عن هاشمِ بن محمدٍ، عن الهيثم[٢].

وللهيثم بن عدي كتابٌ في طبقاتِ الصحابة، ذكره ابن النديم[٣].

(٢) الطبقاتُ لمحمد بن عمرَ بن واقدٍ الواقديِّ المدني (١٣٠ ـ ٢٠٧):

كان الواقديُّ من كبارِ العلماءِ بالمغازي والحديث، فألف عدداً من كتب الرجال، منها كتابٌ في الطبقات[٤]. ولا شكَّ أن طبقاتِ الواقدي كان كتاباً مفيداً متميزاً في فنِّه؛ فقد استفادَ منهُ كثيرٌ من العلماء، وفي مقدمتهم كاتبُه ابنُ سعدٍ، الذي روى الكتابَ عنه، ونسجَ على منوالِه[٥].

وممن روى الطبقاتِ عن الواقديِّ سوى ابنِ سعد: الحافظُ إبراهيمُ بنُ سعيد

(١) وهذا إسنادٌ ضعيف كذلك، فإنَّ محمدَ بنَ عبدِ الكريم هذا أراهُ المروزي، كَذَّبَهُ أبو حاتمٍ الرازيُّ (الجرح والتعديل ٦/ ١٦)، غيرَ أنَّهُ أدركَ طبقةَ الهيثم، فقد روى عن وهبِ بن جرير.

(٢) انظر تاريخَ دمشق [جزء: عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد] ص ٢٦٧.

(٣) أخرج الدارقطنيُّ في المؤتلف والمختلف (ص ١٨٦، ٥٥٧، ٥٩٨) روايتين من كتابِ للهيثم بن عدي؛ يرويه عن أبي بحرٍ محمدِ بن الحسن البَرْبَهارِيِّ (كذابٌ)، عن أحمدَ بن الحارثِ العبديِّ، عن جدِّه محمدِ بن عبد الكريم، عن الهيثم؛ فلعلَّ هذينِ النَّصينِ من كتابِ الطبقات، غيرَ أنَّ كتبَ الهيثمِ كثيرةٌ.

(٤) انظر الفهرست لابنِ النديم ص ١١١، ومواردَ الخطيب البغدادي ص ٣٩٥.

(٥) ذكر ابنُ عبد البر أنه قرأ طبقاتِ الواقدي على أحمدَ بن قاسمِ التاهرتي (٣٠٩ ـ ٣٩٥)، عن أبي بكرٍ محمد بن معاويةَ ابن الأحمر الأموي (ـ ٣٥٨)، عن إبراهيمَ بنِ موسى بن جميلٍ الأندلسيِّ نزيلِ مصرَ (ـ ٣٠٠)، عن أبي بكرِ بن أبي الدنيا (ـ ٢٨٢)، عن ابنِ سعدٍ، عن الواقدي (الاستيعاب ١/ ١١). وسقط من المطبوع اسمُ ابنِ أبي الدنيا، ولا بدَّ منه؛ فإنَّ ابنَ جميلٍ يروي عنه وعن طبقتِه، ولم يلحقِ ابنَ سعد. وانظر فهرست ابن خير ص ٢٢٥، فقد روى ابنُ عبدُ البرِّ طبقاتِ ابنِ سعدٍ الصغرى بالإسنادِ نفسه.

الجوهريُّ[1]، والمؤرخ أبو حسانَ الحسنُ بن عثمانَ بن حمادٍ الزِّياديُّ البغدادي (ـ ٢٤٢)، وإبراهيمُ بن هاشمِ بن مُشْكانَ البغدادي (ـ ٢٤٢)[2].

وقد حفظ لنا الحافظ أبو بشرٍ الدولابيُّ بضعةَ نصوصٍ من طبقاتِ الواقدي؛ وهو يروي الكتابَ عن محمدِ بن إبراهيمَ بنِ هاشمٍ عن أبيه عن الواقدي، فمنه:

(١) قال الواقديّ: وَلَدَت ماريةُ إبراهيمَ ابنَ رسول اللّه ﷺ في ذي الحجة سنةَ ثمان، فحدثني محمد بن عبد اللّه [ابنُ أخي الزهري] عن ابن شهابٍ عن أنس قال: «لما وُلِدَ إبراهيمُ جاء جبريلُ إلى رسولِ اللّه ﷺ فقال: السلامُ عليك يا أبا إبراهيمَ.»[3](الكنى والأسماء ١/ ٤).

(٢) وبالإسناد: قال الواقدي: «أبو رزينٍ مسعودٌ، مولى شقيقِ بن سلمَةَ؛ شهد مشاهد علي، هلك في إمارةِ عبد الملك.» (١/ ١٧٦).

(٣) وبه: قال الواقدي: «أبو الجعد، والدُ سالمِ بن أبي الجعد، وكان مولىً لأشجعَ؛ سمع من عمرَ وعبدِ اللّه، وشهدَ مشاهدَ علي. هلك في إمارة معاوية.» (١/ ١٣٨).

(٤) وقال: «ميسرَةُ أبو جَبَلَةَ، مولى الفهدِ بن قُضاعةَ، شهد مشاهَدَ علي، هلك بعد الجماجم في إمارةِ عبد الملك.» (١/ ١٣٨).

(٥) وقال: «زاذانُ أبو عمرَ الفارِسيُّ، مولى كندةَ، أدرك عمرَ، وكانَ من أصحابِ عبدِ اللّه، وكان من شيعةِ علي. هلك في سلطان عبد الملك.» (٢/ ٤٢).

ونلاحظ أنَّ هذه التراجمَ تمتازُ بالدقةِ والعمقِ والتركيز، مع اختصارٍ غيرِ مجحف؛ إذ يذكرُ الواقدي ولاءَ الرجلِ وبلَدَه ومذهبَهُ السياسيَّ، والصحابةَ الذين

---

(١) توفي سنةَ ٢٤٧، وقيل بعدَ ذلك.

(٢) انظر تهذيبَ الكمال ٢/ ٩٧؛ ولإبراهيمَ بن هاشمٍ ترجمة في تاريخ بغداد ٦/ ٢٠٢، وتلخيص المتشابه في الرسم ص ٦٠٦.

(٣) حديث غريبٌ تفرد به الواقدي، وليس بعمدةٍ في المسانيد. وذكر الحافظ ابن حجر أنَّ ابنَ مندَهْ أخرجَهُ في «معرفة الصحابة» من طريقِ ابنِ لهيعةَ، عن عُقَيلِ بن خالدٍ، ويزيدَ بنِ أبي حبيبٍ، عن الزهريِّ، عن أنسٍ نحوَه، وابنُ لهيعةَ تالفٌ، وكان يقرأُ عليه ما ليسَ من حديثِه فيجيزُهُ؛ فالحديثُ باطلٌ بالسَّنَدينِ جميعاً.

أدركَهُم، وتاريخَ وفاتِهِ التقريبي؛ وهذهِ هي أهمُّ أركانِ علمِ الطبقات!

وقد أخرج القاضي عبدُ الجبار الخَولانيُّ في «تاريخِ داريّا» بضعةَ نصوص للواقديِّ في الوفياتِ[1]؛ يرويها من طريق بكرِ بنِ عبدِ الوهاب ـ ابنِ أختِ الواقديِّ ـ عنه؛ فلعلها من كتابٍ آخرَ سوى الطبقات، فإنَّ كتبَ الواقديِّ كثيرةٌ، واللَّه أعلم[2].

(٣) الطبقاتُ للمؤرخِ أبـي عمروٍ خليفةَ بن خياطِ بنِ خليفةَ بن خياطِ البصريِّ الملقب بشَباب (١٦٠ ـ ٢٤٠):

طبقاتُ خليفةَ كتابٌ قيمٌ، وهو ركيزةٌ هامَّةٌ في هذا العلمِ، ويمتازُ باهتمامِهِ الشَّديدِ بالأنساب، ودقةِ مصنِّفِهِ وشدةِ اجتهادِه، مما جعله يبالِغُ في تقسيمِ الطبقات[3]. وقد حاول خليفةُ أن يستوعبَ الصحابةَ جميعاً؛ كما كان حريصاً على ذكرِ وفاةِ المترجمين (أو تقديرِها) ما أمكَنَهُ ذلك.

وفي كتابِ خليفةَ إشاراتٌ مهمَّةٌ توضِّحُ الأسسَ التي اعتمدها في تقسيم الطبقات، والمبادىءَ التي سار عليها في تأليفِ كتابِهِ؛ وقد نقلنا بعضَ تلكَ الإشاراتِ في هذا الكتاب.

استفتح خليفةُ كتابَه بذكرِ مصادِرِهِ، وشيوخِهِ الذين أخذَ عنهم مادَّةَ الكتابِ[4]. ثم بيَّنَ خطَّتَهُ في تأليفِ الكتاب، واهتمامَهُ بالأنسابِ والبلدانِ والوفياتِ؛ ثم ساقَ بعضَ الأحاديثِ والرواياتِ في علم النسب، ثم استفتَحَ بنسب رسولِ اللَّه ﷺ، وذكرَ تاريخَ ولادَتِهِ، ووفاتَهُ بالمدينة.

---

(١) انظر تاريخَ داريَّا ص ٥٤، ٦٦، ٧٨، ٨١.

(٢) أخرج الحافظُ ابنُ عساكرَ مئاتِ النصوص عن الواقديِّ في تاريخِهِ الحافل؛ بعضها من المغازي، وبعضها من الطبقات، وبعضها من كتبٍ أخرى. وتمييزُ النصوص وعزوُها للكتب التي أُخِذَتْ منها يتطلب جهداً كبيراً، وتفرغاً لذلك.

(٣) جعل خليفةُ البصريين في ١٢ طبقةً (سوى الصحابة)، وقد بيَّنا فيما مضى أن المبالغةَ في تقسيمِ الطبقاتِ تجعَلُها أكثرَ دِقَّةً وصواباً.

(٤) لخليفَةَ شيوخٌ آخرون لم يذكرْهم في المقدمة، وقد نقل عنهم بعضَ الأنسابِ والأخبارِ، منهم الواقديُّ. كما أخذَ خليفةُ بعضَ أنسابِ الصحابةِ عن بعضِ نسابي القبائل المعتنين بأنسابِ قومِهِم، كالحكمِ بن عبد اللَّه الليثيِّ وموسى بن أيوبَ (ص ٣٤)، وزكرياءَ بن بشيرٍ الجزري (ص ٣١٨).

ثم ذكرَ الصحابةَ بالمدينة حسبَ تسلسلِ فروعِ النَّسَبِ المعروفة[1]، غيرَ أنه استقصى ذكرَ الصحابةِ كلِّهم في هذا الباب، من بقيَ منهُم بالمدينة، ومن غادرها فنزل مِصْراً من الأمصارِ. وبذا يكونُ هذا القسمُ (وقد استغرقَ ١٢٠ صفحةً) من أهمِّ مصادرِ أنسابِ الصحابةِ رضوانِ اللَّهِ عليهم، وهو مفيدٌ جداً في بيانِ علاقاتِ النسب والقرابةِ التي تربِطُ بينهم.

وإذ فَرَغَ من ذكرِ جميعِ الصحابةِ المعروفينَ عندَه، عاد خليفةُ فذكَرَ الصحابةَ الذين نزلوا الكوفةَ، فصنَّفَهم حسبَ أنسابِهم متبعاً المنهجَ المعروف، ثم ذكَرَ طبقاتِ التابعين فمن بعدَهُم، فجعلهم ١١ طبقةً. وقد كان اهتمامُهُ بالأنسابِ ظاهراً في الطبقاتِ الأولى، ثم كفَّ عن تقسيمِ الرواةِ حسبَ أنسابِهم وقبائِلِهم في الطبقاتِ المتأخرة، لضعفِ اهتمامِ الناسِ بالأنسابِ في العصرِ العباسي، ولكثرةِ الموالي في رواةِ هذه الفترة.

وبعد الكوفيين ذكرَ طبقاتِ البصريين، ثم أهلَ المدينة[2]، فأهلَ مكةَ، فأهلَ الطائفِ، فأهلَ اليمنِ، فأهلَ اليمامةِ، فمصرَ والشامِ والجزيرةِ، فأهلَ الموصلِ وخراسانَ والريِّ وواسطٍ وبغدادَ[3].

ثم ذكر خليفةُ الصحابياتِ في ثلاثِ مجموعاتٍ قبليةٍ (نساءُ قريشٍ ومُضَرَ، ثم نساءُ الأنصارِ، ثم سائرُ اليمن)، ولم يذكر النسوةَ التابعيات.

رواةُ الطبقات عن خليفة:

روى طبقاتِ خليفةَ عنه جماعةٌ من العلماء، منهم:

(١) بقيُّ بن مَخْلَدٍ، أبو عبدِ الرحمٰن الأندلسي: وعنه انتشر الكتابُ في

(١) يستفتح نسّابو العرب بنسب رسولِ اللَّه ﷺ، ثم ينسبون سائرَ بني هاشم فبطونِ قريشٍ (الأقربَ فالأقربَ نسباً لرسولِ اللَّه ﷺ)، ثم سائرَ كنانةَ، ثم باقي قبائلِ إلياسَ بْن مضر، ثم قبائلَ قيس عيلانَ بنِ مضرَ، ويليهم قبائلُ ربيعةَ بنِ مَعَدِّ بن عدنانَ. ثم ينتقلون لذكرِ قبائلِ اليمن مستفتحين بالأزدِ (لأنَّ أنصارَ رسولِ اللَّه ﷺ منهم)، ثم سائرِ القبائلِ اليمنية؛ ويختمون مصنفاتِهم بقبائلِ قضاعةَ.

(٢) لم يذكُرْ في هذا القسم صحابةَ المدينة، لأنه استوفاهم في أولِ الكتاب.

(٣) يلاحَظ بعض الاضطرابِ الجُغْرافيِّ في هذا التقسيمِ، إذ كانَ ينبغي أن يذكرَ واسطاً وبغدادَ بعدَ البصرة. ثمَّ إنَّه قدم العراقيينَ على الحجازيين!!

المغربِ والأندلس[(١)]. وقد روى بقيٌّ عن خليفةَ تاريخَه أيضاً، وهو مطبوعٌ، فأمَّا روايتُهُ للطبقاتِ فمفقودةٌ، فيما أعلم.

(٢) **أبو عمرانَ موسى بنُ زكرياءَ التُّسْتُريُّ الأهوازيُّ**: وهو محدثٌ مشهورٌ، غيرَ أنَّ الحافظَ الدارقطنيَّ ضعفَه جداً[(٢)]، وقد وصلنا كتابُ الطبقات من روايتِهِ عن خليفةَ[(٣)]، رواه عنه الحافظُ أبو القاسمِ الطبرانيُّ. وممن روى الكتاب عنه الحافِظُ أبو محمدٍ الرامَهُرْمُزِّيُّ[(٤)].

(٣) **أبو حفصٍ عمرُ بنُ أحمدَ بن إسحاقَ الأهوازيُّ** (كان حياً سنة ٣٠٥): وروايتُه لهذا الكتاب مشهورة أيضاً، وقد قوبِلت بها نسخَةُ الظاهريةُ المكتوبةُ عن روايةِ الطبرانيِّ، عن أبـي عِمْرانَ التُّسْتَرِيِّ، عن خليفةَ.

وقد روى هذا الكتابَ عن أبـي حفصٍ الأهوازيِّ جماعةٌ، عرفنا منهم ثلاثةً، هـم: الحـافـظُ أبـو الشيـخ عبـدُ اللَّـه بـنُ محمـدِ بـنِ جعفرِ بـنِ حَيَّـانَ الأصبهـانـيُّ (ـ ٣٦٩)[(٥)]، والحافظُ أبو بكرٍ محمدُ بنُ إبراهيمَ بنُ عاصمِ الأصبهانيُّ المعروفُ

---

(١) انظر الاستيعابَ لابنِ عبد البر ١/١١، وفهرست ابنِ عطيةَ ص ٦٦، وفهرست ابنِ خيرِ ص ٢٢٥، وذكر أن الكتابَ في ٨ أجزاءٍ حديثية.

(٢) روى الحاكمُ عن الدارقطنيِّ قال: «موسى بن زكرياءَ، أبو عمرانَ التُّستَريُّ: متروك.» (سؤالاتُ الحاكم ص ١٥٦). وقال الخليلي: «محمد بن زكريا الغلابـي وموسى بن زكريا: حافظان صاحبا أخبار وأشعار، ولهما روايات كثيرة، لكنهما ضعيفان.» (الإرشاد ٢/٥٢٩). وقال الذهبـيُّ: «مات قبل الثلاثمئة.» (المغني في الضعفاء رقم ٦٤٩١).

(٣) في نسخةٍ خطيةٍ فريدةٍ محفوظةٍ بظاهرية دمشق.

(٤) انظر المحدثَ الفاصل ص ١٩٩؛ وقد روى التُّسْتَريُّ عن خليفةَ تاريخَه أيضاً، غير أنَّ روايتَه للتاريخِ مفقودة.

(٥) على النسخةِ الخطيةِ سماعٌ للكتابِ على أبـي الشيخ؛ وقد نَقَلَ منه في ترجمةِ نافعِ بن أبـي نعيم (طبقاتُ المحدثين بأصبهانَ ١/٣٨٢). ومن طريقِهِ يروي الخطيبُ الكتابَ (انظر مواردَ الخطيبِ البغداديِّ ص ٣٩٠، ٥٤١). وقد خلط الدكتورُ العمريُّ في مقدمتِهِ للطبقاتِ (ص ٦٧) خلطاً قبيحاً بينَ روايةِ أبـي الشيخِ وروايةِ الطبرانِيِّ، فزعم أن أبا الشيخ نقلَ روايةَ التُّسْتَريِّ من طريقِ الطبراني! وهذا وهمٌ، فإنَّ الطبرانيَّ يروي الكتابَ عن التُّستريِّ عن خليفةَ، وأبو الشيخ يرويه عن أبـي حفصٍ الأهوازيِّ عنه، فهما إسنادانِ منفصلان لحافظَيْن من طبقةٍ واحدةٍ؛ وقد قرىء الكتابُ عليهما (أو على أصحابِهِما) في مجالسَ منفصلةٍ، كلٌّ بإسنادِه، واللَّهُ الهادي لا ربَّ سواه.

بأبنِ المقرىء (ـ ٣٨١)، والمحدثُ محمدُ بن أحمدَ بن إسحاقَ الأهوازي الدَّقاق[١].

طبعات الكتاب: طبعت طبقاتُ خليفةَ مرتين؛ أولاهما بدمشقَ سنة ١٩٦٦ بتحقيق الدكتور سهيل زكار، وهي طبعةٌ أنيقةٌ في جزئين[٢].

والثانية في بغداد سنة ١٩٦٧ بتحقيق الدكتور أكرمَ ضياءِ العمري، وهي النسخةُ المعتمدة في دراسة الكتاب. وقد قدم الدكتورُ العمريُّ للكتابِ بمقدمةٍ مفيدةٍ أغنتنا عن الإطالة هنا؛ غير أنَّ النسخةَ تعج بالأخطاءِ والتصحيفاتِ التي شَوَّهَتِ الكتاب[٣].

(٤) الطبقاتُ الكبرى: لمحمدِ بن سعدِ بن منيعٍ البغداديِّ كاتب الواقدي (١٦٨ ـ ٢٣٠):

طبقاتُ ابنِ سعدِ الكبرى أشهَرُ وأجلُّ كتابٍ صنفَ في علم الطبقات؛ إكْتَسب أهميته من اتساعِ تراجمه، واشتمالِه على جملَةِ أخبارِ المترجمين العائليةِ والعلمية بتفصيلٍ يندُر في المصادرِ الحديثيةِ الأخرى.

ومما يزيدُ من أهميةِ الكتابِ أن مصنِّفَه ضمَّ في أولِه مُصَنَّفَهُ القيمَّ في سيرةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ، محررةً متقنةً في مجلدٍ كبيرٍ، فيه نفائسُ وفصولٌ قيمة[٤].

ولد ابنُ سعدٍ بالبصرة، فروى عن علمائِها وأمعنَ في الطلب، غير أنَّ مجرى حياتِه انعطفَ تَعَرَّفَ على الواقديِّ بالمدينةِ فصحبَهُ ولازمه، فاستكتبَهُ الواقديَّ إذ وُلِّيَ

---

(١) يخرج الحافظُ ابنُ عساكرَ من طبقاتِ خليفةَ بروايةِ أبي بكرِ بن المقرىء (تاريخ دمشق: جزء عبادة ـ عبد اللَّه بن ثُوَب: ص ٤٧٥)؛ أما روايةُ محمدِ بن أحمدَ بن إسحاقَ الأهوازيِّ: فقد روى الكتابَ عنه الحافظُ حمزةُ السَّهْميُّ (تاريخُ جُرجانَ ص ٢١٧)؛ ومحمدُ بنُ الحسنِ بنِ أحمدَ الأهوازيُّ. وعن محمدٍ هذا رواه أبو بكرٍ الخطيبُ، والحافظُ أبو الفضل أحمدُ بنُ الحسنِ بن خيرونَ، وأبو طاهرٍ أحمدُ بنُ الحسنِ بن أحمدَ الباقلانيُّ الكرخيُّ (انظر مواردَ الخطيب وتاريخَ ابنِ عساكرَ).

(٢) رأيت منهما الجزءَ الثاني فقط! لذا لم أستخدم هذه النشرةَ في دراسةِ الكتاب، غير أني وجدتُ الأخطاءَ المطبعيةَ فيها قليلة.

(٣) أعيد تصويرُ الكتابِ بالأوفست في الرياض بعد ٢٠ سنة من طبعته الأولى، دون أن يصححَ محققُهُ شيئاً في نصِّ الكتابِ أو المقدمة!

(٤) حفظ ابنُ سعدٍ لنا في هذا الكتابُ مصادرَ أخرى للسيرةِ غيرِ المصدر المشهور: ابنِ إسحاقَ، مما يساعدُ في تقديم صورةٍ للسيرة النبويةِ أوفى وأصحُّ مما انفردَ بتصنيفه ابنُ إسحاقَ.

القضاءَ ببغدادَ، حتى نُسِبَ إليه. وعن الواقديِّ أخذ ابنُ سعد أكثر علمه بالمغازي والسير والرجال والطبقات؛ وكان يرتضي أحكامَهُ في الجرح والتعديل. وقد روى عنه غالبَ مصنفاتِه، وقلَّده فيما صنف.

غير أن ابنَ سعد روى عن شيوخٍ كثيرينَ غيرَ الواقدي، حتى إنه يروي عن أقرانِه وعمن هم أصغرُ منه. كما أخذَ عن جماعةٍ من أهلِ الأنسابِ والتواريخِ، كهشام بن الكلبي والهيثم بن عدي؛ كما أنه لم يكن مقلداً للواقدي تقليداً أعمى، رُغمَ تأثُّرِهِ الواضحِ به.

طبعات الكتاب: طبعَ الكتابُ أولَ مرةٍ في ليدن سنة ١٣٢٠ بتحقيق سخاوْ وجماعةٍ من المستشرقين، وقد بذلوا جهداً واضحاً في ضبطِ الكتاب واستكمال نُسَخِهِ، رُغْمَ أنَّ ما بقي منه مِزَقٌ متفرقةٌ في مكتباتِ الأرض. ثم أُتبِعَ الكتاب بفهارسَ في مجلدٍ واحد.

ورغم الجهودِ الكبيرةِ التي بُذِلت في إعدادِ هذه النشرة، فقد سقط منها في مواضعَ متفرقةٍ ما يعادل مجلدَيْنِ أو أكثرَ. وعن هذه الطبعةِ نُشِرَ الكتاب في مصرَ سنة ١٣٥٨ في مجلدين كبيرين، وقدَّمَ له الشيخُ محمد زاهدِ الكوثري.

ثم نشر الكتابُ ثانيةً في بيروتَ سنة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ م اعتماداً على طبعة سخاو[1]. وفي هذه الطبعة تصحيفاتٌ شنيعةٌ، وهي ـ كالطبعة المصرية ـ دونَ طبعةِ ليدنَ في الجودةِ والدقةِ، ولم يُستدرك فيهما حرفٌ واحدٌ مما فاتَ الناشِرين الأولين تحقيقُه. وليس لهاتين النشرتين من فضلٍ غيرُ توفيرِ الكتابِ في الوطن الغربي.

وفي سنة ١٤٠٨ نُشِرَ قسمٌ من الكتاب يغطي السقطَ الكبيرَ في طبقات المدنيين. وقد اتعب محققُه نفسَه في ترجمةِ رجال الأسانيد، ناقلاً كلامَ ابن حجرٍ في التقريب! وهو جهدٌ لا يسمنُ ولا يغني من جوع.

الطبقاتُ الصغرى: حيث أنَّ ابنَ سعدٍ ملأ طبقاتِهِ الكبرى بالفوائدِ الحديثيةِ

---

(١) قدم للكتابِ الأستاذ الدكتور إحسانُ عباس، فحمله بعضُهُم وزرَ الأخطاءِ المطبعيةِ التي تنوءُ بها النسخة. وليسَ للدكتورِ إحسانَ ذنبٌ في ذلكَ، لأنَّه لم «يحقق» الكتاب، وإنَّما عرفَ به وبموضوعِ الطبقاتِ استجابةً لطلبِ الناشر.

والعلميةِ الجَمة، فقد تضخمت بعضُ التراجم فبلغت عشراتِ الصفحات، وهذا من شأنه أن يحجبَ تسلسلَ الطبقات؛ لذا رأى أن يصنفَ الطبقاتِ على وجه الإختصار؛ فجاءَ كتابُه **الطبقاتُ الصغرى** في مجلدٍ لطيف[١].

وبمقارنة النصوصِ المنقولةِ عن الطبقاتِ الصغرى بالكبرى، نجد أن تقسيمَ الطبقات في الكتابين مختلف جداً. مما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن تقسيمَ الطبقاتِ اجتهادٌ محض[٢].

(٥) الطبقات للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري:

طبقاتُ مسلم كتابٌ صغير[٣]، غيرَ أنَّهُ متميزٌ ذو مكانةٍ مذكورةٍ في هذا الفن، وقد اعتنى العلماءُ قديماً بروايتِهِ والاقتباس منه.

وقد قَصَرَ مسلمٌ كتابَهُ على الصحابةِ والتابعين[٤]، ولم يذكرْ من تلاهم. وقد احترتُ في تفسيرِ منهجه هذا، ومحاولةِ استنباطِ غايتِهِ ومقصَدِه، ثم بدا لي أنه رحمه اللَّه أرادَ الإقتصارَ على جذور الرواية (أوائلِ الرواة)، الذين يحتمَل لأحدهم أن يتفردَ بالحديث؛ فأما من بعدَهم، فأنَّ تفردَهُم بالحديث محلُّ نظر[٥].

---

(١) ذكرَ ابنُ خيرٍ (ص ٢٢٤) أنه ٣ أجزاء. وقد ذكر سزكينُ للكتابِ نسخةً في إستانبولَ في ١٣٩ ورقة (تاريخ التراث العربي ١/ ٢/ ١١٤)، وهذا الحجمُ يعدلُ ١٠ أجزاءٍ تقريباً.

(٢) إنَّ هذا التعريفَ البسيطَ لا يفي طبقاتِ ابنِ سعيدٍ حقَّها أبداً، وقد كنتُ اعتزمت دراسةَ الكتابِ مطولاً في ملحقٍ مستقل، ثم اكتفيت بهذا القدرِ لَمَّا علمتُ أنَّ بعضَ طلبة العلم درس الكتابَ دراسةً جيدةً في رسالةِ ماجستير، قُدمت لقسم التاريخ بالجامعة الأردنية.

(٣) وصفه ابنُ خيرٍ بأنه جزءٌ كبير (الفهرس ص ٢٢٥)، وهو وصفٌ دقيق، إذ يحتفظ المتحف البريطاني بنسخةٍ منه في ٢٢ ورقة، وقد حصلتُ على صورةٍ عنها من مركز المخطوطات بالجامعة الأردنية، فللمسئولينَ عنه شكريَ الجزيل.

(٤) جعل الصحابة طبقةً واحدةً، وجعل التابعين في ثلاثِ طبقاتٍ، أو دونَ ذلك.

(٥) مثال ذلك: الإمامُ الزهريُّ (ـ ١٢٤) من صغار التابعين؛ فروى عن بضعةِ رجالٍ من الصحابة، وأكثرَ عن كبارِ التابعين؛ وكان منبعاً هاماً يستنبط منه الحديث، ويحتمل له التفردُ بمتونٍ وأسانيدَ كثيرةٍ لا نجدها عند غيره من العلماء. فأما أصحابُ الزهري (كمالكٍ ومعمرٍ ويونُسَ وعُقَيْلٍ والزُّبيدي وابن عيينةَ والأوزاعي. . .) فإنَّ مهمتَهُم ضبطُ حديث الزهري وتوصيلُه لأصحابهم دونَ تحريفٍ أو خطأ، فمن نجح في مهمته نجاحاً ظاهراً فهو ثقةٌ، ومن أخطأ شيئاً يسيراً نزلت درجته، ومن تزيد من عند وخَلَّطَ ما شاء فهو ضعيفٌ (أو متروكٌ أو متَّهمٌ بحسب حاله. . .). أي أن الزهريَّ رحمه اللَّه أشدُّ

خصائص طبقات مسلم:

(١) فَصَّلَ مسلمٌ طبقاتِ الكتابِ تفصيلاً دقيقاً، وهذا ظاهرٌ في فصولِ الكتاب لمن راجعه.

(٢) يعتمد عددُ طبقات التابعين في المصر الواحدِ على عددهم الكلِّي، فإنْ كثروا بالغَ في تقسيمهم. فقد جعل تابعي المدينة في ٤ طبقات؛ وتابعي مكةَ والكوفةِ والبصرةِ والشامِ في ٣ طبقات، وتابعي مصرَ طبقتين؛ وجعل تابعي اليمن طبقةً واحدةً، وكذلك تابعي اليمامةِ والطائفِ والجزيرةِ الفراتية...

(٣) أغفل مسلمٌ ذكرَ الخراسانيين، فذكرهم مع البصريين أو الكوفيين، وما أدري كيف نسيَ أهلَ إقليمِه!

(٤) قلما يرفعُ مسلمٌ في أنساب المترجمين، بل شأنه إثباتُ أسمائِهم التي اشتهروا بها دونَ إطالة. وربما ذكر كنيةَ بعض المترجمين دونَ استقصاءٍ لكناهم جميعاً، مع أنَّ له كتاباً مشهوراً في الكنى!

(٥) أسقطَ مسلمٌ من الكتاب المتروكين والهلكى، غير أنه ذكر بعضَ مشاهيرِ الضعفاء ممن لم يُتْركوا، كشهرِ بن حوشبٍ، وعليِّ بن زيدِ بنِ جُدعان.

(٦) ذكر مسلمٌ كثيراً من مجاهيل الحال المعروفَةِ أعيانُهم عند الحفاظ، بل إنه ذكر عدداً ممن جُهِلَت أعيانُهم وبلدانُهم في فصلٍ مستقلٍ ختم به الكتاب. وهؤلاءُ قوم رويت عنهم أحاديثُ معروفة اشتهرت عند الحفاظ وتداولوها، فذكرهم لذلك.

(٧) أغفل مسلمٌ ذكرَ من رأوا الصحابةَ دون سماعٍ صحيح، كأيوبَ السُّختيانيِّ

شيءٍ بعقدةِ المواصلاتِ أو المركزِ الذي تلتقي عنده الطرقُ جميعُها، والأمثلةُ التي توضح هذه الفكرةَ ظاهرةٌ لمن تأملَ تحفةَ الأشرافِ للمِزي (انظر مثلاً ح ١٠٥٠٨). فأما أصحابُه فهم ـ على جلالةِ قدرهم ـ أشبهُ شيء بالقنواتِ أو الطرقِ التي تؤدي إلى الزهري. وليس يحتملُ لأحدهم أن يتفردَ عن الزهريِّ بحديثٍ إلا في الشاذ النادر، كتفردِ مالكٍ بحديثِ المغفرِ عن الزهري عن أَنس، وتفردِ محمدِ بن عبد الله، ابنِ أخي الزهري، عنه، عن سالم بن عبدِ الله بن عمرَ، عن أبيَ هريرةَ، بحديث: «كلُّ أمتي معافىً إلا المجاهرين..»؛ فقد أخرجَ الحديثين البخاريُّ ومسلمٌ. وغالباً ما يرد العلماءُ مثلَ هذه الأحاديث، وقد صرح بردِّ الغرائبِ مسلمٌ في مقدمةِ صحيحه، وأبو داودَ في رسالتِه إلى أهلِ مكةَ.

ويحيى بنِ أبي كثيرَ وعبدِ اللّه بن عونٍ، فإنَّهم رأوا أنساً ولم يسمعوا منه؛ غير أنَّه ذكر إبراهيمَ بن يزيد النَّخعيِّ - رُغمَ أنَّهُ لم يسمعْ من أحدٍ من الصحابة - لتقدمِ زمانه؛ وذكر صاحبه الأعمش!

(٨) ذكر مسلمٌ كثيراً من الإخوةِ مجموعين معاً، وفيهم من ليسَ له روايةٌ.

مزايا كتاب مسلم: قد يبدو كتابُ مسلم لمن مرَّ عليه مرورَ الكرام سرداً مملاً لأسماءِ الرجال لا فائدةَ فيه، وليس كذلك، فإنَّ للكتابِ فوائدُ ومزايا عديدة، منها:

(١) طبقاتُ مسلمٍ مصدرٌ هامٌّ لضبطِ أسماءِ كثيرٍ من الرواة وأنسابِهِم[1]، لذا كان معتمداً عند العلماء عند الإختلاف، فكثرت نقولهم عنه.

(٢) احتوى الكتابُ أساميَ نيفٍ وألفين ومئتي رجلٍ وامرأةٍ؛ فكادَ أن يستوعبَ كلَّ من له روايةٌ في الصدر الأول.

(٣) تصويبُ بعضِ أوهام البخاريِّ رحمه اللّه، فمنه أن البخاريَّ قال: عطاءُ بن يعقوبَ مولى ابنِ سُباعٍ الكيخارانيُّ: موضع بناحية اليمن، عن أسامةَ. (التاريخ الكبير ٦/ ٤٦٧). وخالفه مسلم إذ عدَّهما اثنين؛ فذكر عطاءَ مولى ابنِ سُباعٍ في الطبقة الثانية من المدنيين (ق ١٠ ب)، وذكر عطاءَ بنَ نافعٍ الكيخارانيَّ في تابعي اليمن (ق ١٣ ب)؛ وقولُ مسلم أولى بالصواب[2].

(٤) ميَّزَ مسلمٌ الصحابيَّ من التابعي، وحددَ بلدانَهم، وهذه فائدةٌ هامةٌ يظهر أثرها عند الاختلاف في صحبةِ الرجل[3].

---

(١) بعض هؤلاء وقعت أسماؤهم محرفةً في المصادر المطبوعة - كالتاريخ الكبير - أو اختُلِف في تسميتهم؛ فحفظ لنا كتابُ الطبقاتِ رأيَ مسلمٍ في تسميتهم.

(٢) انظر تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٦.

(٣) ذكر مسلمٌ شُرَحْبيلَ بن السِّمْطِ في الطبقة الأولى من تابعي الشام (ق ٢٠ أ)، وقد ذكر البخاريُّ أن له صحبةً (١٤٨/٤)؛ واعتمد الحافظ ابنُ حجرٍ صحبتَهُ (الإصابة ٢/ ١٤٣)، وادعى أنَّ ابنَ سعدٍ ذكرَ أن له وفادةً على رسولِ اللّه ﷺ؛ فراجعتُ مبحثَ الوفود في الطبقات الكبرى فلم أجدْ له فيه ذكراً، بل ذكره ابن سعد في الطبقةِ الأولى من تابعي الشام (٧/ ٤٤٥). وليس لصحبته مستندٌ غيرَ حديثٍ لَيِّنِ الإسنادِ، جمعَ فيه راويه بين شرحبيلِ بن السِّمْطِ وأبي هريرة! (المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٩٧). ثم أعاده يعقوبُ في التابعين (٢/ ٣١١). ولشرحبيلَ روايةٌ في صحيح مسلمٍ عن عمرَ وسلمانَ الفارسي، وكان

(٥) ما ينتقَدُ على مسلمٍ من باب التقديمِ والتأخيرِ قليلٌ جداً.

المآخذ على طبقات مسلم:

(١) نسي مسلمٌ أن يذكرَ عدداً من مشاهير التابعين، كالأحنفِ بن قيسٍ السعدي التميمي، والوليد بن مسلم أبي بشرٍ العنبري التميمي، وهما من مشاهير التابعين بالبصرة[١]؛ وقد أخرج لهما في صحيحه.

وكذلك أغفلَ ذكرَ عددٍ من التابعين المعروفين بكناهم، ممن ذكرهم في كتابه الكنى والأسماء، رغمَ حرصِه على استقصاءِ التابعين. والطريفُ أنه ذكر في الطبقات عدداً من المعروفين بالكنى، كأبي خليفةَ الطائيِّ اليمانيِّ صاحب علي (ق ١٣ ب)، ولم يذكرْهُم في الكنى والأسماء[٢].

وقد روىٰ هذا الكتابَ عن الإمام مسلمٍ جماعةٌ أشهرهم تلميذُهُ المشهور الحافظ مكيّ بن عبدانَ النيسابوري (ـ ٣٢٥)، الذي روى عنه عدداً من كتبه؛ ومن طريق مكيٍّ أخرج الخطيبُ نصوصاً عدة من كتاب الطبقات في مصنفاتِهِ[٣].

(٦) مشاهير علماء الأمصار لأبي حاتم ابن حِبَّانَ:

كتابُ ابن حِبَّانِ هذا منتزع من كتابه «الثقات»[٤]؛ فقد جمع فيه تراجمَ من

من كبار القوادِ بالشام.

(١) الأحنفُ مخضرمٌ من الطبقةِ الأولى، وأبو بشرٍ العَنْبريُّ من الثالثة.

(٢) يلاحظ أن كتبَ البخاريِّ رحمه اللَّه تشكل دائرةَ معارفَ حديثيةٍ متكاملةٍ؛ ولذا نجده كثيراً ما يحيل من كتابٍ لآخرَ، فقد أحالَ في تاريخِهِ الكبيرِ مراراً على الصحيح. فأما كتبُ مسلم فالترابطُ بينها ضعيفٌ، إذ أنَّ مسلماً رحمه اللَّه ـ على فضلِهِ وعلمِهِ واجتهادِهِ وكثرةِ مشايخه ـ اعتمد اعتماداً ظاهراً على البخاريِّ ونَهَل من علومه. فكان البخاريُّ شيخَه الأولَ الذي به تَخرَّجَ، ولولاه لما نضجتْ معرفتُه ولما راحَ وجاء. ولم يلازم مسلمٌ نقادَ الحديث الكبارَ ـ كأحمدَ وابنِ مَعينٍ وعليِّ بن المدينيِّ ـ ملازمةً ظاهرة، وإن كتب عنهم شيئاً يسيراً. وقد تتبعت كتابَهُ «الكنى والأسماء»، فرأيتُ اعتمادَه على التاريخ الكبير عظيماً، وكثيراً ما ينقل نصَّهُ حرفاً بحرف. وهذا المعنى قد تفطنَ لَهُ أبو أحمدَ الحاكمُ قديماً (مقدمة الكنى والأسماء ص ٢٨).

(٣) انظر موضحَ أوهام الجمع والتفريق ٢/ ١٤، ٣٤٤.

(٤) كتابُ الثقات نفسُه يكاد يكون منتزعاً من التاريخ الكبير، فقد قارنتُ مئات التراجم في الكتابين، فوجدت ابنَ حبانَ ينقل كلامَ البخاري بنصِّهِ أو باختصار، وقلما يأتي بشيء جديدٍ من عنده في تراجم

اعتبرهم أشهرَ أهل العلم ببلدانِهِـم وطبقاتهِم فرتَّبهم على الطبقات، دونَ أن يزيدَ في تراجِمِهم شيئاً يذكَرُ؛ بلَ إنَّهُ كررَ في هذا الكتابِ الأوهامَ التي وقعت له في كتابِ الثقات[1].

خطةُ ابنِ حبانَ في كتابِهِ:

قَسَّمَ ابن حبانَ رواةَ الأحاديثِ إلى أربعِ طبقاتٍ: صحابةٍ، وتابعين، وتابعي تابعين، وأتباعِ تابعي التابعين[2].

كما قسَّم بلادَ الإسلام إلى ستةِ أقاليمَ اشتهرت برواية العلم، هي:

الحجازُ (مكةُ والمدينةُ)، والعراقُ (البصرةُ والكوفةُ)، والشامُ، ومصرُ، واليمنُ، وخراسان. وضم الأقاليمَ المنزويةَ أو المدنَ الصغيرةَ لما يجاورها من الأمصار الرئيسة؛ فذكر أهلَ الطائف مع أهل مكة، وذكر رواةَ الجزيرة الفراتية في الشاميين، وأهلَ إفريقيةَ في المصريين.

ولم يخل تقسيمَ بن حبانَ هذا من تعسفٍ واضح. كما ارتكبَ فيه أخطاءَ فاحشةً كعدِّه أهلَ اليمامة في اليمن، مع أنه لا علاقةَ لليمامةِ باليمن، لا من جهة

الصحابة والتابعين وتابعي التابعين. إلا أنَّ تراجمَ الطبقة الرابعة (في المجلدين الثامن والتاسع) من تأليفه. وهذان المجلدان أثمنُ ما في الكتاب وأكثرُهُ فائدةً، وفيهما تتجلى عبقريةُ ابنِ حِبَّانَ. أما مبحثُ السيرةِ النبويةِ والتاريخ الإسلامي اللذين شغلا المجلدين الأوليين فلا فائدةَ فيهما بمرة! إذ اختصر ابن حبانَ الأسانيدَ، وخلط الغثَّ بالسمينِ والصحيحَ بالمنكر، وشتانَ ما بين ما كتبه ابنُ سعدٍ في مقدمةِ كتابه، وبين ما كتبه أبو حاتم إمامُ الأئمة!

(١) مثال ذلك: ذكرَ في الثقاتِ (٥/ ١٤٥) ومشاهيرِ علماء الأمصار (رقم ٨٩٢) أن سفيانُ بن عيينةَ جالس عبدةَ بنَ أبي لُبابَةَ ثلاثاً وعشرين سنةٍ! وهذا تسرعٌ منه وعدمُ تبصرٍ فيما ينقل، وإنما قال سفيانُ إنَّه جالس عَبَدَةَ سنة ثلاثٍ وعشرين ومئة (التاريخ الكبير ٦/ ١١٤ والصغير ص ١٤١). وكان عُمْرُ سفيانَ حينئذٍ ١٦ سنة! وأرى عبدةَ مات بعدَ ذلك بزمنٍ يسير، فإنَّهُ قديمٌ سمعَ من ابن عمرَ.

(٢) جعل ابنُ حبانَ الصحابةِ طبقةً، والتابعين طبقةً، وهلم جراً، دون اعتبارٍ للتفاوتِ الكبير داخلَ الطبقة الواحدة. لأنه كان ينظرُ إلى «حلقات الإسناد»؛ فكلُّ حلقةٍ (راوٍ) عندَهُ تمثلُ طبقةً، آخذاً بعين الإعتبارِ أعلى الأسانيدِ وأقلَّ عددٍ ممكنٍ من الحلقات، لذا عد أبا يعلى الموصليَّ في الطبقة الرابعة (٨/ ٥٦)، لأنَّ لديه حديثاً ثلاثياً، يكون هو عندما يرويه «الحلقة الرابعة»! (لاحظ أنَّ أعلى إسنادٍ صحيح عندَ ابن حبانَ يكون رباعياً). تنبيه: الطبقةُ الرابعة (تبعُ أتباعِ التابعين) ليست في النسخة المطبوعة، فلعلها سقطت من المخطوطةِ التي اعتمدها الناشر، واللهُ أعلمَ.

الجُغرافيةِ، ولا من جهة التاريخ والأنساب[1]، وكذلك جعلَ صحابةَ الطائف في اليمن، ولو ألحقهم بالمكيينَ لكان أخفَ لغلطه.

ولم يرتب ابنُ حبانَ الرواة داخلَ الطبقة الواحدة ترتيباً دقيقاً، بل أكثرُ ترتيبه للرواةِ منتقد، فأكثرهم مذكورٌ في غير محله.

وقد وجدتُ في هذا الكتابِ أوهاماً عجيبة تستغرب من حافظٍ كابن حبانَ[2]، منها:

(١) ذكر في المدنيين الزبيرَ بنَ عبد الرحمٰن بن عوف (رقم ٤٧٠)، وذكر مقتَلَه يومَ الحرة، وكذلك سماه في الثقات (٤/ ٢٦١). وهذا تصحيفٌ، إنما هو زيد. وقد ذكره خليفةِ على الصواب في قتلى الحرة (تاريخ خليفة ص ٢٤٢).

(٢) وكذلك ذكر عُبَيد اللّٰه ـ مصغراً ـ بن عبد الرحمٰن بن عوف (رقم ٤٧٦، والثقات ٥/ ٦٤)، وإنما هو عبدُ اللّٰه (الأكبر)[3]، كذا سماه مصعبٌ في نسب قريش (ص ٢٦٧).

(٣) ذكر قيسَ بنَ سعدِ بن عبادةَ الأنصاريَّ في صحابة خراسانَ، وزعم أنه هربَ من مُعاوية إلى تفليس (بأذربيجانَ)[4]، وأنه بقي منجحراً بها حتى وفاته سنة ٨٥

---

(١) كانت اليمامَةُ مركز نجدِ العلمي، وموضعها قريبٌ من موقع مدينة الرياض الآن، ونَجْدٌ في الشمال الشرقي من جزيرة العرب؛ أما اليمنُ فتحتل الركن الجنوبي الغربي، كما تعلم. وكان أهلُ اليمامة من بني حنيفةَ (من ربيعةَ، الفرع الثاني من العدنانيين)، فلا يتصلون باليمنِ بنسبٍ ولا سبب. والحقُّ أنَّ اليمامة مدرسةٌ مستقلةٌ على صغر حجمها، غيرَ أنَّ أكثرَ رواتها كانت لهم علاقةٌ علميةٌ واضحةٌ بالبصرةِ أو بالمدينةِ، بحيث يصعبُ على المرء أن يصنفَهم كتابعين لهذا المركز أو ذاك، وإن كانوا أقربَ إلى المدينةِ نوعاً ما. ومما يجدرُ ذكرَهُ أن الضعفاءَ والمتروكين باليمامة قليلون، وأسانيدُهم في الغالبِ نظيفة.

(٢) ذكر محقق الكتاب أنه لم يحقق معرفةَ ٧٥ مترجماً في الكتاب، وقد راجعت أكثر تلك التراجم، فوجدتُ بعضَها قد تصحفت على الناشرِ، أو كانت مصحفةً في المخطوطة، أو أن المصنفَ لم يرفع نسب بعض المترجمين، فخفي أمرُهُم على المستشرق. غير أنَّ المصنفَ وهم في غالب التراجم، فحَرَّفَ الأسماءَ، أو استخرج منها تراجمَ وهميةً لا وجودَ لها. وإنَّما جزمنا بأنَّ المصنفَ واهمٌ ـ ليس المحققَ ـ لأنَّه كررَ تلكَ الأغلاطَ في كتاب الثقات.

(٣) عبدُ اللّٰه الأصغرُ بنُ عبدِ الرحمٰن بن عوف هو أبو سلمةَ الفقيهُ المشهور.

(٤) هي عاصمة جورجية (الكرج) اليوم، أغتصبها الكرج من المسلمين في القرن السادس.

في خلافة عبد الملك. (المشاهير رقم ٤١٨، والثقات ٣/ ٣٣٩). وهذا قول باطل لا أصلَ له، بل مات قيسٌ بالمدينةِ في آخر خلافةِ معاويةَ، ولم يفرَّ منه أبداً! بل إنه وفد عليه بدمشقَ فأكرمَ نُزُلَه ووصلَه.

(٤) وقال في الشاميين: **عاصمُ بن بشرٍ السلولي**، من خيار أهل الإسلام ومتقنيهم، مات في ولاية بشر بن مروانَ على العراق. (المشاهير رقم ٨٥٩، والثقات ٥/ ٢٣٦).

قلت: هذه ترجمة وهميةٌ، وإنما أراد **عاصمَ بن ضمرةَ السلوليَّ الكوفي**، صاحبَ علي، قال ابن سعد: توفي بالكوفة في ولاية بشر بن مروان (٦/ ٢٢٢). وعاصمٌ إلى الضعف أقرب، وممن ضعفه ابنُ حبَّانَ نفسه (المجروحين ٢/ ١٢٥)، غير أنه صحف اسمَه فظنَّه رجلاً آخرَ، ثم أورده في الثقات مصحفاً، كعادته في توثيق من لا يدري من هم!

(٥) وقال في ترجمة **أبي العاليةِ الرياحِيِّ** (رقم ٦٩٧): «ولم ينصف من زعم أنَّ حديثَ أبي العاليةِ الرياحيِّ رياحٌ، ولم يجعل حديثَ إبراهيمَ بنِ أبي يحيى وذويه رياحاً تهب!!».

قلت: يعرض بالإمامِ الشافعي، وبئسَ ما فعل. فإنَّ الشافعيَّ رحمه اللّه إنَّما تكلم في حديث أبي العاليةِ المرسلِ في نقضِ الوضوءِ بالقهقةِ في الصلاةِ[1]؛ ولم يقصد تضعيفَ أبي العاليةِ نفسِه؛ ومثلُ هذا لا يخفى على ابنِ حِبَّانَ، ولكنَّهُ التكلف![2]

وفي الختام نقول: إنَّ كتابَ ابنِ حبانَ ممتعٌ لولا هذه العيوبُ الكثيرةُ التي

(١) انظر مناقبَ الشافعيِ للبيهقي ١/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣، والسنن الكبرى ١/ ١٤٦.

(٢) وقد ناقضَ ابنُ حِبَّانَ نفسه ـ وكثيراً ما يفعل ـ فأخذ يعتذر للشافعيِّ في روايته عن إبراهيمَ بنِ أبي يحيى (المجروحين ١/ ١٠٧)؛ وليس اعتذارُهُ عنه بصحيح، وما كان الشافعيُّ بحاجةٍ ليعتذرَ عنه أحدٌ لروايتِهِ عن إبراهيمَ، فإنَّهُ كان يوثقه ويقولُ فيه: «لأن يخرَّ إبراهيمُ من السماءِ أحبُّ إليه من أن يكذبَ.» (مناقب الشافعي ١/ ٥٣٣). وليس يضرُّ الشافعيَّ رحمه اللّه أنَّ أكثرَ الحفاظ (كمالكٍ ويحيى القطانِ فمن بعدَهم) قد خالفوه وكذبوا إبراهيمَ؛ فإنَّ الشافعيَّ رحمه اللّه مجتهدٌ في الجرح والتعديل كغيرِهِ من حفاظِ الحديث؛ وإنما يلزَمُ المجتهدَ أن يعملَ بما يؤدي إليه اجتهادُه، لا باجتهادِ غيره.

شوهت وجهه. وقد امتازَ عن سائرِ كتبِ الطبقاتِ بتسليطِ الضوءِ على الخراسانيين وإنصافهم، وهذا ميزةٌ عظيمةٌ للكتاب.

(٧) المعين في طبقات المحدثين للحافظ الذهبي:

هذا آخرُ كتاب صنف في علمِ الطبقات فيما أعلم، إذ لم يكن بعدَ الذهبيِّ أحدٌ يشبهه في معرفته بالمحدثين، أو اطِّلاعه على تراجِمِهم ومنزلتهم. ولم ينل «المعينُ» التقديرَ الذي يستحقه قديماً ولا حديثاً، إذ أنَّ الناسَ يظنونه سرداً مجرداً للأسماءِ دونَ ترجمة. والحق أنه يجب على طالب الحديث أن يبتدىءَ بقراءتِهِ إذا أرادَ الإشرافَ على جماهيرِ الرواة ومشاهيرهم، منذ زمن الصحابة إلى قريبٍ من انقضاء عصر الرواية.

وقد احتوى كتابُ المعين أسماءَ حفاظِ الحديث ومن يليهم من مشاهير المحدثين والمسندين، فاستفتح باسمِ المصطفى ﷺ، وختم الكتاب بأبي العباس أحمدَ بن أبي طالبِ الحجارِ الدمشقي (ـ ٧٣٠)[١].

منهج الذهبي في المعين:

(١) ذكر في الكتاب نيفاً وألفين ومئتي رجلٍ وامرأةٍ قسمهم إلى ٢٨ طبقة متميزة[٢].

(٢) رتب الذهبيُّ المترجمين داخل الطبقات العشر الأولى على الحروف

---

(١) طبع الكتابُ في عمانَ سنة ١٤٠٤ بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، في مجلدٍ لطيف، وفيه أوهامٌ وتحريفاتٌ وسواقط متفرقةٌ، فربما جعل الرجُلَيْنِ رجلاً واحداً، كقوله (رقم ٢٥٨): «أنس بن سيرين [بن] سعيد المدني العابد»؛ والصواب أنهما اثنان: أنسُ بن سيرينَ (بصري)، وبسرُ بنُ سعيدٍ المدني. وربما عكسَ الأمرَ، فجعل الرجلَ الواحدَ رجلين، فمنه أنَّ المصنف قال: «عبدُ اللَّه بن محمد، الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة»؛ فجعله الدكتور رجلين: (٩٤٤) عبد اللَّه بن محمد الحافظ»؛ وبعده: (٩٤٥) أبو بكر بن أبي شيبة»! ثم عرف في حاشية رقم ٩٤٤ بأبي جعفرٍ المسنديِّ الجعفي شيخ البخاري، مع أن أبا جعفرٍ مترجمٌ بعدَ ابنِ أبي شيبةَ بترجمةٍ واحدةٍ، وأعادَ الدكتورُ في هامشه التعريفَ نفسه (المنقولَ بنصِّه عن التقريب) دونَ تأمل!

ثم سرق الكتابَ لصٌّ مصري، فشنع في مقدمته على الدكتور همام، غيرَ أنه قلَّده في أخطائه، ثم زادَ من عنده طاماتٍ لا تعدُّ ولا تحصى، فمسخ الكتاب!

(٢) قسم الذهبيُّ المترجمين في هذه الفترة في تذكرةِ الحفاظِ إلى ٢١ طبقةً.

الأبجدية، ثم تخلص من هذا القيد العجيب في الطبقاتِ المتأخرة، فصار ترتيب المترجمين أدقَّ وأصحَ، متمشياً مع أسلوب الطبقات المعهود.

(٣) لا يطيل الذهبي في تسمية المتقدمين اعتماداً على شهرتهم، كقوله: «الحسن البصري، أحدُ الأعلام»؛ لكنه يرفع في أنساب المتأخرين ويجود تسميتهم.

(٤) لم يذكر الذهبي وفاةَ أحدٍ من المترجمين البَتَّة؛ ولم يتعرض لجرحهم أو تعديلهم إلا قليلاً[1].

(٥) ينسب الذهبي الطبقة لأشهرِ أعضائِها، لا سيما الطبقاتُ الأولَى، كقوله: «الطبقة الثالثة من التابعين، وهم طبقة الزهري وقتادةَ وأبي الزبير».

(٦) ربما ذكر المدى الزمني للطبقة، لا سيما في الطبقات المتأخرة؛ كقوله: «طبقةٌ من الستِّ مئةٍ إلى قريبِ الخمسِ وعشرينَ وستِّ مئةٍ».

وخلاصة القول: لو أنَّ الحافظ الذهبي رحمه اللّه ذكر وفيات المترجمين، ورفع في أنسابهم جميعاً، وتكلم في من تستدعي حالُهُ التنبيهَ عليه[2]، لكان المعين كتابَ الجيب الذي يحمله طالب الحديث معه أينما حَلَّ أو رحل! ولا زال الكتابُ بحاجةٍ لطبعةٍ جديدةٍ مصححة، يستدرَكُ فيها ما ذكرناه؛ مع إحالة القارىء إلى بعضِ كتبِ الذهبي الموسعة، كتاريخ الإسلام أو سير النبلاء. وينبغي أن يتبعَ بذيلٍ يشمل تراجمَ المحدثين حتى انتهاءِ عصر الرواية (فيختَمَ ببقايا أصحابِ الحافظِ ابنِ حجر).

---

(١) كقوله: ««والحافظُ أبو حامدٍ أحمدُ بن حمدونَ الأعمشيّ؛ خراسانيٌّ ثقة.» (رقم ١٢٣٣). وإنما تعرض لتوثيقه في هذا الموضع لأن أبا حامدٍ مختلف فيه، فقد تكلم فيه وذمَّهُ أبو عليٍّ النيسابوريُّ الحافظ، وخالفه الرأيَ تلميذه أبو عبد اللّه الحاكم، فرأى أن أبا حامدٍ مظلوم، وليس في حديثه ما يضَعَّفُ لأجله. ولم يقطع المصنف برأيٍ صريح في هذه القضيةِ في كتبه الكبار (كالتذكرة وسير النبلاء والميزان)، فقطع الشك باليقين في هذا الكتابِ!

(٢) سكت الذهبيُّ عن الواقديّ، ثُمَّ وَهَّى هشامَ بنَ الكلبي؛ وحالُهما متقاربة.

الفصل الثاني

كتب الطبقات الخاصة ببعض الأمصار

ذكرنا في مقدمة الباب الأسبابَ التي أدت إلى شيوعِ هذه التصانيف؛ مما أدى إلى كثرة التصنيف المحليِّ شرقاً وغرباً. وقد حرصتُ جهدي أنْ أُعَرِّفَ بأكثرِ هذه المصنفات، وأن أتتبعَ أسانيدَها هنا وهناك؛ غير أن ما حصلت عليه من معلوماتٍ نزرٌ يسير، للأسباب التالية:

(١) إن كثيراً من الأمصار والبلدان لم يصنِّفْ علماؤها ومحدثوها في طبقاتٍ خاصةٍ بهم؛ كمكةَ والمدينةِ واليمن[١]. إما لقلة الحفاظ بها، أو اكتفاءاً بكتب الطبقات العامة، أو صنِّفَت فيها تواريخُ مرتبةٌ على الحروف.

(٢) إنَّ كتبَ الفهارس التي صنفها المحدثون، وفهارس المخطوطاتِ المتعددة التي صنفها المعاصرون لا تقدم معلوماتٍ غزيرةً أو دقيقةً في هذا الباب. وأنفعُ الفهارس التي راجعتها لهذا الموضوع فهرستُ ابنِ خيرِ الإشبيليِّ، والمعجمُ المؤسس بالمعجم المفهرس للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو معجم مروياته.

أما كتب المعاصرين كتاريخِ التراث العربي لفؤاد سزكينَ[٢]، فلم أستفد منه

---

(١) تناقص العلم بالحرمين سِراعاً منذ منتصف القرن الثالث؛ فلم يكن بهما محدث مشهور منذ زمن البخاري حتى زمن المماليك، سوى نفرٍ يسير كعبدِ اللّٰه بن أحمدَ بن أبي مَسَرَّة (ـ ٢٧٩)، وأبي جعفرٍ العُقَيْليِّ (ـ ٣٢٢)، وجعفرِ الحكاك (ـ ٤٨٧)؛ وبعضِ الطارئين كعطيةَ بن سعيدِ الأندلسي (ـ ٤٠٨)، وأبي ذرٍ الهروي (ـ ٤٣٤). وقد صنف إبراهيمَ بن المنذر الحِزامي المدني ـ من شيوخ البخاري، توفي سنة ٢٣٦ ـ كتاباً في الطبقات، ويبدو أنه عام.

أما اليمنُ فلم يكن بها بعد عبد الرزاق بن همامٍ (ـ ٢١١) حافظٌ يذكر، وكانت الرواية بها محدودةً. فأما طبقاتُ فقهاء اليمن لعليِّ بنِ عمرَ بن سَمُرَةَ (ألفه سنة ٥٨٦) ففائدته يسيرةٌ فيما يخص المحدثين، وإنما توسع مصنفه في ذكر فقهاء الشافعية باليمن، لا سيما أهلِ القرونِ الرابعةِ والخامسةِ والسادسةِ.

(٢) ترتيب سزكينَ لكتب المحدثين (المجلد الأول: ج ١، ج ٢) عجيبٌ غريبٌ، وفيه تخليطٌ كثير. وفي كتابه أغلاطٌ جمة، لا سيما فيما نقله عن فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني، فقد قلده في أوهامِهِ

شيئاً يستحق الذكر؛ أما الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني فالفصل المخصص للطبقات فيها هزيلٌ لا فائدةَ فيه. وأفضلُ كتب المعاصرين في هذا الباب هو «موارد الخطيب البغدادي»، للدكتور أكرم ضياء العمري، فإنَّهُ جَمُّ الفائدة.

أما كتاب «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التواريخ» للحافظ السخاوي ففيه بعض الفوائد؛ غير أن المعلوماتِ التي أوردها في موضوع الطبقات كانت أقل مما كنا نأمل؛ بل إنَّهُ أغفل ذكرَ كثير من الكتب المشهورة.

(٣) إن كثيراً من كتب الطبقات ذُكرت في الفهارس وكتب التراجم بعناوينَ مضللة، كالتواريخ، أو دونَ عنوان محدد. ولعلها أن تكونَ من كتب الطبقات؛ غير أنَّه لا يمكننا الجزمُ بذلك لفقدانِ تلك الكتب[1].

وبعدُ،

فهذا جهد المقل نقدمه بين يدي طلبة العلم، سائلاً اللّٰه سبحانَه التوفيقَ والقبول والمغفرة. فمن البلدانِ التي صنف في طبقات علمائها:

[١] الشام

صنف حفاظ الشام عدداً من كتب الطبقات الخاصة بإقليمهم، منها:

(١) طبقات الشاميين لأبي سعيد عبد الرحمٰن بن إبراهيم (دحيم، ١٧٠ ـ ٢٤٥):

كان دحيمٌ حافظَ الشام في عصره بلا منازع، وبه تخرج محدثوها، كأبي زرعةَ الدمشقي، الذي أخذ عنه كثيراً من مسائل الطبقات[2].

دون تبصر.

(١) من ذلك: نقل الدارقطنيُّ من كتاب طبقات الشاميين لابن سُمَيع فسماه التاريخ (المؤتلف والمختلف ص ١٩١١)، ونقل من طبقات أبي زرعة فسماه أيضاً التاريخ (ص ٢٢٣٢). ومن ذلك أن السخاوي ذكر تاريخ سعيدِ بن أبي مريمَ (ـ ٢٢٤)، وتاريخ سعيد بن عُفَيْرٍ (ـ ٢٢٤) في تواريخ مصر (الإعلان بالتوبيخ ص ١٣١)؛ والظاهر أنه لم يطلع على الكتابين، فقد مر بذكرهما مرورَ الكرام. ومن المحتمل أنهما كانا مرتَّبَين على الطبقات، كأكثرِ التواريخ المتقدمة؛ فقد وصلتنا بعض التواريخ المرتبة على الطبقات، كتاريخ داريا للقاضي عبد الجبار الخولاني. وقد أسقطتُ ذكرَ كتب كثيرة لم أستطع الجزم بأنها مصنفةٌ على الطبقات.

(٢) انظر تاريخه ص ٢١٦، ٢٨٦، ٣٩٣ ـ ٣٩٤، ٣٩٨، ٥٩٧، ٦٠١، ٦٢٣.

أما كتابه في الطبقات، فلعله أقدمُ مصنف في بابه. وقد نقل منه القاضي عبد الجبار الخَولاني مراراً، غير أنه لم يذكر إسنادَهُ بالكتاب[1].

(٢) طبقات الشاميين للحافظ أبي القاسم محمود بن إبراهيمَ بن محمد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيْع الدمشقي (ـ ٢٥٩):

كتاب ابن سميع مشهور، ذكره الحافظ الذهبي في ترجمته[2]؛ ونقل منه الحافظ ابن عساكرَ نصوصاً كثيرة في تاريخ دمشق.

إسناد الكتاب: يروي ابن عساكرَ طبقاتِ ابنِ سميع عن أبي غالبٍ أحمد بن الحسن بن البناء (ـ ٥٢٧)، عن أبي الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن علي الآبنوسي (ـ ٤٥٧)، قال أخبرنا عبد اللّٰه بنُ عتَّابِ بن محمد: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصاءَ (ـ ٣٢٠) إجازةً، قال سمعت أبا الحسن[3] محمود بن إبراهيمَ بن محمد يقول. . .[4]

ويرويه أيضاً عن أبي القاسم نصرِ بن أحمدَ بن مقاتلِ بن مطكودَ السُّوسي (ـ ٥٤٨)، عن أبي عبدِ اللّٰه الحسن بن أحمد بن أبي الحديد (ـ ٤٨٢)، عن أبي الحسن علي بن الحسن الرَّبَعيِّ (ـ ٤٣٦): أخبرنا عبد الوهاب بن الحسن الكُلابي (ـ ٣٩٦). عن ابن جوصاءَ، عن المصنف به.

ويرويه الحافظ ابن حجرٍ العسقلانيُّ عن المحدث أبي هريرةَ عبد الرحمٰن بن الحافظ الذهبي (ـ ٧٩٩) إجازةً، عن القاسم بن مظفر بن عساكر (ـ ٧٢٣)، عن الأمير سيف الدولة محمد بن غسان بن غافلٍ الأنصاري الحمصي (ـ ٦٣٢)، عن الحافظ ابن عساكرَ إجازةً مشافهةً بسنده (المعجم المفهرس ل ٧٣ أ).

ونقل منه الإمام الدارقطني في المؤتلف والمختلف (ص ١٩١٢، ١٩٦٥)، ولم يذكر إسناده بالكتاب.

(١) انظر تاريخ داريا ص ٥٧، ٧٧، ٨٠، ٩١، ٩٢، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣.
(٢) تذكرة الحفاظ ص ٦١٤، وسير النبلاء ١٣/ ٥٥.
(٣) كذا كني في هذا الإسناد، وكناه الحافظ الذهبي أبا القاسم.
(٤) تاريخ دمشق [جزء: عبادة بن أوفى ـ عبد اللّٰه بن ثُوَب] ص ٣٧١، ٤٨٨.

ونقل ابنُ أبي حاتم (٧/ ٢٦٦) عن أبيه عن ابن سُمَيع ترجمةً محررةً لمحمد بن سعيد بن الفضل القرشي الدمشقي، لَعَلَّها من كتاب الطبقات.

(٣) طبقات الشاميين للحافظ أبي زرعةَ عبد الرحمٰن بن عمرو النصري (ـ ٢٨١):

كان أبو زرعةَ حافظ الشام في وقته، وله تاريخٌ حفيل، فيه فوائدُ شاميةٌ غزيرة. وقد صنف أبو زرعةَ طبقاتِ الشاميين أيضاً، فأتى فيه بكلِّ غريبةٍ ونفيسة، كما تدلنا النقول عنه في تاريخ دمشق، ولعله استوعَبَ فيه كلَّ من روى حرفاً، أو ذكرَ بزهد أو فضل بالشام.

فصل أبو زرعةَ الكتاب في فصولٍ نفيسةٍ تدل على بعد نَظَرِه ودقةِ منهجه في تقسيم الرواة إلى طبقات لا حصرَ لها، بحسب حالهم؛ ولحسن الحظ أن الحافظ ابنَ عساكرَ احتفظ بكثير من تلك العناوين[1] في تاريخه؛ فمنها:

١ ـ تسميةُ من نزل الشام من الأنصار وقبائل اليمن من الصحابة.

٢ ـ تسميةُ شيوخ أهل دمشق.

٣ ـ تسميةُ أهل حمص.

٤ ـ تسميةُ أهل فلسطين.

٥ ـ من ولي السرايا من أهل الشام.

٦ ـ تسميةُ الأصاغر من أصحاب واثلةَ بن الأسقع.

٧ ـ تسميةُ نفرٍ قدموا الشام زمن عبد الملك.

٨ ـ تسميةُ من نزل الشام للجهاد فقتل فمات.

٩ ـ تسميةُ أصحاب مكحول.

١٠ ـ ذكرُ نفر يروون عن الزهري.

١١ ـ تسميةُ نفر متقاربين في السن، عمِّروا.

---

(١) ظن محقق تاريخ أبي زرعة تلك العناوين كتباً مستقلةً، فأوردها في جريدة مصنفات أبي زرعةَ (التاريخ ص ٦٠، ٦٤، ٦٦، ٧٧)؛ وليست كذلك فبعضُها ـ إن تأملتَه ـ تغطي موضوعاتٍ صغيرةٍ تجيء في نصف صفحة، وليس هذا الحجمُ حجمَ كتاب!

١٢ ـ تسميةُ نفر ذوي أسنانٍ وعلم.

١٣ ـ تسميةُ نفر أهلِ زهد وفضل.

١٤ ـ تسميةُ أصحاب الأوزاعي.

١٥ ـ ذكرُ أصحاب الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب وغيرهم.

١٦ ـ ذكرُ أهل الفتوى بدمشق.

١٧ ـ من حدث بالشام من النساء.

ومن هذه الفصول النادرة نعرف قدر هذا الكتاب العظيم، وندرك مقدار خسارتنا بفقدانه، ولعل الأيامَ تكشف عنه بعون اللّٰه سبحانه وتعالى.

وقد أكثر الحفاظ الإقتباس من هذا الكتاب؛ منهم:

١) **القاضي أبو علي عبد الجبار بن عبد اللّٰه بن مُهنًّا الخولاني**، صاحبُ تاريخ داريا، يروي الكتاب عن الإمام الفقيه أحمدَ بنِ سليمانُ بنِ أيوبَ بنِ حذلمِ الدمشقيِّ (ـ ٣٤٧)، عن أبي زرعة[(١)].

٢) **الإمام الدارقطني**: ينقل منه كثيراً في المؤتلف والمختلف؛ يرويه عن محمد بن إسماعيلَ الفارسي (ـ ٣٣٥)، عن أبي زرعةَ[(٢)].

٣) **الإمامُ أبو بكرٍ الخطيب**: يروي الكتاب عن أبي القاسم عبيد اللّٰه بن أحمد الأزهريِّ (ـ ٤٣٥)، عن الدارقطنيِّ بسنده، انظر تلخيص المتشابه في الرسم (ص ٦٠١، ٦٧٤).

٤) **الحافظ أبو القاسم بن عساكر**: نشر الكتابَ كلَّه في تاريخ دمشق. يرويه عن الحافظ أبي محمد هبة اللّٰه بن أحمدَ بن محمد بن هبة اللّٰه بن الأكفانِيِّ (ـ ٥٢٤)،

---

(١) انظر تاريخ داريا ص ٥٣، ٥٨، ٦٥، ٦٧، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٤. وينقل القاضي عبد الجبار من تاريخ أبي زرعة المطبوع؛ يرويه عن عبد الرحمٰن بن عبد اللّٰه بن عمر، عن أبي زرعةَ؛ وأسلوب الكتابين مختلف.

(٢) انظر المؤتلف ص ٢٠٢، ٢٣٩، ٣٣٠، ٥٥٦، ٦٨٧، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠٩١، ١١٥٥، ٢٢٣٢ وزعم في هذا الموضع أنه ينقلُ من تاريخ أبي زرعةَ، وليس النص في التاريخ المطبوع، بل هو من الطبقات؛ وهو يروي الكتابين جميعاً عن الفارسي عن أبي زرعةَ، فسائر الإقتباسات عن أبي زرعة في المؤتلف (التي لم نشر إليها) من التاريخ.

عن الحافظ أبي محمد عبد العزيز بن أحمد الكِتَّاني التميمي (ـ ٤٦٦)، عن الحافظ أبي القاسم تمامِ بن محمد الرازي (ـ ٤١٢)، عن أبي عبد اللّٰه جعفر بن محمد بن جعفر بن هشامٍ الكنديِّ، المعروف بابنِ بنتِ عَدَبَّسٍ (ـ ٣٤٧)، عن أبي زرعةَ[١].

٥) **أبو الحجاج المزي**: نقل منه في تهذيب الكمال (١٢/ ٣١، ٣٤) ومواضعَ أخرى.

٤) كتاب «من نزل حمصَ من الصحابة» للقاضي أبي القاسم عبد الصمد بن سعيد بن عبد اللّٰه الكندي الحمصي (ـ ٣٢٤)[٢].

ذكره الذهبي في ترجمته فقال: «وجمع تاريخاً لطيفاً فيمن نزل حمص من الصحابة، سمعناه.» (سير النبلاء ١٥/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).

أسانيد الكتاب: يرويه الحافظ ابنُ عساكرَ عن الفقيه الإمام جمال الإسلام أبي الحسن علي بن المُسَلَّم بن محمد الدمشقي (ـ ٥٣٣)، عن عبد العزيز بن أحمدَ الكَتاني، عن مسند حمص أبي المعمَّر المسددِ بن أبي طالبٍ علي بن عبد اللّٰه بن العباس الأُملوكي (ـ ٤٣١)، عن أبيه، عن المصنف[٣].

ويرويه الحافظ ابنُ حجر ـ وهو من مصادره المهمة في الإصابة ـ عن أبي عبد اللّٰه محمد بن أبي بكر بن أحمد بن أبي الفتحِ السَّرَّاجِ (ـ ٨٠٣)، إجازةً، قال أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن الحسن الجَزَري (ـ ٧٤٣)، أخبرنا محمد بن عبد الهادي (ابن قدامة المقدسي الشهيد ـ ٦٥٨) حضوراً وإجازةً، أخبرنا محمد بن حمزةَ (ابن أبي الصقر الشُّروطي الدمشقي ـ ٥٨٠)، أخبرنا جمال الإسلام أبو الحسن السُّلَمِّي به (المعجم المفهرس ل ٧١ أ)[٤].

---

(١) انظر تاريخ دمشق (جزء: عبد اللّٰه بن جابر ـ عبد اللّٰه بن زيد) ص ٢٥٦.

(٢) ذكرنا الكتاب ضمن كتب الطبقات لأنه يجمع ركنين من أركانها: **الطبقةَ** (الصحابة)، **والمكانَ** (حمص). وقد روى البخاري في التاريخ (٢/ ٣٢٢) عن يزيدَ بن عبد ربه الجُرْجُسِيِّ، عن بقيةَ بن الوليد قال: «نزل حمصَ من أصحاب النبي ﷺ من بني سُلَيْمٍ أربعمئة».

(٣) تاريخ دمشق [جزء: عبادة ـ عبد اللّٰه بن ثوب] ص ٤٣٧.

(٤) تنبيه: قال الدكتور العمري في موارد الخطيب (ص ٣٠٤): «ومن التواريخ المعروفة في رجال المدن، وقد أغفلها الخطيب: تاريخ حمص للقاضي عبد الصمد بن سعيد بن علي (؟) الحمصي، ت:

[٢] مصـر

صنف علماء مصرَ عدةَ كتب تندرج ضمن كتب الطبقات منها:

(١) «من نزلَ مصرَ من الصحابة» لأبي عبيد اللّه محمد بن الربيع بن سليمانَ الجيزي (ـ ٣٢٤):

ذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص ٩٣؛ وهو من مصادر الحافظ ابن حجر المهمة في الإصابة، فنقل منه في تراجمَ عديدة[١].

وللمصنف كتابٌ في قضاة مصر، ذكره السخاوي (ص ١٠٥).

(٢) فتوح مصر وأخبارُها للمحدث الفقيه أبي القاسم عبد الرحمٰن بن عبد اللّه بن عبدالحكم بن أعينَ المصري (ـ ٢٥٧):

هذا كتاب قيمٌ ذو مكانة رفيعة بين كتب الفتوح التي وصلتنا، يشرَحُ فتح مصر والمغرب واستقرار المسلمين فيها شرحاً مفصلاً. ويذكر خطط مصر وأماكن نزول القبائل العربية فيها، وأخبارَ مصرَ وما جرى فيها بعد الفتح[٢].

وقد ذكرنا هذا الكتاب في كتب الطبقات لأن مصنفه ـ بعد أن فرغ من القسم

---

٣٣٤ (؟)، وتاريخ حمص لعبد الغني بن سعيد». قلت: إنما هو القاضي عبد الصمد بن سعيد نفسه، تحرف اسمه في بعض المواضع في الإصابة (وكل نسخ الإصابة المطبوعة تعجُّ بالتحريف)، فنقله الدكتور العمري ولم يحقق أمرَه. وما أقبحَ بالمصنفِ أن ينقل نصاً لم يتقنه، ولم يدر أصحيحٌ هو أم لا. ثم إن كتاب القاضي عبد الصمد في الصحابة الذين نزلوا حمص، لا في الحمصيين كلهم، لذا لم يكن فيه أحدٌ على شرط الخطيب في تاريخ بغداد.

(١) انظر ترجمة خارجة بنِ حُذافةَ العدوي (١/ ٣٩٩)، وسُنْدَرٍ الجُذَاميِّ (٢/ ٨٥)، ومَسْلَمةَ بن مَخْلَدٍ (٣/ ٤١٨)، وأبي جمعةَ الأنصاري (٤/ ٣٣)، وأبي اليقظان (٤/ ٢٢٢).

(٢) انظر لنسخ الكتاب الخطية وطبعاتِه العديدة والأبحاثِ التي كتبَت عنه: تاريخَ التراث العربي لسزكين (١/ ٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥). واعتمدنا في وصف الكتاب على نشرة Ch. C. Torrey (ليدن، سنة ١٩٢٠)، وقد حقق الكتابَ عن ثلاث نسخٍ خطية، إحداها مقروءةٌ على الحافظ السلفي، بروايته عن أبي صادقٍ مرشدِ بن يحيى بن القاسم بن علي المَدِينيِّ (ـ ٥١٧) قراءةً عليه، قال: أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن منير بن أحمدَ الخلال (٣٥٣ ـ ٤٣٩) في كتابه سنة ٤٣٥، قال أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الفرج بن القَمَّاح (ـ ٣٦٨)، أخبرنا أبو القاسم علي بن الحسن بن خلف بن قديد الأزدي (ـ ٣١٢)، عن المصنف به.

التاريخي ـ ذكر قضاةَ مصرَ (ص ٢٢٦ ـ ٢٤٧)؛ ثم ذكر الصحابة الذين روى عنهم أهل مصر فجعلهم ٤ أقسام:

القسم الأول: الصحابةُ الذين دخلوا مصر، سواءً منهم من بقي بمصرَ ومن عاد إلى بلده، وروى عنهم المصريون وغيرهم. فيذكر في ترجمة الصحابي الأحاديثَ التي تفرد المصريون بروايتها عنه؛ وأكثرُها غرائبُ وفوائد، فإذا فرغ من رواية المصريين ذكر أسماء بعض التابعين غير المصريين ممن رووا عن ذلك الصحابي، وهذا البابُ نافعٌ جداً في معرفة الصحابة الذين نزلوا مصر، ولجمع مسند المصريين. وعدد الصحابة في هذا القسم ٥٢ رجلاً، أولهم عمرو بن العاص.

القسم الثاني: الصحابة الذين دخلوا مصر وتفرد المصريون بالرواية عنهم، وعدتهم ١٤ صحابياً، أكثرُهم غير مشاهير، ولم يخرِّجْ لهم سوى بعض الموقوفات.

القسم الثالث: الصحابة الذين دخلوا مصرَ وليس للمصريين عنهم رواية، وإنما عُرِفَ دخولهم مصر بحكايات يرويها أهل الأمصار؛ فذكر ثلاثةَ رجال.

القسم الرابع: الصحابة الذين دخلوا مصرَ للجهادِ أو لفتح المغرب، ممن لم يعرف للمصريين عنهم حكاية؛ فذكر ١٦ رجلاً، أولهم سعدُ بن أبي وقاص. وفيهم عبد الرحمٰن بن غَنْمٍ الأشعريُّ الشامي، وليس بصحابي.

فالكتابُ مفيدٌ في معرفة الصحابة الذين دخلوا مصر أو نزلوها، وفي معرفة أحاديثهم لا سيما النادرةُ منها، وفيه فوائدُ كثيرة في الوفيات وأخبارِ التابعين وقضاةِ مصرَ وولاتها حتى منتصف القرن الثالث؛ ناهيكَ عن فائدته الرئيسة في تاريخ مصرَ والمغرب.

(٣) الطبقات للحافظ أبي بكر أحمدَ بن عبد اللّٰه بن عبد الرحيم المصري المعروف بابن البَرْقِيِّ (ـ ٢٧٠):

كان بنو البَرْقي بمصرَ بيتَ علم وحديث[1]؛ وهم ثلاثةُ إخوةٍ: أكبرُهُم محمَّدُ

---

(١) انظر الغنيةَ للقاضي عياض (ص ٢٠٧)، وترتيب المدارك (٢/ ٨٣ ـ ٨٤) له، والأنساب للسمعاني (١/ ٣٢٥)، وسير النبلاء (١٣/ ٤٦ ـ ٤٩)، وتذكرة الحفاظ (ص ٥٦٩ ـ ٥٧١)، وتهذيب

أبو عبدِ اللَّه (ـ ٢٤٩)، وأوسَطُهم أحمدُ أبو بكرٍ (ـ ٢٧٠)، وأصغرُهُم عبدُ الرحيم أبو سعيدٍ (ـ ٢٨٧)، بنو عبدِ اللَّه بن عبد الرحيم بن سَعْيَةَ[1] بنِ أبي زُرْعةَ الزهريِّ، مولاهُم. والثلاثَةُ متقاربون سناً وإسناداً، وقد رووا كلُّهم سيرةَ عبد الملك بن هشام الحِمْيريِّ عنه.

والذي يهمنا منهم في هذا الكتاب أوسطُهم أحمد؛ فقد ذكرت له المصادر كتباً عديدةً في علوم الرجال[2] منها كتابٌ في الطبقات؛ ذكر الحافظ ابن حجر أنَّه يرويه عن أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمدَ بن الغَزِّيِّ (ـ ٧٩٩)، مشافهةً، عن يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ (ـ ٧١٩)، عن أبي الحسن بن المُقَيَّرِ (ـ ٦٤٣)، عن الحافظ

التهذيب ٩/ ٢٦٣.

(١) بفتح السين (تبصير المنتبه ص ٧٨٣)؛ وتصحف في سير النبلاء إلى: سعيد.

(٢) لأبي بكر تاريخٌ في رجال الموطأ وغيرهم؛ ذكر ابنُ خير (ص ٩٣) أنه يرويه مناولةً عن أبي الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر (ت نحو ٥٣٠)، وعن أبي القاسم أحمد بن محمد بن بقي (ـ ٥٣٢)، كلاهما عن الفقيه أبي عبد اللَّه محمد بن فرج مولى ابن الطَّلَّاع (ـ ٤٩٧)، عن المقرىء أبي محمد مكي بن أبي طالب القروي (ـ ٤٣٧)، قال حدثني به أبو الحسن أحمد بن عبد اللَّه بن حميد بن زُرَيقٍ البغدادي (ـ ٣٩١) في المسجد الحرام سنة ٣٨٨، عن أبي علي أحمدَ بن علي بن شعيب المدائني، عن المصنف. وقد وهم ابن خير فسماه محمداً أبا بكر، وإنما أبو بكرٍ أحمد، كما وهم في اسم ابن زُرَيقٍ فسماه علياً، جرياً على عادةِ المغاربة في تكنية من اسمه عليٌّ بأبي الحسن. وذكر السمعانيُّ أنه يروي تاريخ أبي بكرٍ البرقي عن الحافظ يحيى بن منده (ـ ٥١١) إجازةً، عن عَمِّه أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاقَ بن منده (ـ ٤٧٠)، عن أبي بكر محمد بن عبد اللَّه بن صالح العطار، عن ابن زُرَيق، عن المدائني، عن المصنف (التحبير ٢/ ٣٨٠)، وأراه الكتابَ الذي ذكره ابنُ خير. وذكر الذهبي لأبي بكرٍ كتاباً في معرفة الصحابة؛ وخَرَّج منه ابنُ عساكرَ في تراجمَ عبدِ اللَّه بن جعفر بن أبي طالب، وعبد اللَّه بن أبي حدردٍ الأسلمي، وعبد اللَّه بن حذافَةَ العدوي، وعبد اللَّه بن حنظلةَ الغسيل، وعبد اللَّه بن حَوالَةَ الأزدي، وعبد اللَّه بن رَواحَةَ الخزرجي، وعبد اللَّه بن الزبير بن العوام [تاريخ دمشق: جزء عبد اللَّه بن جابر ـ عبد اللَّه بن زيد]. وهو يروي الكتاب إجازةً عن أبي محمد عبد اللَّه بن علي بن الأبنوسي (٤٢٨ ـ ٥٠٥)، عن أبي محمد الحسن بن علي الجوهري (ـ ٤٥٤)، عن الحافظ محمد بن المظفر البغدادي (ـ ٣٧٩)، عن المدائني، عن المصنف. وأسلوبه متشابهٌ في المواضع كلِّها، ويمتاز بذكرِ عدد الأحاديثِ التي رُوِيَت عن الصحابي، ويتكلم على أسانيدِها ومدى صحتِها.

وقد خلط ابن فرحون فذكر كتبَ أحمدَ في ترجمة أخيه محمدٍ (الديباج المذهب ٢/ ١٦٧)؛ وإنما صنَّف محمدٌ كتاباً في الضعفاء.

أبي الفضل بن ناصرٍ (ـ ٥٥٠)، عن أبي محمد بن الأبَنوسي، عن أبي محمد الجوهري، عن ابن المظفر، عن المدائني، عن المصنف (المعجم المفهرس ل ٧٢ ب).

ويلاحَظُ أن ابن عساكرَ يروي «معرفة الصحابة» بالسند نفسه، مما يجعل المرءَ يتسائل: هل معرفةُ الصحابة هو نفسُهُ كتابُ الطبقات؟ وقد ترجح عندي أنهما كتابان مستقلان؛ فقد نقل ابن حجرٍ في التهذيب من كتاب الطبقات في تراجم ثور بن زيد المدني (ـ ١٣٥)، وحمزةَ بن أبي حمزةَ المدني (ت نحو ١٥٠)، وعمرَ مولى غُفْرَةَ المدني (ـ ١٤٥)[1]؛ ومن هذه النصوص نستنتج:

١ ـ أنَّ كتابَ الطبقاتِ غيرُ كتابِ معرفة الصحابة، لأن فيه رواةً متأخرين.

٢ ـ أنَّ كتابَ الطبقات عامٌّ يشمل المصريين وغيرهم، وكان الأولى بنا أن نذكره مع كتب الطبقات العامة، غير أنا آثرنا تأخيرَهُ إلى هذا الموضع لأن حفاظَ الشام ومصر يكادون يقصرون اهتمامهم على علماء بلدانهم، لقلة رحلتهم إلى العراق والجزيرة وخراسانَ[2]. فنظنُّ أن ابنَ البَرْقي قد خصص للمصريين حيزاً أوسع في كتابه وفصَّلَ في تراجمهم، وأنَّ نصيب العراقيين ومن جاورهم في كتابه قليلٌ، إن كان ذكرَهُم أصلاً[3].

٣ ـ أنَّ ابنَ البَرْقي عقد في كتابه أبواباً متنوعة ـ كما فعل أبو زرعةَ الدمشقي ـ فقد ذكر حمزةَ الأسلميَّ في «باب من كان الأغلبَ عليه الضعفُ»؛ وذكر عمرَ مولى غُفْرَةَ في «باب من احتملت روايتُه من الثقات في الأخبارِ والقصص خاصةً، ولم يكن ممن يتقِنُ الروايةَ عن أهل الفقه».

[٣] افريقية

صنفت في طبقاتِ الأفارقة وتواريخِهِم كتبٌ كثيرة، غير أن أكثرَها تهتم بالزهاد

(١) انظر تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢، ٣/ ٣٣، ٧/ ٤٧٢.

(٢) يمتاز المصريون بكثرةِ روايتهم عن أهل المدينة؛ وهذا ظاهرٌ في المسانيد وكتب الرجال، فلا نستغرب أن يهتمَ ابنُ البَرقي بأهل المدينة، فلعلَّ ثلثي حديثه من طريقهم.

(٣) لم أجد ـ في حدود معرفتي المتواضعة ـ نصوصاً منقولةً عن ابنِ البَـرْقيِّ في تراجم هؤلاء.

والصلحاء، ثم بالفقهاءِ، أكثرَ من اهتمامِها بالمحدثين؛ لا سيما وأنَّ الحركةَ الحديثيةَ كانت ضعيفةً بإفريقيةَ طوالَ تاريخها[1]، وقلَّما ظهر بإفريقيةَ محدثٌ مكثر، أو حافظٌ ناقد.

وقد وصلنا لحسن الحظ كتاب:

(١) طبقاتُ علماءِ إفريقيةَ للحافظ أبي العرب محمد بن أحمدَ بن تميم بن تمام التميميِّ القيرواني (ـ ٣٣٣):

كتاب أبي العرب أقدمُ وأنفع ما صنف في طبقات الأفارقة. وقد وصلتنا منه نسخة يرويها عن المصنف الحافظ أبو عبد اللَّه محمدُ بن حارثٍ بن أسدٍ الخشنيُّ القروي نزيلُ الأندلس (ـ ٣٦١). وله في الكتاب حواشٍ وزياداتٌ، وذَيَّلَ عليه بذيلٍ إلى زمانه. والنسخة مجزأةٌ في ٧ أجزاء، الأجزاءُ الثلاثةُ الأولى في أهل القيروان، من تأليف أبي العرب، تليها ثلاثةُ أجزاءٍ لابن حارث؛ أما الجزءُ السابع فهو من تأليف أبي العرب، ذكر فيه علماءَ تونس، أفردهم عن القرويين مراعاةً للمكان.

أهمُّ فصول الكتاب:

ـ ما جاء من الفضائلِ في إفريقية (ص ١ ـ ١١)؛ ذكر فيه عشراتِ الأحاديثِ

(١) كان عددُ المحدثين بإفريقيةَ قليلاً على الدوام، وفيهم عددٌ من المجاهيل أو الضعفاء، ومع ذلك فقلما أخذ طلبةُ الفقه أو الحديث ببلدهم عنهم، إنما كانوا يرحلون للمشرق فيسمعون من مالك والثوري فمن بعدهم. وقلما اتصل للأفارقة إسنادٌ معروفٌ يُرْوَى به حديثٌ كثيرٌ أو نسخةٌ مشهورة. وإنما عُرِفَتْ أحاديثُ عبدِ الرحمن بن زيادِ بن أَنْعُم وأضرابِهِ لرواية أهل المشرق عنهم. قال أبو العرب: حدثني جبلةُ بن حَمُّودٍ قال: أخبرنا سحنون (بن سعيد) قال: «كان من يعرفُ العلم يبقى في صدره لا يسألونه عنه ـ يعني أهل إفريقية ـ فيموت به؛ مثل عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، بقيَ العلمُ في صدره لا ينتشر عنه ولا يعرف.» (الطبقات ص ٢٩ ـ ٣٠). قلت: وكذلك كان أوائل الأندلسيين، فأضاعوا الروايةَ عن معاويةَ بنِ صالح، ومن بعدَهُ كأبي موسى الهَّواري والغازِ بن قيس، ولا يوجد في كتب الأندلسيين أيُّ حديثٍ عنهم بإسنادٍ أندلسي متصل. وإنما بث معاويةُ علمَهُ بالمشرق في حجته، فحديثه في كتب ابن عبد البر وابن حزم من طريق المشارقة. وقد تغيرَ الحالُ في الأندلس ببطءٍ، فظهر فيها حفاظٌ يضارعون حفاظَ المشرق، بينما تدهورت الرواية بالقيروان تحت حكم العبيديين الزنادقة حتى اندثرت في منتصف القرن الخامس بعد استيلاءِ الأعراب عليها. وقد سَخِرَ الحافظ أبو الوليد بن الفرضي القرطبي من ضعف مستوى علم الأفارقة، فقال في ترجمة محمد بن أحمد بن محمد الفارسي القروي (ـ ٣٥٩): «ولم يكنْ ممن يقيمُ الحديثَ ولا يتقنُ الرواية، وكان خطه ضعيفاً، وضبطُه كضبطِ القرويين.» (تاريخ علماء الأندلس ٢/ ١١٢).

الباطلةِ والموضوعةِ في فضل إفريقيةَ، وفضلِ الرباطِ بها، وفضلِ سكانِها[1].

ـ ذكرُ من دخل إفريقيةَ من الصحابة والتابعين (ص ١١ ـ ١٦)؛ ذكر فيه تاريخ فتح إفريقية.

ـ تسمية من دخل إفريقيةَ من أصحاب النبي ﷺ (ص ١٦ ـ ١٨).

ـ تسميةُ من دخل إفريقيةَ من جلة التابعين (ص ١٨ ـ ١٩).

ـ الطبقة الثانية ممن دخلَ إفريقيةَ أو كان بها من أهلِها (ص ٢٠ ـ ٢٥).

ـ من دخل إفريقيةَ من التابعين الذين دون أولئك في السن (ص ٢٥ ـ ٢٦).

ـ ثم قال: وممن له سنٌّ قد روى عن الجِلَّةِ من التابعين (ص ٢٧ ـ ١٢٥): فذكر في هذا الفصل سائرَ علماء إفريقية مبتدئاً بأتباع التابعين (عبد الرحمن بن زياد بن أنعم)، حتى آخرِ طبقةِ سحنون. ولم يقسم أبو العرب المترجمين في هذا الفصل في طبقات، غير أنه راعى طبقةَ المترجم وتقدمَه وتأخره، وبهذا الفصل انتهى ما كتبه أبو العرب عن القرويين.

ـ يليه أجزاءُ ابنِ حارثٍ الثلاثةُ، فاستفتح بترجمة محمد بن سحنون بن سعيد (ـ ٢٦٥) وسائر أصحاب سحنون، إلى زمن أشياخه وأقرانه من المالكية (ص ١٢٩ ـ ١٨٠).

ـ باب ذكرِ رجال العراقيين (ص ١٨٠ ـ ١٩٧)، ذكر فيه علماءَ الحنفية[2].

ـ بابُ تسميةِ متكلمي القيروان ونُظَّارِها (ص ١٩٧ ـ ٢١٩).

---

(١) روى أبو العرب أكثرَ تلك الأحاديث عن شيخه فراتِ بن محمد العبديِّ (ـ ٢٩٢)، وهو كذابٌ أشِرٌ، كذبه محمد بن حارث الخُشَنِيُّ (لسان الميزان ٤/ ٤٣٢)، وحديثه يدل على كذبه.

(٢) كان الأفارقة والأندلسيون ينبزون الأحنافَ في بلادهم بالعراقيين، لأنَّ أبا حنيفةَ كوفي؛ وربما نعتوا المالكيةَ بالمدنيين. وحيثُ أن مصنفي كتب الطبقات والتواريخ بإفريقيةَ كانوا جميعاً من المالكية، فقد كانوا يحملون على الأحنافِ حملاً شديداً ويتنقصونهم، لا سيما وأنَّ بعضَ الأحنافِ كانوا يدينون بالإعتزال أو الإرجاء؛ وكثيرٌ منهم كانوا يصحبون السلاطينَ ويتمتعون بالجاهِ عندهم (كحال إخوانهم بالمشرق)، فنقمَ عليهم زهادُ القيروان المجانبون للسلطان. وقد نشبت بين الفريقين خلافاتٌ مريرة، تجدُ صداها في طبقات أبي العرب، غير أن محمد بن حارثٍ كان بريئاً من هذا التَّعصب، لذا ذكرهم مفصلاً ولم يحمِلْ عليهم.

ـ تسمية النظار المتمذهبين بمذهب أبي حنيفةَ (ص ٢١٩ ـ ٢٢٢)؛ وأكثرهم من غلاة المبتدعة.

ـ ذكرُ من شَرَّقَ[1] ممن كان ينسبُ إلى علمٍ من أهل القيروان (ص ٢٢٣ ـ ٢٢٦).

ـ ذكر من دارت عليه محنةٌ من السلطان من علماء القيروان (ص ٢٢٧ ـ ٢٣٣).

ـ ذكر قضاةِ القيروان (ص ٢٣٣ ـ ٢٤١)[2].

ـ الجزء السابع (ص ٢٤٥ ـ ٢٥٦): ذكرُ علماءِ تونُسَ لأبي العرب، ذكر فيه ٨ علماء، أولُهم خالدُ بن أبي عِمرانَ التُّجَيْبي (ـ ١٢٩)، وختم الجزءَ بترجمة زيد بنِ بشرٍ ـ من أصحابِ ابنِ وهبٍ؛ وبه تم الكتاب.

خصائص الكتاب: يتصف كتابُ أبي العرب بالصفات التالية:

١ ـ محاولةَ استقصاءِ كلِّ من دخلَ إفريقيةَ من الصحابةِ والتابعينِ، فلم يَفُتْهُ منهم إلا نفرٌ يسير[3].

٢ ـ إستقصاءُ رواةِ الحديثِ والفقهاءِ حتى منتصف القرن الرابع.

٣ ـ ذَكَرَ عدداً ممن زار إفريقية وحدث بها من المحدثين، من مصرَ أو الأندلسِ وغيرِهما، ولو لم تطل إقامَتُهُم بها.

٤ ـ في الكتاب تراجمُ عددٍ من الزهاد والعباد ممن ليست لهم روايةٌ أو مشاركة في الفقه[4].

---

(١) يعني الذين تخلَّوا عن مذهب أهل السنةِ فتشيعوا ودانوا بمذهب الدولة العبيدية إذ ظهرت على القيروان سنة ٢٩٦. وحيث أن الداعي أبا عبد اللّه الشيعي قدم من المشرق، فقد سمى أهلُ القيروان مذهبَ التشيع بالتشريق.

(٢) هذه الأبواب التي أضافها محمد بن حارث تؤكد ما ذهبنا إليه في أول الكتاب أن الطبقةَ علاقةٌ زمنيةٌ أو مكانيةٌ أو علميةٌ أو قبليةٌ، تربط مجموعةً من أهل العلم بعضهم ببعض؛ فالعلاقةُ العلمية التي تربط أعضاءَ كلِّ طبقةٍ واضحةٌ عندَ ابن حارث.

(٣) فاته ذكرُ الصحابيِّ المنيذرِ البلوي الإفريقيِّ. انظر ترجمتَه في الإصابة ٣/ ٤٦٥.

(٤) أهلُ إفريقيةَ مولَعون بذكر الصالحين والعباد والزهاد وإجلالهم. حتى إن طبقاتِهم المتأخرةَ تسلط

٥ ـ لم يترجم أحداً من أهل العربية أو النحو، أو الأدباء![1] فكأنَ العربية والنحو ليسا بعلمٍ في مفهوم الأفارقة.

٦ ـ لا يستقصي ذكرَ أشياخِ المترجم أو أصحابه؛ وقد يذكر أشهَرَهم.

٧ ـ لا يكاد يذكر شيئاً من مصنفات المترجم، غير أنه قد يذكر بعض الكتب التي رواها أو درَّسَها.

٨ ـ قلما ألَمَ بذكر وفيات المترجمين.

٩ ـ وقلما تعرض لتعديل المترجَمِ أو تجريحِه، فإنْ فعل فالتساهُلُ شأنه[2]؛ مع أن له كتاباً في الضعفاء.

١٠ ـ لا يسند أبو العرب في الترجمة شيئاً من حديث المترجم.

١١ ـ في الكتاب كثيرٌ من الحكايات الممتعة والأخبار والآداب والحكم والمواعظ، والمناظراتِ الفقهية والعقائدية، مما يثري الكتابَ ويجعلُهُ حدائقَ ذاتَ بهجة.

١٢ ـ وفيه فوائدُ جمة في فتوحاتِ إفريقية، وتاريخها السياسي والإجتماعي، وأحوال أمرائِها وقضاتِها.

الضوءَ على زهدِ الرجلِ وعبادَتِه والحكايات التي ظهر فيها فضلُهُ وكراماتُهُ أكثرَ مما تتحدثُ عن علمِهِ وأسانيدِهِ ومصنفاته.

(١) ذكر أبو بكرٍ محمدُ بن حسن الزبيدي ٢٨ لغوياً ونحوياً من القرويين في كتابه الممتع «طبقاتِ النحويين واللغويين»، وليس لأحدٍ من هؤلاء ذكر في طبقات أبي العرب أو طبقاتِ محمد بن حارث، سوى سعيد بن الحداد.

(٢) مثال ذلك: نقل عن سحنونٍ (ص ٢٩) توثيقَ عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم، وسكت عليه، مع أنه ذكر في أول ترجمتِه الأحاديثَ المنكرةَ التي حدث بها، وتضعيفَ يحيى بن معين له. وقال في عبدِ اللّه بن محمد بن المغيرة الكوفي: «أما حديثُهُ فمستوى الحذاقِ بالحديث» (ص ٨١). قلت: هو منكر الحديث، له عجائب، أجمعوا على ضعفه، (الميزان ٢/ ٤٨٧، واللسان ٣/ ٣٣٢). وقال في ترجمة زكريا بن يحيى الوَقَار: (وحديثه فيه أن كثيراً من حديثه منقطعٌ، وعن رجالٍ شاميين غيرِ أعلام.» (ص ١٠٠). قلت: هو كذابٌ لا مرْيَةَ فيه!

وهذه الميزات نجدها كلَّها في ما كتبه ابن حارث، ويمتازُ كذلك بحسن تبويبه لما صنف، وأنه ربما ذكر قوماً لم يقف على تسميتِهم بدقة، أو لم تصلْهُ أخبارهم مفصلة. كما تبرزُ شخصيةُ ابنِ حارثٍ الفقيهِ المناظرِ في الكتاب، إذ يذكر مناظراتِه مع شيوخه؛ ومناظراتِ العلماءِ والنظارِ لأهل البدع وغيرهم[1]. أما اهتمامُه بالتواريخ والوفيات فأقلُّ من اهتمام أبي العرب بذلك.

طبعات الكتاب:

١) طبع الكتابُ أولَ مرةٍ بمدينة الجزائر سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، بتحقيق العلامة محمد العربي بن أبي شنب الجزائري (ـ ١٣٤٧)، عن نسخةٍ أندلسية عتيقة، عليها خط الحافظ أبي عمرَ أحمدَ بن محمد بن عبد اللّه المعافري الطَّلَمَنْكي (ـ ٤٢٩). وهي نشرةٌ جيدة قليلةُ الأخطاء، مزودةٌ بالفهارس. غيرَ أن المحقق أدخلَ في صلب النص حواشٍ كثيرةً كانت على هامش المخطوطة، وهي كلها منقولة عن الفقيه أبي بكرٍ محمدِ بن محمدِ بن وشاحِ اللبادِ القروي (ـ ٣٣٣)، وتتضمن حكاياتٍ عديدةً عن المترجمين[2].

٢) أعاد عزت العطار الحسينيُّ طبع الكتاب بالقاهرة سنة ١٩٥٤م، معتمداً على طبعة ابنِ أبي شَنَب[3].

٣) أعاد عليٌّ الشابي ونعيمٌ اليافي تحقيقَ الكتاب (تونس سنة ١٣٨٨هـ)، معتمدَيْنِ على نسخة ابن أبي شَنَب، فحذفا الذيل الذي كتبه ابنُ حارث (وهو نصف الكتاب!)، وزادا من عندهما في صلب الكتاب كثيراً من العبارات التوضيحية المتكلفة، من غير حاجةٍ تدعو لإثباتها. غير أنهما قدما للكتاب بمقدمةٍ جيدة، وعلقا

---

(١) ذكرَ مناظراتِ أبي عثمانَ سعيد بن محمد الحداد (ـ ٣٠٢) مع أبي العباس الشيعي في ١١ صفحة (ص ١٩٨ ـ ٢١٠)، ولم يتعرض لذكر شيوخِه أو أصحابه أو كتبه، ولم يذكر وفاتَه! وترجم لأبي العرب مصنفِ الأصل فقال: «تغلَّبَ عليه الروايةُ والجمع، ولم أحسَّ عندَهُ علماً ولا فقهاً!» (ص ١٧٣).

(٢) اطلعتُ على نسخة مصورةٍ ببيروتَ عن هذه النشرة، وقد حذف منها الناشر البيروتيُّ مقدمةَ المحقق (بالفرنسية)، فلم نستطع الإطلاع على وصفِ المخطوطةِ وتاريخِها وتسلسلِ إسنادها.

(٣) انظر سزكين ٢/ ١/ ٢٥٢.

عليه تعليقاتٍ مفيدة[1].

[٤] الجزيرة الفراتية

صنف في طبقاتِ علمائها:

(١) طبقاتُ الجزريين للحافظ أبي عروبةَ الحسين بن محمد بن أبي معشرٍ السُّلَمي الحَرَّاني (ـ ٣١٨):

كان أبو عَروبةَ شيخَ الجزيرةِ وحافظَها بلا منازعٍ، وعليه عولَ حفاظُ الحديثِ الكبارِ في القرن الرابع (كابن عديٍ وأبي أحمدَ الحاكم) فمن بعدَهُم في معرفةِ أهلِ الجزيرة، ولعل الجزيرةَ لم تنجب حافظاً يضارِعُهُ منذُ أن نزلها الصحابةُ رضي اللّه عنهم.

وقد صنف أبو عَروبةَ عدةَ كتبٍ مهمةٍ في تراجمِ رجال الجزيرة وغيرِهم، غيرَ أنَّ العلماء الذين تداولوا تلك الكتب ورووها ونقلوا منها اختلفوا في تسميتها اختلافاً شديداً؛ أو سَمَّوها تسميةً غيرَ دقيقة، بحيث تعسر علينا الوقوفُ على حقيقتِها ومعرفةُ أسمائِها الصحيحة! وقد فضلتُ أن أعرضَ بين يدي القارىء كلَّ المعلومات التي استطعتُ جمعها من كتب المحدثين، ثم نحاولُ أن نوازنَ بينها ونضربَ بعضها ببعض، كي نتمكنَ من التوصلِ للصوابِ بعونِ اللّهِ تعالى. فمن العلماء الذين ذكروا كتب أبي عروبة:

١ ـ **الإمامُ الدارقطنيّ**: ينقل من كتاب أبي عروبةَ فيسميه التاريخ[2].

٢ ـ **أبو يعلى الخليليُّ**: قالَ في ترجمة أبي عَروبَة: «له كتاب الطبقات، والأحكام، وتاريخ الحرانيين.» (الإرشاد ص ٤٥٩).

---

(١) زعما في تقديمهما للكتابِ (ص ٢٨، ٢٩)، أن أبا عمر الطلمنكيَّ اختصرَ الكتاب وغيَّرَه؛ وما قالاه لس بشيء، فأبو عمر الطلمنكي مالك للكتاب، ولعلّه ناسخُهُ، ولم يحذف أو يختصر منه شيئاً، والنصوصُ المختصرةُ لا تخفى. وفي الكتاب حكايات وقصص ومناظرات علميةٌ طويلةٌ (كمجالسِ سعيدِ بن الحداد)، فلو كان أبو عمرَ اختصر الكتابَ لحذف تلك المجالس.

(٢) انظر المؤتلف والمختلف ص ٣٠٥، ٦٥٧، ٧٤٧. يروي الكتاب عن الفقيه المحدث أبي بكرٍ محمد بن عبد اللّه بن صالح الأبهَري (ـ ٣٧٥)، عن المصنف.

٣ ـ أبو سعد السمعاني: ذكر لأبي عروبةَ كتباً عدةً، منها:

ـ «تاريخ الرقتين وحران.» (التحبير ١/ ١٨٩)[١].

ـ تاريخ الجزريين: ذكره أبو سعد في مادة «الجزري» فقال: «والجزيرةُ بلاد بين الدجلة والفرات... وقد جمع أبو عَروبةَ الحرانيُّ تاريخ الجزريين، وذكر فيه رجالَ هذه البلاد.» (الأنساب ٢/ ٥٥).

وقال في رسم «الحراني»: «ولها تاريخ عمله أبو عَروبةَ الحافظ، ذكر فيه جماعةً كثيرةً من أهل الجزيرة، سماه تاريخ الجزريين» (الأنساب ٢/ ١٩٥).

ـ طبقات الصحابة: في ١٤ جزءاً حديثياً. (التحبير ١/ ١٠٢)[٢].

٤ ـ الحافظ الذهبي: قال في ترجمة أبي عَروبةَ: «وله كتاب الطبقات؛ وكتاب تاريخ الجزيرة؛ سمعناه.» (سير النبلاء ١٤/ ٥١١).

٥ ـ الحافظ ابن حجر: ذكر له في معجمه كتاب: تاريخ الجزريين[٣].

* ونقل في ترجمة محمد بن الحارثِ الرافقيِّ الجزريِّ أن أبا عروبة أرخَ وفاتَه سنة ٢٤٤ في طبقات الحرانيين (تهذيب التهذيب ٩/ ١٠٦).

* وقال الحافظ في ترجمة مؤملِ بن الفضلِ بن مجاهدٍ الحراني: «وقال أبو عروبة في تاريخ الجزريين: مات سنة ٢٩٩.» (١٠/ ٣٨٣).

* وقال في ترجمة عمرَ بن المثنى الأشجعيِّ الرقي: «ذكره أبو عَروبةَ في

---

(١) يروي الكتاب إجازةً عن أبي عليٍّ الحسنِ بن أحمدَ الحداد (ـ ٥١٥)، عن أبي طاهرٍ محمد بن عبد الرحيم الكاتب (ـ ٤٤٥)، عن أبي بكر محمد بن إبراهيمَ ابن المقرىء (ـ ٣٨١)، عن المصنف. وقد روى ابنُ المقرىء عنه عدداً من كتبه.

(٢) ذكره أيضاً ابن حجر في المعجم المؤسس (ل ٥٩). وصلنا منتقىً من الجزءِ الثاني منه بخط منتقيه الحافظِ عبدِ الغني المقدسي في ظاهرية دمشق.

(٣) يرويه ابن حجرٍ مشافهةً عن أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن أحمدَ التنوخي (ـ ٨٠١)، أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي الجزري وزينب بنت الكمال أحمد بن عبد الرحيم (ـ ٧٤٠)، كلاهما عن المبارك بن محمد بن مزيد الخواص ـ زادت زينب: وعن عبد اللّه بن عمر بن كرم البندنيجي ـ قالا: أخبرنا أبو السعادات نصر اللّه بن عبد الرحمن بن محمد بن زُرَيْق (ـ ٥٨٣)، عن المبارك بن عبد الجبار ابنِ الطُّيوري (ـ ٥٠٠)، عن أبي الحسين علي بن عمرَ القزويني (ـ ٤٤٢)، عن أبي بكر بنِ المقرىء، عن المصنف (المعجم المؤسس ل ٧٨ أ).

الطبقة الثالثة من تابعي أهل الجزيرة.» (٧/ ٤٩٤).

* وقال في ترجمة ميمونِ بنِ مهرانَ: ذكره أبو عَروبةَ في الطبقة الأولى من التابعين.» (١٠/ ٣٩٠).

٦ ـ **الحافظ السخاوي**: ذكر لأبي عَروبةَ **تاريخ الجزيرة** (الإعلان بالتوبيخ ص ١٢٥)، **وتاريخ الرقة** (ص ١٢٧).

ومما يزيد الإشكال أيضاً، أن أبا بكرٍ الخطيبَ اقتبس من كتبِ أبي عروبةَ دون أن يسميها، وهو يخرج في تاريخِهِ نصوص أبي عَروبةَ عن أربعةٍ من شيوخه، عن أبي بكرٍ الأبهريِّ، عنه، فيروي عن كلٍّ واحدٍ ما لا يرويه عن الآخر[1]؛ مما يوحي بأنه يقتبسُ من أربعة كتب متغايرة.

والسؤال الذي يفرض نفسه: هل هذهِ الكتبُ كلُّها كتابٌ واحد، أم كلٌّ عنوان منها يمثل كتاباً مستقلاً؟

إنَّ الذي أرجِحُهُ أنَّ كِلا الفرضين خاطئٌ، وأنَّ الصوابَ يقع في مسافةٍ بينهما، لذا نلخص ما توصلنا إليه في النقاط التالية:

أولاً: نستطيع أن نجزم مطمئنين بأنَّ **طبقات الصحابة** لا يخص أهل الجزيرة وحدهم، بل هو كتاب شامل في صحابةِ الأمصارِ كلهم.

وأرجح أن كتاب الطبقات الذي ذكره أبو يعلى الخليليُّ والذهبيُّ هو هذا الكتاب.

ثانياً: أرى أنَّ لأبي عروبةَ كتاباً واحداً في رجالِ الجزيرة كلِّهم؛ مرتبٌ في طبقاتٍ زمانيةٍ ومكانيةٍ (حسب مدن الجزيرة)، فإنَّ السمعانيَّ إنما أسند كتاباً واحداً في التحبير، وقد سماهُ بتسميتين مرادفتين في الأنساب. وكذلك فإنَّ الدارقطنيَّ ينقل من كتابٍ واحدٍ سماه التاريخ.

أما الحافظُ ابنُ حجرٍ فلم يذكر لأبي عَروبةَ في معجمه المفهرس غيرَ تاريخِ

---

(١) انظر «موارد الخطيب» ص ٢٩٧، ٥٤٠.

الجزريين، وهو ينقلُ منه تراجمَ حرانيةً في التهذيب، ثم ينقل تراجمَ جزريةً ـ غير حرانيةٍ ـ من تاريخ حرَّان!

ولعل السمعانيَّ في التحبير قد ذكر العنوانَ الصحيحَ للكتاب، غيرَ أن أبا عروبةَ ذكر تحت هذا العنوانِ الجزريين جميعاً[1]؛ لأنَّ الرقةَ وحرانَ كانتا أهمَّ مركزين علميين في الجزيرة.

خصائص الكتاب:

بمراجعة المقتطفاتِ التي نقلَها الحفاظُ من كتاب أبي عَروبةَ نستنتج المعلومات التالية:

١) استفتحَ أبو عَروبةَ كتابَهُ بذكرِ الصحابة، أُسوةً بمصنفي الطبقات من قبله[2]، ثم ذكر الطبقةَ الأولى من التابعين، وواصل سردَ الطبقات حتى طبقة أشياخِهِ وكبارِ أقرانِه.

٢) استقصى أبو عَروبةَ ذكرَ رواةِ الجزيرةِ، وقلما أغفلَ أحداً منهم. ولم يقصر كتابه على أهلِ حرانَ أو الرَّقَّةِ ـ كما توهم تسميةُ السمعانيِّ للكتاب في التحبير ـ بل شمل كتابُهُ الجزريين جميعاً.

٣) يمتاز أبو عَروبةَ بالإتقانِ والإطلاعِ الواسعِ على أحوالِ أهلِ إقليمه، والتمكنِ في باب الجرح والتعديل[3]. ويظهرُ من أحكامِهِ أنه معتدلٌ لا يفرط ولا يتساهل، مع الأمانةِ والصرامة[4].

٤) يحرص أبو عَروبةَ على تسجيلِ وفياتِ المترجمين حرصاً بالغاً. وهو في

---

(١) لاحظ أنَّ إقليمَ الجزيرةِ شاسعٌ جداً، مشتملٌ على مناطقَ صحراويةٍ، ومناطقَ جبليةٍ شاهقة. وبينَ حَرَّانَ والرقتينِ (الرقةِ والرافقة) مفاوزُ واسعة.

(٢) انظر ترجمةَ عديِّ بن عميرةَ الكنديِّ في تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٩.

(٣) قال ابن عديٍّ ـ وذكر أبا عَروبةَ ـ : «كان عارفاً بالحديث والرجال، وكان مع ذلك مفتي أهلِ حرانَ، أشفاني حين سألته عن قوم من رواتِهم، فذكرتُ ذلك في ذكرِ أسامِيهم.» (مقدمة الكامل ١/ ١٤٧).

(٤) قال أبو عَروبةَ في الحسَين بن أبي السَّريِّ العسقلاني: «هو خالُ أُمي، وهو كذاب.» (ميزان الاعتدال ١/ ٥٣٦).

هذا الشأنِ دقيقٌ حَسنُ المعرفة[1].

ولأبي عروبةَ كتبٌ حديثيةٌ قيمةٌ، في علومِ الروايةِ والرجال[2].

(٢) طبقاتُ العلماء من أهلِ الموصل للحافظ أبي زكرياءَ يزيدَ بن محمد بن إياسٍ الأزدي الموصلي (كان حَيّاً سنة ٣٣٤):

ذكره السمعانيُّ في الأنساب (٥/ ٤٠٧: الموصلي)؛ ونقل منه الحافظُ ابن حجرٍ في ترجمةِ روحِ بن الفرج السَّوَّاق (تهذيب التهذيب ٣/ ٢٩٧).

وللمصنفِ تاريخُ الموصل، وهو كتابٌ آخرُ سوى الطبقات[3]؛ ذكرَهُ الحافظُ الذهبي في ترجمته (سير النبلاء ١٥/ ٣٨٧، وتذكرة الحفاظ ص ٨٩٥)، ونقل منه ابن حجرٍ في ترجمةِ المعافى بن عمران (١٠/ ١٩٩، ٢٠٠). وقد طبع الجزء الثاني من هذا الكتاب في القاهرة سنة ١٣٨٧هـ.

[٥] الكوفة

(١) طبقاتُ أهل الكوفة للحافظ أبي جعفرٍ محمدِ بن عثمانَ بن أبي شيبةَ العبسي (ـ ٢٩٧):

نقل منه الحافظُ المزيُّ في ترجمة سليمانَ بنِ عبد الرحمن مولى بني أسدٍ

---

(١) يشبه أبا عَروبةَ في معرفتِهِ الدقيقة بوفياتِ أهل بلده الحافظُ أبو سعيدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ أحمدَ بنِ يونُسَ بنِ عبدِ الأعلى الصَّدَفيُّ المصري (ـ ٣٤٧)، صاحبُ تاريخِ مصرَ، فقد سجل وفياتِ خلقٍ من المتأخرينَ والمتقدمينَ ـ حين كان ضبطُ الوفيات نادراً ـ وبعضهم في عدادِ المجاهيل؛ وكثيراً ما يذكر التاريخ مفصلاً (باليوم، والشهر، والسنة). ولعل أبا عروبةَ وأبا سعيدٍ بنَ يونسَ اطلعا على دواوينِ الجندِ أو دواوينِ العطاء؛ وقد صرحَ أبو زُرْعةَ الدمشقي بنه راجعَ الديوانَ للإطلاع على الوفيات. (انظر تاريخه ص ٦٩٤).

(٢) منها: كتاب الأسامي والكنى (التحبير ١/ ١٦٣)؛ وكتاب شواهدِ الشعر (التحبير ١/ ١٦٥)؛ وكتاب الأمثال عن رسول الله ﷺ (التحبير ١/ ٧١، فهرست ابن خير ص ١٧٦، المعجم المفهرس ٣٢ أ)؛ وكتاب الأوائل (المعجم المفهرس ٤٨أ، والإعلان بالتوبيخ ص ٨٠). وجمع أبو عروبةَ أحاديثَ جماعةٍ من محدثي الجزيرةِ وسواهم، كحديثِ مسعرِ بنِ كدامٍ الكوفي (التحبير ٢/ ٧٢)، وحديثِ محمدِ بنِ سليمانَ بن أبي داود، ومعقلِ بن عبيد الله، الجَزريَّيْن (التحبير ٢/ ١٨٦ والمعجم المفهرس ١١٢ أ)؛ وقال ابنُ النديم: «كانَ يصنفُ حديثَ الشيوخ» (ص ٢٨٦).

(٣) انظر تاريخَ الأزدي ص ٣٠١، ومواردَ الخطيب ص ٢٩٤.

(تهذيب الكمال ١٢/ ٣٤).

[٦] هَمَذان

صنف في علمائها:

(١) طبقاتُ أهل العلم والتحديث بهمذان للحافظ أبي الفضل صالح ابن أحمد بن محمد التميمي الهمذاني الكومُلاباذي (٣٠٣ ـ ٣٨٤):

أجادَ فيه مؤلفه وأفاد، فصار المرجعَ الرئيسَ للمتأخرين في معرفة الهَمَذَانيين؛ فنقلَ منهُ أبو بكرٍ الخطيب في مصنفاته[١]؛ والسمعانيُّ في الأنسابِ وغيره[٢]؛ والحافظُ الذهبي في مصنفاتِه الكثيرة؛ والحافظ ابن حجر في لسانِ الميزانِ وسواه من كتبه.

(٢) طبقاتُ الهمذانيين للحافظ أبي شجاعٍ شيرَويهِ بن شهرَدارَ بن شيرَويهِ الديلميِّ (٤٤٥ ـ ٥٠٩):

ذكره الحافظُ المنذري في التكملة (٢/ ٣٠)، والذهبيُّ في سير النبلاء، ونقل منه مراراً (انظر ١٨/ ٤٣٤، ٥٧٣. ١٩/ ٢٩٤)[٣].

[٧] شيراز

صنف في علمائها:

(١) طبقاتُ أهلِ شيراز: للحافظ أبي عبد اللّه محمدِ بنِ عبد الرحمن بن أحمدَ بن عبد العزيز القَصَّاري الشِّيرازي[٤]:

ذكره السمعانيُّ (الأنساب ٣/ ٤٩١: الشيرازي)، ونقل منه الذهبي (السير

---

(١) يروي الكتابَ عن أبي منصورٍ محمدِ بن عيسى بن عبد العزيز الهمذاني (٣٥٤ ـ ٤٣١)،عن مصنفه (موارد الخطيب ص ٢٦٧).

(٢) يروي الكتابَ إجازةً عن الحافظ يحيى بن عبد الوهاب بن منده، عن عمه أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن مندَهْ (٣٨١ ـ ٤٧٠)، عن أبي بكرٍ محمدِ بن إبراهيمَ الزَّنجاني الهَمَذَاني، عن المصنف (التحبير ٢/ ٣٨١).

(٣) سماه في هذا الموضع تاريخَ هَمَذان، وفي ترجمةِ ابنِ ماكولا: الطبقات.

(٤) لم أعثر على ترجمَتِهِ؛ وكان حياً في النصفِ الأولِ من القرن الخامس؛ يروي عنه أبو القاسمِ بنُ مَنْدَه.

١٧/ ٢١٠). وسماه السمعانيُّ أيضاً: تاريخ فارس (الأنساب ٢/ ١١٥: الجوري).

[٨] أصبهانُ

(١) طبقاتُ المحدثين بأصبهانَ والواردين عليها للحافظ أبي الشيخ عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن حيانَ الأصبهاني (٢٧٤ ـ ٣٦٩):

منه نسخةٌ جليلةٌ في الظاهرية بدمشقَ، في ١٦٥ ورقة، بخط المحدثِ أبي صالح عبيد اللَّه بن عمرَ بنِ عبدِ الرحيم بن عبدِ الرحمنِ بنِ حسنِ بنِ العَجَميِّ الحلبي[1]، قرأها على الحافظ الرُّحَلَة يوسُفَ بن خليلِ الحَلَبيِّ (٥٥٥ ـ ٦٤٨) سنة ٦٣٤، وكتب الحافظُ ابنُ خليل طبقةَ سماع بخطِّه على الصفحة الأولى. وقد اطلعتُ على هذه النسخةِ منذ عشر سنين ونيِّف.

منهج المصنف وميزات الكتاب:

١ ـ استفتح الكتابُ بمقدمةٍ في فضلِ أصبهانَ وما امتازت به على سائرِ البلدان؛ ثم تاريخِ بنائِها ومساحتِها؛ ثم كيف فُتحت أصبهانُ في خلافة عمرَ رضي اللَّه عنه.

٢ ـ ثم ذكرَ الطبقةَ الأولى: وهم الصحابةُ الذين شاركوا في فتح أصبهانَ أو دخلوها بعد ذلك[2]، ثم الطبقةَ الثانية وهم كبار التابعين الذين دخلوا أصبهان، أولهم الأحنفُ بن قيس. ثم الطبقة الثالثة وتضم أتباع التابعين، وهلم جراً، حتى طبقة مشايخِه.

٣ ـ بلغ عددُ الطبقات عنده ١١ طبقة، غير أنه دمج الطبقتين العاشرةَ والحاديةَ عشر معاً.

٤ ـ اضطرب صنيعُ المصنف اضطراباً شنيعاً، فهو يقدم المتأخرَ ويؤخرُ المتقدمَ مراراً. من ذلك أنه ذكر بشرَ بن الحسين[3] في الطبقة الثالثة، وجعل مباركَ بن فضالةَ والليثَ بنَ سعدٍ في الرابعة، وهما أكبرُ منه وأقدمُ سماعاً.

---

(١) من بيتٍ علمي كبير اشتهر بحلب في القرنين السابع والثامن، وخرج منه عشراتُ العلماءِ والمحدثين. ولأبيه الفقيهِ عمرَ (٥٥٧ ـ ٦٤٣) ترجمةٌ في سير النبلاء ٢٣/ ١١٥.

(٢) عددهم ١٨ رجلاً، ترجم لـ (١٥) رجلاً منهم.

(٣) كذابٌ أشرٌ يروي عن الزبيرِ بن عدي (من صغار التابعين) نسخةً موضوعةً؛ توفي بُعَيْد المئتين.

وذكر محمدَ بنَ الحسنِ بنِ نصرِ الملقب بمَتَّوَيْهِ في الطبقةِ السابعةِ (٢/ ٣٨٠)، وذكر الضحاكَ بنَ مزيدِ بن عجلانَ في الطبقة الثامنة (٢/ ٤٠٥)؛ وهو جدُّ متويه أبو أُمِّه!

٥ ـ قلما يتعرضُ المصنف لتأريخِ وفياتِ المترجمين، وهو في هذا الباب غيرُ دقيق[1].

٦ ـ ربما أشارَ المصنف لضعفِ بعض المترجمين أو نكارةِ أحاديثهم أو تفردهم ببعض الغرائب والمفاريد، وعبارته في الجرحِ متحفظةٌ غيرُ قوية. وكثيراً ما يسوق أحاديثَ هؤلاءِ تاركاً للقارىءِ الحكمَ عليهم. أمَّا الثقاتُ والمستورون فقلما تعرض لتوثيقهم أو بيَّنَ حالهم[2].

٧ ـ ربما توسَّعَ المصنفُ في أنسابِ المترجمين، وذَكَرَ أولادَهم وأحفادهم وأخبارهم العائلية، كما يفعلُ ابن سعد.

٨ ـ في الكتاب حكاياتٌ نادرةٌ مواعظُ ورقائقُ كثيرة؛ وهو مصدرٌ هام للتراجم والأحاديثِ الغريبةِ والمعلولةِ.

طبعات الكتاب: نشرُ الكتاب مرتين ببيروت:

الطبعة الأولى: بتحقيقِ بعضِ الطلبةِ بالمدينة المنورة ـ على ساكِنِها أفضل الصلاة والسلام ـ في أربع مجلدات. وقدَّمَ للكتاب بمقدمة جيدة، غير أن أكثرَ تعليقاتِ المحققِ في غيرِ محلها[3].

---

(١) انظر مثلاً ٢/ ١٦٦.

(٢) قَلَّدَ المصنفَ في طريقته صاحبُهُ الحافظُ أبو نعيم الأصبهانيُّ في «ذكر أخبارِ أصبهان». وأكثرُ ما في كتابِ أبي نُعَيْم منتزَعٌ من كتابِ شيخِهِ باختصارٍ شديدٍ، سوى مادةِ تراجمِ شيوخِ أبي نُعَيم وأقرانِه.

(٣) من ذلك: قد يذكرُ المصنف وفاةَ المترجَم فيعيدُ المحققُ ذكرَ وفاته عن أبي نعيم أو غيره، مع أنَّهم ينقلون عن المصنف! (انظر مثلاً: ٢/ ٢٧٤، ٤١٨). وقد صحَّفَ المحققُ المتْنَ مراراً لسوءِ فهمه إياه. كما وَرَدَ في ترجمة أبي مسعودٍ أحمدَ بن الفرات (٢/ ٢٥٦) عن أبي بكرٍ الأَعْيَنِ قال: وقع علينا الخبرُ أنَّ أبا مسعودٍ قادمٌ، فعنينا له ونظرنا في الكتب وسهرنا، فلَمَّا جاءَ لم نكنْ عندَهُ شيئاً!!»، فصحف المحققُ الجملةَ الأخيرة إلى: «لم يكن عندَه شيء»!! فقلبَ المعنى رأساً على عقب. وربما أفاضَ في تخريج الحديث على غيرِ هدىً ـ كما يفعلُ أكثرُ المحققينَ ـ دون أن يفهمَ مقصودَ المصنفِ من إيراد الحديث؛ فقد يكون الحديث صحيحاً متفقاً عليه من طريق صحابيٍ معروف، فيعمد بعض الكذابين فيضع له إسناداً على صحابيٍ آخرَ. . . فصحةُ الحديث من طريق لا تستلزم صحتَهُ من طريقٍ

الطبعة الثانية: نشرُ دار الكتب العلمية (!!؟؟؟)، في مجلدين متوسطين، وهي تامةٌ، إلا أنها غير مخدومة، وأغلاطُها كثيرة.

[٩] بَلْخ

صنف في طبقاتِها عدةُ كتب، منها:

(١) طبقات علماء بلخ للحافظ أبي الحسن علي بن الفضل بن طاهر بن نصر بن محمد البلخي (ـ ٣٢٣)[١]:

ذكره السخاوي (الإعلان بالتوبيخ ص ١٢٤).

(٢) طبقات علماء بلخ لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن غالبٍ الوراقِ الجويباري[٢]:

ذكره السخاويُّ (ص ١٢٤) فقال: عمل لها تاريخاً ورتبه على الأمصار.

قلت: يعني أنه ذكر الكُوَرَ والرَّساتيقَ التابعةَ لبلخٍ، فذكر في كلِّ بلدةٍ من خرج منها من العلماء.

أخرى؛ وأكثرُ المحققين يخرجون «المتنَ» لا الروايةَ التي يوردها المصنفون، ظناً منهم أن كثرةَ الطرق تقوي بعضها بعضاً، مع أنَّ بعضَ ما يجمعونه من الروايات تُعِلُّ الروايات الأخرى... من ذلك: أخرج المصنف (٢/ ١٤٧) حديث أبي زهيرٍ عبد الرحمن بن مغراءَ الدَّوْسيِّ الكوفي، عن محمد بن عمرو بن علقمةَ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرة: «لما كان يوم الأحزاب جاءَ عمر...» الحديث؛ فإنَّ المصنف قصد من إيراد الرواية التنبيهَ على ضعفِها وكونها معلولةً، فقد أخرج الحديثَ البخاريُّ (١/ ١٤٧، ١٤٨، ١٥٧) ومسلمٌ (٢/ ١١٣) من طريق يحيى بنِ أبي كثير عن أبي سلمةَ عن جابرٍ؛ لا عن أبي هريرةَ؛ وإنما أسلم أبو هريرة سنة سبع، بعد الخندق بسنتين.

(١) حافظ جليل، حدث ببغدادَ، روى عنه الدارقطني وقال: ثقة حافظ. انظر تاريخ بغداد ١٢/ ٤٧، والمنتظم لابن الجوزي ٦/ ٢٨٠، وتذكرة الحفاظ ص ٧٨١، وسير النبلاء ١٥/ ٦٩.

(٢) كذا ذكره السخاويُّ وقال: «كان معاصراً لعلي بن الفضل». قلت: لم أتأكد من نسبته، ولم أعرف ترجمته؛ والله المستعان.

(٣) طبقات علماء بلخ للمحدث الثقة أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن أحمدَ بن داودَ المستملي البلخي (ـ ٣٧٦)[١]:

ذكره السخاوي وقال: مرتبٌ على الحروف، روى فيه المصنف بعض ما لا ينبغي! (الإعلان بالتوبيخ ص ١٢٤).

ونكتفي بهذا القدر من كتب الطبقات الخاصة، فإنَّ استيفاءَها غيرُ ممكن، وفيما أوردناه كفاية بإذن اللّٰه.

تنبيه: كثيرٌ من تواريخ البلدان ـ لا سيما المتقدمةُ منها ـ تراعي ترتيبَ الطبقات، وإن لم يلتزم مصنفوها بتحديد طبقات المترجمين بدقة[٢]، إذ يستفتح المصنفون كتبَهُم بذكر تاريخ فتح مصرهم أو عمارتِها وتمصيرِها، ثم يذكرون الصحابةَ الذين قطنوها أو مروا بها، ثم من أخذ عنهم من التابعين فمن بعدهم إلى زمان المصنف. ومن الكتب التي وصلتنا ملتزمةً هذه الطريقة: **تاريخُ واسطٍ**[٣] للحافظ أسلمَ بن سهلٍ الرَّزَّازِ الملقب ببحشل (ـ ٢٩٢)؛ **وتاريخُ الرَّقَّة**[٤] للحافظ أبي عليٍّ محمد بن سعيد بن عبد الرحمن القُشَيْرِيِّ الحراني (كان حياً سنة ٣٣٤)؛ **وتاريخُ داريَّا**[٥] للقاضي عبدِ الجبار بن عبد اللّٰه بن مُهنا الخَولاني (حدث بالكتاب سنة ٣٦٥).

---

(١) أبو إسحاقَ ثقةٌ مشهور كانت له مشاركة علمية جيدة، وصنف معجماً لشيوخه. كان في شبابه مستملياً للحافظِ أبي بكرٍ عبد اللّٰه بن محمد بن علي بن طَرخانَ بن جَبَّاشٍ البلخي. وهو أحدُ المشايخِ الثلاثة الذين روى عنهم أبو ذرٍ الهرويُّ صحيح البخاري عن الفربريِّ عنه. قال فيه السمعاني: «كان عالماً عارفاً بأحاديثِ أهل بلخٍ ومشايخِهِم والتواريخ، وجَمَعَ علومَهُم، وكان بنداراً في الحديث...» (الأنساب ٥/٢٨٧: المستملي)؛ وانظر ترجمتَه في سير النبلاء (١٦/٤٩٢)، وإفادة النصيح لابن رُشَيْد (ص ٢٥ ـ ٢٨).

(٢) بل إنَّ الحاكمَ النيسابوري جعلَ المترجمين في تاريخ نيسابور في ثماني طبقات (موارد الخطيب البغدادي ص ٢٧٠).

(٣) حققه الأستاذ كوركيس عواد، بغدادَ سنة ١٩٦٦م.

(٤) حققه الأستاذ طاهر النعسانيُّ (مطبعة الإصلاح بحماة سنة ١٣٧٨هـ)، عن نسخةٍ قيمة في المكتبة الظاهرية بدمشقَ (في ثلاثةِ أجزاءٍ حديثية)، وهي نسخة جيدة؛ غير أن الماءَ قد ذهب بكثير من أسطرها فشوهَ الكتاب.

(٥) حققه الأستاذ سعيدٌ الأفغاني (دمشق سنة ١٩٥٠م) عن نسخةِ المتحف البريطاني، وفيها تقديم وتأخير؛ ثم عثر على نسخة جيدةٍ بالأحمدية (بتونسَ)، فأعاد تحقيق الكتاب (سنة ١٩٧٥م).

الفصل الثالث

الكتبُ الشبيهةُ بكتب الطبقات

هذه مجموعةٌ من الكتب المتنوعة، ليست من كتب الطبقات، غيرَ أنَّها تشبهها في تناولِها للرواةِ بطريقةٍ جماعيةٍ ـ خلافاً لتواريخِ الرجال التي تهتم بالراوي معزولاً عن سائر الرواة ـ وكذلك تبرزُ هذه الكتبُ بعضَ العلاقات التي تجمع بين الرواة، ككتب الطبقات؛ ومن هذه الكتب:

(أ) **الكتبُ التي تجمع شيوخَ محدث أو أصحابَه:** لا سيما إن قَسَّمَتِ الشيوخَ أو التلاميذَ حسب أمصارِهم أو قبائلِهم أو طبقاتِهم، منها:

١ ـ **رجالُ عروةَ بن الزبير وجماعةٍ من التابعين للإمام مسلم بن الحجاج:** ذكر فيه شيوخَ عروةَ من الصحابة، ثم شيوخه من التابعين، ثم ذكر الرواة عنه من بلدان الإسلام بلداً بلداً؛ ثم ذكر مشايخَ أو أصحابَ عدد من علماء التابعين (أو أتباع التابعين) متبعاً المنهج نفسه[1].

(ب) **الكتب التي تجمع رواة قبيلة من القبائل:** منها:

١ ـ **كتاب الضَّبيين للإمام الدَّارَقُطْنِيِّ:** ذكر فيه كل من له ذكر أو خبر أو رواية من بني ضبةَ بن أَدِّ بنِ طابخةَ بن إلياسَ بن مضرَ، وساق بعضَ أحاديثِهم وأخبارِهم؛ صنفه إكراماً لبعض القضاة الضبيِّين في عصره[2].

---

(١) حققته وأعددته للنشر، نسأل اللهَ أن ييسرَ نشره.

(٢) أحالَ عليه مصنفُهُ في المؤتلف والمختلف (ص ١٦٧٩، ١٧٠٨)، ونقل منه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ١٤٦، ١٤/ ١٣٣)، وهو يرويه عن عبد الكريم بن محمد المحاملي (ـ ٤٤٨) عنه، وابنُ ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام على أولي المعرفةِ وذوي الأوهام»؛ يرويه عن أبي بكرٍ محمدِ بن أبي القاسم عبدِ الملك بن محمد بن بشران (٣٧٣ ـ ٤٤٨)، عنهُ. (الإعلام لابن ناصرِ الدين ص ١٥٤)؛

٢ ـ **كتاب الرواةِ من قريش للقاضي الحافظ أبي عبد اللَّه محمدِ بن أحمدَ بن محمد بن يحيى بن مُفْرِجٍ القرطبي الأندلسي (٣١٥ ـ ٣٨٠):**

ذكره الإمام أبو محمد عبدُ الحقِّ بنُ غالبِ بنِ عطيةَ في فهرسته (ص ٦٥)[1].

(جـ) بعضُ كتب الوفيات:

مثل **التاريخ الأوسط**[2] للإمام البخاري: إذ ذكرَ البخاريُّ وفياتِ المترجمين ضمنَ العقود المتواصلة، فمن لم يعرف وفاتَه بدقةٍ، ذكره في العقْد الذي يُظَنُّ أنَّهُ توفِّيَ فيه.

(د) الكتب المصنفة في معرفة الإخوة والأخوات:

معرفة الإخوة والأخوات علمٌ هامٌ جليلُ الفائدة، يستفاد منه في:

١ ـ معرفةِ أنسابِ الصحابة والمحدثينَ ومعرفةِ أولادِهِم؛ ولذا يُذْكَرُ في هذه الكتب من ليست له رواية.

٢ ـ ضبطِ أسماءِ المحدثين والتحرزِ من الخطأ فيهم، فإنَّ كثيراً من أبناءِ الصحابة والتابعين محدثونَ أيضاً.

ونقل منه ابنُ حجر في الإصابة (٢/ ٦٢: ترجمة سلمانَ بن عامرٍ الضَّبي).

(١) يرويه عن أبي عليٍّ الغساني (ـ ٤٩٨) مناولةً، عن أبي عمرَ أحمدَ بن محمد بن يحيى بن أحمدَ بن الحذاءِ (ـ ٤٦٧)، عن أبيه (ـ ٤١٦)، عن المصنف؛ وصارت نسختُه بالكتابِ لابنِ عطية.

(٢) رواه عنه عبد اللَّه بن أحمد بن عبد السلام الخفاف (ـ ٢٩٤)، وزنجويه بن محمد اللبَّاد (ـ ٣١٨) النيسابوريان؛ وبين روايتيهما اختلاف كثير، وقد طبعت رواية زنجويه بن محمد في الهند سنة ١٣٢٥ هـ بعنوان «التاريخ الصغير»؛ وقد ترجح لدي أنه عنوان خاطىء؛ وأن المطبوع هو «التاريخ الأوسط»؛ فأما التاريخ الصغير فهو كتاب الضعفاء الصغير المطبوع بذيل «التاريخ الصغير»؛ وبه جزم أبو بكر بن جير الإشبيلي. ومن رواية الخفاف نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق، عنوانها «التاريخ» ـ كذا ذكر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في فهرست مخطوطات الظاهرية ص ٢٣٠ ـ ثم زعم من تلقاء نفسه أنه التاريخ الصغير؛ مجاراةً للمطبوعة. وقد وجدت ابن حجر ينقل نصوصاً عديدةً (في تهذيب التهذيب) من التاريخ الأوسط؛ ووجدتها بنصها في النسخة المطبوعة باسم «التاريخ الصغير»، غير أننا جرينا على استخدام هذا العنوان في كتابنا هذا، لأنه المعروف عند الناس، مكتفين بالتنبيه على خطئه في هذا الموضع. وانظر فهرست ابن خير ص ٢٠٥، ٢٠٦، والمعجم المفهرس لابن حجر (ل ٦٩ أ)، وتغليق التعليق له ٥/ ٤٣٦. وقارن ما ورد في تهذيب التهذيب ٧/ ٤٠٤، بما في «التاريخ الصغير» ص ١٩؛ واللَّه أعلم.

٣ ـ حصرِ الإخوةِ ومعرفة أعيانهم، فإن وردت روايةٌ عن شخصٍ مقِلٍّ منهم عُرِفَ أن اسمَـهُ صحيح[١]، أو إن وردت روايةٌ عن رجلٍ لا يعرف، وإخوتُه أو أهلُ بيته معروفون، نُظِرَ في أمره، فلعله بعضُ هؤلاء المعروفين، تحرفَ اسمه[٢].

٤ ـ قد يكونُ الراوي غامضَ الحالِ غيرَ مشهور، وله أخٌ مشهورٌ، فيعرَفُ بأخيه، فلا يذكرُ إلاَّ قيلَ فيه أخو «فلانٍ» ليعرفَ[٣]، فمنه:

* **بهزُ بن حكيم بن معاويةَ بنِ حَيْدَةَ القشيري مشهورٌ**، وله أخوان (**سعيدٌ ومعاويةُ**) غيرُ مشهورَيْن، فذكرهما ابن حبانَ (٦/ ٣٥٢، ٧/ ٤٦٧) وعرَّفَهما به.

* وقال ابن حبانَ (٧/ ٤٧٩): «**مصعبُ بنُ حيانَ أخو مقاتل بن حيان**؛ قال: كنتُ عندَ عطاءِ بن أبي رباحٍ فسئل عن شيء فقال: لا أدري؛ روى عنه أبو تُمَيْلة».

فهذا رجلٍ لم يروِ شيئاً من العلم غيرَ حديثٍ واحدٍ وهذا الحرف، وليس بمعروف، غير أنَّ أخاه مقاتلَ بن حَيَّانَ مشهورٌ؛ فعُرِفَ به.

* وقال البخاريّ: **سعيدُ بن عبد الرحمٰن البصري أخو أبي حُرَّةَ**، سمع ابنَ سيرين، روى عنه ابن مهدي وأبو نعيم. (٣/ ٤٩٤).

قلت: أخوه أبو حُرَّةَ (واصلُ بنُ عبد الرحمٰن) مشهورٌ في البصريين.

وهنا نستنتج أنَّ الراوي غيرَ المشهور ترتفعُ جهالَةُ عينه إذا كان له

---

(١) مثال ذلك: اختلف في أبناءِ أبي صالحِ السمانِ صاحب أبي هريرة، أخمسةٌ هم أم أربعة، فالذي جعلهم خمسةً سماهم: سهيلاً وصالحاً ومحمداً وعبدَ اللَّه وعباداً؛ والذي قال هم أربعة جعل عبدَ اللَّه وعباداً واحداً، اسمُه عبد اللَّه وعباد لقب، وكأنه أصح، واختاره الحافظ ابن حجر (تهذيب التهذيب ٥/ ٢٦٣). وقد ترجم البخاريُّ عبدَ اللَّه (٥/ ٨٣) فقال: يقالُ: عبادٌ؛ غير أنَّه ترجمَ عباداً (٦/ ٣٨)، وقال في التاريخ الصغير: «هم إخوَةٌ: سهيلٌ وعبادٌ وصالحٌ ومحمدٌ» (ص ١٥٦)، وفرق ابنُ المديني بينَ عبادٍ وعبدِ اللَّه (ص ٧٩)، وجعلهما أبو داود واحداً (الإخوة والأخوات ص ١٩٧، وتهذيب الكمال ١٥/ ١١٧).

(٢) ترجم ابنُ عساكرَ أحمدَ بنَ محمدِ بنِ بكارٍ بن بلال العامليَّ (٧/ ١٩٢) ـ ورد ذكره في روايةٍ يتيمةٍ ـ فقال: «المشهورُ: هارون بن محمد بن بكار وأخوه الحسن، فأما أحمدُ فلم يقع له إليَّ ذكرٌ إلا من هذا الوجه».

(٣) نادرةٌ تليق بالباب: قال الأديب أبو العيناء (محمدُ بن القاسم بن خلادٍ البصريُّ ـ ٢٨٣): «كان لي عمٌّ لا يعرفُ إلا بأبي، وكان ينفرُ من ذلك ويشتدُّ عليه، ولا ينفعه شيئاً! فلما مات أبي صارَ لا يعرفُ إلا بي! فقال: هذا واللَّه شر، ليتنا بقينا على الأمر الأول!» (طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٤١٥).

أخٌ[1] معروف جيداً عند المحدثين؛ غير أن جهالةَ حالِه لا ترتفعُ بهذا.

٥ ـ الكشفُ عن ضعفِ الرواية إذا ورد في سندها اسمُ ابنٍ غيرِ معروفٍ، لرجلٍ معروفٍ، أبناؤه معروفون؛ كالرواياتِ عن حزامِ بنِ حكيمِ بنِ حزام[2].

٦ ـ التمييزُ بينَ الرواةِ المتفقةِ أسماؤهم: مثاله: ترجم البخاريُّ عمرُ بن حفصٍ الراوي عن عامر بن عبد اللَّه بن الزبير، وعنه ابن جريج؛ وعده في الحجازيين (٦/ ١٥٠)، ثم ترجم بعده عمرَ بن حفصٍ بن سعدِ القَرَظِ المدينيَّ فقال: «أخو

(١) أو أبٌ، أو ابنٌ، أو قريب.

(٢) ترجمه المزيُّ فقال: «روى عن أبيه؛ روى عنه زيدُ بن رفَيعٍ الجزريُّ وعطاءُ بن أبي رباح؛ روى له النسائي حديثاً واحداً في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفى» (٥/ ٥٨٧). ونقله ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٢) وزاد: ذكره ابن حِبانَ في الثقات (٤/ ١٨٨). وقال في التقريب: مقبول. قلت: هذه الترجمةُ باطلة؛ فإنَّ حزامَ بنَ حكيم بن حزام شخصٌ لا وجودَ له! فقد ذكره البخاري (٣/ ١١٦) فقال: «أنكرَ مصعبٌ أن يكونَ لحكيمِ ابنٌ يقالُ له حزام»، لم يزد على ذلك حرفاً. وكذلك ترجمه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (ص ٤٥٦)، وأخرج من طريق المفضلِ بن غسان الغَلابيِّ (ـ ٢٥٦) عن مصعبِ الزبيري نحوَ ما نقل عنه البخاري؛ ولم يذكره مصعب أصلاً في نسبِ قريش، بل ذكر هشاماً وعبدَ اللَّه ابنَي حكيم بن حزام؛ وأسقطَ ذكرَهُ عليُّ بن المديني (ص ٨٦) وأبو داود (ص ١٦٨)، وذكرا هشاماً وخالداً ابنَي حكيم. فأما أحاديثه التي توهم وجودَه، فقد جاء عنه ثلاثةُ أحاديثَ غيرُ صحيحةٍ، هي:

الأول: ما رواه عبيدُ اللَّه بن عمرو الجزريُّ عن زيدِ بن أبي أُنيسةَ، عن زيدِ بن رُفَيع، عن حزام بن حكيم بن حزام: أن رسول اللَّه ﷺ خطب النساء فوعظهن وحثهن على الصدقة... الحديث، أخرجه من طريقه الخطيب في التلخيص؛ ورواه معمرٌ عن زيد بن رفيع عن حَرام (بالراء المهملة) بن معاويةَ مرسلاً، وهو الصواب (التاريخ الكبير ٣/ ١٠٢ والجرح والتعديل ٣/ ٢٨٢)؛ ويقال فيه: حرامُ بن حكيم؛ وهو شامي لا علاقةَ له بالصحابيِّ حكيم بن حزام بن خويلدِ الأسدي القرشي.

الثاني: روى النسائي (٧/ ٢٨٦) من طريق أبي الأحوص سلام بن سُلَيْم الحنفيِّ، عن عبد العزيز بن رُفَيع، عن عطاء بن أبي رباح، عن حِزام بن حَكيم قال: قال حَكيم بن حِزام: «ابتعت طعاماً من طعام الصدَقة فربحت فيه قبلَ أن أقبضَهُ...» الحديث؛ وإسناده خطأ، فقد رواه ابنُ جريج عن عطاءٍ عن صفوان بن موهب عن عبد اللَّه بن محمد بن صيفيٍّ عن حكيم، وعن عطاء عن عبدِ اللَّه بن عِصمةَ الجُشَمِيِّ عن حكيم. وابنُ جريجٍ أعلمُ الناس بعطاءٍ؛ وأبو الأحوص ليس بالحافظ.

الثالث: أخرج ابنُ السنيِّ (ح ٢٠٨) من طريق عثمانَ بنِ عبدِ الرحمٰن (الجزري الطرائفي) عن أبي رَزينٍ قال: سمعت حزامَ بن حكيم بن حزام يقول: كان النبي ﷺ إذا خافَ أن يصيبَ شيئاً بعينه (!) قال: «اللهم بارك فيه ولا تَضُرَّهُ». وهذا حديث منكر، وعثمانُ ليس بشيء، وكذبه ابن نمير؛ وشيخه أبو رزينٍ مجهولٌ لا يعرف.

عُمارةَ». فكونه أخا عُمارةَ بنِ حفصٍ يميزه عن السابق، ولولا ذلك لتعسَّرَ التميزُ بينهما، لا سيما وهما جميعاً حجازيان.

٧ ـ الكشف عن الأسماءِ المبهمة في الأسانيد: مثاله:

(أ) روى الزهريُّ عن عبد الرحمٰن بن عبد اللَّه بن كعب بن مالك عن سلمةُ بن الأكوع قصةَ فتح خيبر، قال الزهريُّ: ثم سألت ابناً لسلمةَ بنِ الأكوع فحدثني عن أبيه مثل ذلك... (صحيح مسلم ٥/ ١٨٧). فقد عُرِفَ من أبناءِ سلمة: إياسُ بن سلمة، أكثر عن أبيه، فالراجح أنه هو.

(ب) روى مسلم (٥/ ٧٢) من طريق حميدِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ الحميريِّ عن ثلاثةٍ من ولد سعدِ بنِ أبي وقاصٍ كلُّهم يحدِّثُهُ عن أبيه بقصةِ مرضِهِ، وفيه قول النبي ﷺ: «الثلثُ، والثلث كثير». فقد عرف بالروايةِ من أبناءِ سعدٍ: معصبٌ، وعامرٌ، ومحمدٌ، وإبراهيمُ، وعمرُ، ويحيى، وإسحاقُ، وبنته عائشة. والأربعة الأولون أشهرُ بالعلم والرواية، فلعل الثلاثةَ من بينهم!

٨ ـ إنَّ ذكرَ الإخوة مجموعين يُعينُ على حفظ أسمائِهِم وتمييزِ أعيانهم، فقد ترجم البخاريُّ محمدَ بن راشدٍ السُّلَميَّ ثم قال: «هؤلاء أربعةٌ محدثون ولدوا في بطنٍ واحدٍ، عامَّتُهم محدثون، محمد بن راشد ـ وهو يعرف بمحمدِ بن أبي إسماعيلَ ـ والثاني عمر بن راشد، والثالث إسماعيلُ بن راشد، ثلاثةٌ منهم محدثون والرابع لا يحضرني [اسمه]، وأظنُّه كان محدثاً!» (التاريخ الكبير ١/ ٨٠).

وترجم الحافِظُ السُّلَفِيُّ في معجم السفر (ص ١٦٧ ـ ١٦٨) **أبا سعيدٍ عبد الرحمٰن بن عبد العزيز بن محمد بن مُدْكانَ الأبهريَّ الفقيه الشافعي**، ثم ذكر أخاه أبا المحاسن عبد المحسن بن عبد العزيز (فقيهٌ مالكي كان إمامَ جامع أبهر)، وقال: «سمعت عليه وعلى أخَويه أبي سعيد وأبي جعفر، وعلى أربعة أولاد لأبي سعيد، وعلى ابنِ أخٍ له؛ وأبوه أبو الحسين عبد العزيز فيروي عن الحسين بن جعفر الجرجاني وعلي بن الحسن القزويني...» الخ. فقد ذكر محدثي البيت كلَّهم!

٩ ـ بعضُ المحدثين توافق كنيته اسمَ أخيه (أو كنيته)، فينبه العلماء على اتفاق

كناهم لئلا يظن المبتدىء أن الأخوين رجلٌ واحد، فمن هؤلاء:

(أ) أبو بكر عبدُ اللّٰه بن عبيد اللّٰه بن أبي مليكة التيمي القرشي (ـ ١١٧)؛ قال البخاري: له أخ يقال له أبو بكر! (٥/ ١٣٧).

(ب) أبو بكرٍ محمدُ بن المنكدر بن عبد اللّٰه القرشي التيمي (ـ ١٣٠)، وأخوه أبو بكر بن المنكدر[1].

(جـ) أبو بكر محمدُ بن إسحاقَ بن يسارٍ صاحبُ المغازي (ـ ١٥١)، وأخوه أبو بكر بن إسحاقَ، وليس بالمشهور[2].

من مباحث علم الإخوةِ والأخواتِ أيضاً:

ـ معرفةُ أن فلاناً ليس أخاً لفلان، مثاله:

(أ) النعمانُ بن أبي راشدٍ وإسحاقُ بن أبي راشدٍ: جَزَرِيَّان رويا عن الزهري، وقد اختلف فيهما، أأخوانِ هما أم ليسا بأخوين، فممن قال إنَّهما أخوان: عليُّ بن المديني، والذهليُّ، والبخاريُّ، وأبو زُرْعةَ الرازيُّ، وأبو داودَ، وأبو بكرٍ الخطيبُ، وغيرهم؛ وممن قال ليسا بأخوين: أحمدُ بنُ حنبلٍ، ويحيى بنُ مَعينٍ، وأبو حاتمٍ الرازي[3]. وكأَنَّ قولَ الأوَّلِينَ أولى بالصواب.

(ب) وقال يحيى بن معين: مُحمَّدُ بن أبي عائشةَ كوفي، ليس هو أخا موسى بن أبي عائشة، ما أعلم أحداً روى عنه غيرَ شعبة. (سؤالات ابن الجنيد/ ر ٧٣٨).

(جـ) وذكر الإمام المنذري في وفيات سنة ٦١١: المقرىء **أبا بكرٍ محمدَ بن معالي بن غنيمةَ البغدادي المأموني** فقال: في البغداديين عبدُ العزيز وعبدَ الواحد ابنا

---

(١) مات أبو بكر قبل أخيه محمد (التاريخ الصغير ص ١٤١)، وانظر الكنى للبخاري (ص ١٣) وصحيح البخاري (٢/ ٢١٢؛ الجمعة: ٢) وسؤالات ابن الجنيد (رقم ٧٥٨) ومعرفة علوم الحديث (ص ٢٣١) وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤٠).

(٢) ترجمته في الكنى لمسلم ل ١٤، روى عنه أخوه محمد.

(٣) انظر الإخوَةَ لابن المديني (ص ١٠٤) وعلل أحمد (٣/ ٦٠) وسؤالاتِ إبراهيم بن الجنيد (رقم ٧٣٩) والتاريخ الكبير (١/ ٣٨٦) والإخوة والأخوات لأبي داود (ص ٢٢٤) والجرح والتعديل (٢/ ٢٢٠) وثقات ابن حبان (٦/ ٥١، ٧/ ٥٣٢) وتهذيب الكمال (٢/ ٤٢٠) وتهذيب التهذيب (١/ ٢٣٠).

معالي بنِ غنيمةَ، سمعا وحدثا، وسيأتي ذكر عبد العزيز إن شاءَ اللَّهُ تعالى[1]، وقد تقدم ذكر عبد الواحد[2]؛ وقد يظنُّ من يرى اتفاقَ النسب أنَّ أبا بكرٍ هذا أخوهما، وليس [بينه و] بينهما قرابةٌ، فليعرف ذلك.» (التكملة لوفيات النقلة ٢/ ٣١٥).

قلت: الإنفصالُ من مثلِ هذا الوهمِ صعبٌ، لو لا توضيحُ الإمام المنذري رحمه اللَّه.

من الأخطاء التي قد يقعُ فيها من جهلَ بعضَ مسائلِ هذا العلم

(١) جعلُ الراوي اثنين: مثاله:

١ ـ قال إبراهيمُ بنُ الجنيد: سئلَ يحيى بنُ مَعينٍ وأنا أسمعُ عن حمادِ بن أبي حُميد فقال: «ليس بشيء، وأخوه محمد بن أبي حميد ليس بشيء؛ مدنيان» (رقم ٨٣٦). **قلت**: هو رجلٌ واحد اسمه محمد، ولقبه حماد[3]، وقد انكرَ أحمدُ بن صالحٍ قولَ يحيى، حتى خرجَ في إنكارِهِ عن حَدِّ العلمِ والأدب[4].

(٢) الخطأ في الأسانيد: مثال ذلك:

١ ـ روى سفيانُ بن عيينةَ عن عبدِ اللَّه بن عبد اللَّه بن الأصمِّ الرقيِّ ـ ابنِ أخي يزيدَ بن الأصم ـ فروى بعض أصحابه عنه ذلك الحديث عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن الأصم، مع أنه كان يقول: حدثنا أبو سليمانَ عبدُ اللَّه بن عبد اللَّه، ابنُ أخي يزيدَ بنِ الأصمِّ الأكبرُ! (التاريخ الكبير ٥/ ١٢٨). وعبدُ اللَّه وعُبيدُ اللَّه أَخوان.

٢ ـ الربيعُ بن لوط، ابن أخي البراء بن عازب: رُوِيَ عنه عدةُ أحاديث. وقد

---

(١) توفي سنة ٦١٢ (التكملة ٢/ ٣٥٦).

(٢) توفي سنة ٦٠١ (التكملة ٢/ ٥٧).

(٣) ترجمته في التاريخ الكبير (١/ ٧٠)، والصَّغير (ص ١٩٠)، وأحوالِ الرجالِ للجوزجاني (ص ١٣٠)، والمعرفة ليعقوبَ (٣/ ٤٠)، والجرح والتعديل (٧/ ٢٣٣)، وضعفاءِ العقيلي (٤/ ٦١)، والمجروحين لابنِ حِبَّانَ (١/ ٢٥٣، ٢/ ٢٧١)، والكامل (٦/ ٢٢٠٣)، وكرر ترجمته دون مبرر)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٣٢)؛ ولم يتابعْ يحيى على قوله، ثم لعلَّهُ عادَ عنه، فروى عباسٌ الدوري عنه قال: «محمد بن أبي حميد هو حمادُ بنُ أبي حميد، هو مدني، وليس حديثُهُ بشيء.» (٢/ ٥١٢).

(٤) ثقاتُ ابن شاهين (رقم ١٢٦٠)، ووثقه أحمدُ بن صالحٍ بجهلٍ وتفلسفٍ في غيرِ محلِّه.

روى عمرُو بن منصورٍ القيسيُّ، عن أبي هاشمٍ عَمَّارِ بن عَمارَةَ الزعفرانيِّ، عن الزبيرِ بن لوط عن عمه البراء، قال البخاري: «ولا أراه يصحُّ الزبير.» (٣/ ٢٧١)؛ وترجم للزبير (٣/ ٤١١) فقال: «ويقال الربيع، وهو أراه أصحُّ».

قلت: القول الفصل في هذه المسألة لعلمِ الإخوةِ والأخوات وأبناءِ الصحابةِ والمحدثين، فلو أنهم أثبتوا للوطِ بن عازبٍ ابناً يسمى الزبيرَ، لصححَ البخاريُّ تلك الرواية.

(٣) جهلُ الراوي ونفيُ وجوده: مثاله:

أ ـ قال ابن حبانَ: «زيادُ بن سُوقةَ شيخٌ من أهلِ المدينة يروي عن أبي الزبير، روى عنه المنذر بن الجهم، وقد وهم من زعم أنه أخو محمد بن سُوقَةَ، محمدٌ لا أخَ له! هو كوفيٌّ وهذا مدني.» (الثقات ٦/ ٣٢٩).

قلت: وهِمَ ابنُ حِبَّانَ في دعواه أنَّ محمدَ بنَ سُوقَةَ لا أخَ له؛ فقد قال الحاكم: سألت أبا بكرِ بنَ أبي دارمٍ[1] الحافظَ بالكوفةِ عن وُلْـدِ سُوقةَ بنِ سعيدٍ البجلِّي فقال: «خمسةٌ منهم حدثوا وخُرِّجَ حديثُهُم: محمدُ بن سوقَةَ، وعبدُ اللّهِ بنُ سوقَةَ، وعبدُ الرحمٰنِ بنُ سُوقَةَ، وزيادُ بن سُوقَةَ، وسعيدُ بنُ سوقَةَ.» (معرفة علوم الحديث ص ١٥٤).

مصادر علم الإخوة والأخوات:

١) أنسابُ الصحابةِ والتابعينَ والمحدثينَ، وأخبارُهُمُ العائليةُ والإجتماعيةُ والتاريخية.

٢) الأحاديثُ المروية عن المترجمين؛ والإعتمادُ عليها (دون سندٍ من علمِ الأنساب) قد يوقعُ المحدثَ في أوهامٍ شنيعةٍ، لا سيما إن اعتمدَ على رواياتٍ ضعيفة.

وقد ذكرنا كُتُبَ الإخوةِ والأخواتِ في هذا الفصل لأنها تذكرُ المترجمين في

---

(١) هو أبو بكر أحمدُ بن محمد بن السَّرِيِّ بن يحيى بنِ السَّرِيِّ التميمي (ـ ٣٥٢). ترجمته في التذكرة (ص ٨٨٤)، والميزان (١/ ١٣٩، ١٥١)، وسير النبلاء (١٥/ ٥٧٦) ولسان الميزان (١/ ٢٦٨).

مجموعاتٍ يرتبط أفرادها برابطة النسب؛ فمن هذه الكتب:

(١) **تسميةُ من رُوِيَ عنه من أبناءِ العَشَرةِ وغيرِهم**، للإمامِ عليِّ بن عبد اللَّه بن المديني (ـ ٢٣٤).

(٢) **تسمية الإخوةِ الذين رُوِيَ عنهم الحديث**، لأبي داودَ السجستاني: أَخَذَ كتابَ علي بن المديني فأدخله في كتابه وزاد عليه من مصادر أخرى[(١)].

(٣) **الإخوة والأخوات** لأبي زرعةَ الدمشقي: نقل منه المزي (٥/ ٥١٨).

(٤) **الإخوة والأخوات** لمسلمِ بن الحجاج: ذكر ابنُ حجرٍ إسنادَه به في المعجم المؤسس (ق ٧١).

(٥) **كتاب الإخوة** للإمام النَّسائي: ذكره ابنُ الصلاح في علوم الحديث (ص ٢٧٩)؛ ونقل منه ابن حجرٍ في التهذيب (٧/ ٤٨١).

(٦) **كتاب الإخوة** للحافظ أبي العباس محمد بن إسحاقَ السَّراجِ النيسابوري (ـ ٣١٣): ذكره الحاكم (معرفة علوم الحديث ص ١٥٣)، وابنُ الصلاح.

(٧) **كتاب الإخوة** لأبي سعيد بن يونُسَ المصري: نقل منه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (ص ١٦٣)[(٢)].

(٨) **الإخوة والأخوات** لأبي بكر محمد بن عمر بن الجِعابيِّ (ـ ٣٥٤)؛ ذكره الخطيب في ترجمته (تاريخ بغداد ٣/ ٢٦)، ونقل منه ابن حجر[(٣)].

(٩) **الإخوة والأخوات** للإمام الدارقطني، ذكره ابن حجر في المعجم المؤسس (ق ٧٦).

(١٠) **تسميةُ أولادِ المحدثين** للحافظ أبي بكر أحمدَ بن موسى بن مَرْدَويهِ الأصبهانِيِّ (ـ ٤١٠)، نقل منه ابن حجر (تهذيب التهذيب ٩/ ٥١٠).

---

(١) طبع الكتابان معاً بتحقيق د. باسم فيصل الجوابرة.

(٢) يرويه عن الحافظ محمد بن علي بن عبد اللَّه الصُّوري (ـ ٤٤١)، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي يزيد الأزدي (ـ ٤١٦)، عن عبدِ الواحد بن محمدِ بن مسرور (ـ ٣٧٨) عنه؛ وانظر التلخيص ص ١١١، وجذوةَ المقتبس للحميدي (ص ١٦٨).

(٣) تعجيلُ المنفعة (ص ١٢٦)، ترجمة صفوانَ بنِ مخرمة بن نوفلٍ الزُّهري.

(١١) **الإخوة من أولاد المحدثين للحافظ أبي نُعَيْمٍ الأصبهاني (ـ ٤٣٠)**، يرويه السمعانيُّ عن أبي عليٍّ الحدادِ عنه (التحبير ١/ ١٨١).

ملحق

دراسةُ نظام الطبقات الذي اعتمده الحافظُ ابن حجر

في تقريب التهذيب

بنى الحافظ ابنُ حجرٍ كتابَه تقريب التهذيب على الاختصار الشديد، فأراد أن يستغنيَ عن ذكر شيوخِ الراوي وتلامذتِه، لأن ذلكَ يطولُ في كثيرٍ من التراجم، غيرَ أنَّ ذكرَ شيوخِ الراوي وأصحابِهِ ضروريٌّ لمعرفة طبقة الراوي وزمانِهِ، فقرر أن يحددَ هو بنفسه طبقةَ الراوي، وينصَّ عليها في ترجمته.

قَسَّم الحافظ ابن حجر رواةَ الكتب الستة (وسائر كتب الأئمة الستة) إلى ١٢ طبقة[١]، وقد عرَّف هذه الطبقات وحدَّدها في مقدمة كتابه، فقال:

«وأما الطبقات، **فالأولى**: الصحابة على اختلاف مراتبهم، وتمييزُ من له مجرد الرؤية من غيره. **والثانية**: طبقةُ كبار التابعين، كابن المسيب، فإن كان مخضرماً صرحت بذلك. **والثالثة**: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين. **والرابعة**: طبقةٌ تليها، جُلُّ روايتِهم عن التابعين، كالزهريّ وقتادة. **والخامسة**: الطبقة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحدَ والإثنين، ولم يثبت لبعضهم السماعُ من الصحابة، كالأعمش. **السادسة**: طبقةٌ عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، كابنِ جُرَيج. **السابعة**: كبار أتباع التابعين، كمالكِ والثوري. **الثامنة**:

(١) يشغل مدى وفياتِ رجالِ الكتبِ الستةِ القرونَ الثلاثةَ الأولى تامةً، غير أنهم يتناقصون سِراعاً بعد سنة ٢٥٠.

الطبقة الوسطى منهم، كابن عيينةَ وابن عُلَيَّةَ. **التاسعة**: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيدَ بن هارونَ والشافعي وأبي داودَ الطَّيالسي وعبد الرزاق. **العاشرة**: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلقَ التابعين، كأحمدَ بنِ حنبل. **الحادية عشرة**: الطبقة الوسطى من ذلك، كالذُّهلي والبخاري. **الطبقة الثانية عشرة**: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترِّمذي؛ وألحقت بهم باقي شيوخِ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائي». إهـ بحروفه.

ويلاحظ من تمعن في قراءةِ هذا النص، أن الحافظَ ابن حجر اعتمد في تحديد الطبقةِ أسلوبَ القياس بأبرز أعضائها، وأن تحديدَه للطبقة فضفاضٌ نوعاً ما؛ وقد لاحظت خلال مراجعتي للكتاب ـ سنين عديدة ـ أن المصنفَ اضطرب في تحديد طبقة عددٍ من الرواة، لذا كتبتُ هذا الملحقَ كي نستنبطَ ـ من عمل المصنف في تراجم الكتاب ـ الحدودَ الدقيقة للطبقاتِ كلّها، متبعاً قاعدة المصنف: **الاعتمادُ على اللقاءِ والسماعِ في المقام الأول**؛ ولبيان محاسن هذا النظام ومساوئه.

حدود الطبقات

الطبقة الأولى: هم الصحابةُ الذين تثبت صحبتهم، سواءٌ رووا الحديث أم ليست لهم رواية[1]. وقد أدخل فيهم من رأى النبيَّ ﷺ أدنى رؤيةٍ وكان مميزاً، كمحمود بن الربيع، ومحمود بن لَبيد، الأنصاريين، وأبي الطفيل عامر بن واثلةَ الليثي[2]. أما من وُلِدَ على عهد النبي ﷺ من أبناء الصحابة، وله رؤية غير أنه لم يكن مميزاً ـ كمحمد بن أبي بكر الصديق، وإبراهيمَ بنِ عبد الرحمن بن عوف ـ فلم يَعُدَّهُم في الصحابة، بل ذكر أن لَهُم رؤيةً؛ وهؤلاء ليست لهم صحبةٌ بمرة، ولهم

(١) اختار الحافظُ ابن حجرٍ لتعريف الصحابيِّ أنَّه: «من لقيَ النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام.» (الإصابة ١/٧). فيدخلُ فيهم من رآه ﷺ رؤيةً ولو لم يجالِسْهُ، ومن لَقِيَهُ ولم يَرَهُ لعارضٍ كالعمى؛ ويخرج منهم من لقيه كافراً ثم أسلَمَ بعد ذلك، ولم يره في حال إسلامه، ومن رآه مؤمناً ثم ارتد عن الإسلام ومات كافراً، كعبيد اللّه بن جحش الأَسَدِيِّ وربيعةَ بن أميةَ بن خلف ـ نعوذُ باللّه من الخُذْلان ـ فَأَمَّا من صحبَ النبي ﷺ ثم ارتَدَّ بعد وفاتِه ثم عاد إلى الإسلام فصحبتُهُ باقيةٌ عند العلماء، فقد أخرج البخاري ومسلمٌ حديثاً للأشعثِ بن قيسٍ الكندي، وهو ممن ارتد ثم عاد إلى الإسلام زمن أبي بكر، فزوجه أختَه أُمَّ فروة.

(٢) مات النبيُّ ﷺ، ولهؤلاء خمسُ سنينَ إلى سبع.

شَرَفُ الرُّؤية، وحديثهم عن النَّبيِّ ﷺ مرسلٌ. وقد أفردهم في الإصابة عن الصحابة[1]. وقد بقي بعض هؤلاء بُعَيْدَ المئة.

الطبقة الثانية: وهم كِبارُ التابعين وهم طبقتان متميزتان:

الأولى: المخضرمونَ الذين أسلموا على عهدِ رسولِ اللَّه ﷺ ولم يَرَوْه، ثم هاجروا إلى المدينة المنورة زمن أبي بكرٍ، وعمر، فشاركوا في الفتوحات ونزلوا الأمصار؛ وهؤلاء يروون عن أبي بكرٍ، وعمرَ، ومعاذٍ، وأَبِي عُبَيْدة، وبلالٍ، وخالدٍ، وأُبَيِّ بنِ كعبٍ، وابنِ مسعودٍ، وعثمانَ، وعليٍّ، ونحوهم.

الثانية: أبناء الصحابة ممن ولدوا على عهد رسول اللَّه ﷺ، أو بُعَيد وفاته فسمعوا من عمرَ وذويه من الصحابة، وأصغر هذه الطبقة من سمعوا الحديث زمن عثمان؛ وسعيد بن المسيب من هؤلاء. والتابعي من هذه الطبقة قد أدرك آلافَ الصحابة.

الطبقة الثالثة: هم الذين أدرك أحدهم مئاتِ الصحابة، وغالبهم سمعوا العلمَ سماعاً بيناً في عهد معاوية، وفيهم من ابتدأ بسماع الحديث في خلافة علي. وأكثر أهل هذه الطبقة ولدوا في أواخر خلافة عمر، وقليلٌ منهم وُلِدوا في أوائل عصر عثمان. فأما وفياتهم فأغلبهم ماتوا بين سنة ٨٠ إلى سنة ١١٠، وأقلُّهم من بقي بعد ذلك[2].

وقد مَثَّلَ المصنفُ لهذه الطبقة بالحسنِ البصريِّ وابن سيرين (ماتا سنة ١١٠)، وهما من أصاغر المنتسبين لهذه الطبقة.

الطبقة الرابعة: عرفهم المصنف بأنهم الطبقة التي تلي الوسطى، وجُلُّ روايتهم

---

(١) قسم ابن حجر المترجمين في الإصابَةِ في كلِّ حرف إلى أربعة أقسام: القسم الأول ذكر فيه الصحابة، ومن وردت صحبته بإسنادٍ لا يصح؛ وجعل في القسم الثاني من له رؤية، وفي القسم الثالث المخضرمين، وفي القسم الرابع من ذُكِرَ في الصحابة غلطاً، كتابعي معروفٍ يرسل حديثاً فَيَظُنُّه بعض المصنفين صحابياً.

(٢) شذ من هذه الطبقة محدث الكوفة المعمر زياد بن عِلاقَةَ، فقد عاش أكثرَ من مئة سنة، فبقي إلى سنة ١٣٥، وقد عده المصنف في الثالثة لأنه سمع المغيرة بن شعبة (ـ ٥٠) وطبقته. وزيادٌ أعلى شيوخِ ابنِ عيينةَ إسناداً.

عن التابعين، ومَثَّلَ لهم بالزهري وقتادة. وإذا تَأَمَّلْنا صنيعَ المصنف في كتابه، أمكننا أن نفصل هؤلاءِ إلى ثلاثِ طبقات:

الطبقة الرابعة الكبرى: هم الذين يروون عن ابن عباسٍ وابنِ عُمَرَ وجابرٍ (بالحجاز)، وسليمانَ بن صردٍ وجابرِ بن سمرة وذويهم بالكوفة؛ وأفراد هذه الطبقة ابتدأوا بطلب العلم في أواخِرِ خلافةِ معاوية، وأمعنوا في الطَّلَب زمن يزيدَ ومروانَ وابنِ الزبير، غيرَ أنَّهم لم يسمعوا من عائشةَ وأبي هريرةَ ومعاويةَ وبُرَيدةَ بن الحُصَيْب وسَمُرَةَ بنِ جُنْدُب، وذويهم. وأغلبهم وُلِدوا في خلافة عثمان؛ وتوفي أكثرهم بين سنتي ١١٥ ـ ١٣٠.

ومن أعيان هذه الطبقة: عمرو بن دينار (ـ ١٢٦)، وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس (ـ ١٢٧)، وعبيد اللَّه بن أبي يزيدَ (ـ ١٢٦)، المكيون؛ وعبد اللَّه بن دينار المدني (ـ ١٢٧)؛ وأبو إسحاقَ السَّبيعي (ـ ١٢٧)، وسماكُ بنُ حربٍ (ـ ١٢٣)، وعبدُ الملك بن عمير (ـ ١٣٦) الكوفيون. وقد أدرك بعضهم بضعَ عشراتٍ من الصحابة.

الطبقة الرابعة الوسطى: هم الذين لقي أحدهم نحوَ عشرةٍ من الصحابة، أو دونَ ذلك، وأكثرُ روايتهم عن التابعين المتوفين بين سنة ٧٥ ـ ٩٥، كثابتٍ البُناني (ـ ١٢٣)، والزُّهري (ـ ١٢٤)[1]؛ وقد توفي أكثرُهُم بعد سنة ١٢٠.

الطبقة الرابعة الصغرى: أهلُ هذه الطبقة يروون عن صحابيٍّ أو اثنينِ روايةً معتبرة، وأكثرُ روايتهم عن التابعين المتوفين بين سنة ٨٠ ـ ١١٠، ورأسُ هذه الطبقة قتادةُ بن دعامة (ـ ١١٨)، فإنَّهُ سمع من أنسٍ نحو ٢٠٠ حديث، ولم يسمع من صحابيٍّ غيرَه[2]. وآخِرُهم وفاةً يزيد بن أبي عبيد المدني مولى سلمةَ بن الأكوع (كان حياً سنة ١٤٤)، وإسماعيلُ بن أبي خالد الكوفي مولى بجيلة (ـ ١٤٦). وليس من السهل الفصل بين هذه الطبقةِ والطبقةِ الخامسةِ التي تليها.

---

(١) عدد أبو داودَ شيوخَ الزهري من الصحابة (راجع سير النبلاء ١٣/٢١٩)؛ وانظر التقييد والإيضاح للحافظ العراقي، (ص ٧٢).

(٢) روى قتادةُ عن عبد اللَّه بن سرجسٍ حديثاً واحداً في النَّهي عن البول في الجحر، ولم يذكر سماعاً منه.

الطبقة الخامسة: وتنقسم إلى طبقتين:

الأولى من الخامسة: هم الذين سمع أَحَدُهُم من صحابِيٍّ أو اثنين سماعاً يسيراً، كحماد بن أبي سليمانَ الكوفي (ـ ١٢٠)، وعمرو بن مرةَ الكوفي (ـ ١١٦)، وأبي حازم سلمةَ بن دينارٍ المدني، ونحوهم. وأكثَرُهُم ماتوا في خلافة المنصور.

الثانية من الخامسة: هم الذين جالسوا الصحابةَ أو رَأَوْهُم وهم رجالٌ قد سمعوا العلم من التابعين، فلم يسمعوا من الصحابة لاستغنائِهِم بالتابعين، كإبراهيمَ النخعي، ومكحولٍ الشامي،[1] وهشامِ بن عروةَ (ـ ١٤٦)،[2] وسليمان الأعمش (ـ ١٤٨)[3].

والملاحظ أن وفياتِ الطبقة الخامسة مختلطة بالرابعة.

ولم يَعُدَّ الحافظ في هذه الطبقة من رأى الصحابةَ وهو صغيرٌ؛ كأبي حنيفةَ، فإِنَّهُ رأى في طفولتِه أنساً إذ قدم عليهم الكوفة[4]؛ وجريرِ بنِ حازم، وقد رأى أبا الطفيل بمكةَ، فقد جعلهما في السادسة. وعَدَّ خَلَفَ بن خليفة الواسطي في الثامنة، وقد زعم أنه رأى عمرو بن حريث وهو صغير[5].

---

(١) مات مكحولٌ قديماً سنة ١١٢ أو ١١٣، وروايته عن الصحابَةِ قليلةٌ، فقد لقي أنس بن مالك في زيارته للشام سنة ٩٢، فسأله عن الوُضوءِ من حملِ الجنازة، وسائر حديثه عنهُ مرسَلٌ؛ ودَخَلَ على واثلةَ بنِ الأسقعِ فسمع منه قوله: «إذا حَدَّثناكم بالمعنى فحسبُكُم»، وكأنه لم يسمعْ منه شيئاً مرفوعاً؛ وروى حديثاً مرفوعاً عن أبي هند الداري، فجزم أبو مسهر بإرساله.

(٢) أدرك هشامٌ عمَّهُ عبدَ اللّه بن الزبير إدراكاً بيناً، وأدرك ابنَ عُمَرَ وسلمةَ بن الأكوع وسهلَ بن سعد وأنساً، فلم يرو عنهم شيئاً استغناءً بأبيه.

(٣) رأى الأعمشُ أنساً يصلي، ورأى ابنَ أبي أوفى، ولم يسمع منهما.

(٤) مات أنسٌ ولأبي حنيفةَ ١٣ سنة. وقد وضع بعض الكذابين جزءاً زعم فيه أن والد أبي حنيفةَ طاف به في الأمصار، فسمع من سبعةٍ من بقايا الصحابة بها، كعبد اللّه بن الحارث بن جَزْءٍ (ـ ٨٦) بمصر؛ والجزءُ كَذِبٌ مختلق، وأحاديثُهُ موضوعة. والعجب من بعض متعصبة الأحنافِ ممن يزعمون الإنتساب لعلم الحديث إذ يدندنون بهذه الحكاية في مصنفاتِهِم، فيرضون بنسبة الكذب إلى رسول اللّه ﷺ كي يثبتوا منقبةً (مزورةً) لأبي حنيفة!

(٥) عد ابن حجر محمدَ بن إسحاقَ صاحبَ السيرة في صغار الخامسة، وهو كذلك رأى أنساً صغيراً، فكان ينبغي عَدُّه في السادسة، أو عَدُّ أبي حنيفة في الخامسة، توحيداً للمنهج.

وآخرُ الثقاتِ من هذه الطبقة وفاةً حريزُ بن عثمانَ الرَّحَبي الحمصي، توفي سنة ١٦٣[١]. وآخرُ الضُّعفاءِ فيها وفاةً عمرُ بن شاكرٍ البصريّ الراوي عن أنس، توفي سنة بضع وسبعين ومئة[٢]. فالمدى الزَّمَنِيُّ لهذه الطبقةِ نيفٌ وثمانون عاماً![٣]

الطبقة السادسة: هذه الطبقة غريبة حقاً، وقد تبدو شاذةً لا معنى لإثباتها، فإنَّ أفرادَها لا يعرفُ لهم لُقيا صحابيٍ قطُّ، فحالُهم كحالِ كبارِ أتباعِ التابعين الذين عَدَّهُمُ المصنفُ في الطبقة السابعة، فما معنى إفرادُ أهلِ «الطبقة السادسة» عن أفرادِ الطبقة السابعة، في طبقةٍ متقدمةٍ عليهم؟ فالجواب عندي أن الحافظَ ابن حجر مشى على قاعدته في ملاحظة تقدم السماع أو تأخره. فإنَّ أهل هذه الطبقة قد سمعوا العلم في فترة متقدمة ـ عن كبار أتباع التابعين ـ فأدركوا شيوخاً كثيرين لم يدركهم أولئك. فجاءت هذه الطبقةُ كحلٍّ ذكيٍّ لهذا الإشكال، من بنات أفكار الحافظ ابن حجر. وقد حشر فيها كلَّ من يروون عن قدماء التابعين دون أن يعرفَ لهم سماع من الصحابة، لذا كان مدى الطبقة الزمني واسعاً جداً (نحو ٩٠ سنة!!)

ويمكننا أن نفصلَ الطبقةَ السادسةَ إلى ثلاث طبقات:

(أ) قدماءُ الطبقة السادسة: هم قومٌ رَوَوْا عن أهلِ الطبقةِ الثانيةِ أو الثالثة، وأدركوا مئاتِ الصحابة فلم يسمعوا منهم شيئاً، ولو سمعوا من الصحابة لعُدُّوا في أصاغرِ الطبقة الثالثةِ أو أكابرِ الرابعة، ومن أشهرهم: **إبراهيمُ بن سُويد النَّخَعي الكوفي**، يروي عن مسروقٍ (ـ ٦٢) وأصحابِ عبد اللّه، وقد ذكرناه في الباب الرابع، وقدَّرنا أنه بقي حتى انتهاءِ القرن الأول.

---

(١) قال ابن حجر: ماتَ سنة ١٦٣ وله ٨٣ سنة. قلت: أراهُ قَلَّدَ يزيدَ بن عبد ربه الجِرجِسي (١٦٨ ـ ٢٢٤)، فقد روى عنه البخاري أن حريزاً ولد سنة ٨٠ ومات سنة ١٦٣ (التاريخ الصغير ص ١٨٣)؛ والصواب أنه جاوز التِّسعين (وبه جَزَمَ الحافظ الذهبي: سير النبلاء ٧/ ٨١)، فإنَّهُ سَأَلَ عبدَ اللّه بنَ بُسْرٍ (ـ ٨٨) عن سِنِّ النبي ﷺ، وعمره حينَئِذٍ بضعَ عشرةَ سنةً.

(٢) نزل المِصِّيصَةَ من بلاد الثغور؛ له عن أَنَس عشرون حديثاً غيرُ محفوظة. وقد ادعى السماعَ من أنس، ولعله لم يَرَهُ ولم يسمع منه، فإنَّه لم يروِ عَنه شيئاً صحيحاً.

(٣) أقدَمُ أفرادِ الخامسةِ وفاةً: إبراهيمُ بن يزيد التيمي (ـ ٩٢) وإبراهيم بن يزيد النَّخَعي (ـ ٩٦)، وآخرهم عُمَرُ بن شاكرٍ الذي ذكرناه آنفاً.

(ب) الطبقة الوسطى من السادسة: وهم قومٌ سمعوا من التابعين في حدود ٧٠ ـ ٩٠ هـ. وكان بإمكانهم أن يسمعوا من بقايا الصحابة (كجابرٍ وأبي سعيد) فلم يفعلوا، بل حملوا عن بقايا الطبقة الثانية وأهل الطبقة الثالثة؛ ومنهم عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي ـ يتيمُ عروة ـ وعبد اللّه بن عون بن أرطبان، وجماعةٌ من أصحاب أبي وائلٍ بالكوفة.

(جـ) أصاغر الطبقة السادسة: هم قوم ولدوا في حدود ٧٠ ـ ٨٥ فعاصروا في شبابهم أواخر الصحابة موتاً، كأنس، وعبدِ اللّه بن أبي أوفى، وعبد اللّه بن بُسْرٍ، والهرماس بن زياد، وأبي الطُّفيل اللَّيثي، ونحوهم، فلم يسمعوا منهم، ولو سمعوا لعدوا في الخامسة (أو صغار الخامسة). وجُلُّ روايةِ هؤلاءِ عمن تَأَخَّرَت وفاته من أهل الطبقة الثالثة (المتوفين بين سنة ٩٥ حتى سنة ١١٠)، فيدخل فيهم أصحابُ الحسنِ (ـ ١١٠)، وابنِ سيرينَ (ـ ١١٠)، وأبي رجاءِ العُطارديِّ (ـ ١٠٧)، وأبي نضرةَ العبدي (ـ ١٠٧)، بالبصرة؛ وأصحابُ الشَّعبيِّ (ـ ١٠٤)، وأبي بردَةَ (ـ ١٠٤)، بالكوفة، وأصحابُ خالدِ بنِ معدانَ (ـ ١٠٤)، ورجاءِ بنِ حيوةَ (ـ ١١٢) بالشام. وأصحابُ عكرمةَ (ـ ١٠٧)، وسليمانَ بنِ يسارٍ (ـ ١٠٧)، وسالمِ بنِ عبد اللّه بن عمرَ (ـ ١٠٦)، وطاووسِ بنِ كيسانَ (ـ ١٠٦)، ومجاهدٍ (ـ ١٠٤)، وعطاءِ بن أبي رباحٍ (ـ ١١٤) بالحجاز واليمن. والمنتمون لهذه الطبقة كثر، وهم أصغر شيوخ أهل الطبقة السابعة. ومن أشهرهم: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريجٍ بمكة، وأفلح بن حميد بالمدينة، وثورُ بن يزيدَ بالشام.

ومن بقايا هذه الطبقة الذين تأخرت وفياتهم: أبو الأشهب جعفرُ بن حَيَّانَ العُطاردي (٧٠ ـ ١٦٥)، ومباركُ بن فضالةَ (ـ ١٦٥)، وجريرُ بن حازمٍ (٨٥ ـ ١٧٠)، ومعاويةُ بن عبد الكريم الثقفيُ الملقبُ بالضَّالِ (ـ ١٨٠)، وكلهم بصريون؛ ومعاوية آخرُ أفرادِ هذه الطبقة موتاً.

الطبقة السابعة: هم كبارُ أتباعِ التابعين الذين لم يدركوا عصرَ الصحابة؛ وتمتاز

هذه الطبقة عنده بالتماسك وقلة التَّشَتُّت، بخلاف السادسة. وأكثر أهل الطبقة ولدوا ما بين سنة ٩٠ حتى سنة ١٠٠[1]، وأقدَمُهُم من سمع الحديث في حدود سنة ١١٠ (كهشام الدَّستوائي وشعبةَ بنِ الحجاج) وأصغَرُهُم من سمع الحديثَ قبيل سنة ١٢٠، كأبي الأحوص سلامِ بن سُلَيْم الحنفي.

فأهلُ هذه الطبقة يروون عن بقايا الطبقة الثالثة، كنافعٍ مولى ابن عمرَ (ـ ١١٧)، وعبد اللّه بن عبيد اللّه بن أبي مُلَيْكَةَ (ـ ١١٧)، وسعيد المَقْبُري (توفي بُعَيدَ سنة ١٢٠)، وعبد الرحمن بن هرمزَ الأعرج (ـ ١١٧). وأقدَمُهم من أدرك مكحولاً (ـ ١١٢) بالشام، وعطاءَ بن أبي رباحٍ (ـ ١١٤) بالحجاز. غيرَ أن أكثرَ شيوخهم من الطبقة الرابعة، كالزهريِّ، وعمرو بن دينارٍ، وأبي إسحاقَ السبيعيِّ، وقتادةَ، وعمرو بن مُرَّةَ، وثابتٍ البُناني.

أما وفياتُهم فتراوحت ما بين ١٤٥ إلى نحو ١٨٠، وتأخر من هذه الطبقة رجلٌ واحد: أبو بكرِ بنِ عياشٍ الكوفي (٩٥ ـ ١٩٣).

الطبقة الثامنة: غالبُ أفراد هذه الطبقة ولدوا بعيدَ المئة، حتى سنة بضع عشرة ومئة؛ فأدركوا الروايةَ عمن توفوا ما بين سنة ١٢٠ إلى سنة ١٣٠، فيدخل في هذه الطبقة أصحابُ ثابتٍ البناني (ـ ١٢٣)، وعليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدْعانَ (ـ ١٢٧)، وأبي التَّياحِ يزيدَ بن حُمَيْدٍ الضُّبَعِيِّ (ـ ١٢٨)، وأيوبَ السَّختياني (ـ ١٣١) بالبصرة؛ وأصحابُ سِماك بنِ حرب (ـ ١٢٣)، وعبد الملك بن عُمَيْر اللَّخمي (ـ ١٣٦)، وأبي حَصِين عثمانَ بن عاصم (ـ ١٢٨)، ومغيرةَ بن مُقْسم الضَّبِّي (ـ ١٣٣) بالكوفة؛ وأصحابُ عبدِ اللّه بن دينارٍ (ـ ١٢٧)، وسُهيلِ بن أبي صالح (ـ ١٣٦)د وزيد بن أسلمَ (ـ ١٣٦)، وأبي حازم الأعرج، والعلاء بن يعقوب مولى الحُرَقَةِ (توفيا سنة بضع وثلاثين ومئة)، وذويهم بالمدينة؛ وأصحابُ عطاء الخراساني (ـ ١٣٥)، وإسماعيلَ بن عبيد اللّه بن أبي المهاجر (ـ ١٣٢)

---

(١) قلما ذكر فيها أحداً ممن ولدوا بعد المئة، ومن هؤلاء: هُشَيْمُ بن بَشيرٍ أبو معاويةَ الواسطي (١٠٣ ـ ١٨٣)؛ وعده في الثامنة أقرب للصواب. وذكر في السابعة رِشدينَ بن سعد المهري المصري (١١٠ ـ ١٨٨)، وهو من الثامنة بلا شك؛ فقد عد في الثامنة من هم أَسَنُّ منه وأعلى إسناداً.

بالشام؛ وأصحاب يزيدَ بن حبيب (ـ ١٢٨)، وأبي قُبَيْلٍ المعافري (ـ ١٢٨) وأقرانِهِم بمصر.

وفي هذه الطبقة من أدركَ الزهريَّ، وعمرو بن دينار، وأبا إسحاقَ السَّبيعي، وأبا الزبير، ونحوَهُم من أعيان الطبقة الرابعة، غير أنَّهم لم يدركوا نافعاً مولى ابن عمر (ـ ١١٧)، وعبد الرحمن بن هرمز (ـ ١١٧)، وعطاءاً (ـ ١١٤)، وابن أبي مُلَيْكَةَ (ـ ١١٧)، ونحوهم من بقايا الطبقة الثالثة؛ وفاتهم عدد من أعيان الرابعة كقتادةَ (ـ ١١٨)، وعمرو بن مُرَّةَ (ـ ١١٦)، والخامسةِ كسليمانَ بن موسى (ـ ١١٩) بالشام؛ وهذا هو الفارق بين أفراد الطبقة السابعة وبينهم.

وأقدم هذه الطبقة وفاةً: وهيبُ بن خالد البصري (١٠٧ ـ ١٦٥)، وآخرهم وفاةً بقيةُ بن الوليد الحمصي (١١٠ ـ ١٩٧)، وسفيانُ بن عيينةَ المكيُّ (١٠٧ ـ ١٩٨)، وأبو ضمرة أَنَسُ بن عياض الليثيُّ المدني (١٠٤ ـ ٢٠٠).

الطبقة التاسعة: تضم أصاغر التابعين، ممن أدركوا عدداً يسيراً من بقايا الطبقتين الرابعة والخامسة؛ ويمكن فصل هذه الطبقة إلى ثلاث طبقات:

(أ) كبرى التاسعة: ولد هؤلاء سنة بضعَ عشرةَ ومئة إلى قريبٍ من سنة ١٢٠؛ فأدرك أحدهم بضعَ عشراتٍ من التابعين، ومن أعيانهم: يحيى بنُ سعيد الأمويُّ (١١٤ ـ ١٩٤) بالكوفة، ويحيى بن سعيد القطان (١٢٠ ـ ١٩٨) بالبصرة، ويزيد بن هارون (١١٨ ـ ٢٠٦) بواسط. ومن أواخر أفراد هذه الطبقة: محمد بن عبد اللَّه الأنصاريُّ البصري (١١٨ ـ ٢١٥)، وأبو عاصم الضحاكُ بن مخلد النبيل (١٢٢ ـ ٢١٢). وأفرادُ هذه الطبقة ابتدأوا بسماعِ الحديثِ سنة بضعٍ وثلاثين ومئة.

(ب) وسطى التاسعة: ولد هؤلاء قبيل سنة ١٣٠، فسمعوا الحديثَ سنة بضع وأربعين ومئة، وأدركوا عدداً يسيراً من التابعين. ومن أعيانهم: مكي بن إبراهيمَ التميميُّ البلخي (١٢٦ ـ ٢١٤)، من أجلاءِ شيوخِ البخاريِّ بالمشرق، سمع ١٧ تابعياً، ومنهم عبيدُ اللَّه بن موسى بن أبي المختار العَبْسي الكوفي (ـ ٢١٣)، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ ـ ٢١١)، ووكيع بن الجراح الكوفي

(١٢٩ ـ ١٩٧)، وأبو نعيمٍ الفضلُ بن دكين (١٣٠ ـ ٢١٩) الكوفي، وهو آخرُ الثقات في هذه الطبقةِ وفاةً.

(جـ) صغرى التاسعة: ولد هؤلاءِ سنةَ بضعٍ وثلاثينَ ومئة حتى سنة ١٤٠، وسمعوا العلم في حدود ١٥٠ أو بعيدَ ذلك؛ فأدرك أحدهم رجلاً أو اثنين من أصاغِرِ التابعين أو نحوَ ذلك، وفيهم من لم يدرك تابعياً ثقةً بمرةٍ، بل أدرك بعض ضعفاء التابعين، كعبد اللَّه بن مسلمة القعنبي البصري(ـ ٢٢١)، فإنَّهُ لم يروِ عن تابعيٍّ غيرِ سلمةَ بن وردانَ (ـ ١٥٦) الراوي عن أنس، وسلمةُ ليس بشيء.

ومن أعيان هذه الطبقة: عبدُ الرحمٰن بن مهدي (١٣٥ ـ ١٩٨)، وأبو داودَ سليمانُ بنُ داودَ الطَّيالِسيُّ (١٣٥ ـ ٢٠٤) بالبصرة، وأبو النضر هاشم بن القاسم (ـ ٢٠٧) ببغداد، وآدمُ بن أبي إياسٍ (ـ ٢٢٠) بعسقلان، ومحمدُ بن يوسف الفِريابي (ـ ٢١٢)، بقيسارية، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني (ـ ٢١٢) وعصامِ بن خالدٍ (ـ ٢١٤) بحمص. وآخر الثقات في هذه الطبقة وفاةً: علي بن الجعد الجوهري البغدادي (١٣٤ ـ ٢٣٠). وقد حشر الحافِظُ فيها أصحابَ شعبةَ وسفيانَ الثوريِّ والأوزاعِيِّ ونحوِهم من قدماءِ الطبقة السابعة، وإن لم يعرَفْ لهم سماعٌ من تابِعِيٍّ معروف.

الطبقة العاشرة: عَرَّفهم بكبار الآخذين عن أتباعِ التابعين؛ وقد وجدتُ أنهم ينقسمون ـ كالتاسعة ـ إلى ثلاثِ طبقات:

(أ) كبارُ العاشرة: وهم الذين أدركوا حمادَ بن سلمة (ـ ١٦٧)، وسليمانَ بن المغيرة (ـ ١٦٤)، وأبا عَوانَةَ (ـ ١٧٦)، وحمادَ بن زيدٍ (ـ ١٧٩) بالبصرة؛ وشريكاً القاضي (ـ ١٧٧)، وعبثَرَ بن القاسم (ـ ١٧٥)، وطبقَتَهُم بالكوفة؛ وعبد العزيز الماجشون (ـ ١٦٨)، وسليمانَ بن بلالٍ (ـ ١٧٢)، وعبدَ الرحمٰن بن أبي الزناد (ـ ١٧٤)، ومالك بن أنس وطبقتهم بالمدينة؛ والليث بن سعد (ـ ١٧٥)، وعبدَ اللَّه بن لهيعةَ (ـ ١٧٤)، وبكرَ بن مُضَرٍ (ـ ١٧٤)، وطبقَتَهم بمصر.

وغالب أفرادِ هذه الطبقةِ ولدوا بين سنتي ١٤٠ ـ ١٥٠ هـ. أما وفياتُهم فمتباعدة، فمنهم من مات قبل المئتين، كمعنِ بن عيسى (ـ ١٩٨) بالمدينة، وجماعةٍ من قدماء أصحاب ابنِ المباركِ بخراسان؛ ومنهم من بقي إلى سنة ٢٤٠، كقتيبةَ بن سعيد (ـ ٢٤٠) ببَغْلان، وعلي بن حُجْرٍ (ـ ٢٤٤) بمرو، ومحمد بن رُمْح (ـ ٢٤٢) بمصر، وعبدِ اللّه بن معاويةَ الجُمَحيِّ (ـ ٢٤٣)، آخرِ أصحاب حماد بن سلمةَ بالبصرة، وإسماعيلَ بنِ موسى نسيبِ السُّدِّي بالكوفة (ـ ٢٤٥)، وعيسى بن حمادِ المصري الملقَب بزُغبةَ (ـ ٢٤٨)، آخرِ أصحابِ الليث بمصر، وهشامِ بن عمارٍ (١٥٣ ـ ٢٤٥) بالشام.

ومن هذه الطبقة الإمامُ محمدُ بنُ إدريسَ بن العباس الشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤)؛ وقد عده ابن حجر في رؤوس الطبقة التاسعة، وليس كذلك، فإنه لم يروِ عن أحد من التابعين، وأعلى شيوخِهِ مالكُ بن أنس.

(ب) **وسطى العاشرة**: هم الذين ولدوا في حدود ١٥٥ ـ ١٦٥، فابتدأوا بسماعِ الحديث في حدود ١٧٥ ـ ١٨٠، فأدركوا الروايةَ عن ابن المبارك (ـ ١٨١) بمرو؛ وإسماعيلَ بن عياشٍ (ـ ١٨٢) بالشام؛ وعبد الوارث بن سعيد التَّنوري (ـ ١٨٠) ويزيدَ بن زُرَيعٍ (ـ ١٨٢) بالبصرة؛ وهُشيمِ بن بشير (ـ ١٨٣) ببغداد؛ وعبدِ العزيز بن أبي حازمٍ (ـ ١٨٤)، وحاتم بن إسماعيلَ (ـ ١٨٦)، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي (ـ ١٨٧) بالمدينة. وأفراد هذه الطبقة مكثرون عن بقايا الثامنة وكبار التاسعة، كسفيانَ بن عُيَيْنةَ (ـ ١٩٨) بمكة؛ وإسماعيلَ بن إبراهيمَ بنِ مُقْسِمِ المعروف بابنِ عُلَيَّةَ (ـ ١٩٣)، ويحيى القطانِ (ـ ١٩٨)، وعبدِ الرحمن بن مهدي (ـ ١٩٨) بالبصرة؛ وعبدِ اللّه بن إدريسَ (ـ ١٩٢)، وحفصِ بن غِياثٍ (ـ ١٩٤) بالكوفة، والوليدِ بنِ مُسْلِمٍ (ـ ١٩٥)، وبقيةَ بنِ الوليدِ (ـ ١٩٧) بالشام؛ وطبقتِهِم.

ومن أشهرِ أفراد هذه الطبقة: الإمامُ أحمَدُ بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (١٦٤ ـ ٢٤١)، ويحيى بن مَعين بن عون البغدادي (١٥٧ ـ ٢٣٣)، وأبو بكر عبد اللّه بن محمد بنِ أبي شيبةَ الكوفي (١٥٩ ـ ٢٣٥) وأخوه عثمانُ

(ـ ٢٣٩)، وأبو بكرٍ عبدُ اللّه بنُ الزبير الحميديُّ المكي (ـ ٢١٩)، وعليُّ بن عبد اللّه بن المديني (١٦١ ـ ٢٣٤)، وإسحاقُ بن إبراهيمَ (ابنُ راهويه) المروزي (١٦١ ـ ٢٣٨) وسليمانُ بن عبد الرحمٰن ابنُ بنت شُرَحْبيل الدمشقي (ـ ٢٣٣).

(جـ) **صغار العاشرة**: وُلِدَ هؤلاء قبيل سنة ١٧٠، وابتدأوا بسماعِ الحديث قبل سنة ١٩٠، فأدركوا الروايةَ عن سفيانَ بنِ عيينةٍ، ويحيى القطان، وابن مهدي وذويهم، وفاتهم أمثالُ يزيدَ بنِ زريعٍ، وإسماعيلَ بنِ عياشٍ، وابنِ المبارك، وهُشيمِ بن بشير وذويهم.

وقد بقي بعض أفراد هذه الطبقة حتى سنة ٢٦٠، ومن أَشْهَرِهم: محمدُ بن بشار (بندار) البصري (١٦٧ ـ ٢٥٢)، ورفيقه أبو موسى محمدُ بنُ المثنى العَنَزِيُّ الزَّمِنُ (١٦٧ ـ ٢٥٢)، وأبو سعيدٍ عبدُ اللّه بن سعيد بن حصين الأشجُّ الكوفيُّ (ـ ٢٥٧)، وأحمدُ بن بُديلٍ الياميُّ الكوفي نزيلُ هَمَذانَ (ـ ٢٥٨)، وأحمدُ بن صالح المصريُّ (١٧٠ ـ ٢٤٨)، وعبدُ الرحمٰن بن إبراهيمَ (دحيم) الدِّمشقي (١٧٠ ـ ٢٤٥)، وعيسى بن إبراهيمَ بن مثرودٍ الغافقيُّ المصري (ـ ٢٦١) وأمثالُهم. وآخرُ هذه الطبقة وفاة أحمدُ بن عبدِ الجبار العُطَارِديِّ الكوفي (١٧٧ ـ ٢٧٢).

ونلاحظ أن كبارَ العاشرة أدركوا بقايا الطبقتين السادسة والسابعة، أما المتوسطون منهم فأدركوا الثامنة، وأما أصاغر العاشرة فأدركوا بقايا الثامنة، وكبار التاسعة.

الطبقة الحادية عشرة: عَرَّفَهُم المصنفُ بالمُتوسِّطينَ من الآخذينَ عن تَبَعِ الأتباع؛ وهذه الطبقةُ تجيء في ثلاث طبقاتٍ أيضاً:

كبار الحادية عشرة: هم الذين ولدوا سنةَ بضع وسبعين ومئة حتى سنةِ بضعٍ وثمانين، وسمع أكثرهم الحديث قبيل سنة ٢٠٠، فأدركوا السماع من متأخري الطبقة الثامنة (كسفيان بن عيينة وبقية بن الوليد)، وبعض كبار التاسعة (كيحيى القطان، والنضر بن شُمَيل)؛ غير أَنَّ سماعَهُم من هؤلاء أَقَلُّ من سماعِ أهل الطبقة العاشرة منهم، وقد يسمع أحدُهم من محدث مشهور في الطبقة ويفوته آخر، وهكذا.

ومن أعيان هذه الطبقة: محمد بن يحيى الذُّهلي (١٧٢ ـ ٢٥٨)، سمع من عبد الرحمٰن بن مهدي، وفاتَه يحيى القطانُ وابنُ عيينةَ؛ والربيعُ بنُ سليمانَ المراديُّ (١٧٤ ـ ٢٧٠) صاحبُ الشافعي، سمع من ابنِ عيينةَ (ـ ١٩٨)، وابنِ وهبٍ (١٢٥ ـ ١٩٧)؛ والعباسُ بنُ الوليد بن مَزْيَدَ البيروتيُّ (١٦٩ ـ ٢٧١)؛ وعبدُ اللّٰه بن عبد الرحمٰن الدارمي (١٨١ ـ ٢٥٥)، سمع من النضرِ بنِ شُمَيْلٍ (ـ ٢٠٣)، ويزيدَ بنِ هارونَ (ـ ٢٠٦)، وحجاج بن محمد المِصِّيصي (ـ ٢٠٦)، والطبقة.

الطبقة الحادية عشرة الوسطى: ولد أغلبهم بين سنتي بضعٍ وثمانينَ ومئةٍ وبضعٍ وتسعين، وابتدأوا بسماع الحديث سنة ٢٠٠ أو بعدها، فأكبرُهُم من أدركَ يزيدَ بن هارون (ـ ٢٠٦)، وحجاجَ بنَ محمدٍ المِصِّيصِيَّ (ـ ٢٠٦)، وروحَ بنَ عُبادةَ القيسي (ـ ٢٠٧)، وعبدَ الرزاق بن همامٍ الصَّنعانِيَّ (ـ ٢١١)، وأصغرُهُم من أدرك محمَد بن عبد اللّٰه الأنصاري (١١٨ ـ ٢١٥)، وعبد الملك بنَ قُرَيْبٍ الأصمعي (ـ ٢١٦)، وحَبَّان بن هلال (ـ ٢١٦) بالبصرة؛ وأبا نُعيم الفضلَ بن دُكَيْن (ـ ٢١٩) بالكوفة، وأبا مسهرٍ عبدَ الأعلى بن مسهر التَّنوخي (ـ ٢١٨) بالشام، وأبا بكرٍ الحميديَّ (ـ ٢١٩) بمكة.

ومن أعيانِ هذه الطبقة: إبراهيمَ بنُ يعقوبَ الجُوْزجانِيُّ (ـ ٢٥٩)، وعباسُ بن محمدِ بنِ حاتمٍ الدُّورِيُّ البغدادي (١٨٥ ـ ٢٧١)، والإمامُ محمدُ بن إسماعيلَ البُخاريُّ (١٩٤ ـ ٢٥٦)، وهو من أواسط الطبقة؛ ويعقوبُ بن سفيانَ الفارسي (ـ ٢٧٧)، وإسنادُه معادلٌ لإسنادِ البخاري تماماً.

وأصغر أفراد هذه الطبقة: أبو إسماعيلَ محمدُ بن إسماعيلَ الترمذي (ـ ٢٨٠)، وأبو زرعةَ عبدُ الرحمٰن بنُ عمرو النَّصري الدمشقي (ـ ٢٨١)، ومولدُهما قُبَيْل سنة ٢٠٠.

الطبقة الصغرى من الحادية عشرة: هم قومٌ ولدوا بين سنتي ٢٠٠ ـ ٢١٠، فأدركوا السماعَ من أصاغر التاسعة (أصحابِ شعبةَ، وسفيانَ، وحريزِ بنِ عثمانَ، وأفلحَ بن عُبيدِ بن نافع المكيِّ، وهٰذه الطبقة)، فسمعوا من القعنبي (ـ ٢٢١)

بمكة؛ وأبي اليمانِ الحكمِ بن نافعٍ (ـ ٢٢٢)، وعَلِيِّ بن عياش (ـ ٢١٩) بحمص؛ ومن أبي صالحٍ عبدِ اللّه بن صالح المصري (ـ ٢٢٣) كاتِبِ الليث؛ ومسلمِ بنِ إبراهيمَ (ـ ٢٢٢)، وأبي الوليد هشامِ بن عبد الملك الطَّيالِسي (ـ ٢٢٧) بالبصرة؛ وأحمدَ بنِ عبد اللّه بن يُونسَ اليربوعيِّ (ـ ٢٢٧) بالكوفة؛ وعليِّ بن الجعد (ـ ٢٣٠) ببغدادَ، وهذه الطبقة.

ومن مشاهير هذه الطبقة: الإمام أبو داودَ سُليمانُ بنُ الأشعثِ السِّجِسْتانِيُّ (٢٠٢ ـ ٢٧٥)، والإمامُ مسلمُ بن الحجاج النيسابوري (٢٠٦ ـ ٢٦١)[1]، وآخِرُ من بقي منهم ممن له روايةٌ في الكتب الستةِ: أبو العلاءِ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ جعفرِ بن الحسن الوكيعيُّ نزيلُ مصر (٢٠٤ ـ ٣٠٠)، سمع عاصمُ بن علي بن عاصم (ـ ٢٢١) وعلي بن الجعد (ـ ٢٣٠)، وفاته السماعُ من أبي نعيمِ الفضل بن دُكَين.

الطبقة الثانية عشرة: هذه الطبقةُ واسعةٌ فضفاضةُ غيرُ محددةِ المعالم، وقد حدد الحافِظُ أهلَها بأنهم صغارُ الآخذين عن تبع الأتباع؛ غير أن تتبعَ أفرادِ هذه الطبقة في كتابه يظهر أنَّ هذا الشرطَ مفقودٌ في معظمهم، فأكثَرُهم لم يدركوا أحداً يروي عن تابعيٍّ ثقة.

وأقدم أفراد هذه الطبقة من ولدوا قُبَيْل سنة ٢١٠، فسمعوا من كبار الطبقة العاشرة، وفاتهم أبو الوليد الطَّيالِسيُّ وعلي بن الجعد والطبقة... ومن هذه الطبقة محمد بن يزيدَ (ابن ماجَهْ) توفي سنة ٢٧٣، وعبد اللّه بن أحمد بن حنبل (٢١٣ ـ ٢٩٠)، ومن بعدَهم كالإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي (٢٠٩ ـ ٢٧٩)، والإمام أبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعيبِ النَّسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣)؛ وأقدم شيوخِهِما إسحاقُ بنُ راهويه (ـ ٢٣٨)، وقتيبةُ بن سعيد (ـ ٢٤٠)، وعليُّ بن حُجْرٍ المِروزي (ـ ٢٤٤).

وقد حشر الحافظُ ابنُ حجرٍ في هذه الطبقة من يصغُرُ عنها في الحقيقة،

---

(١) لم يذكر الحافظُ ابنُ حجر طبقةَ الإمام مسلم في ترجمته، وكأنه تَرَدَّد في تصنيفه، وهو من هذه الطبقة، فإنه سمع من القعنبيِّ بمكة، ومن أحمدَ بن يونسَ بالكوفة، وأبي الوليد الطَّيالِسِيِّ بالبصرة (غير أنه روى عن رجلٍ عنه في الصحيح)، وسمع من علي بن الجعد ببغدادَ، وترك الروايةَ عنه لبدعته!

كإبراهيمُ بنِ موسى بن جميلٍ الأندلسيِّ (ـ ٣٠٠) نزيلِ مصر، فإنَّ أقدَمَ شيوخِهِ عُمَـرُ بن شَبَّةَ البصري (ـ ٢٦٢)؛ وهو أصغرُ من النسائي بطبقة.

بل إنه ترجم ـ تمييزاً ـ لعباسِ بن الفضل بن زكريا النَّضرويـي الهروي المتوفى سنة ٣٧٢ فعده في الثانية عشرة! ولَو سكت عن تعيين طبقته لكان أولى، مثلما سكت عن ذكرِ طبقةِ محمد بن أحمد بن أبـي خلفِ البخاري [رقم ٥٧١٢]، من شيوخ أبـي عبد اللّٰه بن مَندَهُ (٣١٠ ـ ٣٩٥).

عيوب نظام الطبقات في تقريب التهذيب

المآخذ على نظام الطبقات في تقريب التهذيب كثيرةٌ، منها:

(١) المدى الزمني لطبقات التقريب واسعٌ جداً، يتعدّى ٨٠ سنةً في عدد من الطبقات، وهذه المدة تعادل ٤ طبقاتٍ بالتمام والكمال. وأضيقُ الطبقاتِ مدىً هي الطبقة الثامنة، فمداها ٣٥ سنة، وهي مع ذلك سميكة.

(٢) اعتمد المصنفُ عاملاً زمنياً واحداً لتقدير طبقة الراوي، هو تقدمُ طبقة شيوخه (أو عُلُوُّ إسنادِهِ)، وأعرضَ عن سائر العوامل الزمنيةِ الضروريةِ لتحديدِ الطبقة (كتاريخ ولادةِ الراوي، وتقدمِ وفاته أو تأخرِها، وتقدمه في طلب العلم أو تأخره)[1]، وقلما حسب حسابَها، لذا وقع في تطبيقه اضطرابٌ كثير، ومخالفةٌ للمتقدمين.

(٣) اضطرب ابن حجرٍ في مسألة رؤية الصحابـي، فقد عد الأعمشَ، ويحيى بنَ أبـي كثيرٍ، وأيوبَ السَّختِياني في الخامسة (أصاغرِ التابعين)، وعد عبدَ اللّٰه بن عونٍ وقرةَ بنَ خالدِ السدوسي في السادسة، وحالهم في التابعية واحد: كلهم رَأَوْا أنساً ولم يسمعوا منه.

وقَدَّمنا أنه عد ابنَ إسحاقَ في صغار الخامسة، وعد أبا حنيفةَ في السادسة، وسنُّهما متقارب، وحالُهما واحدة: كلاهما رأى أنساً وهو صغير.

---

(١) هذه العوامل الرياضية الأربعة تقرر ـ بمجموعها ـ طبقةَ الراوي؛ فمن تقدمت عنده قُدِّمت طبقتُه، والعكسُ صحيح، فإن تقدمت ولادتُه وتأخرت وفاتُه: وازن أحد العاملين الآخر. . .

(٤) تمتاز الطبقة الخامسة عنده بشفافِيَّتِها وضحالَةِ حدِّها رُغْمَ اتساعِ مداها الزمنيِّ الهائل، فقد عَرَّفَ الخامسة بأنهم الذين رأوا الواحدَ والاثنين من الصحابة، أو رأوا الصحابيَّ فلم يسمعوا منه؛ غير أن كثيراً ممن عده من الرابعة ينطبق عليهم هذا الشرط، كسليمانَ التيمي (ـ ١٤٣)، وعاصمِ الأحول (توفي نحو سنة ١٤٢). وقد عد حميداً الطويل (ـ ١٤٣) في الخامسة، وهو مثل التيمي، لم يسمعا من صحابيٍّ غيرِ أنس؛ بل سماعُ حميدٍ منهُ أكثرُ من سماعِ سليمانَ التيمي.

والذي أراه أنه كان ينبغي ضمُّ أفراد الطبقة الرابعة الصغرى إلى الطبقة الخامسة، فيزولَ الإشكالُ وتتحددَ الطبقتان الرابعةُ والخامسةُ بوضوح.

(٥) تقديمُ كثير من الرواة عن طبقتهم الحقيقية، فقد عد سليمانَ بن موسى في الخامسة، والصحيح أنه من السادسة. وقد ذكر ابنُ حجرٍ نفسُه (في ترجمة أبي سيارةَ المتَعِيِّ في الإصابة) أنَّ سليمانَ بنَ موسى لم يدرك أحداً من الصحابة.

وذكر ابنُ المبارك (١١٨ ـ ١٨١) والوليدَ بنَ مسلم (١١٩ ـ ١٩٥) في الثامنة، والصحيح أنَّهما من التاسعة، وقد ذكرَ في التاسعةِ رواةً أَسَنَّ منهما وأقدَمَ سماعاً، كيحيى بنِ سعيدٍ الأموي الكوفي (١١٤ ـ ١٩٤). وأعلى ما عند الوليدِ ابنُ جريج، فهو إذن من أواسط التاسعة.

وعد روحَ بن القاسم البصري في السادسة، والصحيح أنه من صغار السابعة، وإن كان قد أدرك الصحابةَ بسنه، فإنه تَأَخَّر في السماعِ جداً، وكثيرٌ من شيوخه هم من شيوخ الطبقة الثامنة.

(٦) تأخيرُ كثيرٍ من الرواةِ عن الطبقة التي ينتمون إليها، فقد ذكر أبا اليمان في كبار العاشرة، وقد سمع من حَريز بن عثمان، وهو تابعي صغير. فينبغي أن يُعَدَّ في أصاغرِ التاسعة.

وعد حماد بن سلمةَ (قبل ١٩٠ ـ ١٦٧) في كبار الثامنة، والأصح أنه من كبار السابعة، فهو أسن وأقدَمَ سماعاً من مالكٍ والثوريِّ، وأكثرِ أهلِ الطَّبقة.

(٧) الاضطراب في تعيين طبقة الأقران، فقد ذكر حفصَ بن غياثٍ (١١٧ ـ

١٩٤) وعبد اللّٰه بن إدريسَ (١١٥ ـ ١٩٢) في الثامنة، ثم جعل أبا معاوية محمد بن خازمٍ الضرير (١١٣ ـ ١٩٥) ويحيى بن سعيد الأُموي (١١٤ ـ ١٩٤) في التاسعة، وهم جميعاً طبقةٌ واحدة، بل الأولانِ أسنُّ من الآخـرَينِ!

وعد عبدَ الرحمٰن بن إسحاقَ المدني (عباداً) في السادسة، والصحيح أنه من الثامنة، كبكرِ بن وائلِ بن داودَ، وهما جميعاً من أصحاب الزهري، وماتا شابَّين[١].

(٨) ليس من السهل أبداً فهمُ معاييرِ الحافظِ ابنِ حجرٍ في تحديدِ طبقة الرواة، فكم من رجل ظننته في طبقةٍ ما (لما أعرِفُه عن شيوخِهِ وأصحابِهِ وتاريخِه)، فأفاجأُ به في طبقةٍ أخرى (قبلَها أو بعدَها)، كرِشدينَ بن سعد، فإنه من أواسط الثامنة، بل إنه كثيرُ النزولِ والروايةِ عن متأخري الوفاة من السابعة، فلما راجعت ترجمتَهُ وجدتَهُ ذكرَهُ في السابعة! وهو خطأٌ بيِّنٌ كما نبهنا عليه.

وخلاصة الأمر، أنه لا يمكنُ ـ غالباً ـ تقديرُ طبقة الراوي عنده دون الرجوع لكتابه؛ لذا ليس من السهل أبداً تقليدُ هذا النظام واستخدامُهُ لتقديرِ طبقة راوٍ من القرونِ الثلاثة الأولى، من غير رجال التقريب.

(٩) سكت الحافظُ عن تعيينِ طبقة عددٍ من الرواة، **كطارق بن شهاب**[٢]، فقد اكتفى بذكر رؤيته النبـي ﷺ، ولم ينص بصراحةٍ على صحبته!

وكذلك تخلص من ذكر طبقةِ عدد ممن لهم رؤيةٌ، وحديثُ هؤلاء عن النبـي ﷺ مرسَلٌ، وهم من الثانيةِ بلا شك.

وسكت عن تعيين طبقة **مسلم بن الحجاج ومحمد بن يزيدَ (ابن ماجَهْ القزويني)**، وقد بيَّنا أنَّ مسلماً من أصاغر الحادية عشرة، أما ابن ماجَهْ فمن الثانية عشرة.

---

(١) قتل عباد شابا بقديد سنة ١٣٠ (التاريخ الصغير ص ١٤٩).

(٢) ثبت عن طارقٍ أنه رأى النبـيَّ ﷺ، وغزا في زمن أبـي بكر؛ فقد رآه رجلاً إذن، غير أنه لم يذكر إن كانَ مسلماً حينما رآه، فيكونُ صحابياً، أو رآه كافراً؛ وهذا إشكالٌ لم أجد من حَلَّه، والذي أميل إليه ـ ولا أجزم بِصِحَّتِهِ ـ أنه رأى النبـي ﷺ مسلماً، ولم يسمع منه شيئاً، فحديثه عنه من مراسيل الصحابة، وقلما روى عن النبـي ﷺ، وأكثر روايته عن أبـي بكر وعمرَ وابن مسعود.

(١٠) ذكرنا أنَّه حَشَرَ في الطبقةِ الثانية عشرة من يصغرُ عنها، بل من ماتَ بعدَ أكثرِ أفرادِها بقرنٍ كامل، وفي هذا ما فيه.

(١١) خالف الحافظُ منهجَ المتقدمين في تنظيمِ الطبقات، فمنه أنه عَدَّ الصحابةَ في الطبقة الأولى، وليس له سلفٌ في هذا سوى الذهبيِّ في التذكرة.

ومنه أن جعل الطبقاتِ متساويةً في جميع البلدان، أما المتقدمون فعدد الطبقات عندهم يختلف من بلد لآخرَ، كما شرحناه في الباب الرابع.

وختاماً نقول: إن تقسيمَ رواة التقريب إلى ١٢ طبقةً عَمَلٌ جريءٌ في العصورِ المتأخرة، ولم يخلُ من عناصِرَ ذكيةٍ، لولا العيوبُ والثغراتُ الَّتي نبَّهنا عليها؛ والكمالُ للَّهِ وحدَهُ.

(تم الكتابُ بحمدِ اللَّه تعالى وجميلِ عونه)

(وصَلَّىٰ اللَّهُ على سَيِّدنا ومولانا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسَلَّمَ)

المصادر والمراجع

- أحوال الرجال للجوزجاني ـ بيروت ١٤٠٥ .
- الإخوة والأخوات لأبـي داود السجستاني ـ مع كتاب تسمية من روي عنه من أبناء العشرة لابن المديني.
- الأدب المفرد للبخاري ـ طبعة السلفية بمصر.
- الإرشاد للخليلي ـ الرياض ١٤٠٩ هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ـ بهامش الإصابة.
- الاشتقاق لابن دريد ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ١٩٥٨ م.
- الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر ـ مصورة عن طبعة القاهرة ١٣٢٣ .
- الإعلام بما في مشتبه الذهبـي من الأوهام لابن ناصر الدين الدمشقي ـ المدينة المنورة ١٤٠٧ .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية ـ القاهرة ١٣٨٩ .
- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد ـ تونس.
- أمالي الزجاجي ـ القاهرة ١٣٨٣ .
- الأنساب للسمعاني ـ بيروت ١٤٠٨ (٥ مجلدات).
- الأنساب المتفقة لمحمد بن طاهر المقدسي بن القيسراني ـ طبع لَيْدِن سنة ١٨٦٥ م.
- الإيناس بعلم الأنساب للوزير المغربـي ـ القاهرة ١٤٠٠ .
- برنامج أبـي القاسم بن يوسف التجيبـي ـ تونس ١٤٠١ .
- برنامج ابن جابر الوادي آشي ـ تونس ١٤٠١ .
- بغية الملتمس للضبـي ـ القاهرة ١٩٦٧ م.
- بغية الوعاة للسيوطي ـ القاهرة ١٣٨٤ .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ـ القاهرة ١٩٣١ م.
- تاريخ التراث العربـي لفؤاد سزكين ـ مكة ١٤٠٣ .
- تاريخ جرجان لحمزة السهمي ـ ط ٣ ـ بيروت ١٤٠١ .
- تاريخ خليفة بن خياط ـ دمشق ١٩٧٧ م.
- تاريخ داريا للقاضي عبد الجبار الخولاني ـ دمشق ١٤٠٤ .
- تاريخ دمشق لابن عساكر ـ دمشق.

- تاريخ أبي زرعة الدمشقي ـ دمشق.
- التاريخ الصغير للبخاري ـ مصورة طبعة الهند ١٣٢٥ .
- تاريخ صنعاء لأبي العباس الرازي ـ ط ٢ ـ دمشق ١٤٠١ .
- تاريخ عباس الدوري عن يحيى بن معين ـ مكة ١٣٩٩ .
- تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين ـ دمشق ١٤٠٠ .
- تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ـ القاهرة ١٩٦٦ م.
- التاريخ الكبير للبخاري ـ مصورة طبعة دائرة المعارف العثمانية.
- تاريخ الموصل لأبي زكرياء الأزدي ـ القاهرة ١٣٨٧ .
- تاريخ واسط لبحشل ـ بغداد ١٩٦٦ م.
- تبصير المنتبه لابن حجر العسقلاني ـ القاهرة ١٣٨٣ .
- التحبير للسمعاني ـ بغداد ١٣٩٤ .
- تحفة الأشراف للمزي ـ بومباي ١٣٨٤ ـ ١٤٠٣ .
- تدريب الراوي للسيوطي ـ القاهرة ١٣٨٥ .
- تذكرة الحفاظ للذهبي ـ مصورة طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٧٨ .
- ترتيب المدارك للقاضي عياض ـ تح. أحمد بكير محمود ـ بيروت.
- تسمية من روي عنه من أبناء العشرة وغيرهم لعلي بن المديني ـ الرياض ١٤٠٨ .
- تعجيل المنفعة لابن حجر ـ القاهرة ١٣٨٦ .
- تقريب التهذيب لابن حجر ـ بيروت ١٤٠٦ .
- التقييد والإيضاح للعراقي ـ القاهرة ١٣٨٩ .
- تقييد العلم لأبي بكر الخطيب ـ تحقيق د. يوسف العِش دمشق ١٩٤٩ م.
- التكملة لوفيات النقلة للمنذري ـ بيروت ١٤٠١ .
- تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي ـ دمشق ١٩٨٥ م.
- تهذيب التهذيب لابن حجر ـ طبع الهند.
- تهذيب الكمال للمزي ـ بيروت ١٤٠٠ ـ ١٤٠٨ .
- الثقات لابن حبان ـ دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٣ ـ ١٤٠٣ .
- الثقات لابن شاهين ـ الكويت ١٤٠٤ .
- جامع بيان العلم لابن عبد البر الأندلسي ـ القاهرة ١٣٨٨ .
- الجامع الصحيح للبخاري ـ دار الطباعة العامرة ـ إستانبول ١٣١٥ (٨ أجزاء).
- الجامع للترمذي ـ القاهرة ١٣٩٨ (٥ أجزاء).
- الجليس الصالح الكافي لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجريري ـ بيروت ـ ١٩٨١ م.
- جذوة المقتبس للحميدي ـ القاهرة ١٩٦٦ م.

- الجرح والتعديل لابن أبـي حاتم الرازي ـ مصورة بيروت.
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم ـ ط ٤ ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٧ م.
- حلية الأولياء لأبـي نعيم الأصبهاني ـ مصورة بيروت.
- درة الحجال لابن القاضي المكناسي ـ القاهرة.
- الديباج المذهب لابن فرحون ـ القاهرة ١٩٧٢.
- ذكر أخبار أصبهان لأبـي نعيم الأصبهاني ـ ليدن ١٩٣٤ م.
- ذيل العبر لأبـي زرعة العراقي ـ بيروت ١٤٠٩.
- الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي ـ بيروت ١٩٦٤ م.
- رحلة عبد اللّٰه بن محمد التجاني ـ تونس ١٩٥٨.
- الزهد لابن المبارك ـ بيروت ١٣٨٦.
- السنّة للخلال ـ الرياض ١٤١٠.
- سنن الدارمي ـ ١٣٨٦.
- سنن أبـي داود ـ تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد.
- سنن ابن ماجه ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- السنن الكبرى للبيهقي ـ طبع الهند.
- سنن النسائي ـ بيروت ١٤٠٦.
- سؤالات ابن الجنيد عن يحيـى بن معين ـ المدينة ١٤٠٨.
- سؤالات الحاكم عن أبـي الحسن الدارقطني ـ الرياض ١٤٠٤.
- سؤالات سعيد بن عمار البرذعي عن أبـي زرعة الرازي ـ المدينة ١٤٠٢.
- سؤالات الميموني عن أحمد بن حنبل. الرياض ١٤٠٩.
- سؤالات يزيد بن الهيثم عن يحيـى بن معين ـ دمشق ١٤٠٠.
- سير أعلام النبلاء للذهبـي ـ بيروت ١٤٠١ ـ ١٤٠٥.
- شرح علل الترمذي لابن رجب ـ الزرقاء ١٤٠٧.
- شروط الأئمة الخمسة للحازمي ـ بيروت ١٤٠٥.
- الضعفاء الكبير للعقيلي ـ بيروت ١٤٠٤.
- الضعفاء والمتروكين للنسائي ـ بذيل التاريخ الصغير.
- طبقات الأسماء المفردة للبرديجي ـ دمشق ١٩٨٧ م.
- طبقات المحدثين بأصبهان لأبـي الشيخ الأصبهاني ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- طبقات الشعراء لابن المعتز ـ ط ٣ ـ القاهرة ١٣٧٥.
- طبقات علماء إفريقية لأبـي العرب ـ مصورة طبعة الجزائر ١٩١٤ م.
- الطبقات لمسلم بن الحجاج ـ مصورة عن نسخة المتحف البريطاني.
- الطبقات الكبرى لابن سعد ـ دار صادر ـ بيروت.

- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ـ ط ٢ ـ القاهرة ١٩٧٣ م.
- العلل لأحمد بن حنبل ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ١٤٠٨ .
- العلل لابن أبي حاتم الرازي ـ مصورة عن طبعة السلفية بمصر ١٣٤٣ .
- العلل لعلي بن المديني ـ بيروت ١٣٩٢ .
- العلم لأبي خيثمة النسوي ـ دمشق.
- علوم الحديث لابن الصلاح ـ المدينة ١٩٧٢ م.
- الغنية للقاضي عياض ـ بيروت ١٤٠٢ .
- فتح الباري لابن حجر ـ السلفية بالقاهرة ـ ط ٢ ـ ١٤٠٠ .
- فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم ـ ليدن ١٩٢٠ .
- الفكر المنهجي عند المحدثين ـ د. همام عبد الرحيم سعيد ـ قطر ١٤٠٨ .
- فهرس عبد الحق بن غالب بن عطية ـ بيروت ١٤٠٠ .
- فهرست ابن خير الإشبيلي ـ بيروت ١٣٨٢ .
- الفهرست لابن النديم ـ تحقيق رضا تجدد ـ طهران ١٩٧١ م.
- الكامل لابن عدي الجرجاني ـ بيروت ١٤٠٥ .
- كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي ـ بيروت (١٣٩٩ ـ ١٤٠٥).
- الكفاية للخطيب البغدادي ـ القاهرة ١٩٧٢ م.
- الكنى للدولابي ـ مصورة عن طبعة الهند.
- الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج ـ مصورة عن مخطوطة الظاهرية.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ـ مصورة بيروت عن طبعة الهند.
- المجروحين لابن حبان ـ حلب ١٣٩٦ .
- مسند أحمد ـ مصورة عن طبعة الميمنية ـ القاهرة ١٣١٣ .
- المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج ـ دار الطباعة العامرة ـ إستانبول (١٣٣٠ ـ ١٣٣٥).
- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ـ مصورة نشرة ألمانية ـ ١٩٥٩ م.
- المصون للعسكري ـ القاهرة ١٩٧٧ .
- معجم السفر للسلفي ـ باكستان ـ ١٤٠٨ .
- المعجم الصغير للطبراني ـ القاهرة ١٣٨٨ .
- المعجم الكبير للطبراني ـ بغداد.
- معرفة علوم الحديث للحاكم ـ الهند ١٩٣٧ م.
- المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي ـ بغداد ١٣٩٤ .
- المعين للذهبي ـ عمان ١٤٠٤ .
- المغني في الضعفاء للذهبي ـ حلب ١٣٩١ .
- ملء العيبة لابن رشيد ـ تونس ١٤٠٢ .

- مناقب الشافعي للبيهقي ـ القاهرة ١٣٩١ .
- المنتظم لابن الجوزي ـ مصورة نشرة دائرة المعارف العثمانية .
- موارد الخطيب البغدادي ـ د. أكرم ضياء العمري ـ دمشق ١٣٩٥ .
- المؤتلف والمختلف للدارقطني ـ بيروت ١٤٠٦ .
- الموشي (الظرف والظرفاء) لأبي الطيب الوشاء ـ بيروت ١٤٠٥ .
- موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي ـ دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد ـ ١٣٧٩ .
- الموضوعات لابن الجوزي ـ القاهرة ١٣٨٦ .
- ميزان الاعتدال للذهبي ـ القاهرة ١٣٨٢ .
- نسب قريش للزبير بن بكار الزبيري ـ القاهرة ١٣٨١ .
- نسب قريش لمصعب الزبيري ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٧٦ م .
- هدي الساري لابن حجر ـ مع فتح الباري .

فهرس الموضوعات